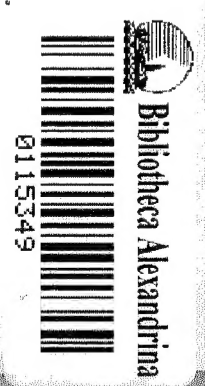
تاريخ المصريين ٣٨

فصول من تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى فى العصر العثمانى

د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم







تاريخ المصريين

٣٨

فصول من تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى فى العصر العثمانى

د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم

الهيئة المصرية العامة للكتاب
١٩٩٠



اهـــداء

الى روح أســـتاذى الجليل

أ. د. أحمد عزت عبد الكريم

أقدم ثمرة من ثمار غرســه

عبد الرحيم عبد الرحمن



تقـديـم

يسرنى أن أقدم للقارىء العزيز هذه الدراسة العلمية القيمة ، التى تتناول تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى فى الفترة العثمانية . ومن المعروف أن مصر قد ظلت تحت السيادة العثمانية أربعة قرون ، وقد أمضت منهـا نحو ثلاثة قرون تحت الحكم العثمانى (١٥١٧ - ١٧٩٨) ، ثم انتقلت الى عصر جديد بمجىء الحملة الفرنسية الى مصر ، واختلف مسارها منذ عهد محمد على وخلفائه ، حتى جاء الاحتلال البريطانى فى عام ١٨٨٢ ليدفع بها الى مسار جديد ، وفى ديسمبر ١٩١٤ ألغت بريطانيا السيادة العثمانية على مصر .

والمهم أن الفترة العثمانية الخالصة من (١٥١٧ - ١٧٩٨) ظلت بعيدة عن الدراسات المتعمقة من جانب المؤرخين المصريين ، بينما انحصر الاهتمام فى الفترة التالية التى امتدت على طول القرن التاسع عشر . بل لقد وجد رأى بين المؤرخين المصريين باستبعاد الفترة العثمانية من تاريخ مصر الحديث ، واعتبارها امتدادا للعصر المملوكى ، باعتبار عدم تغير علاقات الانتاج فى العصر العثمانى عنه فى العصر المملوكى . وكان صاحب هـذا القلم ممن نادوا بهـذا الرأى .

ولكن يبقى أن هذا الجدال النظرى لا ينفى حقيقة أن الفترة العثمانية هى جزء من تاريخ مصر الحديث ، وأن مؤرخى التاريخ الاسلامى لن يقبلوهـا جزءا من هـذا التاريخ ، وأن على مؤرخى التاريخ الحديث أن يولوها بعنايتهم بدلا من الاهمال الذى تلقاه منهم .

ومن هنا أهمية الأستاذ الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن ، أستاذ ورئيس قسم التاريخ بكلية الدراسات الانسـانية بجامعة

الأزهر ، الذى تخصص فى دراسة الفترة العثمانية ، وقدم فيها دراسات علمية هامة ، مثل «الريف المصرى فى القرن الثامن عشر» ، و « محمد على وشبه الجزيرة العربية » ، و « المغاربة فى مصر فى العصر العثمانى » ، وحقق عدة أعمال تاريخية هامة ، مثل : « أوضح الاشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات ، لأحمد شلبى ٠

والكتاب الذى بين أيدينا يتناول عدة أبواب هامة ، أولها دراسة قيمة عن وثائق تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى فى العصر العثمانى ، الموجودة فى دور الوثائق المصرية ، وقد خصص فيه فصلين عن ثلاثة مصادر معاصرة للفترة ، فضلا عن دراسة نصية للكتاب الشهير : « هز القحوف فى شرح قصيد أبى شادوف » ٠ والباب الثانى ، الذى قسمه الى خمسة فصول ، وقد تناول فيه النشاط التجارى فى البحر الأحمر خلال الفترة العثمانية ، ونشوء الرأسمالية التجارية المصرية ٠ أما الباب الثالث ، فقد تناول فيه علاقات مصر الاقتصادية بالولايات العربية ، وحجم التبادل التجارى بينها ٠ وتناول فى فصل مستقل علاقة مصر ببلاد الشام ، ثم علاقتها بالسودان ، والحجاز واليمن وبلاد المغرب العربى والمغرب الافريقى وبعض البلدان الأوروبية والهند وبلدان جنوب آسيا ، كما تناول فيه أوضاع الموانى المصرية فى تلك الفترة العثمانية ٠ أما الباب الرابع ، فقد قدم فيه دراسة اجتماعية هامة لمجتمع الريف والمدينة ، وطبقة الحكام والأمراء والتجار وشيوخ الحرف ٠ كما تناول أيضا النظام القضائى الذى كان سائدا فى المجتمع آنذاك ، ودوره فى المجتمع المصرى ٠

وفى كلمة وجيزة فان هذا الكتاب يقدم للقارىء صورة شاملة للفترة العثمانية بقلم أستاذ مختص ومؤرخ متميز فى عمله ودراساته ، وهو يمثل ــ بالتالى ــ اضافة هامة للمكتبة العربية ٠

رئيس التحرير

أ ٠ د٠ عبد العظيم رمضان

المقـدمة

نقدم للقارىء تلك الدراسات التى ترصد بعضا من الواقع الاقتصادى والاجتماعى للمجتمع المصرى ، خلال الفترة التى تعرف فى التاريخ المصرى باسم « العصر العثمانى ١٥١٧ ـ ١٧٩٨م » ، التى وصفت بأنها فترة التخلف والركود والجمود ، وظللنا نحن نكرر تلك الأوصاف التى رسمها لنا الأوروبيون الذين أرادوا أن يرسموا لنا صورة قاتمة للدولة العثمانية ، وأنها وراء ما أصابنا من هذا التخلف والركود والجمود ، وصدقنا ما وضعوه لنا ، دون أن نقترب من تاريخ هذه الفترة وندرسه من وثائق وكتابات العصر لنقف على حقيقة دور الدولة العثمانية فى تاريخنا .

وعندما اتجه البعض الى دراسة تاريخ هذه الفترة بان لهم أن الدولة العثمانية لم تكن بالصورة التى رسمها لها الأوربيون . فدراسة وثائق العصر تثبت أن الدولة العثمانية ، لم تضع قيودا على حراك السكان ، وانتقالهم من بلد الى آخر ، ولا على ممارساتهم للأنشطة الاقتصادية والمهنية ، مما جعل الاستقرار الاقتصادى ، يعود الى السوق المصرية ، بعد أن كان هذا الاقتصاد قد ضرب ضربة شديدة على أثر اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح (١٤٩٨ م) ، وساد السوق المصرية الكساد الاقتصادى ، وعدم الاستقرار ، مما أثر بالتالى على البنيان السياسى والاقتصادى للدولة المملوكية .

وتبدأ هذه الدراسات بالقاء الضوء على وثائق العصر ، التى لاتزال تعيش في دور وثائقنا ، وترسم لنا صورة واضحة المعالم للواقع السياسى والاقتصادى والاجتماعى والثقافى للمجتمع المصرى ، خلال هذه الفترة التى امتدت ثلاثة قرون من تاريخنا ، كما تلقى الضوء على بعض من المصادر الأصلية والمعاصرة ، لتؤكد الصورة التى رسمتها لنا الوثائق ، وكيف أن هذه المصادر ، التى ألفت فى تلك الفترة التى وصفت بالتخلف ، ظلت تعيش فى عالم النسيان ، حبيسة خزائن الكتب العالمية حتى شاء الله لبعضها أن يرى النور فى السنوات الأخيرة .

ثم نقدم بعد ذلك فصولا من التاريخ الاقتصادى والاجتماعى للمجتمع المصرى ، خلال تلك الفترة ، فمنذ منتصف القرن السادس عشر ، وبعد أن استقرت الأمور للحكم العثمانى فى مصر بدأت السوق المصرية تشهد نشاطا تجاريا متزايدا ، وبدأت تعود للسوق المصرية عمليات التبادل التجارى بينها وبين أسواق الشام والحجاز واليمن وبلدان المغرب العربى ، والغرب الافريقى ، وبعض

البلدان الأوروبية والهند ، وبلدان جنوب آسيا ، وبدأ النشاط التجارى فى البحرين المتوسط والأحمر يشهد رواجا كبيرا . وترتب على النشاط التجارى ازدهار الموانى المصرية الواقعة على البحرين مثل : الاسكندرية ورشيد ودمياط والسويس والقصير ، كما نشطت الموانى الداخلية الواقعة على النيل مثل : بولاق ومصر القديمة . وبدأت فئة التجار تحوز على أرباح باهظة ، وأصبح للكثير من أبناء هذه الفئة وكلاء فى موانى البحر الأحمر فى مخا والحديدة وجدة ، يقومون بأعمالهم فى تلك الموانى ، كما كان لهم وكلاء فى بعض موانى البحر المتوسط ، ولعب هؤلاء التجار دورا فعالا فى المجتمع المصرى .

أما عن التمايز الاجتماعى الذى كان قائما فى المجتمع المصرى فى الريف والمدينة ، فقد رصدته هذه الفصول فى معظمها وبصورة أخص فى مجتمع مدينة القاهرة العاصمة ، كما رصدت صورة للنظام القضائى الذى كان سائدا آنذاك ، ودوره فى المجتمع المصرى ، وأرجو من الله أن تكون هذه الدراسات حافزا لشباب مصر فى الاهتمام بدراسة تاريخ وطنهم فى تلك الفترة .

والله ولى التوفيق

دكتور / عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم

١ شعبان ١٤١٠هـ/٢٦ فبراير ١٩٩٠م



الباب الأول

دراسات في المصادر



الفصل الأول

وثائق تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى فى العصر العثمانى (١٥١٧ ـ ١٧٩٨)

ان الحديث عن ماهية الوثائق المتصلة بتاريخ الحياة الاقتصادية والاجتماعية فى مصر فى العصر العثمانى يستلزم بادىء ذى بدء ، وضع توصيف موجز لنوعيات هذه الوثائق المختلفة وأماكن حفظها ، ثم كيفية الاستفادة منها ، وأهمية كل نوع من أنواعها فى دراسة تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى فى العصر العثمانى ولذا فان هذه الدراسة ستشمل العناصر التالية :

أولا : أنواع هذه الوثائق وتوصيفها وأماكن حفظها

ثانيا : كيفية الاستفادة من هذه الوثائق فى دراسة :

١ ـ الحياة الاقتصادية •

٢ ـ الحياة الاجتماعية •

ثالثا : تقويم وخاتمة •

أولا ـ أنواع هذه الوثائق وتوصيفها وأماكن حفظها :

ان وثائق الحياة الاقتصادية والاجتماعية فى مصر فى العصر العثمانى تشمل :

١ ـ دفاتر الالتزام :

ويحمل الدفتر الأول منها تاريخ ١٠٦٩ هـ / ١٦٥٨ م ، وهو تاريخ بدء تطبيق هذا النظام فى مصر ، وهذه السجلات عبارة عن دفاتر مستطيلة الشكل ، طول كل منها ٤٥ سم ، وعرضه ٢٠ سم ، ويبلغ عددها (١٥٠٠) سجل ، وتحفظ حاليا بدار الوثائق التاريخية ، بعد نقلها من دار المحفوظات التى كانت تحفظها من قبل ، وهذه السجلات بعضها خاص بولايات الوجه البحرى ، وبعضها خاص بولايات الوجه القبلى(١) ، وقد خصص لكل عام سجل خاص بولايات الوجه البحرى ، وسجل آخر خاص بولايات الوجه القبلى ، وبيانات هذه السجلات تقتصر على تسجيل أسماء الولايات والنواحى التى تتبع كل ولاية ، وأسماء الملتزمين بهذه

---

(١) كانت مصر فى العصر العثمانى مقسمة الى عدة أقسام ادارية ، يطلق على كل منها اسم ولاية اى محافظة وكانت هذه الولايات هى :

١ ـ الوجه البحرى : الشرقية ، المنصورة ، البحيرة ، قليوبية ، غربية ، منوفية ، جيزة .

٢ ـ الوجه القبلى : بهنسا وية ، اشمونين ، منفلوط ، جرجا ، أطفيح ، الواح داخل جرجا ، فيوم ، ولم يكن هذا التقسيم ثابتا وانما طرأت عليه تغيرات كثيرة كان اهمها التغيير الذى حدث ١١٠٦هـ/١٦٦٤م ، حيث برزت جرجا كاحدى الولايات الكبرى واختفت ولايات أخرى مثل أسيوط وابريم .

لمزيد من التفصيلات عن التقسيمات الادارية انظر : عبد الرحيم عبد الرحمن ، الريف المصرى فى القرن الثامن عشر ، ص ص ٧ ـ ١٧ .

النواحى ، وحصة كل ملتزم بالقيراط (٢) ولا تسجل أية معلومات تفصيلية عن مساحة الناحية (القرية) ، بالفدان كما تهمل ذكر قيمة الضريبة الاميرية المقررة على الفدان الواحد وانما تكتفى بذكر جملة الأموال الأميرية ، وغير الأميرية المقررة على الناحية (القرية) وأقساطها وميعاد سداد هذه الأقساط وقيمة كل قسط ، وفى نهاية الجزء الخاص بكل ولاية من السجل نجد تسجيلا للحساب الاجمالى المطلوب من الولاية ، وجملة المصروفات المخصصة للادارة المحلية من هذا الحساب ، وما هو مطلوب للروزنامة من الولاية ، وفى نهاية السجل نجد تسجيلا كاملا لاجمالى الأموال المطلوبة من الولايات المسجلة به ٠ ونعتقد أن هذه السجلات تركت تسجيل البيانات التفصيلية المشار اليها ، اعتمادا على أنها مسجلة بدفاتر شهود القرى والصرافين ، وأجهزة الادارة المحلية التى كانت قائمة آنذاك ، والتى كانت مسئولة أمام الروزنامة عن تسديد اجمالى الأموال المقررة التى سجلتها دفاتر الالتزام ، ولكن مما يؤسف له أن دفاتر الادارة المحلية فى الريف غير موجودة بدور حفظ الوثائق ٠

---

(٢) كانت أراضى كل ناحية فى ذلك العصر تقسم الى اربعة وعشرين قيراطا متساوية ، يطلق على كل منها اسم قيراط ، وهذا النظام لم يكن معمولا به فقط فى الأراضى الزراعية وانما كان معمولا به فى جميع المعاملات أى تقسيم كل شىء الى أربعة وعشرين جزءا ، أى قيراط ، فمثلا كانت البيانات تسجل فى دفاتر الالتزام على النحو التالى : « مقاطعة سلمون (ولاية المنصورة) : در عهدة (أى فى عهدة) مصطفى أغا كتخدا سابق جاويشان بحق ٨ قيراط ، وشيخ يوسف الحنبلى بحق ٨ قيراط ، ومحمد عبد الرحمن البكرى الصديقى بحق ٤ قيراط ، ومحمد جوربجى تابع مستحفظان بحق ٤ قيراط » ٠

انظر سجلات الالتزام ، سجل رقم (٢) ، عبد الرحيم عبد الرحمن ، المرجع السابق ، ص ٩٨ ٠

٣ ـ دفاتر الجمارك (الكمارك) :

يحمل السجل الأول من هذه السجلات تاريخ ١٠٨٢ هـ / ١٦٧١ م ، وتحتوى هذه السجلات على معلومات وفيرة عن جمارك بولاق ، ومصر القديمة ، والسويس ، والاسكندرية ، ودمياط ، ورشيد ، ووكالة البذور بالمحلة الكبرى ، ووكالة البذور ببولاق ، وسوق الأرز برشيد ، والمعلومات المالية المسجلة بهذه السجلات ترسم صورة واضحة عن ايرادات الروزنامة من هذه الايرادات التى كانت تجبى من هذه الجمارك والوكالات والأسواق . كما تعطى صورة واضحة عن المخصصات التى كانت تحددها الروزنامة من هذه الايرادات لرجال القلاع المسئولين عن حراستها وبخاصة قلاع السويس والاسكندرية ودمياط ورشيد ، وهذه الحقيقة تتضح مما سجلته دفاتر المرتبات الخاصة برجال هذه القلاع وكذلك الأوامر الصادرة من باشوات مصر الى حكام تلك الثغور والتى كانت تنص على صرف مبالغ تحددها تلك الأوامر لرجال هذه القلاع « على أن تخصم هذه المبالغ من واردات جمرك ... » (٣)

---

(٣) بخصوص هذه الأوامر الباشوية والحجج الشرعية التى صدرت من قضاة الشرع فى هذه الثغور بناء على هذه الأوامر يمكن الرجوع الى محافظ المرتبات المحفوظة بدار الوثائق التاريخية بالقاهرة حيث نجد على ظهر ورقة الأمر الحجة الشرعية الصادرة بخصوصه فمثلا صدر الأمر من « والى مصر الى قاضى اسكندرية السيد سعدى الصادقى ، وأمين جمركها عمر أغا :

الموضوع : صرف (٨٦٧٢٠) بارة ماهية عساكر قلعة اسكندرية عدد ٤٨٩ نفرا عن أشهر رجب وشعبان ورمضان ١٠٨٧هـ/١٦٧٦م ، (٣٧٠) بارة مشاهرتهم عن المدة المذكورة فيكون المبلغ (٨٧١٠٠) بارة ، صرف المبلغ المذكور أعلاه من واردات جمرك اسكندرية الى مصطفى البلوكباشى وقد صرف المبلغ فى ٧ ذى الحجة ١٠٨٧هـ/١٠ فبراير ١٦٧٧م ، تاريخ حجة التسليم » .

وكما هو مدون فى الأوراق فان تاريخ صدور الأمر ١٣ رمضان ١٠٨٧هـ/ ١٩ نوفمبر ١٦٧٦م ، كانت تصدر الأوامر الباشوية الى أمناء الجمارك لدفع مرتبات الجند من ايراداتها .

فالمعلومات المالية التى تحتوى عليها هذه السجلات جد مفيدة فى الوقوف على حالة مصر الاقتصادية وبخاصة فى مجال التجارة ، وتحفظ هذه السجلات الآن فى دار الوثائق التاريخية بعد نقلها من دار المحفوظات العمومية .

٣ ـ (أ) دفاتر الجراية والعليق :

وهى سجلات المرتبات العينية من قمح وشعير ، وعددها ٨٠٠ سجل تبدأ من ١٠٦٦ هـ/١٦٥٥ م ، وتحفظ الآن بدار الوثائق التاريخية بالقاهرة ، والمعلومات التى تحتويها هذه السجلات تفيد فى الوقوف على قيمة ومقدار المرتبات التى كانت تدفع لكل من الباشا ، وقاضى العسكر ، والدفتردار والأمراء الصناجق ، وكبار رجال الفرق العسكرية وكتاب الخزينة والمحالين على المعاش من موظفى الادارة ، وكذلك مرتبات كبار العلماء والأشراف وغيرهم من رجال الدين ، فهذه السجلات مصدر هام لدراسة أوجه الصرف من الخزينة العامة (الروزنامة) .

٣ ـ (ب) دفاتر الرزق الاحباسية :

وهى دفاتر خاصة بالأراضى الموقوفة على أوجه البر ، وتحفظ حاليا بدار الوثائق التاريخية بالقاهرة ، بعد نقلها من دار المحفوظات العمومية ، وهذه السجلات تحتوى على معلومات هامة عن هذا النوع من الأراضى ، حيث نجد فيها تسجيلا كاملا وتتبعا لتاريخ كل رزقة وأصحاب حق الانتفاع بها ، والملتزمين بها وقيمة دخل كل منها وصور الحجج الشرعية التى صدرت بخصوصها والافراجات والفرمانات التى صدرت لتنظيم حق الانتفاع بهذه الرزق ، وأوجه صرف ريعها فى حالة انقراض ذرية أصحاب حق الانتفاع بها ،

فهذه الدفاتر ذات أهمية كبيرة فى دراسة النواحى الاجتماعية والاقتصادية بل والحياة الدينية فى العصر العثمانى .

٤ ـ دفاتر خدمة الديوان عربى :

تحفظ حاليا بدار الوثائق التاريخية بالقاهرة ، وهذه الدفاتر بها تفصيل كامل لمرتبات موظفى رجال الادارة المركزية والمحلية ، وغيرهم من الموظفين ، وفى نهاية كل دفتر توجد الحجج والفرمانات الخاصة ببعض التغيرات الادارية فى الريف ، ومرتبات حكام الولايات وغيرهم ، والبت فيها بالفرض أو القبول ، وهى ذات فائدة لدراسة الحياة الاقتصادية .

٥ ـ دفاتر الجسور :

يوجد الدفتر الوحيد الذى عثرنا عليه بدار الوثائق بعد نقله من دار المحفوظات وهذا السجل خاص بالجسور السلطانية والبلدية (٤) التى كانت قائمة بالوجه البحرى آنذاك ، وبه معلومات عن الأعباء المالية التى كان على القرى تحملها فى عملية جرف هذه الجسور ، وكيفية تحويل الجسور البلدية الى جسور سلطانية نظير مبالغ يتحملها الملتزمون والفلاحون ويوجد بنهاية الدفتر البيورلديات والفرمانات والحجج الشرعية الخاصة بكل جسر .

٦ ـ دفاتر الترابيع :

دفاتر وضعها علماء الحملة الفرنسية سنة ١٢١٥ هـ/١٨٠٠ م.

---

(٤) كانت الجسور فى ذلك الوقت نوعين : الجسور البلدية ، والجسور السلطانية ، وكانت عمليات صيانة وحفظ الجسور البلدية تعتمد على جهود الفلاحين الذاتية ، أما عمليات صيانة وحفظ الجسور السلطانية فكانت من اختصاص الحكومة وان ثبت لنا من الدفاتر أنها فى الواقع أصبحت تقع على عاتق الفلاحين كذلك . انظر دفتر الجسور ، رقم ١٣٦٥ ، المحفوظ حاليا بدار الوثائق القومية التاريخية .

وقد أخذ هؤلاء العلماء معلومات هذه الدفاتـر من دفاتر المعلمين الأقباط (الصرافين ، والمباشرين) ، ولذا فان معلومات هذه الدفاتر جاءت وافية تماما ، وهى تسد بصورة كاملة النقص الذى يوجد بدفاتر الالتزام ففيها تسجيل كامل لمساحة كل ناحية (قرية) بالفدان وأنواع أرض كل ناحية حسب جودتها ، والمال الميرى المقرر على كل فدان حسب نوع جودة الأرض ، وهذا ما أهملتـه دفاتر الالتزام ، ثم تسجل هذه الدفاتر أنواع الضرائب الأخرى ، وبها تسجيل كامل لأنواع العـادات ، التى فرضهـا رجـال الادارة على الفلاحين وقيمة كل عادة نقدا ، والتى كانت تشكل ما عرف باسم المال (البرانى) ولم نعثر من هـذه الدفاتر الا على المجموعة الخاصة بالوجه البحرى ، والتى تحمل أرقام ١٦٠٥ ، ١٦٠٨ ، ٤٩ ، وجميعها مكتوبة باللغة العربيـة ، وقد كنت أول من عثر عليها واستفاد منها منذ أن وضعها رجـال الحملة الفرنسية عام ١٢١٥ هـ/١٨٠٠ م . وهذه الدفاتر تكمل الصورة العامة للاعباء المالية التى كان يتحملها الفلاحون .

٧ ـ أرشيف المحكمة الشرعية :

يوجد حاليـا بمقر الشـهر العقـارى ، بشارع رمسيس بالقاهرة ، ويعد هذا الأرشيف من أثمن المصـادر لكتابة « تاريخ مصر ، فى العصر العثمانى » ويحتوى هذا الأرشيف على سجلات المحاكم الشرعية التى أنشئت فى ذلك العصر وهى : محكمة الباب العالى وعدد سجلاتها (٥٥٩) سجلا ، محكمة بولاق وعدد سجلاتها (٨٣) سجلا ، محكمة مصر القديمة وعدد سجلاتها (٣١) سجلا ، محكمة قناطر السباع وعدد سجلاتها (١٥) سجلا ، محكمة طولون وعدد سجلاتها (١٢٠) سجلا ، محكمة قوصون وعدد سجلاتها (٤٧) سجلا ، محكمة الصالح وعدد سجلاتها (٦٥) سـجلا ، ومحكمة الزاهد وعدد سجلاتها (٤٩) سجلا ، ومحكمة الحاكم وعدد سجلاتها

(٤٦) سجلا ، ومحكمة الصالحية النجمية وعدد سجلاتها (١٠١) سجل ، ومحكمة باب الشعرية وعدد سجلاتها (١١٥) سجلا ، ومحكمة القسمة العسكرية وعدد سجلاتها (٤١٨) سجلا . ومحكمة القسمة العربية وعدد سجلاتها (١٥٧) سجلا ومحكمة البرمشية وعدد سجلاتها (١٥) سجلا ، ومحكمة باب سعادة والخرق وعدد سجلاتها (٧٥) سجلا ومحكمة الضواحى وعدد سجلاتها (٧) سجلات • هذا بالاضافة الى أن هذا الأرشيف يحتوى على سجلات الديوان العالى التى تبدأ من عام ١١٥٢ هـ/١٧٤٠ م ، وتستمر حتى ما بعد عصر محمد على ، وكذلك سجلات اسقاط القرى والتى كانت تسجل فيها جميع العمليات الخاصة باسقاط القرى ، سواء بالبيع أو الرهن ، والنزاعات بين الملتزمين بعضهم بعضا ، وبينهم وبين الفلاحين ، وغير ذلك من المشاكل التى تنشب حول حصص الالتزام ، وهى صادرة من محكمة الباب العالى ، وكذلك فان هذا الأرشيف يحتوى على (٣٥٣) محفظة دشت بها حجج من مختلف المحاكم ، وجميع سجلات هذا الأرشيف مكتوبة بالعربية ويعيبها رداءة الخط ، وهى مستطيلة الشكل ٥٠ × ٤٠ سم ولكنها ضخمة الحجم حتى ان حجم بعضها يفوق الألف صفحة عدا • ووثائق محكمة الاسكندرية بعضها بأرشيف الشهر العقارى بالاسكندرية وبعضها بدار المحفوظات ، ووثائق هذا الارشيف ذات أهمية كبيرة لدراسة الحياة الاجتماعية والاقتصادية فى مصر فى العصر العثمانى •

٨ ـ مضابط محاكم الأقاليم :

وتوجد هذه المضابط بدار المحفوظات العمومية بالقاهرة بالمخزن رقم (٤٦) وبعضها بدار الوثائق القومية وهى تحتوى على أحكام محاكم النواحى ، والموجود منها مضابط المحاكم التالية •

بمحكمة المنصورة ، ويبدأ السجل الأول منها بتاريخ ٩ ربيع آخر سنة ١١١٩ هـ/١٠ يوليه ١٧٠٧ م ومحكمة دمياط ، ويحمل السجل الأول منها تاريخ ١٣ صفر سنة ١٠٢١ هـ/١٥ ابريل ١٦١٢ م ، وسجلات هذه المحكمة غير منتظمة فى تواريخها وكذلك توجد محاكم كل من رشيد ، ودمياط والمنصورة ، وباقى محاكم الأقاليم ولكنها خاصة بالفترة الأخيرة من القرن الثامن عشر .

٩ ـ سجلات الديوان العالى :

توجد بأرشيف المحكمة الشرعية وهى غير كاملة ويبدأ السجل الأول منها سنة ١١٥٣ هـ/١٧٤٠ م ، وتستمر بعد ذلك ، حتى عصر محمد على وما بعده وهى سجلات فى غاية الأهمية حيث نعثر فيها على تسجيل لكثير من حالات النزاع بين الملتزمين بعضهم بعضا حول حصص الالتزامات وكذلك النزاع بينهم وبين الفلاحين، والمصالحات التى تتم بشأن ذلك ، كما نجد بها كثيرا من الفرمانات والأوامر الادارية الخاصة بادارة مصر اداريا وماليا فهى مصدر لدراسة النواحى الاقتصادية والاجتماعية فى مصر فى العصر العثمانى .

ثانيا ـ كيفية الافادة من هذه الوثائق فى :

١ ـ دراسة الحياة الاقتصادية : يستطيع الباحث عن طريق دراسة مجموعات الوثائق السابقة أن يخرج بصورة واضحة عن الحياة الاقتصادية فى القرية والمدينة على السواء ، فمن طريق دفاتر الالتزام الخاصة بالأراضى الزراعية يمكن استخراج صورة كاملة عن الأموال الأميرية ، وغير الأميرية المقررة على القرية وحجمها وأقساط سدادها وموعد سداد كل قسط ، ومدى وفاء الملتزم أو الملتزمين بسداد هذه الأقساط واختلاف الأموال المقررة على كل

قرية عن الأخرى ، حسب مساحتها وجودة أراضيها الزراعية ، وهل بها أراض موقوفة أم لا .

وسنسوق المثالين التاليين أحدهما من الوجه البحرى والآخر من الوجه القبلى كنماذج للمعلومات المالية التى تحويها هذه الدفاتر :

١ ـ قرية خطارة : تابع الشرقية

بلغت جملة الأموال المقررة (١٤٨٣١) بارة سددت على ثلاثة أقساط على النحو التالى :

قسط أول : ٤٩٤٦ بارة بتاريخ ١١٣٠ هـ/١٧١٨ م

قسط ثان : ٤٩٤٦ بارة بتاريخ ١٣ صفر ١١٣١هـ/ ٥ يناير ١٧١٩ م

قسط ثالث : ٤٩٤٦ بارة بتاريخ ٢٤ ربيع أول ١١٣١ هـ/ ٤ فبراير ١٧١٩ م

الجملة = ١٤٨٣٨ بارة ، وواضح أن التسليمات بها زيادة مبلغ (٧) بارة لأن الكسر كان دائما يجبر لصالح الروزنامة .

٢ ـ قرية طحطا (طهطا) تابع جرجا :

بلغت جملة الأموال المقررة عليها كثمن للغلال المقررة عليها والمضاف مال حماية ومال مستجد مقدار (٢٤٨٧١٦) بارة سددت على قسطين على النحو التالى :

قسط أول : ١٩٢٥٢٦ فى ١٤ شوال ١١٢١ هـ/١٧ ديسمبر ١٧٠٩ م (٥) .

قسط ثان : ٠٥٦١٩٠ فى ٥ محرم ١١٢٢ هـ/٦ مارس ١٧١٠ م

وواضح هنا أن التسليمات تمت على قسطين وليس على ثلاثة أقساط ، كما أن هذه القرية يوجد بها أرض وقف حيث فرض عليها مال حماية ، كما فرض عليها مال مستجد .

(٥) انظر عبد الرحيم عبد الرحمن ، المرجع السابق ، ص ٢٧٤ .

وربما قيل ان هذه الصورة خاصة بالقرية أو الناحية ككل ، وليس بها ما يفيد في الوقوف على أحوال الأفراد الاقتصادية ، وهنا نجد المجموعة الثانية من مجموعات دفاتر الأطيان الزراعية تجيب على هذا التساؤل ، ونقصد بها « دفاتر الترابيع » التى قام رجال الحملة الفرنسية بوضعها بناء على المعلومات التى كانت مدونة بدفاتر المعلمين الأقباط (الصرافين) ، والتى تحوى معلومات تفصيلية عن الضرائب الأميرية وغير الأميرية ، ومساحة كل قرية بالفدان وأنواع الأراضى ، جيدة أم غير جيدة وضريبة كل فدان ، كما سجلت الأعباء المالية غير الرسمية التى كان يتحملها الفلاح المصرى فى ذلك العصر ، والتى كانت تسجل فى السجلات الرسمية تحت اسم « برانى » ، وقد أصبحت قيمة هذه الأعباء غير الرسمية كما هو واضح من هذه السجلات تفوق بكثير قيمة الأموال الأميرية . كما يتضح من المثال التالى :

قرية أتريب :

نوع الأرض	المساحة ط	ف	ضريبة الفدان بالبارة	جملة الضرائب
١ ــ طين فلاحة عال	١٦	١٧٣	١٠٠	١٧٣٦٧ بارة
٢ ــ طين فلاحة أوسط	٢٠	٣٤	٩٥	٣٣٠٩ بارة
٣ ــ طين فلاحة دون	٢	٦٩٨	٨٤	٥٨٦٣٩ بارة
٤ ــ طين الاوسية	١٠	١٩٧	٨٤	١٦٥٨٣ بارة
٥ ــ رزق	ــ	٣٣	ــ	ــــ بارة
٦ ــ بور	١٣	٣٠١	ــ	ــــ بارة
٧ ــ دناجزة	١١	١٢٧	ــ	٧٩٣٦ بارة
الجملة	٧٢	١٢٩١		١٠٣٨٣٤ بارة
	ــ	+ ٣		
		١٢٩٤ فدانا		

ثم سجلت الأعباء المالية غير الرسمية المعروفة بالبرانى كالآتى :

٥٠٠	زيادة طين التوجيب
١٦٠٦	مال طين أولاد طعيمة من البور
١٦٥٣	مال طين عامر طعيمة من البور
٤٩٢٤	زيادة المال الميرى
١٠٠١	زيادة الحوض الغربى
١٤٨٨	فايض رزقة الجامع بعد المصاريف
٨٤	خراج طين أحمد مـلا
١١٥٠٩٢	الجـملة
١٨٦٢٤	مصاريف الناحية
٩٦٤٦٨	البـــاقى

أثمان العـادات المقررة

١٧٥٤	ثمن أغنام ضيافة
٢٠٠	عادة الخازندار
٦٠٠	حوالة المـال
٦٨٠	عادة القائمقام
٥٠٠	هدية القائمقام
١٠٠٠٠	ثمن سمن مسلى معتاد القائمقام
٨٥٠٠	مال السـباخ
٢٤٩٦	ثمن الفروج
٥٧٤٠	مال الجزيرة
١٨٦٥٠	تقدمت المخدوم (الملتزم)
١٤٦١٨٨	جملة صافى الأموال المطلوب من القرية سدادها بعد

مصاريف الناحية ، وكانت هذه الأموال توزع على النحو التالي :

١٧٩٥٢	بارة الميرى (المال الخاص بالروزنامة)
٧٨٥١٦	بارة فايض (المال الخاص بالملتزم)
٤٩٧٢٠	بارة البرانى (ثمن العادات التى فرضها رجال الادارة على فلاحى القرية)
١٤٦١٨٨	**الجملة** (٦) •

وواضح من هذا التسجيل الرسمى أن قيمة كل من الفائض الخاص بالملتزم ، والبرانى الخاص برجال الادارة ، وهى الأموال غير الأميرية ، أصبحت تفوق بكثير قيمة الأموال الأميرية المقررة وعند مقارنة الأموال الأميرية المقررة على الفدان كما تسجله سجلات المحكمة الشرعية ، فاننا نجد أن الفرق بين القيمتين كبير جدا ، فاذا كان متوسط ضريبة الفدان كما يرد فى دفاتر الترابيع للأرض الجيدة هو (١٥٠) بارة كما فى قرية صان حجر تابع الشرقية ، والأرض الضعيفة هو (٥٠) بارة ، كما فى قرية القراموص تابع الشرقية كذلك (٧) ، فاننا نجد فى نفس الوقت أن ايجار الفدان كما يرد فى سجلات المحكمة الشرعية يتراوح بين (٣٦٩) بارة ، (٦٠٠) بارة (٨) وبمقارنة ما يرد فى هذه السجلات فان الباحث يخرج بصورة واضحة عن حياة الفلاح الاقتصادية ، والأعباء المالية الضخمة التى كان يعانى منها ، وتزداد الصورة وضوحا عن الحياة

---

(٦) دار المحفوظات العمومية ، بمخزن (١٨) ، عين (١٩) ، دفتر الترابيع رقم ١٦٠٥ الآن هذه الدفاتر محفوظ بدار الوثائق القومية بالقاهرة •

(٧) دار المحفوظات العمومية ، مخزن ١٨ عين ١٩ ، دفاتر الترابيع ، دفتر ١٦٠٥ • موجودة الآن بدار الوثائق القومية •

(٨) ارشيف المحكمة الشرعية ، محفظة دشت رقم ٢٩٢ ، ص ص ٣٠٥ ، ٣٠٦ •

الاقتصادية فى الريف ، بل والمدينة على السواء بالرجوع الى سجلات اسقاط القرى ، الصادرة عن محكمة الباب العالى ، وسجلات محاكم الأقاليم (٩) ففى هذه السجلات يعثر الباحث على صورة كاملة للعلاقات الاقتصادية التى كانت قائمة بين الفلاحين والملتزمين ، وبين الملتزمين بعضهم ببعض ، وكذلك العلاقات التى كانت قائمة بين الفلاحين أنفسهم من عمليات استئجار الأراضى ورهنها واسقاطها ، وطريقة الزرع والمزارعة أو المشاركة وغير ذلك من وجوه العلاقات الانتاجية ، وعمليات التنازل عن الالتزامات ، أو اسقاطها أو رهنها والمبالغ المدفوعة أو المشترطة فى كل حالة تفصيلا ، ونوع العملة وقيمتها وقت التعاقد (١٠) .

وفى سجلات المحكمة الشرعية يعثر الباحث على أدق التفاصيل عن حياة الفلاح الاقتصادية ، وكيف أن الفلاح اضطر فى كثير من الأحيان نتيجة للظروف الاقتصادية السيئة التى أحاطت به الى بيع محصوله ، قبل نضجه بسعر منخفض ، مما أدى الى تدهور حالته الاقتصادية وترتب على ذلك قيام كثير من المنازعات بين الفلاحين ، والتجائهم الى القضاء للفصل فى هذه المنازعات (١١) .

كذلك فان المجموعات السابقة من الوثائق ، تمكن الباحث من الوقوف على أنواع الحاصلات التى كانت تزرع فى جهات مصر المختلفة من قمح وشعير وفول وعدس وأرز وكتان وغير ذلك من الحاصلات بخاصة فى السجلات الخاصة بالوجه القبلى حيث كانت

---

(٩) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات اسقاط القرى ١ ، ٢ ، ٣ . وعلى سبيل المثال كذلك سجلات محكمة المنصورة ، رقم ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، دار المحفوظات العمومية ، مخزن ٤٦ .

(١٠) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات الباب العالى سجل رقم ٣١٣ ص ٣٢٥ ، مادة ٧٢٩ .

(١١) أرشيف المحكمة الشرعية ، محفظة دشت رقم ٢٩٢ .

الضرائب تسدد عينا من الغلال فتذكر السجلات مقدارها ونوعها والموازين والمكاييل التى استعملت فى تقديرها (١٢) ·

أما سجلات الرزق ، فتعطى صـورة دقيقة لهذا النوع من الأرض الموقوفة ، وكيفية انتقالهـا من منتفع الى آخر ، والأوامر والفرمانات التى صدرت بشأنها وأهميتها الاقتصادية والمنتفعين بها والضرائب المفروضة عليها وأوجه صرف ريعهـا ، والصراعات التى كانت تثور حولها (١٣) ·

هكذا يستطيع دارس التاريخ الاقتصادى أن يتتبع حياة الفلاح المصرى الاقتصادية فى العصر العثمانى من واقع هـذه السجلات بدقة وبصورة متكاملة ·

ثانيا : أما عن دور هذه الوثائق فى تسجيل الحياة الاقتصادية فى المدينـة ، فى العصر العثمانى فان هذا الدور لا يقل دقة عما سجلته عن حياة الريف ، لأن الباحث فى هذه الوثائق يجد صورة واضحة كذلك لحياة المدينة الاقتصادية ، وما كان يحدث فيها من مضاربات ، وما كانت تموج به من أنواع المعاملات الاقتصـادية ، فسجلات الجمارك ترصد صورة دقيقة عن مورد كل جمرك ، حيث كانت هذه الجمارك تعد من أهم موارد الدولة ، .وسجلات المحاكم الشرعية تسجل حركة العمليـات التجارية الصغيرة والكبيرة على السواء ، وكيف كانت تعقد الصفقات التجارية بين التجار بعضهم بعضا وبينهم وبين الأمراء المماليك والأفراد على السواء ، كما تسجل الصفقات التجارية التى كانت تتم فى مزادات بيع التزامات الأراضى الزراعيـة ، والدور الذى بدأ تجار القـاهرة يلعبونه فى هـذا

---

(١٢) المحكمة الشرعية ، سجلات اسقاط القرى ، سجل رقم ٣ ، ص ١٥١ ·

(١٣) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) تركى ، دفاتر الرزق الاحباسية رقم ١٦١٧ ، ١٦١٨ ، ١٦٢٤ ، ١٦٢٦ ·

المجال (١٤) ومن هذه السجلات نقف على أسعار السلع الاستهلاكية من سمن ولحم وخبز وقماش ، وبن وغير ذلك من السلع ، بل أكثر من هذا فان سجلات المحاكم توضح لنا حقيقة هامة في تاريخ المجتمع المصرى وهى أن الطوائف المهنية ، كانت هى التى تتحكم فى تحديد الأسعار ومواصفات انتاج هذه السلع طبقا لارتفاع أو انخفاض سعر المادة الخام التى تنتج منها هذه السلع ، وكانت كل طائفة تذهب الى دار المحكمة الشرعية ، وتسجل التغيير الذى تريد احداثه فى الأسعار بين فترة وأخرى هكذا كانت تفعل طوائف الخبازين ، والقصابين (الجزارين) ، واللبانين ، وغير ذلك من الطوائف (١٥) وبذلك يستطيع الباحث الذى يريد أن يتقصى حياة المجتمع المصرى الاقتصادى فى العصر العثمانى أن يجد تفصيلات دقيقة عن هذه الحياة خاصة فيما يتعلق بعمليات القروض والرهونات والبيوعات وطرق الاستثمار وأسعار السلع الاستهلاكية وتطور هذه الأسعار ، كما يجد معلومات وفيرة عن النشاط التجارى والتيارات التجارية ، وطرق التجارة الداخلية وعمليات التبادل التجارى بين الريف والمدينة ، وطوائف التجار ، وأسواق القاهرة

---

(١٤) عبد الرحيم عبد الرحمن ، **الريف المصرى فى القرن الثامن عشر** ، ص ٨٣ — ٨٤ .

(١٥) **دار المحفوظات العمومية** ، مخزن (٤٦) ، ضابط محكمة المنصورة الشرعية ، رقم ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ . حيث نجد على سبيل المثال النص التالى خاص بطائفة الخبازين « يوم الأربعاء العشرون من شهر رجب سنة ١١٢٦هـ/١ أغسطس ١٧١٤م حضروا طائفة الخبازين ، وعملوا تسعيرة خبز ، فوافق الخبز الصاسولى النظيف المقر بالنار أوقيتين ونصف وربع أوقية بجديد ، وان الخبز الطباقى اربعة أواق الا ربع أوقية بجديد ، وكان سعر الربع القمح سنة أنصاف فضة ، وربع نصف فضة ، والطحن بنصف فضة وجديد » . مضبطة (١) ، ص ١٠٨ .

الرئيسية ، وأسواق المدن الأخرى ، والأسواق الاسبوعية التي كانت تعقد في القرى (١٦) .

كذلك فان هذه الوثائق وبخاصة وثائق المحكمة الشرعية تحوى معلومات وفيرة عن تجارة مصر الخارجية مع البلاد الافريقية وبلاد المشرق العربي ، والبلاد الأوروبية ، وبخاصة فيما يتعلق بتجارة الرقيق الأسود والأبيض على السواء ، وتجارة البن والأخشاب والبخور والأقطار التي تتم معها هذه العمليات التجارية (١٧) .

ثالثا : أما عن الوثائق كمصدر لاقتصاد الدولة الرسمى ككل ، فانها تعد من أثمن المصادر ، حيث يستطيع الباحث من خلالها تحديد موارد الدولة آنذاك ، وأوجه الصرف ، والفائض ، كما تجد تسجيلا للموازنة العامة للدولة ، وقد كانت موارد الدولة في ذلك الوقت تنحصر في الموارد التالية :

١ ــ خراج الأراضي الزراعية .

٢ ــ ايرادات الجمارك : (اسكندرية ، بولاق ، مصر القديمة ، البهار بالسويس ، دمياط ، مجموعة المقاطعات) (١٨) .

٣ ــ أموال متفرقة ، وهي الأموال التي كانت تحصل من الحلوان وضرائب الأسواق ، والمناصب وقد كانت ايرادات الخزينة العادية تختلف من سنة الى أخرى طوال فترة الحكم العثماني لعوامل

---

(١٦) المحكمة الشرعية ، ارجع على سبيل المثال الى ، سجلات محكمة الباب العالى ، وسجلات محكمة طولون ، حيث تجد سيلا من هذه الوثائق المتعلقة بهذه الموضوعات .

(١٧) المحكمة الشرعية ، ارجع الى سجلات التركات .

(١٨) دكتورة ليلى عبد اللطيف ، الادارة في العصر العثماني ، الفصل ص ١٣ ، ص ٣٢٣ ــ ٣٢٤ .

كثيرة منها عدم وفاء النيل بالفيضان فى بعض السنوات وترك كثير من مساحة الأراضى الزراعيــة بورا ، وعجز الملتزمين عن ســداد الأموال الأميرية المقررة على هذه الأراضى ، ومنها كذلك فى بعض الأحيان التأخير فى تسديد هذه الأموال ، وكذلك فان ثورات الجند والصراعات بين البيوت المملوكية وبخاصة فى القرن الثامن عشر أدت الى عدم الوفاء بالالتزامات المالية الأميرية فى كثير من الأحيان ، هذا بالاضافة الى انتشار مرض الطاعون فى بعض الفترات ، كل هــذه العوامل لعبت دورها بدرجات متفاوتة فى اختلاف الموازنة العامة من سنة الى أخرى وآخر تسجيل رسمى بصورة كاملة لايرادات مصر ومصروفاتها ، والمبــالغ التى ترسلهــا الى الآستانة كارساليــة سنوية هو التسجيل الخاص بعام ١٢١٦ هـ/١٨٠١ ـ ١٨٠٢ م ، الذى وضعه شريف أفندى الروزنامجى وسننقل نصه هنا لتكون لدينا صورة واضحة عن موازنة مصر العامة فى نهاية القرن الثامن عشر من واقع الوثائق ٠

الايرادات المتحصلة وأقلامها :

الايرادات هى الأموال المتحصلة وهى نوعان :

الأول : منهــا كان يتحصــل من أموال الأطيان الخراجية ، وأطيان الحماية والرزق ، موقوفة أو غير موقوفة ، ومن الأطيــان المخصصة للكشافين (المنوطين بضبط وربط الأقاليم المصرية) وهى المعبر عنها بالكشوفية ٠

الثانى : منها يتحصل من المقاطعات التى كانت تعطى التزاما حسب المستخرج من دفاتر ١٢١٦ هـ/١٨٠١ ـ ١٨٠٢ ومنها ما هو مبين بالقرش ، ومنها ما هو مبين بالبارة وصار تحويله بمعرفة القلم (قلم الروزنامة) للقرش على حسب قيــاس ذاك الوقت كالآتى ايضاحه :

ايضاحه : .

جملة الايرادات :

جملة المتحصل من النوع الأول والثانى :

مفردات النوع الأول :

١٠	٩١٢٢٤	قلم ايرادات الغلال الأميرية (عشور) أطيان الرزق.
٢٧	٩٥١٥٧٢	قلم أموال الأطيان الخراجية بولايات الشرقية والقليوبية والبحيرة والمنصورة وأطفيح .
٢١	٨٠٥٧٤	قلم أموال الأطيان الخراجية بولايتى الغربية والمنوفية .
٢٩	٥١٨٢٠٦	قلم أموال الأطيان الخراجية بولايتى منفلوط والجيزة .
١٤	٢٤٧٨٧٧	قلم ايراد أطيان الفيوم والبهنساوية والأشمونين والمنفلوطية وجرجا .
٠٢	٣٦٨٢١٧	قلم ايراد أطيان الكشوفية .
٠٠	٢٨٠٢٥	قلم أطيان الأوقاف التى تحت ادارة نظارها .
٠٠	٥٠٣١٥٢	قلم ايراد أطيان الأواسى والالتزام الموقوفة وغيرها بما فيها الرسوم الأميرية .
٠١	٠٥١٤٧٧	قلم ايراد الأطيان المعبر عنها بالحماية المرخص لملتزميها بالايقاف والاستبدال والهبة وغيره وهى الأطيان التى تحت سلطة أربابها وهى قليلة .
٣٤	٣٥٦٦٣٢٦	الجملة المتحصلة من النوع الأول .

مفردات النوع الثانى :

١٠	٥٨٦٩	قلم ايراد مقاطعة طايفة صيارف الأسواق .
٨	٤٦٦٦	قلم ايراد مقاطعة معامل الزجاج والسلخانة بالمحلة الكبرى .
١٣	٣٣٣٣	قلم ايراد مقاطعة الاحتساب ، وظيفة المحتسب بالمحلة الكبرى .
٠٠	٨٧٥٠	قلم ايراد مقاطعة صياغة الفضة بالمحلة الكبرى .
١٤	١٤٥٨٣	قلم ايراد مقاطعة وكالة النيلة بالمحلة الكبرى .
٠٠	٢٤٥٠٠	قلم ايراد مقاطعة السلخانة ورسوم الأغنام الواردة للذبح بمصر .
١٤	٢٣٣٣٣	قلم ايراد مقاطعة عوايد أرباب الحرف بمصر .
١٤	٤٩٥٨	قلم ايراد مقاطعة بصمة خانة الشبيت .
٠٨	٢٩١٦	قلم ايراد مقاطعة الاحتساب وغيره بولاية الاشمونين .
١٤	٢٣٣٣	قلم ايراد مقاطعة البصمة خانة البلدى .
٠٠	٢٢٥	قلم ايراد مقاطعة عوايد القلافطة ببولاق .
١٤	٢٣٣٣٣	قلم ايراد مقاطعة وكالة الصابون والبذرة بمصر .
٠٠	٣٥٠٠	قلم ايراد مقاطعة سوق الأرز بدمياط .
١٤	٢٣٣٣	قلم ايراد مقاطعة عوايد شياخة الدلالة .
١٤	٩٣٣٣٣	قلم ايراد مقاطعة حلقات الأقطان ببولاق ودمياط والمحلة والمنصورة وسمنود .
٠٠	٤٣٧٥	صاغات البنادر .

٠٠ ١١٢٥ قلم ايراد مقاطعة قرية المعتمدية .

١٤ ١٨٠٨٣ قلم ايراد مقاطعة وكالة السكر .

١٤ ٤٣٩٨٣ قلم ايراد مقاطعة رسوم معرفى المراكب ببولاق والبنادر قلم ذات ايراد من عهد قديم كما ورد بدفاتر ١١٢٨ هـ/١٧١٦ م .

٠٠ ١٩٢٥٠ قلم ايراد مقاطعة وكالة الجلود .

١٤ ٣٣٤ قلم ايراد مقاطعة حملة الفحم .

٠٠ ٣٢٥٠ قلم ايراد مقاطعة مدق الأقطان .

٠٤ ١١٠٣٢٣ قلم مقاطعة كمرك السويس وتوابعه ، قلم ذات ايراد من عهد قديم كما بدفاتر سنة ١١٢٨ هـ/ ١٧١٦ م .

١٦ ٣٣٦٢٤٤ قلم ايراد عوايد مقاطعة اسكندرية قلم ذات ايراد من عهد قديم كما بدفاتر حسابات ١١٢٨ هـ/ ١٧١٦ م .

٠٠ ٤٧٢٥٠٠ قلم ايراد مقاطعة دمياط قلم ذات ايراد من عهد قديم كما بدفاتر حسابات ١١٢٨ هـ/١٧١٦ م .

٠٠ ٢٢٧٥٠ قلم ايراد مقاطعة صرف الأرزاق بمصر قلم قديم ذات ايراد من عهد قديم كما بدفاتر سنة ١١٢٨هـ/ ١٧١٦ م :

٠٠ ٨٤٣٧٥ قلم ايراد مقاطعة أسماك وطيور المطرية ونخيل غيط النصارى ، قلم ذات ايراد من قديم كما بدفاتر ١١٢٨ هـ/١٧١٦ م .

٠٠ ٦٨٢٥ قلم ايراد مقاطعة وكالة القطن بمصر .

٠٨ ٩٩١٦ قلم ايراد مقاطعة سوق الغلال بمصر .

٠٠	٤٣١٣٥	قلم ايراد مقاطعة سور الأرز برشيد •
٠٨	٤٦٦٦	قلم ايراد مقاطعة وكالة البذور بالمحلة الكبرى •
١٤	٧٥٨٣	قلم ايراد مقاطعة معمل النشادر بمصر •
٠٨	٣٠٩١٦	قلم ايراد مقاطعة معمل بوية العصفر •
٠٠	١٠٠٠	قلم ايراد مقاطعة التبن برشيد •
١٤	٧٥٨٣٣	قلم ايراد مقاطعة كمرك مصر القديمة •
٠٧	٢١٩١٦	قلم ايراد مقاطعة الأسماك بمصر والبنادر •
٠٨	١٨٦٦١٦	قلم ايراد مقاطعة الرسالة وموارد السفن ببولاق ومصر القديمة •
٠٨	٢٠٤٠	قلم ايراد مقاطعة طايفة المعمار بمصر •
٠٠	١٢٢٥٠٠	قلم مقاطعة وكالة البذور ببولاق •
١٤	١٠٨٣٣	قلم ايراد مقاطعة سوق الغلال بالرميلة المسماة الآن بالمنشية •
٠٠	٨٠٠٠	قلم عوايد مناصب الولاة وقواد الجيوش كانت تدفع منهم للميرى من عهد قديم •
١٣	٦٥٣٤٧	قلم ايراد مقاطعة التزام كمرك رشيد •
٠٠	٣١٠٠٠	قلم ايراد مقاطعة عوايد مشايخ الافرنك والفرنسيس والأجانب بما فيهم الاعجام •
٠٠	٢٧٨١٢	قلم ايراد مقاطعة الرسالة بالبنادر من عهد قديم كما هو وارد بدفاتر حسابات ١١٢٨/١٧١٦ م •
٠٠	٢٥٠٠	قلم ايراد رسوم المباخر الموجودة آثارها الآن على شكل القباب •
٢١	٢٠٠٠١٢٩	جملة المتحصل من النوع الثانى •
	٢٥٦٦٣٣٦٢٤	جملة المتحصل من النوع الأول •
١٥	٥٥٦٦٤٥٦	الجملة

هذه جملة الايرادات المتحصلة بدفاتر حسابات سنة ١٢١٦/هـ ١٨٠١ ـ ١٨٠٢م ، المحررة بالخط القرمة باللغــة التركيــة وعلى أحد الدفاتر المختصة بتعريفة المقاطعات من تلك الدفاتر صـورة مضمون فرمانات شاهانية وأوامر الوالى باعتماد النظام السابق الذكر وبضبط وربط الايرادات وعدم اغتيال شيء منها ، ومؤشر أمام أنواع تلك الأقلام بما يفيد اعطاها التزاماً بعد اشهارها بالمزاد.

المنصرف

هو المصروفات السـنوية التى تقررت بذلك النظام المرسـل للباب العالى كما علم من مضمون صور الفرمانات وعنوان الدفاتر المختصة بالمرتبات والمصروفات ، التى كان العمل فيها جاريا بمعرفة ديوان الروزنامجة وهذا بيانه :

أنواع الصرف وجهاته :

١٥ ٣٢٧٢٣٠ مرتب أهالى ومجاورى الحرمين الشريفين والاشراف ، من ريع أوقاف الملوك والأمراء والأهالى المصريين .

٠٠ ٨٥٠٢٧٢ مصاريف المحمل الشريف وعوايد العربان بطريق الحجاز .

٠٠ ٢٩٢٥٠٦ مرتبات قضاة مصر والحرمين الشريفين سنويا من غلال ونقدية هذا المرتب قديم العهد .

٠٣ ٩١٩٥٣١ مرتبـات وظايف دعاكوى وعلمـا جامع الأزهر ومجاوريه والفقراء وزاوية العميان نقدية من ريع الأوقاف .

٠٠ ٢٧١٥٢٢ مرتبـات بـدل جراية أهـالى الحرمين الشريفين والجامع الأزهر والتكايا وزاوية العميان والأضرحة

بمصر وكانت تصرف تلك المرتبـات تارة غـلال وجراية وتارة نقـدية من ريع الأوقاف بخـلاف المخصص صرفـه من الايـرد بمقتضى الفرمانـات الشاهانية المعروف بمرتبات وظايف الدعاكوى ٠

٠٠	١٥٤١٤٤١	ماهية الوالى والقواد وعلوفة العساكر وماهياتهم بحسب صنوف أسـلحتهم الآتى بيانهـا وهى (مستحفظان) القوة المتحركة للمحافظة والدفاع ، (جاويشان) ، عساكر ضـبط وربـط البنادر ، (سكبان) أرباب الصنايع والتفكجية ، (كوكليان) ، محافظو الساحل ، (عزبان) محافظو قلاع مصر والبنادر ، (كشوفية) لضبط وربط البنادر ، (طوبجيان) الطوبجية البرية والسواحل ٠
٢٤	٥٣٧٤٤٧	ثمن مهمات وذخاير عسكرية وخلافه ٠
١٧	٢٩٩٦٢	ماهيـات مستخدمى الروزنامة خـلاف ما كانـوا يأخذونه الكتبة برسم قلمية من أرباب الالتزامات عند تحرير السندات الديوانية لهم بعد الانحلال ، وليس ذلك محصورا بدفاتر ٠
٣٩	١٠٠٤٨٧	مصـاريف تطهـير الترع والمشتروات والعمارات الأميرية ٠
٠٠	٤٩٢٢	ثمن سكر نبات برسم شربات الحضرة الشاهانية ضمن الأحياء المقرر ارسالها سنويا للاستانة ٠
٠٠	٢٥٩٠٦	ثمن كسر جلة وفتيل مصرى برسـم الضربخانـة الصادرة بالاستانة المقرر سنوى ٠
٣٣	١٨٦١١٥٤	الباقى من الايراد بعد المنصرف وارسل الاستانة ٠

هذه مصروفات الولاية التى كانت تصرف بمعرفة الروزنامة على الأقلام المذكورة ٠

★★★

واكمالا للصورة الاقتصادية ، فانه يمكن عن طريق وثائق المحكمة الشرعية تتبع التغيرات التى كانت تطرأ على العملة المستعملة آنذاك بأنواعها المختلفة وقيمة كل منها بالنسبة للعملة الرسمية وهى نصف الفضة أو البارة فمثلا :

	١١٤٣هـ ،	١١٤٤هـ ،	١١٥٤هـ (١٩)	
(١) الفندقلى	١٤٠	١٣٤	١٤٦	بارة (نصف فضة)
(٢) الزنجرلى	١١٢	١٠٧	١٠٧	بارة (نصف فضة)
(٣) دينار ذهب محبوب	١١٠	١١٠	١١٠	بارة (نصف فضة)
(٤) الريـــال	٧٥	٧٥	٧٥	بارة (نصف فضة)
(٥) الكيسة	٢٥٫٠٠٠	٢٥٫٠٠٠	٢٥٫٠٠٠	بارة (نصف فضة)

وكانت الادارة فى كثير من الأحيان تتدخل بناء على خطوط سلطانية لوضع حد لغش العملة وتذبذب قيمتها ، فيصدر فرمانا يحدد فيه قيمة العملة وابطال تداول ما يراه مضرا بالمصلحة العامة منها ويرسل الى الادارات المحلية بالأقاليم باتباع ما حدده ، وأحيانا كانت الادارة المحلية بالأقاليم تتدخل لوضع حد لهذا الاضطراب فى المعاملة بناء على اجتماع يحدد بالاقليم من القاضى ورؤساء الفرق العسكرية بالاقليم والكشاف وغيرهم من أهل الرأى لاتخاذ قرار فى هذا الأمر الى حين وصول أمر من الادارة المركزية بالقاهرة ، وسجلات المحاكم الشرعية المختلفة مليئة بمثل هذه الأوامر ولنذكر مثالا من مضابط محكمة المنصورة الشرعية النص التالى :

---

(١٩) بخصوص هذه المعلومات انظر : **سجلات اسقاط القرى** ، سجل (٢) ، ص ٩٨ ، سجل ٣ ، ص ٣٠ سجلات الديوان العالى ، سجل (١) ، ص ٢ ، سجلات الباب العالى ، سجل (٢٠٧) ، مادة ١١٤٤ ، ص ٣٧٧ ٠

يوم الجمعة الأزهر خامس عشر محرم ١١٢٨ هـ/١٠ يناير ١٧١٦ م .

« استقر الحال على أن المعاملة ماشية بين المسلمين الفلوس الجدد الديوانية والفضة القديمة الديوانية الواسعة ، والريال بخمسة وسبعين نصف فضة ، والجدد الزغل ، والفضة المقاصيص بطالة الى أن يحضر أمر صاحب الدولة والسعادة بمصر ، حسب رضا أعيان الولاية بذلك » (٢٠) .

٢ ـ الحياة الاجتماعية :

ان الدارس لتاريخ هذه الفترة الاجتماعي يستطيع بسهولة الحصول على صورة بارزة المعالم للحياة الاجتماعية من مجموعات الوثائق السابق ذكرها فيقف على العلاقات التى كانت سائدة بين فئات المجتمع المختلفة وتطور هذه العلاقات من مرحلة الى أخرى فى ضوء الحياة الاقتصادية السالفة الذكر ، فيمكنه تتبع هذه العلاقات فى ظل نظام المقاطعات الذى كانت تدار به الأرض ومصالح الحكومة الأخرى ، وتتبع دور طوائف المهن المختلفة ، وكيف أنها أصبحت واسطة العقد بين أبناء المهنة والادارة ، والدور الذى أصبحت هذه الطوائف تلعبه فى الحياة الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية التى كانت سائدة بين أفراد الطائفة الواحدة كوحدة متماسكة من وحدات المجتمع ، وعن طريق المحكمة الشرعية التى تعد تسجيلا كاملا للحياة اليومية المصرية سواء فى المدينة أو الريف يمكن للباحث الوقوف على العلاقات الاجتماعية التى كانت سائدة بين أفراد الأسرة الواحدة ثم بين أفراد المجتمع عموما عن طريق

---

(٢٠) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (٤٦) مضابط محكمة المنصورة الشرعية ، مضبطة (١) ، ص ١٣٦ .

تتبع معاملاتهم اليومية واشتراكهم فى الأعمال بعضهم مع بعض ، حيث ان كل المعاملات التى كانت تتم بين أفراد المجتمع كانت تسجل بدار المحكمة الموجودة بالحى أو الاقليم (٢١) ٠

كذلك يمكن من واقع هذه الوثائق الوقوف على دور الادارة وتصرفها ازاء بعض الأزمات والصراعات التى كانت تسود المجتمع ، وكيف أن والى القاهرة الذى كان يعد مسئولا عن حفظ الأمن فى القاهرة يتصرف ازاء هذه الأزمات والصراعات ، كذلك يمكن العثور فى هذه الوثائق على جهود بعض الأمراء المماليك ازاء حل بعض هذه الأزمات وبخاصة الاقتصادية منها التى أصبحت تنتاب المجتمع بين فترة وأخرى وبخاصة فى القرن الثامن عشر (٢٢) ٠

ومن هذه الوثائق كذلك يمكن تتبع ارهاصات التغير فى الحياة الاجتماعية فى الريف ، وكيف تغيرت العلاقات بين الفلاحين والملتزمين حينما ازدادت الأعباء المالية وكثرت المظالم على الفلاحين ولم يعودوا يرضخون لكل ما يفرض عليهم بسهولة ودون معارضة ، وانما أصبحوا ينازعون الملتزمين فيما يفرضونه عليهم من زيادات أصبحت ترهق كاهلهم ، ولم يعودوا كما كانوا فى السابق يخشون بأس هؤلاء الملتزمين ، وحينما شعر الملتزمون بهذه الارهاصات وبثقل الأعباء على الفلاحين وخشوا هجر هؤلاء الفلاحين للأرض مما يترتب

---

(٢١) **أرشيف المحكمة الشرعية** ، سجلات الديوان العالى ، ١ ، ٢ ، ٣ ، وسجلات اسقاط القرى ، ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، وسجلات الباب العالى ، من رقم ١ الى نهاية المجموعة ، وسجلات محكمة طولون ، وسجلات محكمة باب سعادة والخرق ، وسجلات محكمة قناطر السباع ، وسجلات محكمة الصالحية النجمية ، ومحافظ دشت ففى هذه المجموعات صورة كاملة لواقع الحياة اليومية المصرية والعلاقات الاجتماعية ٠

(٢٢) عبد الرحيم عبد الرحمن ، **الريف المصرى فى القرن الثامن عشر** ، ص ص ٢٨٨ ـ ٢٩٢ ٠

عليه الاضرار بمصالحهم وبقاء الأرض بدون زراعة فغيروا من علاقاتهم مع الفلاحين واختفت من عقود الايجارات بعض العبارات التى تحمل الفلاحين أعباء مالية اضافية فبعد أن كان العقد فى السابق يتضمن أنه على الفلاحين دفع ما « يترتب على الحصة المذكورة ، لجهة الكشوفية ، وحق الطريق ، وخدم العسكر والرزق والأوقاف ، وجرف الجسور ، وجرف المساقى السلطانية ، ومال الجهات والتقادم والفرد وساير المصاريف الكلية والجزوية وغير ذلك الجارى به العادة » اختفت هذه العبارة فى نهاية القرن الثامن عشر من عقود الايجار ، بل وأصبحت هذه العبارة اذا ذكرت فى العقد تردف بعبارة تلغيها من على كاهل الفلاحين وتحملها للملتزم نفسه فتذكر عبارة « فان ذلك جميعه على مولانا الملتزم المشار اليه أعلاه » (٢٣) .

ومن قراءة هذه الوثائق كذلك يمكن تتبع عملية امتزاج فئات المجتمع المختلفة خاصة فى القرن الثامن عشر ، فعمليات التزاوج أصبحت تتم بين هذه الفئات بصورة كبيرة وبدأت الحواجز التى كانت تحكم المجتمع من قبل تذوب فأصبح أبناء التجار والمهن الأخرى من المصريين وغير المصريين يقبلون على التزاوج من الفئات الأخرى عسكرية وغير عسكرية ، بل ومن الديانات الأخرى وعمليات اشهار الاسلام بين اليهود والمسيحيين فى تلك الفترة كما سجلتها الوثائق أصبحت تتم بصورة كبيرة نتيجة لهذا التزاوج بين المسلمين وغير المسلمين (٢٤) .

كما أن هذه الوثائق تسجل الأحوال الشخصية لأهل الذمة ، والمهن التى كانوا يشتغلون بها من صرافة وتجارة وحياكة وصياغة

---

(٢٣) **المحكمة الشرعية** ، سجل مبايعات الباب العالى ، رقم ٣١٣ ، مادة ٧٢٩ ، ص ٣٢٥ .

(٢٤) **المحكمة الشرعية** ، سجلات محكمة طولون ، وسجلات الباب العالى .

وتجارة وكيف أنهم كانوا يلجأون بشكاويهم الى قاضى الشرع مثلهم فى ذلك مثل المسلمين ليفصل لهم قضاياهم ويرد لهم حقوقهم طبقا لأصول الشريعة وللتقاليد التى كانت سائدة فى المجتمع (٢٥) ٠

أما بالنسبة لدور أهل الذمة فى الريف فان هذه الوثائق ترسم صورة للدور الكبير الذى كان يقوم به الأقباط فى ادارة القرية المصرية فقد كانوا يقومون بعمل الصيرفة وكان هؤلاء الصرافون طبقا للدفاتر التى كانت بأيديهم يعرفون المنزرع والبور من أراضى كل قرية ومقدار الضرائب المقررة على كل فدان وقد تلاعب بعضهم فى كثير من الأحيان بمقدرات الفلاحين مستغلين سلطتهم فى وقت جمع الضرائب ، حتى أصبح وقت مجىء الصراف الى القرية من الأوقات الذميمة فى نظر الفلاحين ، وعموما فان معرفتهم بأراضى القرى تفصيليا أعطاهم أهمية كبيرة فى ادارة القرية ، وقد استطاع رجال الحملة الفرنسية اعتمادا على دفاتر هؤلاء الصرافين الأقباط أن يضبطوا دخل مصر من الأراضى الزراعية وأن يضعوا دفاتر الترابيع ، وهى الدفاتر التى تحتوى على تفاصيل ذات أهمية بالغة عن مساحة كل قرية بالفدان ومقدار الضريبة المقررة على كل فدان ، والأعباء المالية الأخرى المقررة التى كانت مقررة على القرى ، والى جانب ذلك فان الأقباط اشتغلوا ببعض الصناعات التى كانت قائمة آنذاك مثل صناعة غزل ونسج الصوف والاشراف على خلايا النحل وصناعة التفريخ وغير ذلك من الصناعات الريفية (٢٦) ٠

---

(٢٥) عبد الرحيم عبد الرحمن ، المرجع السابق ، ص ٣٣ – ١٣٥ ٠

(٢٦) انظر على مبارك : **الخطط التوفيقية** ، جـ ٩ ، ص ٤ – ٧ ، حيث ذكر وصفا مطولا لأنواع معامل التفريخ وطرق التفريخ والنسبة التى تؤخذ كأجر على عملية التفريخ ٠

وقد كان اشتغال الأقباط بالأعمال السابقة هو الأساس الذى قامت عليه ثروات بعض بيوتهم منذ منتصف القرن الثامن عشر .

ومن هذه الوثائق يمكن رصد تاريخ عملية اجتماعية ذات مغزى كبير فى تاريخ مصر الاجتماعى وهى حركة الاعتاق وتحرير الرقيق الذين كان يجلبهم الأمراء المماليك ويحملون لقب معتوق أو معتوقة ، وبذلك يملكون حريتهم ويتزاوجون من فئات الشعب المختلفة يمتزجون بها وبخاصة فى القرن الثامن عشر ، بل ان هؤلاء العتقاء أصبحوا ملتزمين وتجار وأصحاب رؤوس أموال نتيجة لما كان أسيادهم أول من يغدقونه عليهم من هبات وبخاصة اذا كانوا عتقاء أمير كبير من أمراء المماليك .

أما وثائق محاكم الأقاليم فانها تسجل العلاقات الاجتماعية التى كانت سائدة فى الريف وبخاصة عملية الزواج والطلاق والتركات ، وعلاقات الأسر بعضها ببعض ، وكيف أنها أصبحت متشابكة بين أفراد العائلة الواحدة أو العائلات المختلفة كما توضح الدور الذى أصبحت تلعبه طوائف المهن فى المجتمع الريفى ، وتحكمها فى كثير من الأسعار ، وبخاصة فئة التجار ، كما نعثر فيها على ملامح تغير بعض العلاقات الاجتماعية التى كانت قائمة بين أهل الريف وفئة الملتزمين وبين الملتزمين بعضهم ببعض ، وبين الجميع وأجهزة الادارة ، وهجر الفلاحين لقراهم وخراب كثير من القرى نتيجة لكثرة الأعباء التى أصبحت تلقى على الفلاح المصرى وكيف أضير كذلك نتيجة للصراعات المملوكية التى اتخذت من القرى ميدانا فسيحا لها ، كما توضح كذلك أن بعض أبناء الريف الذين حازوا على بعض الثراء أصبحوا يشكلون فئة اجتماعية متميزة على أبناء طبقتهم مثل مشايخ القرى ، وان كانت هذه الوثائق تعكس فى نفس الوقت سوء حالة بعض هؤلاء المشايخ الاقتصادية ورغم ذلك فانهم ظلوا يمثلون الفئة الاجتماعية المتميزة على أبناء طبقتهم

نظرا لوضعهم فى ادارة القرية الذى ساعدهم على الاحتفاظ بهذا الوضع الاجتماعى حيث أصبحوا هم المتكلمين باسم الأهالى .

كذلك فان هذه الوثائق تسجل تفصيليا الأحداث التى كانت تحدث فى الريف مثل القتل والسرقة وعمليات الاغارة وغير ذلك من الجرائم ، وبخاصة ما كان يتعلق منها بأمور الرى ، كما تسجل عمليات المصالحة التى كانت تتم بشأن هذه الأمور ، وتلعب دورها فى انهاء هذه الآفات التى كانت تهدد الريف ، كما توضح دور القضاء الشرعى فى انهاء هذه الجرائم ووضع العقاب الرادع لها .

عموما فان دراسة هذه الوثائق تضع أمام الباحث الصورة الكاملة لتاريخ مصر الاجتماعى فى أوضح اطار .

تقـويم :

مما سبق يتضح لنا أن وثائق تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى فى العصر العثمانى جد متوفرة ، ولا تحتاج الا لجهد فريق من الباحثين للتنقيب فيها وتحليلها واعادة كتابة تاريخ مصر عن هذه الفترة كتابة صحيحة بعيدة عن خرافات بعض المدعين عن تاريخنا فى هذه الفترة مع ملاحظة الأمور التالية :

أولا : ان هذه الوثائق مع ضخامة المادة التى تحويها فانها فى كثير من الأحيان ترصد الحقائق دون تفسير الأسباب التى كانت وراء حدوثها كما أن بعضها ، وبخاصة ما يتعلق منها بالناحية الاقتصادية مثل دفاتر الألتزام ودفاتر الترابيع فانها تقتصر على تسجيل البيانات الاقتصادية وما يطرأ عليها من تعديل زيادة ونقصانا ، ومن هنا فان الباحث فى هذه الوثائق عليه أن ينقب لمعرفة أسباب هذا التغيير فى المصادر المعاصرة ويربط هذه البيانات

بأقوال المعاصرين ويحللها ويخرج برأيه الذى يراه نتيجة للمقارنة والدراسة التى يجريها .

ثانيا : يجب ملاحظة أنه مع اغراء هذه الوثائق الوفيرة فان الباحث يجب أن يكون حذرا وألا يأخذ كل ما يرد بها على أنه مسلمة من المسلمات لا جدال فيها ، وبخاصة وثائق المحكمة الشرعية فليس من المنطق اتباعا لاسلوب البحث العلمى السليم أن نعمم حكما يرد فى هذه الوثائق ضد شيخ قرية كونه لم يرض الفلاحين ، على أن كل مشايخ القرى كانت هذه سمتهم ، وانما يجب أن يكون الحكم فى اطار الواقع والظروف التى حدث فيها الحادث ، كذلك حينما تسجل هذه الوثائق عدل ملتزم مع خلاص حصته أو التزامه فليس معنى ذلك أن كل الملتزمين ، كانوا عادلين وانما لابد من بحث الظروف التى أدت بهذا الملتزم أن يكون عادلا ، وهكذا لا يجب تعميم القياس حتى يخرج الباحث برأى علمى صادق فى حكمه التاريخى .

ثالثا : لابد لمن يتصدى لدراسة هذه الوثائق أولا من الالمام بمصطلحات العصر وأسلوبه حتى لا يضل الطريق وفهم هذه المصطلحات بمدلول عصر غير العصر الذى كتبت فيه ، كما انه لابد له كذلك من معرفة معانى بعض التعبيرات التى كانت شائعة فى عامية هذا العصر وكثيرا ما ترد فى هذه الوثائق لتعبر عن معنى اجتماعى أو اقتصادى كانت تفهم به فى عصرها بخلاف المعنى الذى نفهمه بها الآن .

الفصل الثانى

دراسة نصية لكتاب هز القحوف
فى شرح قصيد أبى شادوف

- **عنوان الكتاب كاملا : هز القحوف فى شرح قصيد أبى شادوف • (جزءان فى مجلد واحد) •**
- **اسم شارح القصيد : يوسف بن محمد بن عبد الجواد بن خضر الشربينى •**

اسم ناظم القصيد : « أبو شادوف » شاعر شعبى مجهول •

تاريخ مصر فى العصر العثمانى ـ المملوكى ، مازال ميدانا خصبا للدراسة الجادة لوضع تقويم صحيح له ، من واقع مصادره الأصلية المبعثرة فى أماكن متعددة ، ومن بين هذه المصادر الكتابات المعاصرة التى واكبت بعض فترات هذا التاريخ ، وسجلت أحداثه وملامحه ، ولم تدرس بعد الدراسة التاريخية المتخصصة •

والكتاب موضوع هذه الدراسة النصية ، خاص بالريف المصرى وأحوال الفلاح فى القرن السابع عشر الميلادى(١١هـ/١٧م) حظى بقدر قليل من العناية من غير المتخصصين - وعلى قلة هذ القدر فقد كان فى معظمه ، غير دقيق ، فلم يستطع أن يقوم ما فى الكتاب من أفكار ، وأن يدرس ما وراء هذه الأفكار من حقائق تاريخية واقتصادية واجتماعية ، وانما درجت الدراسات السريعة غير المتخصصة التى تعرضت للكتاب الى تفسير هدف الشارح وايضاح أنه لم يكن يقصد سوى تحقير الفلاح ، والحط من شأنه (١) ، وازاء هذه النظرة السطحية للكتاب صدرت بعض طبعاته تحمل عناوين فكاهية (٢) ووسط هذه التفسيرات غير

---

(١) كتب عنه كل من ، محمد عبد الغنى حسن فى كتابه « الفلاح فى الأدب العربى » العدد ١٢٨ المكتبة الثقافية ، ١٥ مارس سنة ١٩٦٥ ، وحسن محسب فى كتابه « قضية الفلاح فى القصة المصرية » العدد ٢٥٦ المكتبة الثقافية ، ١٥ يناير سنة ١٩٧١ ، عبد الجليل حسن ، فى مجلة الكاتب أغسطس ١٩٦٤ ، العدد ، ٤١ ومقالة جيد وفيه بعض الانصاف للكتاب .

(٢) طبع الكتاب فى مطبعة بولاق مرتين ١٢٧٤ هـ / ١٨٥٧ م ، ١٣٠٨ هـ / ١٨٩٠ م ، ثم طبع بالمطبعة السعدية ١٢٨٩ هـ / ١٨٧٢ م وطبع بالمطبعة المحمودية بمصر بدون تاريخ تحت عنوان . نكت وفكاهة وأدب المعروف بهز القحوف كما ورد فى نهاية طبعة المطبعة السعدية « طبع هذا الكتاب المنظوم فى سلك كتب المفاكهة بين الأصحاب » وصدر له تنقيح تحت اسم « قريتنا المصرية قبل الثورة » سنة ١٩٦٣ ، اعداد محمد قنديل البقلى وكتب عنه أحمد أمين فى كتابه « قاموس العادات والتقاليد » وتوجد من هز القحوف نسخ عديدة بدار الكتب تحت أرقام ٢٧٦١ الى ٢٧٦٤ ، ٤٣٣٥ ، ٣٠٨٦ ، ٥٠٨٤ أدب كما توجد منه نسخة بالمكتبة التيمورية (أدب ٧٨٣) وهذه النسخة مختلفة عن النسخ المطبوعة لأنها تبدأ بالجزء الثانى الخاص بشرح القصيدة ووجود الكتاب تحت فن أدب دليل على عدم التنبه لأهميته التاريخية .

العلميـة أسيء فهم هـذا المصـدر ، ولم تجد الحقـائق التاريخيـة والاقتصادية والاجتماعية التى تضمنها العناية الجديرة بها •

ولذا وجب اعادة النظر الى هذا المصدر من مصادرنا التاريخية ، وتقويم ما فيه من حقائق وأفكار تقويما علميا ، وهذه الدراسـة النصية التى نقدمها ، هدفها الأول التنبيه الى أهمية هذا الكتاب ، وتصحيح بعض الأفكار الخاطئة التى شاعت عنه ، ولذا فانها اعتمدت أساسا على نصوص من الكتاب نفسه ، حتى لا ندع مجالا للاسراف غير العلمى فى الحديث عن هذا المصدر •

والمنهج الذى اتبع فى هذه الدراسة هو :

أولا : التعريف بناظم القصيد التى قام عليها الكتـاب ، والظروف التى دفعته الى الاعراب عما كان يدور بخلد أبناء طبقته ، نتيجة للمظالم التى أحاطت بهذه الطبقة •

ثانيا : التعريف بشارح القصـيد ، والظروف التى دعته الى الاقدام على وضع شرحه هذا •

ثالثا : دراسـة الأفـكار التى تضمنها نص القصيد ، دراسة تاريخية •

رابعا : دور الشارح فى ايضاح الحقائق التى ذكرها الناظم فى قصيده ، وتصويره للوضـع الاقتصـادى والاجتمـاعى للريف المصرى ، فى الفترة التى عاصرها •

خامسا : وضع تقويم للكتاب كمصدر تاريخى ، اقتصـادى ، اجتماعى وأهميته لدراسة هذه الفروع •

وعند معالجة النقطة الأولى من هذه الدراسة ، والخاصة بناظم القصـيد ، فان ذلك يتطلب أولا ، معالجة الظروف التى دفعت به الى عمله هذا والتى كانت سببا فى تخليد اسمه مهما اختلف حول حقيقته •

ويجب أن نشير الى أن القصيد موضــــوع هذا الكتاب ـ كما يفهم من نصها لم توضع الا بعد أن استقر نظام الالتزام فى العصر العثمانى ، وأصبح هو الاسلوب الأمثل الذى ارتضته الحكومة لادارة الأرض ، واحــكام العلاقة بين الفلاحين والادارة عن طريق الملتزمين كوسطاء بينها وبين أهل الريف ، اذ ان العثمانيين ، لم يتخذوا من هذا النظام ـ بصورته التى عرف بها منذ النصف الثانى من القرن السابع عشر أسلوبا لادارة الأرض ، التى أديرت منذ بداية الحكم العثمانى والى سنة ١٠٦٩ هـ/١٦٥٨ م بنظام المقاطعات ، أو ما كان يسمى بالأمانات لكل منهــا مفتش ليشرف ويحــــدد الضرائب على الأرض القابلة للزراعة ، وحمل كل من هؤلاء المفتشين لقب « أمين » أو « أفندى » وكان قانون نامه مصر سنة ٩٣١ هـ/١٥٢٤ م قد أقر هذا النظام ، ولكن هذا النظام لم يكن فى حقيقة الأمر هو النظــام الأمثل لادارة الأرض لأنه حمــــل فى طياته عوامل فشله ، فعجز المفتشين المختصين ، وعدم أحكامهم الرقابة على مناطق مقاطعاتهم ، واتباعهم أساليب غير مشروعة لزيادة متحصلاتهم وتعيينهم وكلاء لهم تعسفوا فى معاملتهـــم للفلاحين ، أثبتت هذه الأمور جميعها عدم امكانية ادارة الأرض بهذا الاسلوب (١) ٠

وفى سنة ١٠٣٥ هـ/١٦٤٣ م أعاد مقصود باشا تنظيم المالية المصرية وانشأ ديوان الروزنامجة لأحكام الرقابة على أموال الخزانة ، وطور نظام الأمانات ، ولكن تطور الأحداث أثبت للادارة أنه لابد من

---

(١) مجلة المجلة ، العدد ١٥٨ فبراير سنة ١٩٧٠ « العلاقات بين القــاهرة واستانبول أثناء الحكم العثمانى لمصر من القرن ١٦ حتى القرن ١٨ » بقلم روبير مونتران ، ترجمة ، زهير الشايب ٠

Stanford J. Shaw, The Financial And Administrative organization and deveolpment of ottoman Egypt, 1517-1798, pp. 19-26.

بديل لنظام الأمانات يحكم قبضتها فى جباية الأموال الأميرية من الفلاحين ، فاهتدت الى نظام الالتزام الذى يحمل أول دفتر منظم له بديوان الروزنامة سنة ١٠٦٩هـ/١٦٥٨م (١) ٠

واذا كان نظام الالتزام بما وضع له من قواعد وأسس محددة ومضبوطة ، أصبح وسيلة ناجحة لادارة الأرض ، وضمن للادارة جباية الأموال المقررة بمختلف أنواعها ، الا أن هذا النجاح كان لأمد غير طويل ، فسرعان ما أعلن هذا النظام افلاسه وكثرت عمليات اسقاط الالتزامات (أى التنازل عنها) بصورة مزعجة ، فاضطرت الروزنامة الى انشاء سجلات خاصة بعمليات الاسقاط ، تسمى « سجلات اسقاط للقرى » ويحمل السجل الأول منها تاريخ سنة ١١٤١ هـ/١٧٢٨ م (٢) ، ومنذ ذلك التاريخ بدأت فئة التجار تدخل ميدان الالتزام وتضارب بالأرض ساعدها على ذلك رأس المال الضخم الذى توفر لدى فئة منها ، وخير مثال لذلك محمد الداده الشرايبى ، وابنه قاسم من بعده ، الذى تسجل « سجلات اسقاط القرى » فى كل صفحة من صفحاتها شراءه التزامات عديدة من الأمراء المماليك وبعض أفراد الأوجاقات ، ومماليكهم وبذلك أصبح نظام الالتزام مشكلة تهدد الادارة ذاتها ، بالاضافة الى ارهاقه كاهل أهل الريف ، وكان لابد من ايجاد نظام بديل له ، ولكن الأحداث التى مرت بها مصر منذ النصف الثانى من القرن الثامن عشر لم تمكن الادارة ـ التى انتابها الضعف ـ من البحث عن نظام بديل ، وجاء ذلك على يد محمد على فى سنة ١٢٢٨ هـ/١٨١٣ م باحلاله نظام الاحتكار محل نظام الالتزام ٠ وتجدر الاشارة الى أن مشاركة عدد

---

(١) دار المحفوظات العمومية بالقلعة ، دفتر/١ التزام ، مخزن (١) تركى نقلت هذه الدفاتر الى دار الوثائق القومية ٠

(٢) توجد هذه السجلات بأرشيف المحكمة الشرعية بالشهر العقارى وعددها ٤٩ سجلا ، من الحجم المتوسط ٠

كبير من أدوات الادارة كأعوان للملتزم مثـــل المشـــد ، الصراف أو المباشر ، الشاهد ، شيخ البلد ، الكاشف ، الخولى ، فى الاشراف على الأرض وجباية الأموال المقررة عليها أرهق الفلاح المصرى ، وزاد من أعبائه ، فلكل من هؤلاء الموظفين حقوق وعادات ، لابـد للفلاح أن يؤديها فى مواعيدها المحددة • والا لحقه العذاب حتى أصـــبح لسانه يلهج دائما بعبارات « مال السلطان » و « عادات الكشاف » و « نزلة للصراف » و « العونة » و « الوجبة » وغير ذلك من العبارات التى تدل على الخوف الذى أصبح يسيطر عليه ، وسوء الحال الذى حل به ، والظلم الذى لحقه (★) •

وكان لابـد من صوت يعلو معبرا عن الظلم والحرمان اللذين حلا بطبقة الفلاحين وقد كان ، فعلا صوت الشاعر الشعبى المجهول ، الذى اشتهر باسم « أبو شادوف » ، تعبيرا عن كونه من أبناء هذه الطبقة ، لطول ملازمة الفلاح لهذه الآلة التى كانت تســـتعمل فى رى الأراضى •

ويجب أن نقرر أن « أبا شادوف » ليس شاعرا معروف النسب والنشأة ، وقد حاول الشـــيخ يوسف الشربينى شـــارح قصيد أبى شادوف أن يثبت نسبه ويذكر شيئا عن نشأته فذكر فى هذا الصدد روايتين ، أردفهما بشعر على لسان أبى شادوف ولكننا نشك فى نسبة هذا الشعر الى الشاعر الشعبى « أبى شادوف » بل ان هذا الشعر أمام الدراســـة المقارنة يصبح وثيقة هامة تثبت أن « أبا شادوف » ليس شاعرا معروفا بعينه ، وأنه صوت مجهول عبر

(★) من الطريف أن نذكر مثالا واحدا ، للعادات التى كانت تقدمها القرى لأجهزة الادارة ففى سجل الترابيع رقم ١٦٠٥ المحفوظ بدار المحفوظات الخاص بولاية الشرقية سجل المال الخاص بكل عادة من العادات المقررة على قرية منية عامر كالآتى

عن حال الفلاح ، والشعر الذى ذكره الشيخ الشربينى على لسان أبى شادوف :

أنا ياناس فى قولى دلايل ... ونظمى حق ماهوش هبايل
أبو شادوف أنا قال لى أبويه ... عليه وجدتى أم نايل
بأنى قد تربيت ياجماعة ... بكفر يعرفوه ناس أوايل
يسمى كفر شمولى وطاطى ... فكن صاحب فهامة يافساقل
وذا قولى وأبو شادوف اسمى ... وشعرى حق من جانى بسايل(١)

واذا تلمسنا الدليل لاثبات عدم نسبة هذا الشعر الى الصوت

بسارة	
٢٠٠٠	ثمن حصان تقدمة
٢٠٠٠	عادة قائمقام
٣٠٠	عادة الخازندار
١٠٠٠	ثمن أغنام للضيافة
١٠٢٠	ثمن أغنام الهبة
١٠٠٠	ركبات مقررة
٣٠٦٠٠	ثمن سمن معتاد
٣٢٤٠	عادة الملتزم
٤١١٦٠	جملة مبلغ العوائد المقررة على قرية منية عامر بولاية الشرقية .

وقد سجلت دفاتر الترابيع العادات المقررة على القرى قرية قرية .

(١) هز القحوف فى شرح قصيد أبى شادوف ، جـ ٢ ، ص ٩٠ . جميع الصفحات التى سنذكر فى هذا البحث ، صفحات طبعة المطبعة المحمودية ، وسنشير الى الكتاب بعد ذلك باختصار « هز » .

الذى نظم القصيد موضوع الكتاب وجدناه فى لفظة • هبايل فهذه الكلمة لا ترد فى قصيد أبى شـــادوف وانما وردت مرات عديدة ومكررة فى كل صفحة من صفحات الشرح ، وخاصـــة فى الجزء الأول من الكتاب ، الذى وضعه الشيخ الشربينى كمقدمة للشرح الذى خصص له الجزء الثانى ، فهو يذكر دائمـــا « هبايـــل » « هباليات » « هبالية » ، ولذا فاننـــا لا نستبعد أن يـكون هذا الشعر ، من وضع الشيخ يوسف الشربينى نفسه لاستقامته مع أسلوبه الشعرى والنثرى ، وعدم استقامته مع صـــياغة قصـــيد الشاعر الشعبى أبى شادوف •

ودليل ثان على عدم نسبة هذا الشعر لأبى شادوف ، واثبات أنه شاعر مجهول نجده واضـــحا فى الشطرة الثانية من البيت الأخير « وشعرى حق من جانبى بسايل » فاذا كان الشاعر معروفا ويجيب على من يسأله عن شعره بأنه حق ، فلماذا اختلاف الروايات التى ذكرها الشيخ الشربينى حول نسبه ومكان نشأته ؟ • الا اذا كان الشاعر مجهولا ، وأن هذه الأبيات أقحمت عليه •

دليل ثالث ، أن الشيخ يوسف الشربينى يقدم لكلامه فى روايتيه اللتين ذكرهمـــا عن نسب ونشـــأة الشـــاعر الشعبى أبى شادوف بقوله « وسمعت » « وقيل لى » « وأقول » ونفينـــا نسبة الشعر السابق الى « أبى شـــادوف » ينسحب على الشعر الذى ذكره الشيخ الشربينى على لسان « أبى شادوف » عن مكانته فى كفر شمرلى وطاطى والذى يقول فيه :

أبو شادوف عمرى يا سلامة   أقول القول وأنا صاحب فهامة

ولولا أن أبـويه فى ترابــو   أنا فى الكفر شيخ بلا ملامة (١)

---

(١) هز ، ج ٢ ، ص ٩٤ •

فاذا سلمنا بنسبة هذا الشعر الى الشاعر الشعبى « أبى شادوف » فيجب علينا أن نسلم بوجود كفر باسم « شمرلى وطاطى » وبوجود « تل فندرك » الذى انتقل اليه الشاعر بعد وفاة والده على حد تعبير نص الشاعر المنسوب اليه ، ولكن هذه الأسماء لاتجد الدليل الجغرافى الذى يقف بجانبها ، فان المصادر التى دونت أسماء كفور وتلال مصر ، المندرس منها والمستحدث ، لاتذكر اسمى « كفر شمرلى وطاطى » « وتل فندرك » (١) .

ونستخلص مما سبق أن « أبا شادوف » شاعر شعبى مجهول، علا صوته معبرا عما انتاب الفلاح المصرى من ظلم ، وما حل به من حرمان ، وأصبح هذا الصوت مصدر ازعاج لكثير من أصحاب المنفعة والسلطان ، وخاصة بعد أن أصبحت قصيدته ، ينشدها كثير من أهل القاهرة ، فلجأ هؤلاء الى أصحاب اليراع لوضع شرح عليها يقلل من قيمتها ، ويحط من شأن ناظمها ومن شأن أبناء طبقته من أهل الريف ، وكان هذا العمل من حظ الشيخ يوسف الشربينى . فمن هو هذا الشيخ ؟ ومن الذى كلفه القيام بهذا العمل ؟ وما الظروف التى دفعته الى قبول هذا التكليف ؟ وهل حقق هدف مكلفيه ؟

---

(١) رجعنا الى القاموس الجغرافى لمحمد رمزى ، **والدليل الجغرافى** الذى أصدرته مصلحة المساحة ، وبعض الأطالس القديمة ، ولم نعثر على أسماء هذه البلاد ، كما أن دفتر الجسور رقم ١٣٦٥ المحفوظ بدار المحفوظات الذى سجلت فيه جميع القرى وحدودها لم يسجل لا اسم كفر شمرلى وطاطى ولا اسم تل فندرك .

الشيخ الشربينى هو يوسف بن محمد بن عبد الجواد بن خضر الشربينى نسبة الى بلدة شربين ، التى كانت آنذاك من أعمال ولاية الغربية فقد ذكر « اتفق لى أننى كنت فى سفينة مسافرا من بلدى شربين لمصر .. » (١) ، تعلم بالأزهر وعلم به وعمل بالوعظ وكما يبدو من كتاباته أنه كان على صلة بأصوله الريفية ، رغم أن والده لم يكن يعمل بالفلاحة على حد تعبيره ، وهو يحرص دائما على ذكر اتصاله بالريف بقوله « اتفق لى أن رأيت وحكى لى بعضهم .. » يقصد أهل الريف « وشاهدنا ذلك » وغير تلك العبارات التى تدل على كثرة تردده على الريف ، وكثرة تطوافه بصفة خاصة بريف الدلتا ، ما بين دمياط والقاهرة ، كما اتيحت له فرصة السفر عن طريق الوادى أثناء ذهابه لتأدية فريضة الحج سنة ١٠٧٤ هـ ـ ١٦٦٤ م ، وفى اتصاله بالريف هذا ـ كما يتضح من كتاباته نفى لقول بعض الكتاب بأن « نشأة الشيخ يوسف كانت فى القاهرة ، وأن هذه النشأة القاهرية أقامت بينه وبين الريف سدا ، وغطت بصره ، فلم ير للفلاحين فضيلة واحدة ، ولم يذكرهم بمحمدة ، وانما أطال لسـانه فيهم بمـا كان أقرب الى التجنى منه الى التحدى » (٢) .

ولكن معرفة الشيخ يوسف الشربينى الواسعة بأحوال أهل الريف الاجتماعية والاقتصادية ووقوفه على دقائق لهجتهم ومعرفته بأصول هذه اللهجة . وبعادات أهل الريف ، كما يتضح لنا ذلك من نصوص الكتاب دليل واضح على عدم وجود هذا الحاجز بينه وبين أهل الريف .

---

(١) هز ، جـ ٢ ، ص ١٠٠ .

(٢) محمد عبد الغنى حسن ، الفلاح فى الأدب العربى ، المكتبة الثقافية ، العدد «١٢٨» ، ص ١٤١ .

ولكن اذا كان الشيخ يوسف الشربينى يرجع بأصوله الى الريف ، دائم الاتصال بأهله فلماذا أقبل على وضع كتابه هذا فى شرح قصيد « أبى شادوف » ؟

والاجابة على هذا التساؤل نجدها عند الشيخ يوسف نفسه فقد ذكر أنه كان مكلفا بذلك من صاحب يد عليه لايستطيع مخالفته « فالتمس منى من لاتسعنى مخالفته ولايمكننى الا طاعته ، أن أضع عليه شرحا .. يحل ألفاظه السخيفة .. ويبين معانيه الذميمة ، ومقاصده العبيطة . وألفاظه الحويطة ، وان أتمه بحكايات غريبة ومسائل هبالية عجيبة ، وأن أتحفه بشرح لغات الأرياف .. وأشعارهم المغترفة من بحر التخابيط (١) .

أما الذى كلفه ، ولم يستطع أحد ممن تصدوا للكتابة عن الكتاب على عجل ، أن يتنبه له فقد عينه لنا الشيخ يوسف نفسه ، فى الأرجوزة التى ختم بها الجزء الثانى من الكتاب الخاص بشرح القصيد ، بأنه الشيخ أحمد السندوبى أحد علماء الأزهر وذلك بقوله :

« ونختم هذا الكتاب بأبيات من بحر الخرافات فنقول :

تم كتاب الهلس والتخريف وما جرى فى وصف أهل الريف
جعلته جزءين باختصار :

وأصل ما الجانى لفعله	وشرحه ونسخه ونقله
العارف الحبر وحيد الدهر	وعالم الاسلام زاكى الفخر
شيخ امام مصدر الطلاب	وروضة العلوم والآداب
ومعدن الجود مع المطلوب	وأعنى الامام أحمد السندوبى

---

(١) هز ، جـ ١ ، ص ٢ .

جزاه رب العرش جنات النعيم	مع النظر لوجه مولانا الكريم
والله يرحـــم من قرأ كتابى	هذا ، ويرشده الى الصواب
ومن رأى فيــه عيوبا وخلل	وسدها فالشخص معدن الذلل
ولا تلمنى فالسماح أفضـــل	واعذر أخاك مكرها يابطل(١)

ولكن لماذا عزف الشيخ أحمد السندوبى (٢) نفسه عن شرح القصيد ؟ ولماذا لجأ الى الشيخ يوسف الشربينى بالذات ؟

ربما كان عزوف الشيخ أحمد السندوبى عن شرح القصـــيد بنفسه راجعا الى ما عرف عنه من مقاومة للظلم ، والقصيد تعبر عن مشاعر طبقة مظلومة تشكو بؤسها وحرمانها وتعرضه لذلك سوف يقوده الى مزالق قد تخشى عواقبها .

وفى ذلك الوقت فان الشيخ يوسف نظرا لاشتغاله بالوعظ ، وتطوافه الكثير بالريف ، كان على صلة قوية بعادات أهل الريف وأطعمتهم ، وكل ماتناولته القصيد من أفكار ، وكان يدرك الظلم الذى حل بأهل الريف ــ كما سيتضح لنا فيما بعد ــ فقبل الاقدام على هذا العمل مدفوعا بعوامل كثيرة كما سنرى .

---

(١) هز ، ج ٢ ، ص ٢٢٣ ــ ٢٢٤ .

(٢) ذكر على مبارك فى الخطط ، ج ١٢ ، ص ٥٧ عن الشيخ أحمد السندوبى بأنه أحمد بن على السندوبى الشافعى المصرى ، كان من أعيان المدرسين بالأزهر ، ومن أكابر الأفاضل ذا عبارات فصيحة ، تصدر للاقراء فى ضروب من الفنون . وحج مرات وتوفى بمصر ١٠٩٧هـ ، ١٦٨٥م . وعمره ثمان وستون سنة رحمه الله تعــالى .

وذكره الجبرتى فى الجزء الأول من كتابه عجائب الآثار ، مرات عديدة تحت اسم « الشهاب أحمد » .

وتجب الاشـــارة أن الشيخ يوسف الشربيني كان قديرا وجريئا فى نفس الوقت فهو رغم ما ألصقه من ألفاظ بذيئة بعوام أهل الريف ، الا أنه استطاع فى الوقت نفسه أن يظهر الظلم الواقع عليهم من أجهزة الادارة ، وذكر أن هناك فئة من الملتزمين ضالة ظالمة لا ترعى ضميرا ولا ذمة ، كمـا سنرى ذلك عند دراســتنا للكتاب . أما العوامل التى دفعت به الى الاقدام على عمله ، فقد ذكرها لنا هو بنفسه بوضوح فى بداية الجزء الأول الذى جعلـه مقدمة للشرح الذى خصص له الجزء الثانى ؛ ويبـدو من كـلامه أنه قبل هذا التكليف على كره منه .

عوامل قبوله التكليف :

أولا ـ سوء حال أصحاب البلاغة :

فلم يعد الاشتغال بالفكر فى فترة الركود ، يأتى لصاحبه بلقمة العيش أو يجلب له رزقا « وقد تساق الأرزاق لمن لا يدرك الخط فى الأوراق ، ويحرم صاحب البلاغة ، ولا يجـد من القوت بلاغة » (١) .

وفى هذا النص اشارة ضمنية الى أن الشيخ يوسف أقبل على ذلك مأجورا نظرا للفقر الذى كان يعانى منه العلماء ، بينما كان بعض الجهال ينعمون فى رغد من العيش .

ثانيا ـ مداراة أصحاب السلطان :

ذكر الشيخ يوسف أنه أقبل على هـــذا العمل مداراة منـه لأصحاب السلطان « فالشخص يكون مع زمانه بحسب حـــاله ، يدارى وقته بما يناسب لأحواله ويكون حذرا من دهره وصولته ،

---

(١) هز ، ج ١ ، ص ٣ .

ويرقص للقرد في دولته ، ويعاشر الناس على قدر أحوالهم ، ويدور معهم ، وينسج على منوالهم ، ويندرج في مدارج خلاعاتهم . ويظهر في مظاهر براعاتهم كما قال بعضهم :

ودارهم مادمت في دارهم   وحيهم ما دمت في حيهم
وأحسن العشرة مع بعضهم   يعينك البعض على كلهم (١)

وقد كان الشيخ يوسف دقيقا في كتابته ، فهو يذكر سبب كل خطوة اتبعها ، فهو مدرك لمزاج عصره ، الذى أصبح لا يميل الى سماع الفكر الجاد ، نظرا للهموم التى كبلت هذا المزاج ، وشلت حركته الفكرية ، ولذا علل سبب تسميته الكتاب بالاسم الذى حمله بقوله « وقد سميت هذا الشرح هز القحوف بشرح قصيد أبى شادوف ، وأطلب من القريحة الفاسدة ، والفكرة الكاسدة الاعانة على كلام أعرفه من بنات الأفكار وأسطره من فشار ، وأن يكون من بحر الخرافات ، والأمور الهباليات ، والخلاعة والمجون ٠٠ فقد يلتذ السامع بكلام فيه الضحك والخلاعة ، ولا يميل الى قول فيه البلاغة والبراعة لأن النفوس الآن متشوقة الى شيء يسليها من الهموم ، ويزيل عنها وارد الغموم :

ففى مذهبى أن الخلاعة راحة
تسلى هموم الشخص عند انقباضه »(٢)

ويمكن أن نستنتج من هذا النص ، اعتراف الشيخ يوسف بأن حكاياته الهبالية وخرافاته التى وزعها فى كثير من صفحات

---

(١) هز ، ج ١ ، ص ٤ ٠

(٢) هز ، ج ١ ، ص ٣ ٠

الكتاب ، كانت باعترافه من بحر الخرافات والمجون ومن نسج خياله لادراكه الواعى بالظلم الواقع على أهل عصره حتى أصبحت النفوس على حد تعبيره « متشـــوقة الى شيء يسليها من الهموم ، ويزيل عنها وارد الغموم » ثم أقبل على وضع الجزء الأول من كتابه قائلا « ولنشرع الآن فيما وعدنا ، وما زمرنا به ، ورقصـــنا ، والشخص يغلب عليه علمه وفنه ، والزامر لا يخبى ذقنه » (١) ·

وسنعرض الآن لدراسة هذا الجزء ، وما جاء فيه لنبين الى الى أى مدى حقق الشيخ يوسف هدفه فى تحقيق رغبات من يهمهم مثل هذا العمل ·

الجزء الأول :

هذا الجزء تأليف خالص ، وضعه الشيخ يوسف الشربينى ليمهد به للشرح الذى خصص له الجزء الثـانى حسب تقسيمه للكتاب ، وهذا الجزء فى غالبه نسيج من الحكايات الهزلية تحدث فيها عن أسماء أهل الريف ، رجالا ونساء ، والعـادات السـائدة بينهم والجهل المطبق عليهم ، وسوء أخلاق أهل الريف ـ كما يرى ـ حقيقة أن معظم هذه الحكايات ، ان لم تكن كلها مشحونة بالتشنيع والافتراء على أهل الريف ، لكن لو أدركنـا أن الشـيخ الشربينى وضع هذه الحكايات الملفقة معللا ذلك بقوله ، « حتى يشتهر شرح هذا القصيد من دمياط الى الصعيد ، وأرجو الا يخلو منـه اقليم ولا بلد من بلاد العبيد » (٢) ·

كما ذكر مثل هذا القول فى مقدمة أرجوزته التى ختم بها هذا الجزء من الكتاب قائلا « وبعد انى ناظم أرجوزة لطيفة ، مفيدة

---

(١) هز ، ج ١ ، ص ٥ ·

(٢) نفسه ، ج ١ ، ص ٢ ·

وجيزة ، تخبر عن حال ذوى الرزالة كذا عوام الريف ، لا محالة ، فخذ هداك الله ، ما أقول فى نظمها ، وعنه لاتحول » (١) .

ولكن يجب ألا ينسينا مثل هذا القول ، أن الشيخ يوسف ، كان حريصا دائما على أن يذكر بعض العبـــارات ، التى يشعر القارىء أن فيها تصويرا لحال الفلاح السيئة والظلم الواقع عليه مثل عبارة « مال السلطان » التى كان يكررها على لسان الفلاح فى معظم حكاياته وكأنها سوط يقرع الفلاح وينهاه عن فعل أى شىء لنفسه قبل أن يسدد مال السلطان .

على أى حال فان الشيخ يوسف ، وضع أهل الريف فى هذا الجزء فى اطار يرضى فى ظاهرة أصحاب السلطان ، ويشبع رغبتهم، بتصوير أهل الريف فى صورة سيئة تأبى العين النظر اليهـا ، ولكن فى ذات الوقت فان التفصيلات الداخلية لهذه الصورة تحتوى بما لايدع شكا ، تصويرا كاملا للظلم الذى حـــل بهذه الطبقـة والاهمال الذى أصابها نتيجة للرقابة السيئة التى أصبحت تحكم العلاقة بين أفراد هذه الطبقة من جهة وأجهزة الادارة من جهـــة أخرى ويكفى أن يرسم الشيخ يوسف الصورة التالية لسوء أخلاق أهل الريف ليرضى بها ظاهريا أولى الشأن فهو يقول « أما سـوء أخلاقهم ، وقلة لطافتهم فمن كثرة معاشرتهم للبهائم والأبقـــار ، وملازمتهم لشيل الطين والعفار ، وعدم اكتراثهم بأهل اللطافة ، وامتزاجهم بأهل الكثافة كأنهم خلقوا من طينة البهـائم .. وأيضا عنـــدهم قلة الوفا ، وعدم الانس والصـــفا ، لايؤدون القرض ، ولا يعرفون السنة من الفرض ، ان عاملتهم أكلوك ، وأن نصحتهم أبغضوك وان أقمت لهم الشرع رفضوك ، وأن النت لهم الجانب

---

(١) نفسه ، جـ ١ ، ص ٨٣ .

مقتوك ، العالم عندهم حقير والظالم عندهم كبير أمورهم معسانده ، وليس عندهم فوائد ، عندهم قابض المـال أعز من العم والخال ، سود الوجوه ، اذا رأوا معروفا أنكروه كما قال الشاعر فى المعنى :

أهل الفلاحـة لاتكرمهـم أبـدا
فان اكرامهـم فى عقبـه نـدم
يبدو الصياح بلا ضرب ولا ألم
سود الوجوه اذا لم يظلموا ظلموا»(١)

ولكنه بجانب هذه الصورة فانه يذكر كثيرا فى ثنايا حكاياته ، بعض مظاهر القسوة التى يرتكبها رجـال الادارة مع الفلاحين ، وهجر هؤلاء لقراهم ومزارعهم خوفا من العقاب ، فالابن يفر هاربا اذا انكسر مال السلطان على أبيه ، والا أخذ رهينة حتى يغلق أبوه ما عليـه من مال فعبارات « مال السـلطان » و « العونة » . « الوجبة » « نزلة الصراف » « مجيء الديوان » « نزلة الكشاف » لا تذكر فى هذا الجزء الا ويشعر القارىء بمدى الرهبة التى كانت تسيطر على الفلاح عند سماعه احداها . فحلول واحدة منها معناه

---

(١) هز ، ج ١ ، ص ٥ ـ ٦ .

للجبرتى وصف شبيه بهذا الوصف فقد قال : « وقد سلط الله على هؤلاء الفلاحين بسوء أفعالهم ، وعدم ديانتهم وخيانتهم واضرارهم لبعضـهم البعض من لا يرحمهم ولا يعفو عنهم » كما قال فيهم البدر الحجازى :

وسبعة بالفلح قـد انزلت — لما حووه من قبيح الفعـال
شـيوخهم ، اسـتاذهم والشـد — والقتل فيما بينهم والقتـال
مع النصارى ، كاشـف الناحية — وزد عليهـا كدهم فى اشتغال
وفقـرهم ما بين عينيهم — مع اسوداد الوجه هـذا النكال

عجائب الآثار ، ج ٤ ، ص ٢٠٨ .

طلب المال والعوائد من الفلاح رغم سوء حاله الاقتصادية التى أصبح يعيشها . ومن هنا كان الصراع بين طبقة الفلاحين من جهة ، وأجهزة الادارة من جهة أخرى ، ولكن الغلبة كانت للفريق الأقوى، وهروب الفريق الأضعف ، فهو صراع غير متكافىء على أى حال . أيضا فان الشيخ يوسف فى هذا الجزء ، حرص كل الحرص ، أن يذكر دائما عبارة « عوام أهل الريف » فيقول « وقال لى بعض عوام أهل الريف » ، « واتفق لبعض عوام أهل الريف » والتعريض دائما فى هذا الجزء موجه الى عوام أهل الريف دون غيرهم ، وربما أراد الشيخ بذلك أن يخرج من أهل الريف العرب والمماليك وغيرهم من أجهزة الادارة الذين استلزم عملهم اقامتهم بالريف . على أى حال فان التعريض فى هذا الجزء ارتبط بعوام أهل الريف ، ولعله قصد بهم العاملين بالفلاحة فعلا .

وختم الشيخ يوسف الجزء الأول من كتابه ، بارجوزة طويلة سرد فيها جميع الأفكار الرئيسية التى وردت فى حكاياته من سوء أخلاق عوام أهل الريف ، وبذاءة أسمائهم والجهل والفقر اللذين حلا بهم ، والطرق الصوفية وسيطرتها على عقولهم وتأثيرها على حياتهم ، ثم سفه شعرهم ، وربما لأنه أدرك أنه مقبل على شرح قصيدة من هذا الشعر ولذا قال :

ناظمهم ان قال يوما شعرا — فشعر يشبه طعم العذرا
سماعه اذا بدا رزية — لكن له ما بينهم مزية (١)

ويجب أن نشير الى أن الشيخ يوسف ، رغم كل ذلك ، قد التمس العذر لنفسه فالذى جعله يقبل على عمله هذا سمة العصر — على حد تعبيره — فهى التى دعته الى مثل هذا التلون فى الأسلوب

(١) هز ، جـ ١ ، ص ٨٧ .

تذكر « فالسلامة فى مداراة الناس ، وحسن الانطياع معهم بلطف الايناس وأن يكون الشخص متنقلا فى أطوارهم دائرا فى فلك أدوارهم كما صرحت بذلك فى بعض الأبيات ٠

فطورا ترانى عالما ومدرسا وطورا ترانى فاسقا فلفوسا
وطورا ترانى فى المزامر عاكفا وطورا ترانى سيدا ورئيسا
مظاهر أنس ان تحققت سرها تريك بدورا أقبلت وشموسا (١)

وهكذا نرى أن الشيخ يوسف كان دائمـا يلتمس لنفسه العذر ، لكل مايقدم عليه ، وربما لأنه أدرك أن اقدامه على مثل هذا العمل سوف يجر عليه غضب ونقد الكثيرين ٠



الجزء الثانى :

عندما بدأ الشيخ يوسف الشربينى فى الجزء الثانى الخاص بشرح القصيد الشعبية فانه اعترف فى بداية هذا الجزء بأنه أطلق « عنان اليراع لبيـان تلك الأمور الحاصلة لحـل معانى نظم القصيد (٢) ويجب أن نتنبه لمغزى معنى عبارته « لبيان تلك الأمور الحاصلة » فانه من خـلال هذه الكلمات أعطى لنفسه حق ذكر وايضاح الأعباء الظالمة التى كان يشكو منها الفلاح ٠

والدارس يستطيع أن يميز بسهولة فى القصيد ثلاثة أقسام، كل قسم منها تناول موضوعا قائما بذاته ، وسنعرض لكل منها

---

(١) نفسه ، ج ١ ، ص ٥ ٠
(٢) هز ج ٢ ، ص ٩٠ ٠

على حدة ، نذكر نص الأبيات التى تشكل القسم ، ثم نتلوها بدراسه شرح الشيخ الشربينى لها ، وقد تناول القسم الأول (*) •

١ ـ القسم الأول من القصيد وموضوعه :

شكوى الفلاح من ظلم الملتزمين وأعوانهـم من أجهزة الادارة والأبيات التى تصور هذا الجانب من حياة الفلاح •

١ ـ يقول أبو شادوف من عظم ماشكى
من القمل جسمه مايضـال نحيف

٢ ـ أنا القمل والصيبان فى طوق جبتى
شـبه النخـالة يجـرفوه جريف

٣ ـ ولا ضرنى الا ابن عـمى محيلبـة
يـوم تجى الوجبـة على يحيف

٤ ـ وأيشـم منه ابن أخـوه خنافر
يقـرط عـلى بيضى يخليـه ليف

٥ ـ ومن نزلة الكشاف شابت عوارضى
وصـار لقلبى لوعـة ورجيف

٦ ـ ويوم يجى الديوان تبطل مفاصلى
وأهـر على روحى مـن التخويف

(*) أبيات القصيدة موزعة على صفحات الجزء الثاني كله ، حيث ان الشيخ الشربينى يذكر البيت من النص ويضع أمامه حرف (ص) يقصد النص ثم يشرحه بوضع حرف (ش) أمام كلامه ويقصد الشرح وقد قمت بتجميع نص القصيد من صفحات الجزء الثاني وكتبت أبيات كل قسم على حدة ، حسب التقسيم الذى وضعته لموضوعاتها •

٧ ــ وأهرب حدا النسوان والتف بالعبا

ويبقى ضراطي شبه طبل عنيف

٨ ــ ويادوب عمري في الخراج وهمه

تقضى ولا لى في الحصاد سعيف

٩ ــ ويوم تجيء العونة على الناس في البلد

تخبيني في الفرن أم وطيف

واضح من هذه الأبيات شكوى الشاعر الشعبى الذى يعبر عن احساس بنى طبقته من الظلم الواقع عليهم من أجهزة الادارة التى يتعاملون معها ، وقسوة هذه الأدوات العثمانية ــ المملوكية ، ــ فى جمعها للأموال ، واتباعها طرقا غير مشروعة ، وهذا ما لم يستطع الشارح أن ينكره ، بل أكده كمعاصر ، وشرح هذه المظالم التى كانت سائدة فى عصره بايضاح ، مما يجعل لمعلوماته أهمية كبيرة ، ترقى الى مصادر الدرجة الأولى لدراسة تاريخ مصر فى تلك الفترة ، والأدلة على ذلك كثيرة فى الشرح نكتفى بذكر البعض منها ، فمثلا عندما يتعرض لشرح البيت الثالث الخاص بشكوى الفلاح من الوجبة يذكر « بمجرد طلوع المشد أو الملتزم أو النصرانى الى الكفر ، أو البلد ، فتوزع على الفلاحين بحسب ما يخصهم فى الأرض من القراريط والفدن ، ونحو ذلك ، فمنهم من يكون عليه فى الشهر يوم ، ومنهم من يفعلها فى كل جمعة(*) مرة ، ومنهم من يجعلها فى كل ثلاثة أيام ، وهكذا بحسب كثرة الفلاحين وقلتهم ، وحسب زيادة الأرض ونقصها فلابد منها فى كل يوم مدة الاقامة ، فيقوم الرجل بكلفة المشد والنصرانى ان كان حاضرا . وجميع من يكون من طائفة الملتزم ويلتزم بأكلهم وشربهم ، وجميع

(*) يقصد كل أسبوع .

مايحتاجون اليه من عليق دوابهم وما يتمنونه من المأكل من اللحم والدجاج ، ولو كان فقيرا ألزموه بذلك قهرا عليه ، والا حبسه المشد رضربه ضربا موجعا ، وربما هرب من قلة شيء يصنعه ، فيرسل المشد الى أولاده وزوجته ويهددهم ، ويطلب منهم ذلك ، فربما رهنت المرأة شيئا من مصاغها أو ملبوسها على دراهم ، وأخذت الدجاج أو اللحم وأطعمتهم وأحرمت أولادها من الأكل منه خوفا على نفسها من أنه لايكفيهم مثلا ، وقد يربى الفلاح الدجاج فلا يأكل منه شيئا ويحرم نفسه وعياله من خوفه من الضرب والحبس ٠٠ وصارت (الوجبة) على الفلاحين حكم الأمر الواجب عليهم للملتزمين ، فلا بد من فعلها للمشد بالقرية أو النصرانى أو الملتزم ، اذا حضر كما تقدم بيانه ، واذا أسقطها بعض الملتزمين، جعل فى مقابلتها شيئا معلوما من الدراهم وأضافه الى المال ويلزمهم بدفعه الى المشد بالقرية ، تؤخذ منهم كل عام فهى من أنواع الظلم » (١) ٠

وفى رأينا أنه لا يوجد أبلغ وأوقع فى النفس من هذا الوصف التصويرى الذى أثبته الشيخ يوسف الشربينى لهذا النوع من الظلم الذى فرض على أهل الريف ، وواضح أنه أصاب الهدف بتصويره هذا النوع من المظالم فى أسلوب واضح دقيق لايحتاج معه الى دليل آخر ٠ وأنه اذا كان قد قسى على الفلاح فى ظاهر الكثير من ألفاظه الا أن ذلك لم ينسه تسجيل المظالم التى وقعت عليه من أصحاب السلطان ٠

وكان منصفا حقا عندما ذكر أن بعض الملتزمين كان يتعفف عن الوجبة بالكلية وتحدث عن غرامة البطالين واستخدام الفلاحين

(١) هز ، ج ٢ ، ص ١١٥ ٠

سبق أن بينا من واقع سجلات الترابيع كيف كانت تقدر العادات بأموال تضاف الى المال الميرى ، كما أن سجلات الالتزام سجلت ذلك أيضا ٠

بدون أجر قائلا « فكل ما كان فيه اضرار للناس فهو حرام » ، ويبين لنا بوضوح « أن الأمير أو غيره اذا التزم بقرية وجد في دفاتر من التزم بها قبله الوجبة وغرامة البطالين ، وغير ذلك مما هو من أنواع الظلم ، فيجعل ذلك على أهلها حكم الحوادث(*) السابقة كما جرت به العادة » (١) والحقيقة أن الشيخ يوسف الشربيني في شرحه هذا لايقل درجة عن ما أثبتته الوثائق فقد سجلت دفاتر الالتزام المحفوظة بدار المحفوظات العموميــة بالقلعة بالقاهرة ، العادات المقررة على الفلاحين للملتزمين والكشاف وغيرهم .

وكذلك أوضح في شرحه لنزلة الكشاف على القرى ، مدى الخراب الذي كان يلحق بعض القرى نتيجة لتصرفاتهم ، وكيف أن الفلاحين « يسرعون له في الاكل والشرب والتقاديم على ماجرت به العادة » (٢) .

أما وقت مجي « الديوان » ، أي حلول ميعاد سداد مال الديوان « فيكثر الخوف والحبس والضرب لمن لايقدر على غلاق المال ، فمن الفلاحين من يقترض الدراهم بزيادة ، أو يأخذ على زرعه الى أوان طلوعه بناقص عن بيعه في ذلك الزمن ، أو يبيع بهيمته التي تحلب على عياله ، أو يأخذ مصاغ زوجته يرهنه ، أو يتصرف فيه بالبيع ولو قهرا عليها ، ويدفع الثمن للنصراني ، أو لمن هو متولى قبض المال وان لم يجد شــيئا ، ولا يرى من يعطيــه ، وخشي الملتزم أو المشد من خرابه (**) من البلد أخذ ولده رهينة عنه ، حتى يغلق المال ، أو يأخذ أخاه ، ان لم يكن له ولد أو أحــد من أقاربه ،

---

(١) هز ، جـ ٢ ، ص ١١٥

(*) الرسوم والضرائب المستحدثة .

(٢) هز ، جـ ٢ ، ص ١٢٢ .

(**) يقصد هروبه من البلد .

أو يوضع فى الحبس للضرب والعقوبة حتى تنفذ فيه أحكام الله تعالى ، ومنهم من ينجو بنفسه فيهرب تحت ليله فلا يعود الى بلده قط ، ويترك أهله ووطنـــه من هم المال وضيق المعيشة .. حتى اشتهر وعم مال السلطان يخرج من بين الظفر واللحم » ثم يذكر « فنزول الديوان فى البلد على كل حال ، أمر مهول على الفلاحين ، ومصيبة على المقلين .. فلابـد على كل حـــال من تغليق المال . ولو حصل من ذلك الهم والنكال » (١) وهكذا نـــرى أن الشيخ الشربينى لم يستطع ، ازاء شكوى الشاعر الشعبى ســوى ذكر الحقائق ، ووضعها بالصورة التى كانت تطبق بها فى وقته حتى أصبحت معلوماته ذات أهمية تاريخية كبيرة ، أضف الى ذلك أن الشيخ الشربينى سجل لنا حقائق على قدر كبير من الأهمية ، فهو يذكر أن قابض المال لم يكن فى كل الأحوال نصرانيا ، كما هو شائع ويفهم ذلك من قوله ويدفع الثمن للنصرانى ، أو لمن هو متولى قبض المال .

ثم يواصل الشيخ رسم الصورة التى شكا منهـــا الشاعر الشعبى ، ويزيدها ايضاحا عندما يعرض لشكواه من قضاء عمره فى الهم من أجل الخراج ، عاقدا لنـا مقارنة تاريخية جميلة بين المغارم التى أصـبحت تحل بالفلاحـين فى عصره نتيجة للعوائـد وكثرتها وبين الصورة اليسيرة التى كانت تسير عليها الأمور فى العصر السابق لعصره وبين لنا كيف أن « الأرض لايقوم بزرعهـا الا الفلاح القوى المتيسر ، خصوصا لما زاد عليها الآن من المظالم ، وزيادة الخراج والعوائد المكتتبة على الفلاحين والمغارم فالزرع وان ورد أن فيه تسعة أعشار البركة لايفى بهذا المقدار من كثرة الظلم ، وأما فى الزمن المتقدم فلم يكن عليه عوائد ، ولا كلف ولا مغـارم ولا شىء مما هو موجود الآن بل كان الشخص يزرع الأرض ، وكان

---

(١) هز ، جـ ٢ ، ص ١٢٥ ، ١٣٨ .

خراجها شيئا يسيرا ، ولايعرف وجبة ولا غرامة ولا شيئا من ذلك قط » ويعقب بقوله « وكانت البركة حاصلة بزيادة والأرض كلها عامرة بالزرع والناس فى غاية الخير وسعة الرزق والكسب » (١) .

لاريب فى أن هذه المعلومات التى سجلها الشيخ الشربينى كمعاصر لوقت حدوثها بأمانة ودقة ، مع ربطها بالصورة التى كانت سائدة قبل عصره ، وهذا المنهج يعطى لشرح الشيخ الشربينى الصفة العلمية الموضوعية .

وعندما يعرض للعونة وخوف الفلاح منها وخشيتها ، فانه يشرحها بصورة واضحة يستطيع الدارس أن يجد فى شرحه كل مايبتغيه عن ماهيتها ووقتها والقرى التى تشملها واقرارها ، وعدم شرعيتها فهى « أوان حفر السواقى وضم الزرع ، وحفر القنى . مما يحتاج اليه فى هذا المعنى ، والمعونة (السخرة) انما تكون فى بلاد الملتزمين التى فيها الاوسية ، وهو أن غالب الملتزمين اذا أخذ قرية ، أو كفرا من كفور الريف يزرع فيها ، أو فى الكفر جانبا من الأرض ، والبقية يعطيها للفلاحين بخراج معلوم ، ويسمى هذا الجانب الذى يزرعه الأوسية فيرسل ثيرانا وأخشابا ومحاريث وما يحتاج اليه ، ويجعل له على ذلك وكيلا ومحلا معدا لأخشابه وبهائمه ، ويقال لها دار الأوسية ، ويوكل من يصرف على البهائم وغيرها ، بحساب وضبط ، فاذا احتاج الأمر لشيل الطين من الآبار ، ولحفر القنى أو ضم الزرع ، أمر المشد بالقرية أو الكفر رجلا يقال له الغفير فينادى العونة يافلاحين ، العونة يابطالين ، فيخرجون عند صبيحة النهار جميعهم ، ويسرحون للحفر ، أو لكل ما يأمرهم به كل يوم ، من غير أجرة ، الا أن يفرغ الحفر والضم ، وكل من تراخى أو تكاسل عن السروح ، أخذه المشد وعاقبه وغرمه

---

(١) هز ، جـ ٢ ، ص ١٤١ .

دراهم معلومة ، وبعض البلاد تكون العونة فيها على رجال معروفين بالبيوت مثلا (*) ، فيقولون يخرج من بيت فلان شخص واحد ومن بيت فلان شخصان بحسب ماتقدر عليهم قديما وحديثا ، فلا ينفك من عليه العونة منها ، وان مات جعلوها على ولده ، وهكذا ، فهى داهية كبرى على الفلاحين ومصيبة عظمى على البطالين ولله الحمد أراح الله قريتنا منها ، انما هى قراريط معلومة على الفلاحين لايعرف الملتزم الا خراجها يأخذه في كل سنة على التمام والكمال ، وان كان عليهم بعض العوائد ، ومظالم فليست كبلاد الأوسية ، لأنهم دائما فى تعب وكدر وغرامة وسخر وهم زائد » (١) .

وهكذا أوضح الشيخ الشربينى بما لايدع مجالا للشك مدى الظلم الذى كان يحيق بالفلاحين نتيجة للعونة وغيرها من العوائد ، بل أكد أن العونة من أشد أنواع المظالم التى حلت بالفلاح آنذاك . وبذلك تستطيع أن نقرر أن الشيخ يوسف الشربينى فى شرحه لهذا القسم من قصيد الشاعر الشعبى أبى شادوف وضع أمامنا الحقائق التالية .

أولا : أن الفلاح كان يعانى الكثير من المظالم التى حلت به نتيجة لتطبيق نظام الالتزام عليـــه وادارة الأرض الزراعيـــة عن طريقه .

(★) يقصد بالبيوت العائلات .

(١) هز ، ج ٢ ، ص ١٤٤ ــ ١٤٥ .

ذكر الجبرتى عن المعونة « وكان من طرائقهم أنه اذا آن وقت الحصاد والتخضير طالب الملتزم أو قائم مقامه الفلاحين فينادي عليهم النفير أمس اليوم المطلوبين فى صبحه بالتبكير الى شغل الملتزم ، فمن تخلف لعذر أحضر الغفير أو المشد وسحبه من شنبه وأشبعه سبا وشتما وضربا ، وهو المسمى عندهم بالعونة والسخرة ؛ واعتادوا ذلك بل يرونه من اللازم الواجب » **عجائب الآثار** ، ج ٤ ، ص ٢٠٧ وفى رأينا أن وصف الشيخ الشربينى أكثر ايضاحا وتصويرا وعمقا عما ذكره الجبرتى .

ثانيا : اســـتغلال الملتزمين وأعوانهم من أجهزة الادارة ، لسلطانهم ، واتباعهم طرقـا غـير مشروعة فى معاملتهم للفلاحين ، وفرضهم كثيرا من العوائد التى أصبحت ترهق كاهل هذه الطبقة .

ثالثا : تقاعس السلطة المركزية فى القاهرة ، عن ردع هذه الأدوات وتركها فى ممارسة تعسفها مع الفلاحين ، دون تدخل من جانبها ، فيه دليل ادانة لها وبرهان على ضعفها .

وأخيرا يمكننا أن نقرر باطمئنان ، أن الشيخ الشربينى ، اذا كان قد ألصق كثيرا من الصفات البذيئة بالفلاحين ، الا أنه فى هذا الجزء من كتابه كان جريئا حقا عند توضيحه للمظالم التى حلت بالفلاحين ، ونقده للأوضاع السائدة ، وعدم تردده فى ذكر أنها ظلم وحرام وغير ذلك كما سبقت الاشارة ، ولذا يمكننا أن نذكر أنه اذا كان فى الكتاب جانب اتهام للفلاح — وربما كانت له دواعيه . فان فيه أيضا جانب انصاف .

★★★

٢ — القسم الثانى من القصيد وموضوعه :

الأطعمة التى تمناها الشاعر الشعبى أبو شادوف ، تعبيرا عن حاجة أبناء طبقته اليها : رغم فقر هذه الأطعمة ، الا أن تغنى الشاعر الشعبى بحرمانه منها ، يوضح لنا الى أى مدى ساء حال الفلاح حتى أصبحت نفسه تهفو الى هذه الأطعمة ، وذلك نتيجة للمظالم التى سبقت الاشارة اليها والتى أرهقت كاهله أما الأبيات فهى :

١٠ — ولا هـــدنى من بعـــد هاد ، وهـــاده

ســـوى الكشـــك (*) لما يســـتحق عريف

(★) نوع من الطعام لازال يستعمل فى الأرياف .

١١ ـ ولا شـــاقنى الا المـدمس وريحتـــو
عـــلا من جتـــو جففـــه بنص رغيــف

١٢ ـ عـلا من رأى البيســـار فى الجرن جالـوا
ويدعس (**) ولــو كان بالقـــلنج ضـــعيف

١٣ ـ على من قشـــع جفنــه بليلة ملانه
ولــو كانـــت بــلا قلقـــاس يا دنديـف

١٤ ـ على من جتـــو قصـعة وهو بيحرت
ويقعـــد يجـــرف للحنـــك تجريــف

١٥ ـ على من دعس بالعزم فى المش بالبصـــل
ولـــو كـان بالســـــكرات كان ضريف

١٦ ـ عــلى من شـرب متردمـلان مطنير
من اللبــن الحــامض يســرف رفيـــف

١٧ ـ على من جتـــوا أم الخـــلول لدارو
ويعزم على أهـــل البـــلد ويضـــيف

١٨ ـ أنا ان شفت عندى ، يوم طاجن مشكشك
فهـــداك يـــوم البســـط والتقصـــيف

١٩ ـ متى أنضر الخبز فى الـدار عنـدنا
وانـــدف منهـــا بالعـــويش نديـــف

٢٠ ـ متى أنضر الفـــول المشـوى بفرنـنا
ولفـــو يقشـــروا والعـــروق لفيـــف

(**) أى يأكل بشراهة حتى يملأ بطنه .

٢١ ـ متى أنضر أن طحن الطحين وجبتو
وبطط لى منه فطير رهيف

٢٢ ـ أيا مطيب الجليان والعدس اذا استوى
وشرش بصل حولو وميت رغيف

٢٣ ـ يا محسن الخبز المقمر على الندء (***)
فوقو من السرسوب حلب نضيف

٢٤ ـ على من ملا قحفو جبينه طوبه
وراح ورا الجاموس يرعى النيف

٢٥ ـ على من قشع لقانة أمو ملاته
من الهيطلية اللى لها ترصيف

٢٦ ـ واقعد لها بالعزم في رايق الضحى
واسحب لها مصبوبة أم وطيف

٢٧ ـ ألا يا ترى اشحال اللبن بعد غلوه
ولو كان بالخبز السخين رديف

٢٨ ـ ألا يا ترى اشحال مفروكة اللبن
على زلطها قلبى يرف رفيف

٢٩ ـ أنا ان شفت لقانة ابن عمي مخيمر
ملانة من التفتيف ملو طفيف

٣٠ ـ قشرته جميعه ما تركت بقيته
لغيرى ولا عندى بدا توقيف

(***) يقصد في الصباح المبكر وقت أن يكون الندى على النبات .

٣١ ـ أنا خاطرى أكلت فسيخ على النده
أضال عليها باكيا وأسيف

٣٢ ـ على من نضر فى فرن دار وطوجن
زغاليل من برج بن أبو شنيف

٣٣ ـ وفطر فطاير من طحين ابن عمه
ويقعد لها قعدة غلام خسيف

٣٤ ـ على من نضر طاجن سمك فى فرينه
ولو كان يا اخوانى بلا تنضيف

٣٥ ـ على من رأى فى التل كرش ملقح
ومن فوقه الدبان يعف عفيف

٣٦ ـ دنا ان شفته خدتو بحالو سلقتو
وكلتو بتلفوا ما أرى تقنيف (*)

ولم يزد عمل الشيخ الشربينى عند شرحه لهذا القسم رغم طوله ، على وصف هذه الأطعمة وأن الفلاح حرم منها ، نتيجة للمظالم المادية التى حلت به ، ونظر لنشأة الشيخ الريفية ، وتردده على كثير من القرى ، والتقائه بكثير من أهل الريف ، فانه أجاد فى شرحه لصناعة هذه الأطعمة ، فى كل من الريف والمدينة ، وأكد أن صناعة هذه المأكولات أحسن وأكثر اتقانا فى المدينة عنها فى الريف ، كما ذكر فى بعض الحكايات المتعلقة بتسمية هذه الأطعمة ، وبعض فوائدها فى علاج بعض الأمراض وزمن ظهور بعضها ، وفى زمن من الخلفاء والسلاطين ظهر هذا الصنف أو ذاك ، وسجل بعض الأشعار والمواويل التى تغنى بها أهل الريف عن هذه الأطعمة .

(*) وضع الشيخ الشربينى فى شرحه وصفا واضحا لجميع هذه الأطعمة والأوانى التى تستعمل فى صناعتها .

٣ ـ القسم الثالث من القصيد وموضوعه :

تمنى الشاعر الشعبى زيارة المدينة وتحقيق بعض أمنياته فيها وأكل بعض الأطعمة التى حرم منها :

٣٧ ـ أنا ان عشت لا روح المدينة وأشبع
كروش ولـــو أنـــى أمـــوت كفيـــف

٣٨ ـ وآخـــذ من غزل العجــوز وأبيعــو
وآكـــل بحقـــو يـــا ابن بنت عريـــف

٣٩ ـ وأسرق من الجامع زرابـين عـــدة
وآكل بهـــا من شـــهوتى فى الريـــف

٤٠ ـ وأشـــبع من الترمس وآكل مقيـــلى
وألفـــوا بقشـــرو ما أرى توقيـــف

٤١ ـ وآخـــذ لى لبـــدة وكرمشـــنير
وأنزل كمـــا كلب ابن أبـــو جفنيـــف

٤٢ ـ ويجلس بجنبى ابن جرو وكل خره
وابن كل الصـــك النضـــيف وضـــيف

٤٣ ـ وابن فسا التيران وابن خرا الحســه
وقـــلوط الزبـــلة وابـــن كنيـــف

٤٤ ـ واختم قصـيدى بالصـلاة على النبى
نبـــى عربى مكى شريـــف عفيـــف

وواضح من هذا القسم أن الشاعر الشعبى عبر عما يعانيه أبناء طبقته من الحرمان والفاقة ، فدارت بخاطره أمنيات ، تمنى

أن يحققها بذهابه الى المدينة ، لعله يتمكن من اشباع نهمه بالمأكولات التى حرم منها ، حتى ولو كلفه ذلك ، ارتكاب جريمة السرقة فترجم بذلك عن ذات نفسه ونفس أبناء طبقته بشعره هذا ٠

من العرض السابق لجزئى كتاب « هز القحوف » ، يتضح لنا أن الكتاب على جانب كبير من الأهمية لدراسة تاريخ مصر فى العصر العثمانى لأمور عدة :

أولا : ان القضية الأولى والهامة التى يثيرها الكتاب ، وتشكل عموده الفقرى هى قضية الفلاح وحاله فى العصر العثمانى المملوكى ، فاذا كان بطل الكتاب الأول الشاعر الشعبى أبو شادوف ، قد نظم قصيدته ، مبينا لنا سوء الحال التى عانى منها الفلاح ، والظلم الذى وقع عليه فى ذلك العصر ، فان الانصاف يستدعى أن نذكر أن الشيخ يوسف الشربينى ، قد أضاف بشرحه للقصيد الأمور ايضاحا ، كما ظهر لنا من النصوص التى ذكرناها ، وأوضح بأسلوبه أن هذه من أمور الظلم التى حلت بالفلاح فى ذلك العصر ٠

ثانيا : أوضح الكتاب فى جزئه الأول ، مدى سيطرة الطرق الصوفية على سكان الريف وترك لنا بصمات تدل على أنه اذا كان قد وقع على الفلاح مكرها ، ظلم الادارة نتيجة للأعباء التى أصبح يئن منها ، فانه عن طواعية واختيار أضاف عبء العادات التى كان يتطلبها وقوعه تحت سلطان الطرق الصوفية وقد سبقت الاشارة الى ذلك ٠

ثالثا : يعد الكتاب مرجعا وافيا لدراسة العادات والتقاليد الريفية والحضرية التى كانت سائدة فى مصر فى القرن السابع عشر الميلادى ، والتى ما زال بعضها حيا فى كثير من قرانا ومدننا ، ولذا فان الكتاب يصبح مصدرا وثائقيا هاما لدراسة المجتمع المصرى

فى تلك الفترة ، بل والفترة السابقة لأن الشارع كثير الاستطراد فى أسلوبه ، فكثيرا ما يتتبع نشأة هذه العادة أو غيرها عن طريق سرد الكثير من القصص والحكايات ٠

رابعا : فى الكتاب جانب طبى هام حيث ان الشيخ الشربينى فى أثناء شرحه يسرد كثيرا من الحكايات عن فوائد بعض الأطعمة الطبية ، والأغراض التى تستعمل فيها ، وكيف يستعملها الفلاحون ، ورغم أن الكتاب يعد موسوعة فى هذه الفروع ، ورغم استطراد الشربينى من موضوع الى موضوع والخروج من حكاية الى حكاية ، فان كل هذه الأمور لا تحجب عن العين القضية الأولى والهامة التى يعالجها الكتاب وهى قضية الفلاح ٠ فالكتاب مصدر جدير بالاهتمام ٠



الفصل الثالث

عبد الرحمن الجبرتي وأحمد شلبي بن عبد الغني

تمهيـــد

تتناول هذه الدراسة المقارنة ، مصـــدرين
من مصادر تاريخ مصر . في العصر العثماني
هما :

١ ـ «عجائب الآثار في التراجم والأخبار» ،
تأليف : عبد الرحمن بن حسن الجبرتي .

٢ ـ « أوضح الاشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات » (*) تأليف : أحمد شلبي بن عبد الغني .

(*) حصلت على صورة لهذه المخطوطة . من نسختها الوحيدة المحفوظة بمكتبة جامعة ييل بالولايات المتحدة الأمريكية ، وأقوم حاليا باعدادها للنشر .

وهذان المصدران يمثلان حلقتين متصلتين ومتعاقبتين في سلسلة التاريخ المصرى في العصر العثماني (**) .

(**) يعتقد بعض الباحثين أن مصادر تاريخ مصر في العصر العثماني جد نادرة ، والحقيقة غير ذلك ويكفي أن نذكر أسماء بعض مؤرخي هذا العصر لنقف على تلك الحقيقة :

١ ـ ابراهيم الصوالحى العوفى .

ـ **الصواعق في واقعة الصناجق** (١٠٧١ ـ ١١٦٣هـ ، ١٦٦٠ ـ ١٧٠١م) دار الكتب ١٣١٨٣ .

٢ ـ أحمد الدمرداشي كتخدا عزبان .

ـ **الدرة المصانة في أخبار الكنانة** . (تتناول الفترة ١٠٩٩ ـ ١١٦٩هـ ١٦٨٨ ـ ١٧٥٦م) .

٣ ـ أحمد بن زنبل الرمال .

ـ وقعه السلطان سليم بن عثمان في فتوح مصر مع السلطان الغورى وطومانباى . وقد حققه ، عبد المنعم عامر ، ونشر ضمن سلسلة كتب ثقافية العدد (١٥٣) . تحت اسم « أخرة المماليك » ، القاهرة ١٩٦٢م .

٤ ـ عبد الله الشبراوى .

ـ **رسالة شرح الصدر في غزوة بدر** : يوجد بأخرها نبذة في تاريخ ولاة مصر الى نهاية حكم على باشا الحكيم ١١٢٩هـ ـ ١٧١٧م .

٥ ـ على بن محمد الشاذلى الفرا .

ـ ذكر ما وقع بين عسكر مصر المحروسة (١١٢٣ هـ ـ ١٧١١م) . تحقيق الدكتور عبد القادر أحمد طليمات ، المجلة التاريخية المصرية ، المجلد الرابع عشر ، ١٩٦٨م .

فأحمد شلبي بن عبد الغني ، رغم أنه سكت عن الترجمة لنفسه ولأسرته ، ورغم أن الجبرتي نفسه ، أعجب بكتاب أحمد شلبي ، فانه سكت عن الترجمة له ، واعتبره شخصا مجهولا ،

= ٦ – محمد بن أحمد بن اياس الحنفي (٨٥٢ – ٩٣٠هـ ، ١٤٤٨ – ١٥٢٣م) ..

– بدائع الزهور في وقائع الدهور ، الطبعة الثانية ، خمسة أجزاء ، حققها وكتب لها المقدمة والفهارس ، محمد مصطفى ، القاهرة ١٩٦٠ – ١٩٦٣م .

– « **نهاية الأرب في رفع الطلب** » معهد المخطوطات ، بجامعة الدول العربية ، ميكروفلم ، رقم ٣٦ .

– محمد بن عبد المعطى بن أبي الفتح بن أحمد بن عبد المغنى بن على الاسحاقي ، المتوفى ١٠٦٠ هـ – ١٦٥٠ م .

– « **لطائف أخبار الأول فيمن تصرف في مصر من أرباب الدول** » . المطبعة العثمانية ، القاهرة ١٣١٥هـ – ١٨٩٧م .

٩ – محمد بن محمد بن أبي السرور البكرى : المتوفى ١٠٨٧هـ – ١٦٧٦م .

له عدة مؤلفات كلها مخطوطة ، ومحفوظة بدار الكتب المصرية عدا المؤلف الأخير من هذا الترتيب محفوظ بمكتبة سوهاج ، وله ميكروفيلم ، بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية .

– **عيون الأخبار ونزهة الابصار** . دار الكتب رقم ٧٢ بتاريخ .

– **الكواكب السائرة في أخبار مصر القاهرة** ، معهد المخطوطات العربية ، رقم ٤١٩ تاريخ .

– **النزهة الزاهية في ذكر ولاة مصر والقاهرة المعزية** ، دار الكتب رقم ٢٢٦٦ تاريخ .

– **المنح الرحمانية في تاريخ الدولة العثمانية** ، دار الكتب رقم ١٩٢٦ تاريخ .

– **اللطائف الربانية على المنح الرحمانية** ، دار الكتب رقم ٨٠م .

– **الروضة والمانوسة في أخبار مصر المحروسة** ، دار الكتب رقم ٢٢٦١ تاريخ .

– **كشف الكربة في رفع الطلبة** ، قمت باعداد هذه المخطوطة للنشر بالمجلد الثالث والعشرين من المجلة التاريخية المصرية ، والذى سيصدر هذا العام (١٩٧٦) .

١٠ – مصطفى بن الحاج ابراهيم .

الا أنه بناء على بعض الاشارات ، التى ذكرها أحمد شلبى فى كتابه ، نستطيع أن نؤكد أنه كان واعيا للأحداث التى شغلت مصر فى الربع الأخير من القرن السابع عشر الميلادى (الحادى عشر الهجرى) ، وحتى وفاته ١١٥٠ هـ/١٧٣٧ م ، كما سنرى فى موضعه من البحث . وهو حينما يروى أحداث عام ١٠٩٧ هـ ١٦٨٥ م كشاهد

= - تاريخ وقائع مصر (القاهرة) ، (١١٠٠ - ١١٥٠هـ ، ١٦٨٩ - ١٧٣٧م) • دار الكتب رقم ٨٥٠٥ •

١١ - مؤلف مجهول •

- تاريخ ملوك آل عثمان ونوابهم الى ولاية على باشا المتوفى سنة ١١٢٩هـ - ١٧١٧م ، دار الكتب ، مكتبة تيمور رقم ٢٤٠٨ تاريخ •

- هز القحوف فى شرح قصيدة أبى شادوف • توجد لهذا الكتاب عدة طبعات أولها صدرت سنة ١٢٧٤هـ/١٨٥٧م ، وآخرها طبعة المطبعة المحمودية بدون تاريخ تحت عنوان « نكت وفكاهة وأدب المعروف بهز القحوف » •

١٣ - يوسف الملوانى :

- تحفة الأحباب بمن ملك مصر من الملوك والنواب ، ينتهى ١١٣٦هـ/١٧٢٣م • توجد النسخة الأصلية بمكتبة سوهاج تحت رقم ٨٠ تاريخ ، وتوجد نسخة مصورة عنها بدار الكتب تحت رقم ٥٦٢٣ تاريخ فى ٤٠٣ لوحة فى مجلدين •

وبجميع هذه المصادر تؤرخ للفترة السابقة على تاريخ الجبرتى ، أو السنوات الأولى من تاريخه ومما تجدر الاشارة اليه أنه اذا كانت أسماء معظم هذه المصادر توحى بأنها تاريخ للوزراء والولاة ، الا انها جميعا تصف أحوال مصر السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى عهد هؤلاء الولاة ، فاذا أضفنا الى هذه المصادر المتوفرة ، وثائق العصر العثمانى ، وهى متوفرة كذلك وثرية فى مادتها العلمية والرسمية والمحفوظة بدار المحفوظات العمومية بالقلعة ، وأرشيف المحكمة الشرعية بالشهر العقارى بالقاهرة ، وكذلك وثائق محاكم الأقاليم التى كانت قائمة آنذاك ، والمحفوظة وثائق بعضها بدار المحفوظات اذا أضفنا هذه الوثائق الى المصادر السابقة ، يتضح بصورة لا تقبل الشك أن مصادر تاريخ مصر فى العصر العثمانى متوفرة ، ولا تحتاج سوى الاهتمام بها ودراستها الدراسة العلمية التى على أساسها يكتب تاريخ مصر فى تلك الفترة كتابة علمية أكاديمية •

عيان ، ويتحدث عن الطاعون الذى حل بالبلاد فى هذا العام (١) يذكر أن أسرته لم تنج من هذا الطاعون ، فقد توفى فيه والده الشيخ عبد الغنى ، ومن هنا تأتى أهمية أحمد شلبى بن عبد الغنى كمؤرخ معاصر للأحداث يرصدها ويسجلها ويتقصى أسبابها ونتائجها ٠

أما الجبرتى فقد ولد سنة ١١٦٧ هـ ـ ١٧٥٤ م ، وعاش حتى نهاية الربع الأول من القرن التاسع عشر ، وترجم لأسرته ترجمة وافية ، ورسم لنا صورة واضحة عن البيئة التى عاش فيها وعصرها ٠ وفعل مثل أحمد شلبى فى رصده لأحداث الفترة التى عاصرها ووعاها ٠

واستطاع هذان المؤرخان كشاهدى عيان أن يغطيا أحداث التاريخ مصر ـ فى الفترة الممتدة من الربع الأخير من القرن السابع عشر وحتى نهاية الربع الأول من القرن التاسع عشر ـ بجوانبه المختلفة : الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، بل انه مما يجدر ذكره ، أن أحمد شلبى بن عبد الغنى يذكر فى كتابه حقائق على درجة كبيرة من الأهمية ، فيما يتعلق بالنواحى الادارية والاقتصادية ، تسكت عنها المصادر الأخرى المعاصرة وغير المعاصرة (٢) ، وثبت لنا صحتها من واقع الوثائق الرسمية المحفوظة بدار المحفوظات العمومية وأرشيف المحكمة الشرعية ، كما سنرى ذلك فيما بعد ٠ ولنلق الآن نظرة موجزة على العوامل التى نرى أنها دفعت بهذين المؤرخين الى الاقدام على عملهما هذا ، الذى حفظ لنا أحداث تاريخ مصر فى الفترة المشار اليها ، ويمكن اجمال هذه العوامل فيما يلى :

---

(١) أحمد شلبى بن عبد الغنى ، أوضح الاشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات ، ص ٥٥ ٠

(٢) أحمد شلبى ، المصدر السابق ، ص ٤٨ ٠

أولا : اهتمام المؤرخين الذاتى بعلم التاريخ كعلم ذى أهمية فى حياة الأمم والشعوب ، وأنه المقياس الأول لضبط الوقائع والأحداث ، وضبط عمليات التزوير ، ومعرفة الغالب من المغلوب ، والسابق من المسبوق ، والعبرة بتلك الأحوال والتنصح بهـا والاستفادة منهـا وليس مجرد أحداث للرواية والترجمة ، وقد دفعهما هذا الاهتمام الذاتى الى تتبع الحقيقة التاريخية واستقصائها وتسجيلها وتوثيقها كلما أمكن الى ذلك سبيلا (١) ٠

ثانيا : البيئة العلمية المناسبة التى زودتهما بدفعة قوية فى الاتجاه نحو كتابة التاريخ ، ومكنتهما من الاطـلاع على مؤلفـات السابقين فى علم التاريخ ، فمن المعروف أن البيئة التى عاش فيها الجبرتى هيأت له اطلاعا واسعا ، وجعلته متمكنا من الاسلوب الى حد كبير بالنسبة لمعاصريه ، فلاشك فى أن اختلافه الى حلقات الدرس فى الأزهر وحضوره دروس والده فى المنزل جعله يلم بكثير من العلوم النقلية والعقلية ، هذا الى جانب المامه بأحداث العصر ودسائسه ، وأخبار الولاة والأمراء والمشايخ ، عن طريق ما كان يروى على مسمع منه فى منزل والده ، هكذا تهيأت للجبرتى البيئة الصالحة التى لا شك أنها نبهته الى كتابة التاريخ ٠

أما أحمد شـلبى بن عبد الغنى ، فقد ذكر أن والده كان شيخا ، وذلك فى معرض حديثه عن الطاعون الذى حل بمصر عام ١٠٩٧ هـ ـ ١٦٨٥ م ، حيث قال : « وفيه توفى والدى الشيخ عبد الغنى رحمة الله عليه » ويذكر فى مواضع كثيرة من كتابه ، الصـداقة التى كانت تربـط بينه وبين علماء عصره وقضـاته ومتصوفيه ٠ هذا الى جانب اهتمامه بالاطلاع على مصنفات السابقين،

---

(١) عبد الرحمن الجبرتى ، **عجائب الآثار فى التراجم والأخبار** ، ج ١ ، ص ٤ ، أحمد شلبى ، المصدر السابق ، ص ٥ ٠

وبخاصة التاريخية منها ، التى رأى فيهـا اما محض تلخيص لما سبقها ، أو شرح لبعضها ، أو جمع لمتفرق منها أو اكمال النقص فى بعضها ثم قال : « وليس كتابى هذا بشىء من ذلك ، وانمـا مقصود به سلوك ما سلكه العلماء من المسالك رجاء بركتهم والتمسك بأذيال الاعلام من باب التطفل على أبواب الكرام وقد قال بعضهم تشبهوا بهم وان لم تكونوا مثلهم » (١) ٠

ثالثا : الأحداث المعاصرة : فقد عاش المؤرخان فى فترة زخرت بالصراعات العسكرية ، نتيجة لازدياد نفوذ الجند على السلطة ، وبخاصة جند الاسباهية وثوراتهم المتكررة ضد الادارة ، وطغيانهم وظلمهم للسكان وفرضهم للاتاوات المتكررة عليهم ٠ مما أدى بدوره الى سوء أحوال الأهالى وبخاصة الفلاحين ٠ هذا الى جانب ازدياد نفوذ الأمراء المماليك على نفوذ الباشوات العثمانيين حتى أصبح عزل هؤلاء الباشوات يتم فى معظم الأحوال بيد هؤلاء الأمراء ٠ ولكن مما يجب ذكره أن ازدياد نفوذ الأمراء المماليك صحبه انقسامهم الى بيوتات متصارعة على الحكم ، الأمر الذى أدى الى الحروب العديدة التى وقعت فيما بينهم طوال القرن الثامن عشر وكان لها تأثير سىء على اقتصاديات البلاد ٠ يضاف الى ذلك الكوارث الطبيعية التى كانت تحل بالبلاد وتأثيرها على الأهالى ، ثم ما حل بمصر فى أواخر القرن الثامن عشر من غزو فرنسى ، ثم فترة الاضطراب السياسى التى عاشتها البلاد بعد خروج الحملة الفرنسية ووصول محمد على الى الحكم فى أوائـــل القرن التاسع عشر ، وفترة حكمه الأولى ومحاولته اقامة الدولة الحديثة ٠

لا شـك أن كل هـذه الأحداث من سياسـية واقتصـادية واجتماعية جذبت كلا من المؤرخين فى الفترة التى عاش فيها من هذه

(١) أحمد شلبى ، المصدر السابق ، ص ٥ ٠

الفترة الزمنية - الممتدة من الربع الأخير من القرن السابع عشر وحتى الربع الأول من القرن التاسع عشر - الى تسجيل هذه الأحداث وتدوينها ، وقد ذكرا لنا هذه الحقيقة فى كتابيهما ، فالجبرتى يقول : « انى كنت سودت أوراقا فى حوادث آخر القرن الثانى عشر ، وما يليه ، وأوائل الثالث عشر الذى نحن فيه جمعت فيها بعض الوقائع اجمالية ، وأخرى محققة تفصيلية وغالبها محن أدركناها ، وأمور شاهدناها ، واستطردت فى ضمن ذلك سوابق سمعتها ، ومن أفواه الشيخة تلقيتها ، وبعض تراجم الاعيان المشهورين من العلماء والأمراء المعتبرين ، وذكر لمع من أخبارهم وأحوالهم ، وبعض تواريخ مواليدهم ووفياتهم ، فأحببت جمع شملها وتقييد شواردها فى أوراق متسقة النظام ، مرتبة على السنين والأعوام ، ليسهل على الطالب النبيه المراجعة ، ويستفيد مما يرومه من المنفعة ، ويعتبر المطلع على الخطوب الماضية فيتأسى اذا لحقه مصاب ، ويتذكر بحوادث الدهر « انما يتذكر أولو الألباب » ، فانها حوادث غريبة فى بابها متنوعة فى عجائبها » (١) .

كذلك فعل أحمد شلبى بن عبد الغنى . حيث يذكر أنه كان مهتما بالأحداث وتسجيلها ، وأراد وضع كتاب فيمن تولى مصر القاهرة المعزية من الوزراء والباشات ذوى الرتب العلية « أسميته أوضح الاشارات فيمن ولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات ولقبته بالتاريخ العينى لابن عبد الغنى ، ورتبته على مقدمة وباب راجيا من الله الثواب والمقدمة فى فضل التاريخ ، والباب فى ذكر الوزراء والباشات من غير اطناب وما حصل بينهم وبين أهل القاهرة من الحكايات العجيبة والأمور الغريبة » (٢) وبذلك يتضح أن

---

(١) عبد الرحمن الجبرتى ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٢ .

(٢) أحمد شلبى ، المصدر السابق ، ص ٢ .

المؤرخين كانا مدفوعين بأحداث العصر وتسجيلهما عند كتابتهما لكتابيهما .

رابعا : تكليف بعض الأصدقاء والأصحاب للمؤرخين كتابة بعض التراجم أو تاريخ لوزراء مصر ، ولدت فى ذهن المؤلفين كتابة كتابيهما ، فمعروف أن فكرة كتابة مؤلف عبد الرحمن الجبرتى « عجائب الآثار فى التراجم والأخبار » نبتت عنده بناء على تكليف من السيد مرتضى الزبيدى بكتابة تراجم لاعلام القرن الثانى عشر الهجرى « الثامن عشر الميلادى » ، وما كاد الجبرتى يشرع فى كتابة تراجم اعلام القرن الثانى عشر حتى تشعبت أمامه السبل ، وراح يدون أسماء العلماء وأمراء الأوجاقات والصناجق وغيرهم . وراح يتخبط فى متاهة لا يعرف لنفسه منها مخرجا » (١) .

وبدأ الجبرتى يجمع مادته متبعا فى ذلك شتى السبل ، ومستعينا بصديقه الشيخ اسماعيل الخشاب الذى كان قد التحق شاهدا بالمحكمة الشرعية ، وكان يتردد على الديوان ويطلع على السجلات ، وينقب عما يعين صديقه فى مهمته ، والحقيقة التى نريد أن نخلص لها ، أن تكليف السيد مرتضى الزبيدى للجبرتى فى مطلع القرن الثانى عشر (الثامن عشر الميلادى) ، وحتى وفاته . تمخض فى نهاية المطاف بتعلق الجبرتى بكتابة تاريخ بلاده ، منذ ذلك فى كتابه العظيم « عجائب الآثار فى التراجم والأخبار » .

كذلك يذكر أحمد شلبى بن عبد الغنى أن فكرة كتابته لكتاب « أوضح الاشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات » جاءت من بعض الأصحاب ، حيث يذكر صراحة فى مقدمته : « هذا

---

(١) خليل شيبوب ، عبد الرحمن الجبرتى ، ص ٥٢ .

كتاب قد سألنى فيه بعض الأصحاب فيمن تولى مصر القاهرة المعزية من الوزراء والباشات ذوى الرتب العلية » (١) ٠

هكذا نرى أنه الى جانب الاهتمـــام الذاتى للشيخين بعلم التاريخ ، وتأثير أحداث العصر عليهما ، فانه من بين العوامل التى شجعتها على الاقدام على عملهما ، طلب بعض الأصدقاء منهما القيام بهذا العمل ، لثقة هؤلاء الأصـــدقاء فى قدرة الشيخين عـلى كتابة أحداث العصر وتحرى الدقة فى تسجيل هذه الأحداث ٠

منهج المؤلفين :

أما عن منهج الشيخين فى تسجيل الأحداث ، فالجبرتى يسير على الطريقة الحولية المعروفة ، أى كتابة أحداث السنة مرتبة حسب الشهور والأيام ، وحينما ينتهى من أحداث سنة يبدأ فى السنة التى تليهـا متبعا نفس الأسلوب ، وهكذا وفى ثنـايا سرده للأحداث يسجل أسماء الوزراء والباشوات ، ووقت حضورهم الى القاهرة ، ومدة اقامتهم فى مصر والأحداث التى حدثت فى عهد كل منهم ، وحين يعزل الباشا يذكر ذلك ضـــمن أحداث العام الذى يدون أحداثه ، ثم يذكر تراجم من توفى من العظماء فى كل عام ٠

أما أحمد شلبى بن عبد الغنى ، فانه اتبع أسلوبا آخر يجمع بين الطريقة الحولية وطريقة التراجم ، وربما كان متأثرا فى ذلك بموضوع كتابه « أوضـح الاشـارات فيمن ولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات » ، ففكرة الكتاب أساسا قائمة على تدوين أحداث مصر فى عهد كل وزير أو باشـا ٠ ولذا فان أحمد شلبى يدون الأحداث التى مرت بها البلاد فى عهد كل باشا ، متبعا فى ذلك

---

(١) أحمد شلبى ، المصدر السابق ، ص ٢ ٠

الطريقة الحولية فهو يذكر تولية الباشا وتاريخ وصوله الى مصر ، ومدة اقامته فيها بالسنة والشهر واليوم ، وتاريخ مغادرته البلاد ثم يسترسل بعد ذلك فى ذكر الأحداث التى وقعت فى عهده ، والترتيب الزمنى للأحداث سنة فشهرا فيوما • حتى اذا عزل [illegible] يؤكد تولية الباشا الذى أتى بعده بنفس الأسلوب • ويستمر فى سرد الأحداث دون أن يترك فترة زمنية بدون تسجيل •

وقد اتبع الشيخان حقيقة المنهج العلمى في تدوينهما للحوادث التى عاصراها والتى لم يعاصراها ، فالأحداث السابقة لعصر كل منهما اعتمدا فى تسجيلها على كتابات السابقين مع مقارنتها بوثائق العصر ، أو تأكيدها من أفواه المعاصرين لها ما أمكن الى ذلك سبيلا •

أما الأحداث التى عاصراها فقد سجلاها تسجيل شاهد عيان لها ، مع نقدهما لما لا يروقهما منها ، حتى ان الشيخ الزرقانى نهى أحمد شلبى بن عبد الغنى عن نقده للأفعال التى كان يرتكبها العليمى الدجال ، الذى ظهر ١١١٠ هـ ـ ١٦٩٨ م • وتعلق الناس من رجال ونساء بهذه الأفعال ، وذلك بقوله : « يا أحمد اعتقد ولا تنتقد » (١) ، ويذكر أحمد شلبى فى مواضع كثيرة من كتابه تنقله بين أحياء القاهرة لمشاهدة الأحداث وتسجيلها واستقصاء أسبابها ، وما تمخضت عنه من نتائج • وتصادفنا فى مواضع كثيرة من الكتاب العبارات الدالة على حرص المؤلف على مشاهدة الوقائع بنفسه مثل قوله : « وكنت واقفا » و « كنت شاهدا » (٢) •

وكان أحمد شلبى يعتمد فى تسجيله فيما يتعلق بالأمور المالية والأحوال الاقتصادية على موظفى الادارة المسئولين عن هذه الأمور ، ممن يثق بهم ويلقى مسئولية صحة هذه البيانات عليهم ،

---

(١) أحمد شلبى ، المصدر السابق ، ص ٧٧ •

(٢) نفسه ، ص ٨٢ •

وذلك في مثل قوله : « ولقد أخبرني الفاضل كاتب بيت المال الذي ضبطه بالقائمة التي عرضت على الوزير .. » أو قوله : وذكر لي ذلك « وكيل المخرج الذي كان متقيدا بهذا الأمر » .

أما الجبرتي فقد ذكر عن طريقة تسجيله لأحداث الفترة التي عاصرها قوله « أمور تعقلناها وقيدناها وسطرناها الى أن تم ما قصدنا بأى وجه كان ، وانتظم ما أردنا استطراده من وقتنا الى ذلك الأوان » (١) .

أما اعتماده في تسجيل الجوانب الاقتصادية والمالية . فكان قائما على أخذ معلومات هذه الجوانب من موظفي الادارة المسئولين كما فعل أحمد شلبي ، فهو يذكر في مواضع كثيرة من كتابه أنه هذه المعلومات أخذت من الكتبة والمباشرين ، أو من المسئولين عن الروزنامة وادارة الشئون المالية ، وقد ثبت لنا من دراسة سجلات الروزنامة وسجلات الديوان العالى ، ووثائق المحكمة الشرعية أن كتاب الجبرتي يحوى الكثير من الوثائق ويحفظ لنا نصوصها .

ولذا فان الكتابين يعتبران مصدرين وثائقيين عن أحداث التاريخ المصرى منذ الربع الأخير من القرن السابع عشر ، وحتى وفاة الجبرتي في نهاية الربع الأول من القرن التاسع عشر .

★★★

وقد جاءت كتابات المؤرخين عن الفترة التي لم يعاصرها كل منهما مجملة ، نلحظ ذلك عند أحمد شلبي ، حيث نجده يبدأ الاسهاب والاستطراد في ذكر الأحداث منذ أحداث سنة ١٠٩٧ هـ - ١٦٨٥ م ، أما الفترة السابقة على ذلك فيجمل أحداثها ، ويذكرها

(١) عبد الرحمن الجبرتي ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٦ .

بأسلوب أكثر اجمالا من أسلوب المشاهدة ، الذى يسترسل فيه الشخص فى ذكر ما شاهد بعينيه ، حيث تستهويه الرواية والتسجيل فيسهب ، أما ما يعتمد فى تسجيله على مصادر أخرى فيحاول دائما أن يوجزه وكذلك فعل الجبرتى عند تسجيله لأحداث الفترة التى لم يعاصرها فهو عندما بدأ يبيض أوراقه التى سودها ، وأراد أن يصل الأحداث بما قبلها ، لجأ الى كتابات السابقين عليه قائلا : « ولما عزمت على جميع ما كنت سودته أردت أن أوصله بشىء قبله ، فلم أجد بعد البحث والتفتيش الا بعض كراريس سودها بعض العامة من الأجناد ، ركيكة التركيب ، مختلة التهذيب والترتيب ، وقد اعتراها النقص من مواضع فى خلال بعض الوقائع ، وكنت ظفرت بتاريخ من تلك الفروع ، لكنه على نسق فى الجملة مطبوع ، لشخص يقال له أحمد شلبى بن عبد الغنى ، مبتدئا فيه من وقت تملك بنى عثمان للديار المصرية ، وينتهى كغيره مما ذكرناه الى خمسين ومائة وألف هجرية ، ثم ان ذلك الكتاب استعاره بعض الأصحاب وزلت به القدم ، ووقع فى صندوق العدم » (١) .

وهنا نصل الى نقطة هامة فى هذه الدراسة ، فاذا كان الجبرتى يذكر عن كتاب أحمد شلبى ، أن بعض الأصحاب استعاره منه وضاع منه ، واذا كان الجبرتى قد بدأ يعد ما سوده من المادة التى جمعها بعد عام ١٢٠٣ هـ ـ ١٧٨٨ م أى بعد العام الذى كلفه فيه السيد مرتضى الزبيدى بجمع تراجم لأعيان القرن الثانى عشر ، ولا شك أن ذلك حدث بعد فترة من الزمن ، وعندما عزم الجبرتى على هذا العمل وجد أن كتاب أحمد شلبى قد ضاع ، فانه مما يسترعى الانتباه اننا نجد أن الكاتب السيد مصطفى خرجه الذى نسخ النسخة المحفوظة حاليا بمكتبة جامعة ييل بالولايات المتحدة الأمريكية ، يذكر فى نهاية الكتاب تاريخ انتهائه من النسخ فى

---

(١) عبد الرحمن الجبرتى ، المصدر السابق ، جـ ١ ، ص ٦ .

فترة متقاربة جدا ، ولا ندرى كيف وصل اليه الكتاب ، فقد ذكر : « وقد كتبه الآن العبد الفقير الذليل الحقير الكاتب مصطفى خرجه ابن عبد الله قرجى النسب طرابلسى الدار حنفى المذهب ، أشعرى الطريقة ، لنفسه ولمن يشاء من بعده طالبا للأجر وجزيل الزخر فى أواخر ثانى الربيعين من سـنة ١٢١٠ هـ ـ ١٧٩٥ م من الهجرة النبوية » (١) ٠

أى أن هذا الكاتب كان يعمل فى نسخه لنفسه كما ذكر فى الوقت الذى كان فيه الجبرتى يبحث عنه ليراجع عليه ما سوده منه من النصوص ، حيث اتضح لنا من استقراء كتاب أحمد شلبى ، والفترة التى أرخ لها الجبرتى من سنة ١٠٩٩ هـ ـ ١٦٨٨ م ، الى سنة ١١٥٠ هـ ـ ١٧٣٧ م ، أنه كان أمينا الى حد كبير فى حفظ نص أحمد شلبى لنا ، فقد نقل منه أحداث هذه الفترة ، مع مراعاة بعض الملحوظات التى يجب أن يتنبه القارىء لها ، وكيف أن اعجاب الجبرتى بهذا المصدر جعله ينقله ، أو بتعبير أدق يهذبه ويضعه فى متن كتابه عجائب الآثار ٠ والملحوظات التى ننبه القارىء اليها هى :

أولا : أن الجبرتى مع نقله للأحداث من كتاب أوضح الاشارات بترتيب العبارات ، وتسلسلها وألفاظها من عامية وفصحى الا أنه فى بعض الأحيان يستعمل المصادر حيث يسـتعمل أحمد شلبى الأفعـال ٠

ثانيا : فى كثير من المواضع يهمل الجبرتى التفاصيل والأرقام والأسماء التى يذكرها أحمد شلبى بن عبد الغنى ، ويكتفى بالعبارات الأخيرة من نص أحمد شلبى التى تلى هذه التفاصيل ، والتى تحوى فى الغالب معنى هذه التفاصيل أو تكون اجمالا لها ٠

---

(١) أحمد شلبى ، المصدر السابق ، ص ٥٣٢ ٠

ثالثا : عندما بدأ الجبرتى يدون أحداث القرن الثانى عشر ، وبخاصة منذ أحداث سنة ١١٠٦ هـ ـ ١٦٩٤ م ، وهو الموضوع الأساسى لكتابه كما ذكر ، نلحظ أن الجبرتى يحفظ لنا نصا شعريا آخر عن أحداث العصر ، ويضيفه الى نص أحمد شلبى • ونعنى بهذا المصدر الشعرى شعر الشيخ حسن البدر الحجازى الذى دأب على تسجيل الأحداث التى عاصرها من سياسية واقتصادية واجتماعية بأسلوب شعرى ساخر ، ولذا فاننا نجد أن الجبرتى يدون نص أحمد شلبى بالاسلوب الذى بسار عليه ، ثم يردفه بشعر الشيخ حسن البدر الحجازى الذى قاله فى نفس المعنى ، كما سنرى ذلك فى النصوص •

رابعا : يلحظ الدارس للمصدرين أن الجبرتى اهتم بصورة واضحة بالتراجم أكثر مما فعل أحمد شلبى • والجبرتى له فى ذلك كل الحق ، حيث أن فكرة تدوينه للكتاب منذ البداية كانت قائمة على أن يكون تراجم للأعيان والمشهورين ، ولذا فان استقصاء الجبرتى للتراجم أوفى بكثير من استقصاء أحمد شلبى الذى لا يهتم بالتراجم اطلاقا ، فهو اذا عرض لشخصية عالم أو عين من الأعيان لا يذكر سوى وفاته ووظيفته ولا يطيل فى الترجمة له مهما كانت مكانته ، وهذا ما فعله حتى فى ترجمته لوالده الذى ذكر لنا تاريخ وفاته فقط ، وربما كان لأحمد شلبى كذلك عذره فى هذه الناحية حيث انه كان مطلوبا منه وضع كتاب عن الوزراء والباشات ، وليس كتاب تراجم ، ولذا فاننا نجد أن اهتمامه الأساسى بالوزراء والباشوات ، وما حدث فى أيامهم من أمور عجيبة على حد تعبيره •

خامسا : فى الفترة التى لم يعرض لها كتاب الجبرتى ، وهى الفترة الممتدة من بداية الحكم العثمانى وحتى أواخر القرن السابع عشر ، نجد أن أحمد شلبى يلقى لنا أضواء جديدة وكثيرة على

الجوانب الادارية والاقتصادية والاجتماعية التى سكتت عنها المصادر الأخرى . وسنعرض لها فى خاتمة هذه الدراسة .



الدراسة النصية :

نبدأ الآن بمقارنة مقتطفات نصية من المصدرين ، نختارها من أحداث سنوات مختلفة ، ومعبرة عن حوادث مختلفة ، ليرى القارىء الى أى حد اعتمد الجبرتى فى تدوينه لأحداث الفترة الأولى من تاريخه وحتى عام ١١٥٠ هـ ـ ١٧٣٧ م ، على كتاب أحمد شلبى ابن عبد الغنى ، وبذلك حفظ لنا نص هذا الكتاب مع تهذيبه ، ولتكن البداية عام ١٠٩٩ هـ ـ ١٦٨٧ م وهو العام الذى ابتدأ الجبرتى يهتم فيه بعد المقدمة بتسجيل أحداث مصر منذ أواخر القرن الحادى عشر كتمهيد لبداية القرن الثانى عشر موضوع كتابه ، وسوف نذكر فى هذا الجزء دائما نص أحمد شلبى أولا باعتباره هو الأساس ، ثم نتبعه بنص الجبرتى :

أولا : فى عام ١٠٩٩ هـ ـ ١٦٨٧ م حدثت معركة بين ابراهيم بيك الفقارى وبعض قبائل العرب خلف جبل الجيوشى ، وقتل كثير من العرب فى هذه المعركة وأسر بعضهم ، ونهبت أرزاقهم ومواشيهم ، وانتقاما لهذه الحادثة ترصد العرب للحج المصرى ، وأنزلوا به كثيرا من الخسائر فى الأرواح والأموال . وننقل هنا نص المصدرين فى هذه الواقعة لنلقى على النصين نظرة مقارنة :

ـ **أحمد شلبى .**

« وفى ثالث عشر الحجة ختام ١٠٩٩هـ ـ ١٦٨٧م كانت وقعة ابراهيم بيك أبو شنب الفقارى مع العرب ، وراء جبل الجيوش ، وقتاله لهم ، هو والصناجق والأغوات ... وقتل من

العرب نحو ألف وخمسمائة ، ومسكوا بالحيـاة نحو الخمسماية ، وأتوا بهم الى الوزير ، فأمر بحبسهم فى العرقانة ، ونهبت العسكر جميع جمالهم وأحمالهم ومتاعهم ، فاتفق رأيهم (العرب) أنهم ينهبوا الحاج تلك السنة .. ثم ورد نجاب الى مصر (القاهرة) ، أخبر أن العرب طلعت على الحاج وتقاتلوا هم واياهم فى الشرقية ، فقتل خلق كثير ، وقتل خليل أغا كيخية الحاج ، وأخذوا نحو ألف جمل بأحمالها وأسروا النساء .. فعندما بلغ الوزير هذا الخبر عين خمسة صناجق .. قيطاز بيك بتاع قنـاطر السباع ، ودرويش بيك ، ومراد بيك ، واسماعيل بيك الدفتردار ، ومصطفى الخطاط وصحبتهم ماية وخمسين نفرا من طايفة الاسباهية ، ورحلوا من البركة فى غاية محرم الحرام ، فلما وصلوا الى نخل قعدت الصناجق فى نخل ، وأما درويش بيك فانه أبى القعاد وسافر الى أن وصل العقبة هو وجميع طايفته فقط فلما علم ابراهيم بيك بوصـــول درويش بيك خرج ، وخرج الحاج ، واطمأن وحصـــل له غـاية السرور ، وأما العرب فان الله ألقى الرعب فى قلوبهم فهربـــوا جميعا » (١) .

ـ الجبرتى :

« وفى أواخر الحجة سنة تسع وتسعين . حصلت واقعة عظيمة بين ابراهيم بك ابن ذو الفقار وبين العرب الحجازيين ، خلف جبل الجيوشى ، وقتلوا كثيرا من العرب ، ونهبوا أرزاقهم ومواشيهم ، وأحضروا منهم أسرى كثيرة ، ووقفت العرب فى طريق الحج فى تلك السنة بالشرقية ، فقتلوا من الحاج خلقا كثيرة وأخذوا نحو ألف جمل بأحمالها وقتلوا خليل كتخدا الحج ، فعين عليهم خمسة أمراء من الصناجق ، فوصلوا الى العقبة ، وهــرب العربان » (٢) .

---

(١) أحمد شلبى ، المصدر السابق ، ص ٥٧ .

(٢) عبد الرحمن الجبرتى ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٢٤ .

فاذا نظرنا الى النصين ، وجدنا أن الجبرتى ، اختار العبارات الاجمالية من نص أحمد شلبى مع تقديم أو تأخير بعض الألفاظ لتصبح العبارة أسلس أسلوبا ، فأحمد شلبى مثلا يقول : « العرب طلعت على الحاج وتقاتلوا هم ، واياهم فى الشرقية ، فقتل خلق كثير » فيصوغ الجبرتى هذه العبارة بقوله : « ووقفت العرب فى طريق الحج فى تلك السنة بالشرقية فقتلوا من الحاج خلقا كثيرة » ، وأحمد شلبى يقول : « وقتل خليل أغا كيخية الحاج وأخذوا نحو ألف جمل بأحمالها » والجبرتى يذكر هذه العبارة بقوله : « وأخذوا نحو ألف جمل بأحمالها وقتلوا خليل كتخدا الحج » ، ويختتم أحمد شلبى أحداث هذه الواقعة بقوله : وأما العرب فان الله ألقى الرعب فى قلوبهم جميعا » أما الجبرتى فيختتمها بتعبير اجمالى « وهرب العربان » ٠

ومما تجدر الاشارة اليه ، أنه اذا كان الجبرتى قد لجأ الى أسلوب الاختصار من نص أحمد شلبى فان هذا الأسلوب نجده قاصرا على حوادث السنوات السابقة على عام ١١٠٦ هـ ـ ١٦٩٤م ، فبدءا من أحداث هذا العام يلتزم الجبرتى بنص أحمد شلبى ولا يزيد عمله على تهذيب بعض الألفاظ أو ذكر نص شعرى للشيخ حسن الحجازى ٠

ثانيا : فى عام ١١٠١ هـ ـ ١٦٨٩ م ازداد نفوذ العربان وطغيانهم فى كل من ولايتى البحيرة والبهنسا ، فاضطرت الادارة الى ارسال تجريدة لمحاربة هؤلاء العربان ، والقضاء على نفوذهم ، وقد سجل أحمد شلبى هذا الحادث ونقله عنه الجبرتى :

ـ أحمد شلبى :

« وفى هذا التاريخ كانت التجريدة الكبرى الى البحيرة والبهنسا وأرسلوا صنجقين وألفين نفر من السبع وجاقات » ويختتم

٢

أحداث هذه الواقعة بقوله : « ثم انهم تلاقوا مع عربان ابن وافي مرارا ، وهم ينكسروا من العرب ثم ان الوزير أرسل قيطاز بيك وأغوات السبع بلكات ، وكتخدا الجاويشية وفى آخر الأمر وهي الوقعة الطامة هزموا العرب وولوا هاربين نحو الفرزدق ثم ان قيطاز بيك وحسن أغا بلفية ، وكتخدا الوزير صادفوا شرذمة قليلة فأخذوهم ونهبوا أموالهم وجمالهم وقطعوا رءوسهم وهم سبعة أنفار » ٠

ـ **الجبرتي** :

« وفى هذا التاريخ سافرت تجريدة عظيمة الى ولاية البحيرة والبهنسا وعليهم صنجقان » ٠ ويختم أحداث هذه الواقعة بقوله : « وحاربوا ابن وافي وعربانه مرارا ثم وقعت بينهم وقعة كبيرة ، فهزم فيها الأحزاب ، وولوا منهزمين نحو الفرق ، وأما قيطاس بك حسن أغا بلفيا ، وكتخدا الباشا ، فانهم صادفوا جمعا من العرب فى طريقهم فأخذوهم ونهبوا مالهم ، وقطعوا منهم رءوسا » ٠

وبمقارنة النصين يتضح أنهما متشابهان ، وتكاد الألفاظ بترتيبها فى العبارات تكون واحدة ، بل انه مما يسترعى الانتباه أن أحمد شلبي ذكر لفظا غامضا فى نصه وذلك فى قوله : « وولوا هاربين نحو الفرزدق » ، ولفظ الفرزدق غامض وغير معروف أهو اسم لجهة أو قرية ، فنقل الجبرتي هذا النص بصورة غامضة مع تحريف زاده غموضا بقوله : « ولوا منهزمين نحو الفرق » ، وكذلك يختم الجبرتي نصه بنفس عبارة أحمد شلبي بدون تغيير سوى حذف لفظ « وجمالهم » وتعبير « وهم سبعة أنفار » أما فيما عدا ذلك فهما متفقان فى ترتيب العبارات والألفاظ دون تقديم أو تأخير ٠

ثالثا : وفي عام ١١٠٣ هـ — ١٦٩١ م حدثت فتنة فى باب مستحفظان ، وقتل فيها خليل كتخدا باب مستحفظان . فذكر أحمد شلبي أحداث هذه الفتنة كشاهد عيان ونقلها عنه الجبرتى .

— أحمد شلبى :

« وفى سبعة وعشرين من شوال من السنة المذكورة قتل جلب خليل فى باب مستحفظان وكان كتخدا وقامت الفتنة وأصلها من كشك محمد وأخرجوا سليم أفندى ورجب كتخدا الكبير من بلكهم وألبسوهم الصنجقية وأدخلوا كشك محمد ثالث مرة ، وعمل باش الاضباشية مثل أول ، فأبطل الحمايات التى كانت بباب مستحفظان وباب العزب باتفاق جميع الصناجق والوجاقات السبعة ونادوا فى مصر وبولاق بيد المنادى ، وأغا من طرف الوزير ، ومن كل بلد جاويش ، وأشهروا المنادات بالشوارع والأسواق ، وكان يومـا مشهودا » (١) .

— الجبرتى :

« قتل جلب خليل كتخدا مستحفظان ببابهم وحصلت فى بابهم فتنة أثارها كجك محمد ، وأخرجوا سليم أفندى من بلكهم ورجب كتخدا وألبسوهما الصنجقية ، فى ثالث عشرينه . وأبطل كجك محمد الحمايات من مصر باتفاق السبع بلكات ، وأبطلوا جميع ما يتعلق بالعرب والانكشارية من الحمايات بالثغور وغيرها وكتب بذلك بيور لدى ، ونادى به فى الشوارع » (٢) .

واضح تماما من المقارنة أن الجبرتى التزم فى هذا النص الى

---

(١) أحمد شلبى ، المصدر السابق ، ص ٦١ .

(٢) عبد الرحمن الجبرتى ، المصدر السابق ، جـ ١ ، ص ٢٥ .

حد كبير باسلوب أحمد شلبى فانظر مثلا قول أحمد شلبى :
« قتل جلب خليل فى باب مستحفظان وكان كتخدا وقامت الفتنة وأصلها من كشك محمد ، وأخرجوا سليم أفندى ورجب كتخدا » ·
وقول الجبرتى : « وقتل جلب خليل كتخدا مستحفظان ببابهم وحصلت فى بابهم فتنة آثارها كجك محمد وأخرجوا سليم أفندى من بلكهم ورجب كتخدا » وندع للقارىء مقارنة ألفاظ النصين وترتيب هذ الألفاظ حسب ورودها فى النصين ليدرك مدى التزام الجبرتى بنص أحمد شلبى ·

رابعا : فى عام ١١٠٧ هـ ــ ١٦٩٥ م اشتد الغلاء ، وضاق الحال بالفقراء ، فخرجوا فى مظاهرة صاخبة · وطلعوا الى القلعة وهاجموا الديوان وطالبوا بالغذاء ولما لم تجد نداءاتهم جوابا أخذوا يقذفون الديوان بالحجارة ، واضطروا فى هذا اليوم الى نهب الغلال وكسر الحواصل وكان من بينها حاصل كتخدا الوزير الذى كان مملوءا بالفول والشعير ، وسجل أحمد شلبى هذه الواقعة كشاهد عيان ، ونقلها عنه الجبرتى بنفس الاسلوب الذى سبقت الاشارة اليه ·

ــ أحمد شلبى :

« وفى غرة محرم الحرام ١١٠٧ هـ ــ ١٦٩٥ م اجتمعت الفقراء والشحاتين من النساء والرجال والصبيان وطلعوا الى حوش الديوان ، وصاحوا ونادوا متنا من الجوع ، وشدة الغلا ــ فلم يرد عليهم أحد جوابا ، فأخذوا الحجارة ورجموا جميع الغلال التى بالرقعة وكسروا الحواصل ، ونهبوا جميع ما كان فيها من قمح وفول وشعير ونهبوا حاصل كتخدا الوزير ، وكان ملآن فول وشعير ، وكانت هذه الفعلة ابتداء الغلا فى جميع المأكولات ، ثم أخذت الأسعار فى الزيادة من محرم ١١٠٧ هـ ــ ١٦٩٥ م ،

واستمرت فى الزيادة الى أن بيع القمح بستماية فضة الأردب ، والفول بخمسماية فضة والشعير بأربعمائة فضة والعدس لم وجد ، والرز بثمانمائة فضة واللحم الضانى بخمسة أنصاف الرطل والجاموسى الرضيع بثلاثة أنصاف ، والسمن بألف فضة القنطار ، والعسل النحل بستماية درهم ديوانى ، وحصل للناس بسبب ذلك الغلا الشديد فى مصر وأقليمها ، حتى ان غالب أهل الأرياف والبلاد جاءوا مصر ، ولكن أكثرهم من البهنسا والفيوم وامتلأت أزقة مصر وحاراتها وأسواقها واشتد الكرب والبلا وأكلت الناس الجيف ، ووالله رأيت بعينى أم رأسى جمعا من النساء والفقراء أخذوا خاروفا ميتا كان مرميا عند جامع البرمشية وأدخلوه الفرن الذى بجانب الدرب الذى بحارة الجودرية وحطوه فى جورة الفرن ثم صاروا يتقاتلون عليه وهم يأكلون فيه والدم والصديد وتراب الجورة · وافتقرت الأغنيا وتهتكت الأحرار ، وهجت الناس جوعا بحيث ان الأزقة والحارات والأسواق امتلأت بالأموات ، وهلك أهل القرى حتى ان المسافر يمر بالقرية فلم يجد بها الا القليل ويجد بعض الدور مفتحة ولم يكن فيها أحد ، وصار الفقراء يخطفون الخبز من الأسواق والعجين وهو رايح الفرن وكل من أراد أن يخبز الخبز ، ولده يشيله والناس يخرجون ويقولوا اوعى الحرامى والخبازين الذين يبيعون الخبز اصطنعوا لهم أقفاص مثل أقفاص الفراخ فاذا اشترى انسان خبزا يأتى الرجل الى الخباز ليأخذ منه يقول بكم تأخذ فيقول بالشىء الفلانى ، فيأخذ منه الدراهم ويفتح القفص ويعطيه ، يكون الحرامى حاضر فيخطف الخبز بالفوطة ويطير فما أحد يقدر يدركه لشدة جريه ، واذا سرح الخباز يكن معه رجلان واحد أمامه والثانى خلفه بالعصا ثم ان الخطافين صاروا يجتمعون ثلاثة أو أربعة ، ويأتى واحد فى حزو الخباز والآخر من خلفه ، والذى من خلف الخباز يدفعه يكون الذى فى حزوه منحنى

معه الخباز فيتعنطر الخبـاز يقع ، ويقوم الثالث بخطف القفص ويعي هاربا فلا أحـد يدركه ، والرابع يحوش الناس عنه ثم انهم يأكلون » (١) .

ـ الجبرتى :

« وفى منتصف المحرم سنة سبع ومائة وألف اجتمع الفقـراء والشحاذون رجالا ونساء وصـبيانا وطلعوا الى القلعـة ووقفوا بحوش الديوان وصـاحوا من الجوع فلم يجبهم أحـد ، فرجموا بالأحجار ، فركب الوالى وطردهم ، فنزلـوا الى الرميلة ، ونهبوا حواصل الغلة التى بها ، ووكالة القمح ، وحاصل كتخدا الباشا ، وكان ملآنا بالشعير والفول ، وكانت هذه الحادثة ابتداء الغلاء حتى بيع الأردب بستماية نصف فضـة والشـعير بثلثمائة . والفول بأربعمائة وخمسين والأرز بثمانمائة نصف فضة وأما العدس فلا يوجد ، وحصل شدة عظيمة بمصر وأقاليمها ، وحضرت أهالى القرى والأرياف حتى امتلأت منهم الأزقة ، واشتد الكرب ، حتى أكل الناس الجيف ، ومات الكثير من الجوع وخلت القرى من أهاليها وخطف الفقراء الخبز من الأسـواق ، ومن الأفران ، ومن على رءوس الخبازين ويذهب الرجلان والثلاثة مع طبق يحرسونه من الخطف ، وبأيديهم العصى حتى يخبزونه بالفرن ثم يعودون به واستمر الأمر على ذلك الى أن عزل على باشا فى ثامن عشرى المحرم سنة سبع ومائة وألف » (٢) .

واضح أن عمل الجبرتى فى هـذا النص لم يزد على حذفه العبارات التى جاءت على لسان أحمد شلبى كشـاهد عيان لبعض

---

(١) أحمد شلبى ، المصدر السابق ، ص ٦٦ ـ ٦٧ .

(٢) عبد الرحمن الجبرتى ، المصدر السابق ، جـ ١ ، ص ٣٦ .

أحداث هذه الأزمة الطاحنة التى حلت بالبلاد كما هذب الألفــاظ العامية التى استعملها أحمد شلبى فى وصفه ، أما فيما عدا ذلك فقد حافظ على ترتيب النص الأصلى الذى كتبه أحمد شلبى ٠

خامسا : واذا انتقلنـا الى أحداث ١١١٠ هـ ــ ١٦٩٨ م ، نجد أن حادثة قد وقعت بين المغاربة من أهل تونس وفاس أثناء الطواف بالكسوة الشريفة فى شوارع القاهرة ، ذكرها أحمد شلبى ابن عبد الغنى كشاهد عيان ، ونقل الجبرتى هذه الواقعة كذلك بنصها ، لا تغيير فيها سوى التهذيب اللغوى لبعض الالفاظ كى تتمشى وأسلوبه ٠ وهاك النص :

ــ أحمـد شلبى :

« وفى سابع شوال سنة ١١١٠ هـ ، كانت واقعة المغاربة مع أهل مصر ، وذلك أن المغاربة كان من عادتهم أنهم يحملون الكسوة الشريفة التى تعمل كل سنة ، ويمرون بها فى شوارع القاهرة ، وأنهم يضربون كل من يروه يشرب الدخان وقت مرورهم بالكسوة الشريفة ، فاتفق لهم أنهم ضربوا رجلا من أتباع مصطفى كتخدا القزداغلى فشجوا وجهه أى رأسه وكانوا اذ ذاك مسلحين فتشاجروا ووقع بينهم الضرب بالسلاح وطالت القضية واتسعت فقام عليهم أهل السوق وضربوهم فأدركهم أوضباشة البوابة وكان اذ ذاك مصطفى أوضباشة تابع ابراهيم ٠٠ فقبض على أكثرهم وأودعهم القلعة ثم فى ثانى يوم أعرضوهم على الوزير وعرفوه بحالهم فأمر بهم الى العرقانة ولم يزالوا مسجونين الى أن سافر الحاج ، ومات أكثرهم فى العرقانة فتشفعت أرباب الدولة فى البـاقى بواسطة الخواجة محمد الشرايبى بدراهم عملوها لاسماعيل بيك الدفتردار فأفرج عنهم الوزير » (١) ٠

(١) أحمد شلبى ، المصدر السابق ، ص ٧٧ ٠

ـ الجبرتي :

« وفي رابع عشر شـوال كانت واقعة المغاربة من أهل تونس وفاس وذلك أن عادتهم أن يحملوا كسوة الكعبة التي تحمل كل سنة للبيت الحرام ويمرون بها في وسط القاهرة وتحمل المغاربة جانبا منها للتبرك بها ، ويضربون كل من رأوه يشرب الدخان في طريق مرورهم ، فرأوا رجلا من أتبـاع مصطفى كتخدا القازدغلى فكسروا أنبوبته وتشاجروا معه وشجوا رأسه ، وكان في مقدمتهم طائفة متسلحون ، وزاد التشاجر واتسعت القضية وقام عليهم أهل السوق وحضر أوده باشه البوابة فقبض على أكثرهم ووضعهم في الحديد وطلع بهم الى الباشا وأخبروه بالقضية فأمر بسجنهم بالعرقانة فاستمروا حتى سافر الحج من مصر ومات منهم جماعة في السجن ثم أفرج عن باقيهم » (١) ٠

يتضح من النصين أنهما متفقان تمـاما في ترتيب العبارة والألفاظ ولا يزيد الفرق بينهما على عملية التهذيب اللغوى كمـا سبقت الاشارة ٠

سادسا : واذا تابعنـا عملية المقـارنة بين النصين : نص أحمد شلبي ونص الجبرتي ، لوجدنا أن الجبرتي حفظ لنا نص أحمد شلبي ، وان كان بدأ يزيد عليه منذ أحداث سنة ١١١٠ هـ ـ ١٦٩٨ م نصا آخر هو شعر الشيخ حسن الحجازى ، فمنذ أحداث هذه الفترة نجد الجبرتي يذكر نص أحمد شلبي ويردفه بالنص الشعرى الذى نظمه الشيخ حسن الحجازى في معنى الواقعـة الحاصلة ٠ فمثلا عندما توقف النيل عن الزيادة واشتد الغلاء في

---

(١) عبد الرحمن الجبرتي ، المصدر السابق ، جـ ١ ، ص ٢٩ ٠

عهد محمد باشا سنة ١١١٦ هـ ــ ١٧٠٤ م سجل أحمد شلبى هذه الأحداث كشاهد عيان على النحو التالى :

ــ أحمد شلبى :

« وفى أيامه توقف النيل عن الزيسادة وهرعت الناس بطلب الدعا ، وأمر الوزير العلما وأولاد المكاتب وجميع أهل القاهرة أن يطلعوا للاستسقا ، ثم نسادى المنادى بأن أول يوم الى الجيوشى والثانى فى جامع عمرو ، والثالث فى سبيل على باشا وكان بجانبى رجل شريف فتوفى فى حالة الدعاء واستجاب الله دعاءهم وأوفى البحر حادى عشر توت القبطى وعملوا له تاريخا ٠

البحر لما تاخر الى توت حارت النواظر
جاد الاله بفضل فى يوم أحد وعاشر
فقلت فيه مودهم لله جبر الخواطر

فرويت بعض البلاد ، وهبط سريعا ، فجعل الغلاء الشديد وبلغ القمح مأتين وأربعين الاردب والشعير ماتة وخمسين ، والفول ماية وثمانين والأرز بأربعمائة فضة ، واللحم بثلاثة فضة للرطل والدجاجة بعشرة والشمع واللحم بثمانية الرطل ، وقس على هذا ٠ وكثرت الشحاتين فى الأسواق والأزقة ولم يأت فى تلك السنة بن من اليمن ولا قماش هندى من بلاد الهند ولا البن بأن أبيع بمائتين وخمسين ،ريالا حجرا القنطار من بعد ما كان بأحد عشرين ريال والشاش الهندى لم يوجد ولبست الناس الخاصة والأكابر وصاروا يقطعون الخاصة ويشتنلوا له طرفا بالقصب شغل الابرة وكانت أيامه نحس كلها على مصر » (١) ٠

---

(١) أحمد شلبى ، المصدر السابق ، ص ص ٨٢ ــ ٨٣ ٠

ـ الجبرتى :

« وفى تلك السنة توقف النيل عن الزيادة ، فضج الناس واستهلوا بالدعاء وطلب الاستسقاء واجتمعوا على جبل الجيوشى وغيره من الأماكن المعروفة باجابة الدعاء فاستجاب الله لهم فى حادى عشر توت ، وشد ذلك من النوازل وقد أرخه بعضهم فقال :

النيل فى مصر أوفى　　فى توت حادى وعاشر
والناس قد أرخوه　　لله جبر الخواطر

وفى ذلك يقول الشيخ حسن الحجازى :

لأهل مصر أنكر　　ما فوقه قط نكر
نفاقهم ليس يحصى　　وكذبهم لم يأت جبر
فعقد ذا الكذب منهم　　قد فاض ما فيه حصر
لكل يوم وفاء　　صبح وظهر وعصر
ويحلفون على ذا　　يرون ما فيه وزر
للبحر كل نهار　　يغدون يرقب جسر
علا على الناس ضج　　فكاد يحصل كفر
ليأسهم واستمروا　　يدعون لم يستقروا
حتى أتى من قدير　　قد جل فتح ونصر
النيل أوفاه فضلا　　وزال بالكسر كسر
فى حادى عشر توت　　ذاك الوفاء المسر
وسبع عشر ذراعا　　قد كان ذاك ونزر
فلم يصح الأراضى　　وزاد فى القوت سعر
وعند ذاك الحجازى　　حسن تغشاه يسر
العالم ذلك أرخ　　وجب فى توت بحر

فروى بعض البلاد وهبط سريعا فحصل الغلاء ، وبلغ بسعر الاردب القمح مائتين وأربعين فضة ، والفول كذلك والعدس مائتى نصف فضة والشعير مائة نصف فضة ، والأرز أربعمائة نصف فضة الاردب وبيع اللحم الضانى كل رطل بثلاثة أنصاف فضة والجاموسى والبقرى بنصفى فضة والسمن القنطار بستمائة نصف فضة والزيت بثلثمائة وخمسين ، والدجاجة بثمانية أنصاف وعلى هذا فقس ، والبيض كل ثلاث بيضات بنصف والرطل الشمع الدهن بثمانية أنصاف ، وكثر الشحاذون فى الأزقة » (١) .

هكذا نرى لدى التطابق بين النصين . والدراسة المقارنة تظهر بوضوح أن الجبرتى لم يزد فى عمله هذا سوى أنه نقل نص أحمد شلبى مع تهذيب بعض الكلمات وحذف كلمات تفصيلية ثم أردفه بنص شعرى فى نفس الواقعة للشيخ الحجازى فله فضل حفظ هذه النصوص من الضياع .

سابعا : معروف أن القرن الثامن عشر يعتبر بحق عصر الصراعات العسكرية والتنازع بين فرق الحامية العثمانية فى مصر مع ضعفها . وفى مطلع القرن الثامن عشر حدثت فتنة بين العزب والمتفرقة ، وسجل أحمد شلبى أحداث هذه الفتنة كمعاصر لها ، ثم أتى الجبرتى فنقل ما ذكره أحمد شلبى بأسلوبه وترتيب الكلمات والعبارات وسياق التعبير . وهاك النص :

ـ أحمد شلبى :

« فى ثامن عشر رمضان وقعت فتنة بين العزب والمترقة وسببها أن رجلا من العزب يسمى محمد أفندى كان كاتبا صغيرا فى باب

(١) عبد الرحمن الجبرتى ، المصدر السابق ، جـ ١ ، ص ص ٣ ـ ٣١ .

العزب ثم عزل وتولى خليفة المقابلة بالديوان العالى فحصلت له تهمة فعزل عنها من المقابلة ثم عمل سردارا بثغر اسكندرية على طايفة العزب وعمل كتخدا القبطان وركب فى المراكب فأشيع أنه غرق فى البحر فحلوا اسمه وجميع تعلقاته التى فى باب العزب ثم ظهر خلاف ذلك وحضر الرجل الى الديوان وصحح تعلقاته جميعا التى بباب العزب ، وعجز عن بعض تعلقات خارجة عن تعلقاته التي بباب العزب وظهر له من العزب عدم إهتمام له ومساعدة فى استخلاصها فلما رأى ذلك منهم توجه الى بلك المتفرقة والتجأ اليهم وسألهم أن يخرجوه من العزب ويأخذوه عندهم . وجعل يركب معهم فى كل ديوان ويمر من باب العزب فبينما هو ذات يوم طالع الى الديوان واذا بجماعة من العزب قبضوا عليه وحبسوه فى القلعة عندهم وبلغ الخبر الى المتفرقة وهم فى الديوان وكان محمد جاويش أمين بيت المال العزب وكان اذ ذاك وكيلا عن باش جاويش العزب لتمرضه فعاتبته جماعة المتفرقة على ما فعلوا جماعته فأغلظ عليهم فى أبواب فمسكوه من أطواقه وأرادوا ضربه فدخل بينهم المصلحون وخلصوه من بين أيديهم فنزل الى باب العزب وأخبرهم بما فعلت طايفة المتفرقة فاجتمع طايفة العزب ووقفوا على باب العزب فلما مر أبطال وصارى وعلى واسماعيل بيك وجاوزوا باب العزب قامت عليهم طايفة العزب قومة واحدة وأنزلوا أبطال وصارى على من على الخيل وضربوهم صنوف اسماعيل بيك ولم يراعوه ففر هاربا بالجواد فلما بلغ المتفرقة الضرب الشديد وأخذوا جميع ما كان عليهم من القماش وتمزق والصناجق ما فعله العزب اجتمعوا فى باب الينجشرية وأقاموا ثلاثة أيام الى أن وقع التوافق على نفى أربعة أنفار الذين كانوا سبب ذلك

أحمـد كتخدا العزب ، ومحمـد أمين بيت المال ، وشريف باش الأوضباشية ، محمد أفندى قاضى أوغلى ، وأنزلوهم فى مركب ونفوهم الى جرجة مع جماعة محافظين عليهم » (١) ٠

ـ الجبرتى :

« وفى أواخـر هـذا الشهر وقعت فتنـة بين العزب والمتفرقة وسببها أن شخصا من بلك العزب يسمى محمد أفندى كاتب صغير سابقا ثم بعد عزله تولى خليفة فى ديوان المقابلة وحصل له تهمة عزل بها من المقابلة ثم عمل سردارا بالاسكندرية على طايفة العزب ، وعمل كتخدا القيودات وركب فى المراكب وأشيع أنه غرق فى البحر ، حلوا اسمه ، وماله من التعلقات فى بابه وغيره ، وبعد مدة حضر الى مصر وطلع الى الديوان وصحح اسـمه الذى فى العزب وجراياته وتعلقاته ، وبقى له بعض تعلقات لم يقدر على خلاصها ولم يساعده أهل بابه وأهملوا أمره فتغير خاطره منهم وذهب الى بلك المتفرقة وانضم اليهم وسألهم أن يخرجوه من العزب ويدخلوه فيهم ، وجعل يركب معهم كل يوم للديوان ، ويمر على باب العزب فبينما هو ذات يوم طالع الى الديوان اذ وقف له جماعة من العزب وقبضوا على لجام فرسه وأنزلوه من على فرسه وحبسوه فى بابهم وبلغ الخبر المتفرقة وهم فى الديوان وحضر محمد أمين بيت المال فى العزب وكان فى ذلك اليوم نائبا عن باش جاويش لتمرضه فعاتبه جماعة المتفرقة على ما فعله جماعته فأغلظ عليهم فى الجواب فقبضوا عليه من أطواقه وأرادوا ضربه ، فدخل المصلحون وخلصوه من أيديهم فنزل الى باب العزب وأخبرهم بما فعله المتفرقة فاجتمعت طائفة العزب ووقفوا على بابهم فلما مر عليهم اثنان من جماعة المتفرقة نازلين الى منازلهما وهما

---

(٧) أحمد شلبى ، المصدر السابق ، ص ص ٨٤ ـ ٨٥ ٠

محمد الابدال وصارى على ، فلما حازياهم هجم عليهما طايفة العزب هجمة واحدة وضربوهما ضربا مؤلما ونزلوهما عن الخيل وشجوهما ونهبوا ما على الخيـــل من العدد وأخذوا ما عليهما من الملبــوس ، فلما وصل الخبر للمتفرقة اجتمعوا مع بقية الوجاقات وقعدوا في باب البنكجرية وأنهوا أمرهم الى الاغوات والصناجق وأهل الحل والعقد واستمروا على ذلك ثلاثة أيام الى أن وقع التوافق على اخراج أربعة أنفار الذين كانوا سببا لاشعال نار الفتنة ونفيهم من مصر وهم ، أحمد كتخذا والعزب ، ومحمد أمين بيت المال ، والشريف محمد باش أوده باشه ومحمد أفندى قاضى أوغلى الذى كان الباعث على ذلك فوافق على ذلك الجميع وصمموا عليه فسفروهم الى جهة الصعيد (١) » ٠

واضـــح تمــاما من النظرة الأولى للنصين أنه لا يوجد فرق بينهما ، لا فى التعبير ولا فى الألفاظ وترتيب ورودها فى الجمل ٠ والفرق الوحيد الذى يلحظه القارىء أن الجبرتى يعمل فى بعض الأحيان قلمه لتهذيب بعض الألفاظ ، أو استعمال المصادر بدل الأفعال التى يستعملها أحمد شلبى ٠

(١) عبد الرحمن الجبرتى : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ص ٣١ ــ ٣٢ ٠



خاتمة

ان استمرار المقارنة بين نص أحمد شلبي فى أوضح الاشارات والذى يقع فى ٥٣٢ صفحة ، ونص عبد الرحمن الجبرتى فى عجائب الآثار الخاص بحوادث النصف الأول من القرن الثانى عشر الهجرى حتى ١١٥٠هـ/١٧٣٧م يوضح بصورة لا تقبل الشك أن عبد الرحمن الجبرتى حفظ عن طريق النقل ـ نص أحمد شلبى ، مع تهذيبه فى بعض المواضع ، بل انه التزم بترتيب العبارات والألفاظ فى معظم الأحيان ، ويكفى للباحث أن يرجع للنصين ويختار أحداث أية سنة شاء أو أى واقعة أراد ، فسيجد هذه الحقيقة واضحة لا تحتاج الى برهان .

وهنا يجب أن نذكر للمؤرخ أحمد شلبى بن عبد الغنى فضله فى القاء كثير من الأضواء فى كتابه على كثير من وقائع التاريخ المصرى فى العصر العثمانى ، وبخاصة فى القرنين السادس عشر والسابع عشر ، فرغم كتابته المختصرة عن الفترة السابقة على عهده فانه سجل حقائق على قدر كبير من الأهمية سكتت عنها المصادر الأخرى وأثبتتها الوثائق المعاصرة له ، ومن ذلك أنه يوضح أن أول فساد حدث فى العملة المصرية فى العصر العثمانى كان فى عهد على باشا الصوفى

(٩٧١ ـ ٩٧٢ هـ) ١٥٦٣ ـ ١٥٦٥ م فيذكر : « وهو أول من أوقع الفساد في المعاملة لأنه أمر دار الضرب بالمقاطعة .. خلط النحاس الزائد على القانون ، وصار أمناء دار الضرب يخلطون في المائة درهم ثلاثين درهما نحاسا ، فثقل الأمر وقامت الرعايا وكثرت اللصوص والمفسدون فلما وصل خبره الى الديار الرومية أتى الأمر بعزلانه » (١) ، كما يتفق مع وثائق الروزنامة المحفوظة بدار المحفوظات بأن أول « مضاف » أى أول زيادة في ضريبة الأراضي في العصر العثماني حدث في عهد ابراهيم باشا البستانجي (١٠٧١ ـ ١٠٧٤ هـ/١٦٦٠ ـ ١٦٦٣ م) فيقول « وجعل على الملتزمين مالا سماه المضاف على كل كيس خمسة آلاف نصف فضة » (٢) .

وأحمد شلبي يسجل فساد بعض الأجهزة الادارية وتلاعبها . فيذكر أنه في عام ١٠٨١ ـ ١٦٧٠ أحرقت الدفاتر الديوانية بعمم بعض رجال الادارة تمويها لبعض الاختلاسات والتلاعب بالأموال السلطانية ، فاستدعى كل من الروزنامجي وقايم مقام ويوسف بيك الى الديار الرومية وحوسبوا وظهر عليهم بعض متأخرات ، فأمر السلطان ببيع موجوداتهم وتسديد ما عليهم من متأخرات وحجزهم في دار السلطنة ، واضطر الوالى ابراهيم باشا على أثر هذا الحادث الى ضبط الخزينة من توت لتوت (٣) كما أضطر أحمد باشا الدفتردار الى الاستغناء عن الصيارفة اليهود لخراب ذممهم والاستعانة بصيارفة

---

(١) أحمد شلبي . المصدر السابق ، ص ١١ .

(٢) نفسه ص ٤٢ .

ـ دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) تركى ، عين (١). دفتر الالتزام رقم .(٢). الكنيسة تساوى (٢٥٠٠٠) نصف فضة .

(٣) أحمد شلبي ، المصدر السابق ، ص ص ٤٨ ـ ٤٩ .

من المسلمين ، فيذكر : « ولما جلس فى الديوان أبطل اليهود الصرافين وأشرك معه صالح أفندى كاتب الحوالات ، وأقاموا لهم صيارف من تحت أيديهم من المسلمين (١) ويسجل أحمد شلبى أن تقليد الوظائف الادارية الكبيرة فى مصر فى العصر العثمانى كان يأتى الأمر به من السلطان مباشرة ، وبخاصة المناصب الحساسة مثل : الدفتردار لأن الدفتردارية كانت تأتى من الديار العلية ، وكان يأتى بها أغا تحت الباشوية (٢) ٠

ويلقى أحمد شلبى ضوءا على بروز فئة التجار والدور الكبير الذى لعبوه فى حياة البلاد الاقتصادية والاجتماعية ، وكيف أن هذه الفئة استغلت رأس مالها فى نواح أخرى غير التجارة بهدف الربح والاستثمار ، فاستثمرته فى اقراض الناس بالربا ورهن البلاد من الملتزمين والأمراء ٠ ويذكر أن أول من أحدث الربا ورهن البلاد فى مصر داده الشرايبى ، وتبعه فى هذا المجال الخربطلية والعنتبلية ٠

هذه اشارات قليلة لبعض ما يذكره أحمد شلبى من نواح جديرة بالدراسة من تاريخ مصر فى العصر العثمانى ، فكتاب أحمد شلبى « أوضح الاشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات » مصدر هام وجدير بالعناية والاهتمام ، لما فيه من تسجيل لوقائع تاريخ مصر منذ بداية الحكم العثمانى حتى ١١٥٠ هـ ١٧٣٧ م ، من النواحى : السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، واذا كان الجبرتى قد اعتقد أن هذا الكتاب قد وقع فى صندوق العدم ، وحفظه لنا فى متن كتابه عجائب الآثار ، فقد شاء القدر بدوره أن يحفظ هذا المصدر من العدم ٠

---

(١) نفسه ، ص ٥١ ٠
(٢) نفسه ، ص ١٤ ٠



الباب الثانى

دراسات فى التاريخ الاقتصادى



الفصل الرابع

النشاط التجارى فى البحر الأحمر فى العصر العثمانى ١٥١٧ ـ ١٧٩٨م

تمهيـــد :

منذ أقدم العصور والبحر الأحمر يعد شريانا حيويا للمواصلات ووسيلة للتبـــادل التجارى والحضارى بين البـــلدان المحيطة به من جانب ، وبينها وبين البلدان الأخرى من جانب آخر ٠

ومع اتساع نطاق التبادل التجارى خارج النطاق المحيط به وبخاصة بين الشرق والغرب ازدادت أهمية هذا البحر وتطلعت الدول التجارية للسيطرة عليه كطريق حيوى لنشاطها التجارى الذى أصبح يمثل عصب حياتها الاقتصادية فاهتمت فى بـــادىء الأمـر المدن الايطالية التى كانت تحتكر نقل المتاجر الشرقية الى أوربا وأصبح للجاليات الايطالية وكائلها ومخازنها على سواحل هذا البحر وبخاصة فى السويس والمدن المصرية الأخرى ونشطت الحركة التجارية فى البحـــر الأحمـــر وموانيه وتبودلت السـلع الهنـدية والمصرية

واليمنية بين بلدان البحر الأحمر المختلفة وزاد من نشاط هـــذه الحركة التجارية أن التجار الأوربيين عملوا على نقل هذه التجارات الى بلادهم وترويجها نظرا لما أصبحت تدره عليهم من ربح وفير(١) ٠٠ ولكن منذ أواخر القرن الخامس عشر ومطلع القرن السادس عشر — أى قبيل دخول العثمانيين منطقة الشرق العربى — جدت على الموقف عوامل عالمية ومحليـــة أدت الى اصـــابة هذا النشـــاط بشىء من التدهور منها :

أولا — نجاح البرتغاليين فى اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح وتحويل النشـــاط التجارى الى هذا الطريق على يد قوى أوربية أخرى غير المدن الايطالية ومحاولة البرتغاليين محاصرة القوى التجارية العربية والقضاء عليها ٠

ثانيا — تعسف الأمراء المماليك ونوابهـــم فى موانىء البحر الأحمر وبخاصة بعد وصول البرتغاليين الى الميـــاه العربية فيذكر ابن اياس فى معرض حديثه عن الموانىء التابعة للسلطان الغورى ان نائبه فى جدة والذى كان يدعى حسينا كان يأخذ العشر من تجـــار

---

(١) دكتور فاروق عثمان أباظة ، **عدن والسياسة البريطانية فى البحر الأحمر ١٨٣٩ — ١٩١٨م** — ص ١٨ — ١٩ ٠ حيث يذكر أن تجارة الشرق ظلت حتى القرن التاسع عشر تفى بحاجات الطبقة الراقية فى أوربا مما جعلها تحتفظ بقيمتها العالية ويذكر كذلك أن ما كان يصل الى أوربا كان يحقق ربحا لا بأس به للتجار فى أوربا مما جعلهم يحرصون على دوام الاتصال مع بلدان الشرق مصدر هذه التجارة الرائجة والمربحة فى نفس الوقت ٠

وانظر كذلك :

Fisher, Sydney Nettleton, The Middle East A history, p. 144.

حيث يذكر أن تجارة البحر الأحمر خلقت طبقة من التجار الأثرياء حيث رجد حوالى مائتين من التجار الذين زاد مال كل منهم على مليون ودنة وأكثر من ألفين تاجر زاد رأس مال كل منهم عن مائة ألف دوكة ٠

الهند المثل عشرة أمثال فامتنعت التجار من دخول بندر جدة وآل أمره الى الخراب وعز وجود الشاشات من مصر والأرز والاقطاع وأخرب البندر (٢) وترتب على ذلك بطبيعة الحال عدم وصول السلع التجارية الى الموانيء المصرية الأخرى التي كان التجار الأوربيون يأخذون منها هذه السلع وينقلونها الى أوربا مما أثر على أحوال مصر الاقتصادية فخرب كذلك بندر الاسكندرية وبندر دمياط فامتنعت تجار الفرنج من الدخول الى تلك البنادر من كثرة الظلم وعز وجود الأصناف التي كانت تجلب من بلاد الفرنج كما تعرض التجار لكثير من المظالم وكثرة الضرائب ومصادرة أموالهم ولم يفت من أعيان التجار أحدا حتى صادره وأخذ أمواله ولا سيما ما جرى على الشيرازى والحليبى التاجر وغيره من أعيان التجار (٣) ولا شك أن ذلك كان نتيجة حتمية لما أصاب النشاط التجارى فى البحر من تدهور نتيجة لتحول طريق التجارة العالمية جزئيا الى طريق رأس الرجاء الصالح ومحاصرة البرتغاليين للسواحل العربية ومداخل البحر الأحمر (٤) وان لم يقف المماليك مكتوفى الأيدى ازاء هذا الخطر البرتغالى وتهديده لاقتصاد دولتهم ولذا بدأ الصراع المملوكى البرتغالى حول البحر الأحمر والسيطرة عليه لأهميته الاقتصادية والاستراتيجية ٠

الصراع المملوكى البرتغالى حول البحر الأحمر :

بدأ هذا الصراع منذ وصول البرتغاليين الى البحار الشرقية حيث عمل كل طرف على الاستيلاء وأسر سفن تجار الطرف الآخر ٠

---

(٢) محمد بن أحمد بن اياس ، بدائع الزهور فى وقائع الدهور ، ج ٥ ، ص ٩٠ ٠

(٣) نفس المصدر ، ص ٩٠ ٠

(٤) Fishe. Sydney : op. cit., p. 144.

بل عمل كل فريق على العبث واتلاف وافساد ثروات الفريق الآخر، وعادت هذه الأعمال العدائية من جانب الطرفين بالخسارة الشديدة على موانىء البحر الأحمر وبخاصة موانىء عدن ومخا وجدة كما تذكر المصادر المعاصرة. وكثرت الاشاعات بفساد الافرنج وتعبثهم على التجار وقد جابوا حول بندر جدة (٥) .

وقد قامت سياسة البرتغاليين فى حقيقة الأمر منذ تلك الفترة على أساس القضاء على كل نفوذ تجارى للتجار العرب فى الشرقية، ومن هنا كانت مطاردتهم للسفن العربية واغراقها والعمل على طرد العرب من المراكز التجارية الهندية والافريقية منذ وصول فاسكو داجاما الى هذه البحار حيث أقام أثناء رحلته الثانية سنة ١٥٠٢ بارسال حملة مكونة من خمس سفن حربية للاقامة الدائمة عند مدخل البحر الأحمر (٦) والعمل على مهاجمة السفن العربية ومنعها من مزاولة النشاط التجاى فى مياه المحيط الهندى الا بتصريح من البرتغاليين وفعلا تمكن قائد هذه الحملة البرتغالية من القيام ببعض الأعمال العدائية ضد السفن التجارية العربية كما تمكن من أسر بعض البحارة العرب (٧) .وقد ازدادت حدة الحصار البرتغالى شدة حينما وصل الى المياه الشرقية البوكيرك سنة ١٥٠٦م الذى شدد من فرض الحصار البحرى المفروض على البحار العربية ومداخلها

---

(٥) محمد بن أحمد بن اياس ، المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ٣١٦
وانظر كذلك :

Fisher Sydney op. cit., p. 144 ......

(٦) Fishe, Sydney : op. cit., p. 144.

(٧) دكتور سيد مصطفى سالم : الفتح العثمانى الاول لليمن ، ط ٢ ، ص ٥٣ .

مما أضر ضررا فادحا باقتصاد كل من مصر واليمن والبندقية (٨) التى كانت تسعى جادة فى تلك الآونة على مقاومة الخطر البرتغالى عن طريق حث السلطان الغورى على النهوض لمقاومة هذا العدو المشترك ورغم سوء الظروف الداخلية التى كانت تحيط بالسلطان الغورى فان خطته قائمة آنذاك على تقوية نفوذه فى أقاليم البحر الأحمر وتحصين سواحله ادراكا منه لأهمية هذا البحر الاقتصادية والاستراتيجية بالنسبة لأملاكه فى مصر والحجاز ولذا فانه أرسل فى ٦ جمادى الآخرة ٩١١ هـ ـ ٤ نوفمبر ١٥٠٥ م ، حملة بحرية تحت قيادة حسين الكردى من ميناء السويس ووجهتها الهند على أن تعمل فى نفس الوقت على تحصين ميناء جدة استعدادا لمواجهة أى خطر برتغالى فى المستقبل لمهاجمة الأماكن المقدسة ولذا فان الحملة زودت بالفنيين اللازمين للقيام بهذه التحصينات وقد أقام هؤلاء الفنيون فعلا بعض الاستحكامات فى هذا الميناء ثم اتجهت الحملة الى موانىء اليمن الواقعة على البحر الأحمر مثل قمر بجيزان وجزيرة كمران ثم اتجهت الى مخا فعدن حيث ذكر الأمير حسين الكردى قائد الحملة لحاكم عدن الطاهرى أن الحملة تستهدف الذهاب الى الهند لمحاربة البرتغاليين فأمده حاكم عدن بما يشاء من طعام ومؤن ومع أن الحملة تمكنت حينما وصلت الى (ديو) من التحالف مع بعض الامارات الهندية واحراز انتصارات جزئية على القوى البرتغالية الا أن الهزيمة حلت بها فى النهاية ولم تحقق الهدف المرجو منها (٩). ومنذ تلك الآونة ازداد اقتراب الخطر البرتغالى الى مداخل البحر الأحمر وخاصة بعد الحملة التى أرسلها السلطان اليمنى عامر بن

---

(٨) Fisher, sydney op. cit., p. 144.
Serjeant, R. B. The Portnguese of the South Arabian Coast p. 43.

(٩) دكتور سيد مصطفى سالم ، المصدر السابق ، ص ٦١ ـ ٦٣ .

عبد الوهاب فى شوال ٩١٢ هـ ـ مارس ١٥٠٧ م لمحاربة البرتغاليين فى الهند ولم تتمكن من اصابة هدفها كما أن الوضع السيء الذى كان يمر به السلطان عامر لم يمكنـــه من معاودة ارســـال حمله أخرى (١٠) فازدادت جرأة البرتغاليين على الاقتراب من السواحل العربية فتمكنت حملة برتغالية تحت قيادة البوكيرك من احتـــلال جزيرة (سقطرة) قريبا من مدخل البحر الأحمر هادفة الى اغلاق هذا البحر أمام التجار العرب كما تمكن البركيرك أثناء وجوده فى المياه العربية من القيام ببعض الأعمال التخريبية فى المنطقة الممتدة من مدخل البحر الأحمر وحتى جزيرة (هرمز) وفى تلك الأثناء حدث اتصال بين الحبشة والبرتغال بهدف ايجاد جبهة متحدة بين القوتين ضد المسلمين وبخاصة ضد المماليك فى مصر وحصل على معلومات من الرسول الحبشى الذى أرسله الى ملك البرتغـــال من مهاجمة زيلع أثناء حملته على عدن والبحر الأحمر ١٥١٣ م التى كان يهدف من ورائها الى السيطرة على عدن وغلق المنافذ العربية البحرية لأنه أدرك أن القدر من التجارة الشرقية الذى يصل الى أوربا يسلك طريق البحر الأحمر ولأن عدن كانت تمثل أكبر مستودع تجارى فى المنطقة ولذا فانه عمل كل جهدة للسيطرة عليها من أجل تأمين طريق البرتغال الجديد أى طريق رأس الرجاء الصالح ، وفعـــلا تمكن من الاستـــيلاء عليها والقيام ببعض الأعمال التخريبية بها وأحرق كثيرا من السفن الراسية بمينائها (١١) كما وجه جهده بعد ذلك للاستيلاء على جزيرة كمران لأنها كانت تمثل محطة بحرية هامة بين جدة وعدن وتمكن منها فى أوائل صفر ٩١٩ هـ ـ ابريـــل ١٥١٣ م ، ولكنـــه

---

(١٠) دكتور عبد الحميد البطريق ، من تاريخ اليمن الحديث ٥١٧ ـ ١٨٤٠ ، ص ١٨ ـ ١٩ .

Wilson, Sir Arnold T., The Persian Yulf : p. 117-119.

(١١) دكتور سيد مصطفى سالم ، المصدر السابق ، ص ١ ـ ٧٢ .

لم يستطع أن يصل الى جدة لقسوة الأحوال الطبيعية فاضطر الى العودة الى كمران مرة ثانية ، وقد هدد هذا النشاط البرتغالى العدائى بلدان البحر الأحمر ، اليمن ، الحجاز ، مصر . وكان البرتغاليون يهدفون من وراء غزو البحر الأحمر القضاء على النفوذ العربى والتجارى . وتمكنوا طبقا لما تذكره المصادر من جمع قدر كبير من المعلومات عن هذا البحر وحركة التجارة به وعجزت كل من مصر واليمن عن صد هذا الخطر الذى هدد شريانها التجارى وأدى الى اضعاف اقتصاديات كل منها (١٢) .

وكما حدث اتصال من أجل التنسيق بين القوى المسيحية فى الحبشة والبرتغال ضد القوى الاسلامية فان فكرة التعاون بين القوى الاسلامية ظهرت فى تلك الأثناء وتم الاتصال بين السلطان الغورى المملوكى وبين السلطان بيازيد الثانى العثمانى (١٤٨١ ــ ١٥١٢) لمواجهة الخطر البرتغالى فى البحر الأحمر وفعلا ظهر البحارة العثمانيون فى السويس واشتركوا فى الحملة التى أرسلها السلطان الغورى الى جنوب البحر الأحمر تحت قيادة سلمان الريس الذى اشتهر باسم سلمان الرومى وكان هدف الحملة قفل البحر الأحمر أمام البرتغاليين واتخاذ عدن قاعدة لمواجهة هذا الخطر (١٣) وهى نفس الخطة التى اتبعها العثمانيون فيما بعد فى هذا البحر ولكن لم يقدر لهذا التعاون الاسلامى أن يستمر فبدأ الصدام بين القوتين الاسلاميتين : المماليك فى مصر وبلاد الشام والعثمانيون وانتهى الصدام بسقوط دولة المماليك وتولى زمام الأمور فى المنطقة للعثمانيين ووضع على عاتقهم مسئولية مواجهة الخطر البرتغالى فى

---

(١٢) Serjeant, R. B. op, cit., 169.

(١٣) دكتور سيد مصطفى سالم ، المرجع السابق ، ص ٧٨ ــ ٧٠م ، دكتور حاد طه ، **سياسة بريطانيا فى جنوب اليمن** ، ص ٢٢ .

البحر الأحمر وحماية النشاط التجارى به والمحافظة عليه كبحيرة اسلامية ٠

العثمانيون والنشاط التجارى فى البحر الأحمر :

منذ ٩٢٣ هـ ـ ١٥١٧ م ، أصبحت مسئولية حماية البحر الأحمر وسواحله تقع على عاتق العثمانيين وكان عليهم مراقبة الأطماع البرتغالية فى هذا البحر ومداخله ولذا فان مرحلة جديدة من التنافس حول هذا البحر وممارسة النشاط التجارى فيه بدأت منذ ذلك الوقت وبذل العثمانيون جهدا كبيرا للحفاظ عليه كبحيرة اسلامية وتركيز النشاط التجارى على القوى الاسلامية وبخاصة على يد التجار العرب وأن اتسمت خطواتهم الأولى كما هو واضح من استقراء الأحداث التاريخية بالضعف حيث اننا نجد أن الحملات البرتغالية استمرت وبشدة وضراوة على سواحل البحر الأحمر فى أعوام ١٥٢٠ ، ١٥٢٣ بالتعاون مع الحبشة هادفة بالدرجة الأولى الى ضرب التجارة العربية وشل النشاط التجارى العربى عن طريق العالم العربى من الجنوب بايجاد سياج مسيحى قوى بنشر المسيحية فى مصوع ودهلك وزيلع وجميع جزر البحر الأحمر ٠ ومن أجل تحقيق هذه الأهداف استماتت البرتغاليون فى صراعهم للسيطرة على البحر الأحمر بعامة ومداخله الجنوبية بخاصة ففى سنة ١٥٢٥ تعرضت عدن لحصار برتغالى وضربت بالمدافع وفى فبراير سنة ١٥٣٠ تمكن (دى سلفيرا) من فرض معاهدة على عدن ٠ نصت على ان تدفع جزية سنوية للبرتغاليين نظير اعتراف البرتغاليين بحرية الملاحة للعدنيين بشرط عدم توجه سفنهم الى جدة كنوع من فرض الحصار على هذا الميناء الاسلامى الهام (١٤) ولكن هذه

---

(١٤) دكتور سيد مصطفى سالم ، المصدر السابق ، ص ٩٧ ـ ١١١
Kaminerer, A. La Mer Rouge, Tome 11, pp. 283, 285, 286, 288.

المعاهدة في الواقع لم توضع موضع التنفيذ لأن عدن أدركت أنه لابد من الصمود من أجل بقائها والمحافظة على استقلالها وخاصة وأنها فقدت كثيرا من مقوماتها نتيجة للحصار البحرى الذى ضرب حولها (١٥) .

ومنذ ١٥٣٨ بدا اهتمام العثمانيين بالبحر الأحمر وكمرحلة أولى فى هذا الميدان بدأت محاولاتهم لاخضاع اليمن لنفوذهم تقديرا منهم لأهمية اليمن الاستراتيجية في صراعهم ضد البرتغاليين وبدأت جهودهم فى ميدان البحر الأحمر فكانت حملة سليمان باشا الخادم سنة ١٥٣٨ الذى تمكن بعد عمليات حربية وبعد اتصالات جرت بينه وبين الأمراء الحاكمين فى جهات البحر الأحمر وبخاصة أمراء الساحل اليمنى من الوصول الى عدن والاستيلاء على الميناء ثم غدر بحاكمها عامر بن داود وبعض أتباعه مما أساء الى سمعته لدى القوى الاسلامية على السواحل العربية والهندية ومع أنه لم يتمكن من الوصول الى (ديو) ومحاصرة قلعتها وتهديد القوة البرتغالية الا أنه لم يتمكن من تحقيق أهدافه فاضطر الى العودة الى المياه العربية فوصل الى ميناء الشحر اليمنى واستولى على حضرموت ثم اتجه الى عدن وأبحر منها الى ميناء المخا حيث أنزل قواته الى البر استعدادا لاخضاع القوى المملوكية التى كانت فى زبيد للسيطرة العثمانية وتوكيد هذه السيطرة على سواحل البحر الأحمر والاشراف على النشاط التجارى فيه ولكن يبدو أن سوء تصرفه فى عدن أساء اليه بشكل خاد مما جعله يفشل فى هذا السبيل فعاد أدراجه الى مصر دون أن يحقق الأهداف الرئيسية التى كان يقصدها السلطان من حملته وان نجح فى الاستيلاء على عدن وحد بعض الشيء من الخطر

---

(١٥) دكتور سيد مصطفى سالم .. المرجع السابق ص ١١٢

البرتغالى (١٦) وفى سنة ١٥٥٧ تمكن العثمانيون من الاستيلاء على سواكن ومصوع وتم التحالف بينهم وبين ملك الحبشة على أساس اغلاق الموانىء الحبشية فى وجه البرتغاليين (١٧) والحقيقة أنه منذ سنة ١٥٥٤ يشعر الباحث فى تاريخ الفترة أن أهمية اليمن لدى العثمانيين تحددت بالدفاع عن البحر الأحمر وممارسة النشاط التجارى فيه وفى موانيه خاصة وأن العثمانيين كانوا قد نجحوا فى فرض تقليد جديد يقضى بمنع دخول المراكب المسيحية فى البحر الأحمر بحجة أنه يطل على الأماكن المقدسة للمسلمين فى الحجاز وهو التقليد الذى ظلت الدولة العثمانية متمسكة به حتى أواخر القرن الثامن عشر (١٨) ومنذ أواخر القرن السادس عشر بدأت قوى دولية أخرى تدخل حلبة الصراع حول المنافسة التجارية فى هذا البحر واقامة علاقات تجارية مع موانيه والاهتمام به كطريق تجارى عالمى ٠

فقد بدأ التطلع البريطانى اليه منذ تلك الفترة وبدأ خطواته العملية منذ ١٦٠٩ م فقد وصل الكابتن شاربى الى عدن بهدف اقامة علاقات تجارية مع الجزيرة العربية ورغم فشل مهمة بعثة شاربى لموقف السلطات الثمانية فى عدن منها ٠ فان شركة الهند الشرقية أرسلت فى العام التالى سير هنرى ميدلتون على رأس بعثة تجارية الى البحر الأحمر فزار عدن ثم اتجه الى المخا الا أن هذه البعثة هوجمت فى المخا من جانب بعض الأتراك وقتل بعض أفرادها

---

(١٦) دكتور عبد الحميد البطريق ، المرجع السابق ، ص ٢٦ ـ ٢٧ ، دكتور سيد مصطفى سالم ، المرجع السابق ، ص ١٤١ ـ ١٥٠ ، ج٠ لوريمر **دليل الخليج** ، ج ١ ، ص ١٦ ٠

(١٧) نفس المرجع ، ص ١٩٥ ـ ١٩٦ ٠

(١٨) دكتور محمد أحمد أنيس . **الدولة العثمانية والشرق العربى** ، ص ١٣٠ ، ١٣٤ ٠

وقوبلت هذه البعثة بالاستنكار من جانب السلطات الحاكمة في صنعاء التى أبدت دهشتها لجرأة (المسيحيين) ومحاولة اقترابهم من شبه الجزيرة العربية ومن المدن المقدسة (١٩) .

وفي سنة ١٦١٢ جاءت الى المخا بعثة بريطانية أخرى بقيادة الكابتن ساريس (John Saris) الذى استقبله حاكم المخا استقبالا حسنا وفي تلك الأثناء صدرت تعليمات الباشا العثمانى فى صنعاء بالسماح للأجانب بالمتاجرة بحرية على الشاطىء اليمنى ومع السفن الهندية وأنه مسموح لهم كذلك بشراء أى شيء يرغبون فيه من المخا (٢٠) .

ومن الملاحظ أنه فى نفس الفترة التى ازداد فيها النشاط البريطانى فى البحر الأحمر دخل حلبة الصراع حول المنافسة التجارية فى البحر الأحمر والتوغل فيه ومحاولة اقامة الوكالات التجارية ففى عام ١٦١٤ وصلها بعثة هولندية بقيادة (فان دى بروك Vande Brock) (٢١) بقصد تجميع المعلومات حول طبيعة التجارة فى موانى البحر الأحمر وأبلغ (فان دى بروك) حاكم عدن بأنه لديه تصريحا من الصدر الاعظم يعطيه حق المتاجرة فى جميع أنحاء السلطنة العثمانية ومع أن حاكم عدن استقبله استقبالا حسنا الا أنه أشار عليه بأن يغادر الميناء لأن التجار المقيمين فيه

---

(١٩) Yahya Armajani, *Middle East, Past and Present*, p. 102.

(٢٠) جاد طه ، المرجع السابق ، ص ٢٥ – ٢٦ .

(٢١) نفس المرجع ، ص ٢٦ ، وانظر كذلك محمود كامل : **اليمن شماله وجنوبه تاريخه وعلاقاته الدولية** ، بيروت ١٩٦٨ ، ص ٢١٤ – ٢١٥ .

اعتبروا وجوده هناك خطرا عليهم (٢٢) فاتجه صوب الشحر وأقام هناك وكالة هولندية وفى سنة ١٦١٦ وصل الى المخــا واستقبله حاكمها استقبالا وديا ووافق على اقامة وكالة هولنـدية فى المدينة كما تم الاتفاق على أن تكون ضرائب الجمارك بنسـبة ٣½٪ ولكن باشا صنعاء رفض الموافقة على اقامة وكالة تجارية هولندية بالمخـا بحجة أن مثل هذه الموافقة لا تكون الا من السلطان نفسه مبــديا تخوفه من توغل الهولنديين الى المدن المقدسة نفسها ولأن حصول الهولنديين على مثل هذا الحق يثير حفيظة غيرهم من التجار الفرس والهنود الذين كان يطلب منهم دفع نسبة قد تصل الى ١٦٪ (٢٣) ولذا فاننا نجد أن فان دى بروك بعد أن وضعت هذه العقبات أمام اقامته وكالة تجارية هولندية فى المخــا اضطر الى تركيز بعثتــه التجــارية فى الشحر وانسحب عائدا الى الهند • وهكذا نجد أن النشاط التجارى الهولندى اتخذ من الشحر قاعدة له ولم يحــاول الدخول فى صراع أكثر من هذا حول التوغل فى البحر الأحمر واقامة وكالات تجارية فى موانيه •

أما الانجليز فقد استمروا فى محاولاتهم حتى استطاعوا فى سنة ١٦١٨ من الحصول على تصريح باقامة وكالة تجارية لهم فى المخــا فقد وصل الكابتن شلن Shilling الى المخا واستقبله

---

(٢٢) محمود كامل : المصدر السابق حيث يذكر (ولكن الترحيب بالهولنديين فى اليمن لم يلبث أن تحول الى سخط عليهم عندما هاجموا بعض السفن العربية التى كانت تقوم بنقل بضائع برتغالية باعتبار أن ذلك قد عاد على التجار العرب بخسارة جسيمة وقبض الأتراك على (دى ميلده) الهولندى كرهينة وبلغ السخط على تهاون الوالى التركى مع الهولنديين الى حد أنه أعدم شنقا) ص ٢١٥ •

(٢٣) دكتور جاد طه ، المرجع السابق ، ص ٢٧ ــ ٢٨ ، محمود كامل ، المرجع السابق ، ص ٢١٥ •

حاكمها رجب أغا أنه يوجد تصريح من حاكم اليمن يسمح للانجليز بمقتضاه بالمتاجرة بحرية فى المخا وبتشييد وكالة لهم هنـــاك وبتحديد ضرائب الاستيراد والتصدير بنسبة ٣٪ تدفع نقـــدا، أو عينا (٢٤) وبذلك بدأ الانجليز يزاولون نشاطهم التجارى فى الجزء الجنوبى من البحر الأحمر بحرية تامة وصـاروا أهم القوى الأوربية التى لها حق المتاجرة حتى ميناء المخا ٠

ومنذ سنة ١٧٠٨ وفى غيبة النفوذ العثمانى من اليمن وفى عهد الدولة القاسمية الزيدية بدأ التطلع الفرنسى الى المشاركة فى النشاط التجارى فى البحر الأحمر حيث وصلت بعثة فرنسية الى عدن بقيادة دى ميرفيل De Merveille ثم اتجهت الى المخا فوصلت اليها فى ٣ يناير سنة ١٧٠٩ وتمكنت هذه البعثة من عقد اتفاقية تجارية مع حاكم المخا (الدولة نيـــابة عن الامام المهـدى حصلت بمقتضى هذه الاتفاقية على حق اقامة وكالة تجارية فى المخا (*) وأن تكون الضرائب الجمركية على البضائع المباعة بنسبة ٣٪ وأن يرفع العلم الفرنسى على الوكالة ، شريطة أن يعود التجار الفرنسيون الى سفنهم ليلا ٠ واستمر النشـــاط الفرنسى التجارى حيث نجـد سنة ١٧١١ بعثة فرنسية أخرى بقيادة دى لالاند (De la lande)

---

(٢٤) الدكتور/ جاد طه ، المرجع السابق ، ص ٢٨ ٠

(*) ومن الطريف أن تذكر أن السلع التى كان يجلبها التجار الأوربيون من شبه الجزيرة العربية ، اللؤلؤ من الخليج العربى ، والبخور والمر من جنـــوب شبه الجزيرة العربية وبخاصة من ظفار وحضرموت والتوابل والمنسوجات الحريرية والسيوف الهندية والعاج والمر والبخور وريش النعـــام والذهب من الســـاحل الافريقى ٠

ـ انظر دكتور محمود طه أبو العلا ، **جغرافية شبه جزيرة العرب** ، ج ١ ، طبعة ١٩٧٢م ٠

تصل الى مياه البحر الأحمر وفى تلك الفترة تزداد خشية السلطات العثمانية من النشاط الأوربى التجارى فى البحر الأحمر فتأخذ فى تحذير السلطات المحلية من خطورة هذا النشاط فترسل رسولا عثمانيا الى امام صنعاء يحذره من خطر الاستمرار فى المتاجرة مباشرة مع الأوروبيين ويطالبه بأن يقتصر تصدير البن اليمنى على مصر ولكن الامام لم يستجب لهذه الدعوة العثمانية التى كان فيها ولا شك اضرار باقتصاد اليمن وفرض عزلة دولية مع اليمن ومن هنا كان رفضه لهذه الدعوة واستمر فى علاقاته مع القوى الأوربية واستمرت العلاقات الفرنسية اليمنية تسير فى طريقها الطبيعى حتى سنة ١٧٣٨ حينما حدثت أزمة بين حاكم المخا (الدولة) وبين الشركة الفرنسية التى أرسلت سفينة حربية ضربت الميناء ضربا مؤثرا تم على أثره توقيع معاهدة بين الشركة وبين حاكم المخا (انقصت الضرائب الجمركية بمقتضاها من ٣٪ الى ٢½٪) (٢٥) ولاشك أن النشاط التجارى الأوروبى كان له أقدامه الثابتة على سواحل البحر الأحمر الجنوبية فى النصف الأول من القرن الثامن عشر عن طريق الوكالات التجارية المتناثرة فى موانىء هذا البحر وبدأ يسعى الى الوصول الى أقصى الشمال وهذا ما سوف يحقق فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر كما سنرى .

وقد حاولت قوى أوربية أخرى فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر أن تدخل حلبة الصراع حول المنافسة التجارية فى البحر الأحمر واتخاذه طريقا تجاريا مثل الدنمرك التى أرسل

---

(٢٥) دكتور جاد طه ، المرجع السابق ، ص ٣٠ ــ ٣١ .
وانظر كذلك عبد الواسع بن يحى الواسعى اليمانى (**تاريخ اليمن المسمى فرجة الهموم والحزن فى تاريخ اليمن** ، ص ٣٢٢ ــ ٣٢٣) .

ملكها سنة ١٧٦٢ بعثة علمية برياسة نيبور (Neibur) بهدف دراسة الجزيرة العربية بصفة عامة واليمن بصفة خاصة ووصلت الى المخا فى ٥ أغسطس سنة ١٧٦٣ وسمح لها بمنافسة امام اليمن فى صنعاء فى كثير من الأمور من بينها الأمور التجارية ثم غادرت اليمن (٢٦) .

والواقع أن أثر هذه المنافســـة التجـارية قد انعكس على السوق المحلية والنشاط التجارى فى بلدان حوض هذا البحـــر بصفة عامة ومصر بصفة خاصة فمثلا نجد أن شركة الهند الانجليزية بعد أن كان اهتمامها بالسوق المصرية قد قل نجد أنها عادت منذ أواخر القرن السابع عشر الى الاهتمام بهذا السوق بهدف تحدى فرنسا ومنافستها فى التجارة الشرقية فعينت لها فى سنة ١٦٩٧ قنصـــلا بالقاهرة ووكيلا بالاســكندرية وأصـــدر السلطان مصطفى الثانى خطا شريفا بأن يتمتع التجار الانجليز بمصر بنفس الامتيازات التى كان يتمتع بها الفرنسيون وأهمها أن لا يدفعوا أكثر من ٣٪ رســما على ما يستوردونه لمصر (٢٧) وكان التجـار الانجليز فى ذلك الوقت يصدرون من مصر مقادير لا بأس بها من العقاقير والعطور والجلود والتمر والسكر والسجاد والتبر وريش النعام والصمغ ويستوردون الزجاج والمعادن والأقمشة الصوفية من (الجوخ) خاصة (٢٨) والحقيقة التى يصـــل اليهــا الباحث أن الوقائع تظهر أنه رغم هذا النشاط الانجليزى فى السوق المحلية

(٢٦) دكتور جاد طه ، المصدر السابق ، ص ٣٣ ـ ٣٤ .
عبد الواسع بن يحيى الواسعى ، المصدر السابق ، ص ٣٢٢ ـ ٣٢٣ .
(٢٧) دكتور أحمد عزت عبد الكريم ، وآخرون : **دراسات فى النهضة العربية** ، ص ٣٢٠ .
(٢٨) نفس المصدر ، ص ٣٢٠ .

المصرية كمركز لتصريف المنتجات الشرقية التى تصل اليها عن طريق البحر الأحمر فان التفوق بدا واضحا للتجار الفرنسيين الذين بلغ عددهم فى القاهرة وحدها سنة ١٧٠٢ خمسين تاجرا فرنسيا كما كانت منشآتهم التجارية بالاسكندرية ورشيد (٢٩) وان بدا واضحا أن الاهتمام الانجليزى بمصر وبطريق البحر الأحمر التجارى قد ازداد بعد صلح باريس سنة ١٧٦٣ والهدف واضح وهو الربط بين مصر والامبراطورية البريطانية بالهند ومما شجع على سلوك هذا السبيل أن السلطات العثمانية كانت قد وافقت فى تلك الفترة على السماح للسفن الأوربية أن تصل الى جدة نتيجة لمساعى شريف مكة الذى كانت الرسوم الجمركية التى يدفعها التجار تشكل قدر كثيرا من دخله (٣٠) هذا من جانب ومن جانب آخر فان القوى المحلية الحاكمة فى بلدان حوض البحر الأحمر سواء الاشراف فى مكة أو المماليك فى مصر أو الأئمة فى اليمن بدأت تعمل على تشجيع الحركة التجارية فى البحر الأحمر وموانيه الواقعة فى حوزتها بقصد الاستفادة من الرسوم الجمركية التى تجبى على التجارة فى جمارك هذه الموانىء وقد بدأ تشجيع هذا النشاط على أشده فى مصر منذ عهد على بك الكبير ثم محمد بك أبو الذهب الذى عقد اتفاقية مع الانجليز عن طريق الرحالة الاسكتلندى بروس (لتشجيع حركة التجارة بين مصر والهند وتحديد الرسوم الجمركية التى تدفع فى الموانىء (٣١) وحاولت السلطات العثمانية أن تحد من نشاط السلطات المحلية فى هذا الميدان وأن تقف فى وجه النشاط التجارى فى هذا البحر ولكن

---

(٢٩) المرجع نفسه ، ص ٣٢١ .

(٣٠) المرجع نفسه ، ص ٣٢١ .

(٣١) نفسه ، ص ٣٢١ ــ ٣٢٢ .

دون جدوى فمع أن السلطان العثمانى أصر على عدم ابحار السفن الأوربية شمال جدة وذكر السلطات الحاكمة فى مصر ، بما فعله الانجليز فى الهند حيث أتوا اليها كتجار ثم تحولوا الى مستعمرين وحكام (٣٢) الا أن هذه التحذيرات العثمانية لم تستطع أن توقف هذا النشاط الدولى حول ممارسة حرية التجارة فى البحر الأحمر . فقد تمكنت عدة سفن انجليزية من الوصول الى الموانىء المصرية مثل السويس ـ القصير ـ الطور فى الفترة من ١٧٧٥ ـ ١٧٧٩ . كما شهدت هذه الفترة نشاطا فرنسيا مماثلا فقد تمكن الفرنسيون من عقد اتفاقية مع مراد بك سنة ١٧٨٥ ، وذلك بهدف احياء طريق البحر الأحمر التجارى وتنشيط التجارة فيه وقد اتفق على تشجيع وصول السفن الفرنسية والمتاجر الفرنسية الى السويس كما اتفق على تحديد الرسوم الجمركية وحماية الفرنسيين فى الأراضى المصرية .

تجارة البحر الأحمر والنشاط التجارى فى السوق المحلية المصرية :

واذا ما انتقلنا الى الحديث عن النشاط التجارى فى الأسواق المحلية المصرية وارتباط هذا النشاط بالحركة التجارية فى البحر الأحمر فان الوثائق المتوفرة تثبته أن العمل التجارى فى السوق المحلية قد نشط وبدرجة كبيرة خلال العصر العثمانى وانتشرت الوكالات التجارية المتخصصة بالمتاجرة فى بعض السلع المستوردة عن طريق موانى البحر الأحمر فى كل أحياء القاهرة (٣٣) وأصبحت

---

(٣٢) نفسه ، ص ٣٢٢ .

(٣٣) دكتور عبد الرحيم عبد الرحمن ، **دور المغاربة فى تاريخ مصر فى العصر الحديث** ، القسم الأول ، فى العصر العثمانى ، المجلة التاريخية المغربية ، ص ٥٩ ـ ٦٢ .

مصر مركزا لتصريف السلع التى ترد من الهند والشرف الأقصى واليمن والصومال الى بلدان المغرب العربى وبلاد الشام وبعض البلدان الأوربية (٣٤) وترتب على هذا النشاط كثير من التغيرات التى أصابت المجتمع المصرى فى القرن الثامن عشر وبخاصـــة فى المجالين الاقتصادى والاجتماعى حيث أن فئة التجار خلال هذا القرن كونت فئة متميزة لها نشاطها الاقتصادى الواسع كما اكتسبت مكانة اجتماعية متميزة كذلك جعلتها فى مقدمة الفئات الاجتماعية التى كانت تشكل المجتمع المصرى ٠

وأصبحت الأسر التجارية فى مصر فى القـــرن الثامن عشر بمثابة (شركات) تجارية كبيرة تقوم بعمليات الاستيراد والتصدير والتوزيع فى نفس الوقت وكان بعض هذه الأسر يسيطر على معظم الوكالات التجارية التى كانت قائمة فى القاهرة فى ذلك الوقت وكان لهذه الأسر وكلاء تجاريون فى جميع موانىء البحر الأحمر التى كانت تصل اليها السلع التجارية فتذكر الوثائق أن الســـيد محمد خليل عمل وكيلا للحاج على حماد الفيومى ببندر جدة وكان يقوم بارسال طرود البن اليه ويصرف أموره التجارية بهذا الثغر نيابة عنه واستمر يقوم بهذا العمل لابنه اسماعيل جلبى من بعده يبدو أن نشاط هذه الأسرة التجارى كان كبيرا (٣٥) فنعثر على وكلاء آخرين لها ببندر جدة مثل السيد محمد نصر وابنه السيد عبد الرحمن بن السيد محمد نصر اللذين عملا وكلاء لهذه الأسرة ببندر جدة كذلك ، وقد كانت هذه الأسرة تتاجر بالدرجة الأولى فى

---

(٣٤) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات محكمة الباب العالى ، سجلات محكمة القسمة العسكرية ٠

(٣٥) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات القسمة العسكرية ، سجل (١٦٥) ص ١٨٢ مادة ١٨٢ ٠

البن اليمانى (٣٦) كذلك تذكر الوثائق أن الحاج عنبر عمل وكيلا للخواجا عبد العزيز بن عبد العزيز الشهير بابن أبى بلعة المغربى (٣٧) هذه أمثلة للوكلاء التجاريين للتجار المصريين فى موانى البحر الأحمر ومن الملاحظ أن نظام الوكلاء التجاريين استمر حتى بعد أن تكمنت السفن التجارية الأجنبية أن تصل الى السويس وغيرها من الموانىء المصرية منذ الربع الأخير من القرن الثامن عشر ٠

ومن الجدير بالملاحظة أن الأسر التجارية الكبيرة والتى مارست نشاطا واسعا فى البحر الأحمر خلال العصر العثمانى تعود فى أصولها اما الى أصول مغربية أو شامية ٠ وفى بعض الأحيان تكونت شركات تجارية بين التجار من أصول مختلفة مما يدل على أن السوق المحلية المصرية نظرا لقربها من البحر الأحمر جذبت كثيرا من أبناء البلدان العربية وبخاصة من بلدان المغرب العربى وبلاد الشام لممارسة نشاطهم التجارى فيه ٠

والحديث عن التجار المغاربة دورهم فى تاريخ العصر العثمانى حديث ممتع وهام وسوف نتناوله فى دراسة مطولة مفصلة فى وقت لاحق يكفى هنا أن نذكر أن بعض التجار المغاربة أصبحوا شيوخا لطوائف التجار فى بعض أحياء القاهرة مثل الخواجا الحاج أحمد المغربى الذى أصبح شيخ التجار بخط الغورية (٣٨)

---

(٣٦) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات القسمة العسكرية ، سجل (١٦٥) ص ١٩١ مادة ٢٩١ ٠

(٣٧) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات محكمة الباب العالى ، سجل رقم ٩٠ مكرر ، ص ٤٢ ، مادة ٢١٨ وهى عبارة عن عقد صفقات تجارية بين تجار مغاربة ، وانظر كذلك المجلة التاريخية المغربية عدد ٩ ، ص ١٨٢ — ١٩٦ ٠

(٣٨) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات القسمة العسكرية ، سجل (١٧٥) ، ص ١٨٢ ، مادة ٢٥٤ ولمزيد من التفصيل حول هذه الموضوعات انظر :

André Raymond, *Artisans et Commercants au caire* XV, III, Sléle, Damas. 1973.

أكبر أحياء القاهرة التجارية فى ذلك الوقت وكذلك السيد الحاج عبد السلام الذى كان من أعيان التجار بسوق الجمالية والخواجا الحاج محمد الكهن الذى صار من أعيان التجار بوكالة الماوردى(٣٩) كما كان من بين التجار المغاربة المشهورين الخواجات الحاج أحمد بن المرحوم الحاج سعيد المغربى الشهير بالجملى (٤٠) والحاج أحمد حدق (٤١) والحاج محمد المغربى الفاس (٤٢) ويكفى أن نذكر أن أسرة الدادة الشرايبى التى أصبحت تمثل أكبر البيوت المالية والتجارية بمصر فى القرن الثامن عشر كانت أسرة مغربية الأصل (٤٣) .

أما التجار الشوام الذين برزوا على مسرح السوق التجارية فى مصر وشاركوا فى الاشتغال بالسلع التى كانت ترد عن طريق البحر الأحمر فان دورهم لا يقل أهمية عن غيرهم من التجار فقد استطاع بعض منهم أن يكون شركات تجارية خاصة بالمتاجرة فى هذه السلع كما قام بعض الشوام بدور الموردين لبعض السلع التى تأتى عن طرق البحر الأحمر مثل الذمى نقولا النصرانى الحمصى

---

(٣٩) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات القسمة العسكرية ، سجل (١٧٥) ، ص ١٧٠ ، مادة ٢٣٦ .

(٤٠) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات الديوان العالى ، سجل ١ ، ص ١٧ ، مادة ٣٠ .

(٤١) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات اسقاط القرى سجل (٣) ، ص ٨٣ ، مادة ٢٣٦ .

(٤٢) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات محكمة الصالحية النجمية ، سجل ٥٠٩ ، ص ٢٠ ، مادة ٦٢ .

وانظر كذلك المجلة التاريخية المغربية ، العدد ٨٢٧ ، ص ٩٩ ــ ١٠٥ .

(٤٣) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات محكمة القسمة العسكرية ، ص ٢٤١ ــ ٢٤٣ ، مادة ٤٠٦ .

الشامى الذى كان يقوم باستيراد المرجان وتوزيعه على التجار المشتغلين بالمتاجرة فى هذه السلعة بوكالة المرجان بالقاهرة وكان لهؤلاء التجار وكلاء تجاريون يعملون باسمهم فى موانى البحر الأحمر فى جدة ومخا والسويس كما كان لهم وكلاء ببلاد الشام لتصريف تجاراتهم بهذه البلاد (٤٤) ٠

وبذلك أصبحت السوق المصرية سوقا مركزية لتصريف السلع التجارية التى ترد الى مصر عن طريق البحر الأحمر وبخاصة البن اليمنى والأقمشة الهندية وكذا الأرز الهندى والمرجان والعاج وغيره من السلع الصومالية ٠

ومما يثبت ازدهار هذا النشاط واتساع سوقه وأنه لم يعد نشاطا محليا انتشار الوكالات التجارية المتخصصة وممارسة نشاطها على نطاق واسع ومع بلدان المنطقة المجاورة وبعض البلدان الأوربية حتى أنه يمكن القول أنه منذ بداية القرن الثامن عشر أصبحت البيوت التجارية فى مصر تشكل بداية الرأسمالية التجارية فى مصر ان صح هذا التعبير فعن طريق تتبع تركات بعض هؤلاء التجار وحصر هذه التركات يبرز حجم الثروات الضخمة التى كونوها من وراء اشتغالهم بالعمل التجارى كما يتضح أن هؤلاء التجار أصبحوا يمولون الصناعات المحلية وينتجونها لحسابهم الخاص واستغلال هذه المنتجات المحلية فى التبادل التجارى فى داخل البلاد وخارجها كما تمكنت من استثمار رأسمالها فى كثير من المجالات وخاصة ميدان التزام الأراضى الزراعية (٤٥) ٠

---

(٤٤) انظر لمزيد من التفصيل ، دكتور عبد الرحيم عبد الرحمن **(علاقات بلاد الشام بمصر فى العصر العثمانى)** بحث قدم بالمؤتمر الدولى الثانى لتاريخ بلاد الشام ، دمشق فى الفترة ٢٧ نوفمبر الى ٣ ديسمبر ١٩٧٨ ٠

(٤٥) دكتور عبد الرحيم عبد الرحمن ، **الريف المصرى فى القرن الثامن عشر** ، ص ٩١ ، ٩٢ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ ٠

وخير دليل على ازدهار النشاط التجارى الذى شهدته مصر خلال العصر العثمانى عن طريق البحر الأحمر الدخل الذى كانت تدره الجمارك المصرية من موانيها الواقعة على هذا البحر كما ترصده سجلات الجمارك فى ذلك العصر فقد بلغ هذا الدخل فى بعض السنوات (٥٥٤ كيسة) ؛ (٣٩٦٦٥) بارة (٤٦) وكان جمرك البهار بالسويس ذا أهمية كبيرة ويشكل دخلا كبيرا لمن يلتزمه (٤٧) بل ان العمل بالسمسرة بوكالة البهار بالسويس وهى الوكالة التى توضع فيها البضائع الواردة حتى تتم اجراءات الجمرك (٤٨) أصبحت تمثل دخلا هاما من مصادر دخل الباشا فى العصر العثمانى حيث أن عوائده التى تأتيه من الجمارك كانت تشكل موردا ضخما بالنسبة له ، ويهمنا هنا ما كان يصله من جمارك البحر الأحمر وخاصة السويس والقصير فقد كان للباشا على كل فرق بن (٤٠٠) نصف فضة وقد وصل ايراده من جمرك السويس فى عام ١٢٠٠ هـ ــ ١٧٨٥ م ، (٦٫٧٥٠٫٠٠٠ بارة سنويا) وعندما تمكن مراد بك وابراهيم بك من السيطرة على أمور الادارة بمصر تحكما فى جمرك السويس ودفعا للباشا فى مقابل ذلك مبلغا فى نهاية

---

(٤٦) دار الوثائق القومية ، سجلات الجمارك ، سجل رقم ٦١٥ جديد ، ٢١٤٠ قديم الخاص بعام ١٠٨٨هـ .

(٤٧) كان هذا الجمرك يدر دخلا كبيرا وبخاصة من البضائع الواردة من الحجاز واليمن والهند وكما هو ثابت من سجلات الجمارك ووثائق المحكمة الشرعية فان الملتزمين الذين كانوا يتولون ادارة الجمرك كانوا من المسيحيين أو اليهود حيث أن الاعتقاد الذى كان سائدا لدى القائمين على أمور الحكم فى ذلك الوقت أن جمع هذه الضرائب ينافى تعاليم الاسلام واعتبروه نوعا من الكسب لا يبرره عمل يقوم به محصل الضريبة .

(٤٨) دكتورة ليلى عبد اللطيف ، الادارة فى العصر العثمانى .

القرن الثامن عشر حوالى (٧٫٥٠٠٫٠٠٠) بارة سنويا بعد أن كانت فى بداية القرن تبلغ حوالى (١٢) بليون بارة (٤٩) وهذا العجز فى دخل الباشا من الجمارك المصرية لا يعود الى ضعف الحركة التجارية بقدر ما يعود فى المقام الأول الى سيطرة الأمراء المماليك على السلطة ، واستهانتهم بالباشوات العثمانيين هذا بالاضافة الى الصراعات السياسية التى شهدتها مصر فى الربع الأخير من القرن الثامن عشر .

ومما سبق يمكن استخلاص الحقائق التالية :

أولا : ان النشاط التجاري فى موانى البحر الأحمر خلال العصر العثمانى طبقا لما تذكره المصادر المحلية المعاصرة ووثائق المحكمة الشرعية وسجلات الجمارك لم يصب بالركود التام كما كان يعتقد البعض وذلك عن طريق ما تثبته هذه المصادر من مواد تتعلق بهذا النشاط مما يثبت أن الحركة التجارية ظلت مستمرة فى هذا البحر وموانيه سواء منها الواقعة على ساحل شبه الجزيرة العربية أو الواقعة على الساحل الأفريقى ومصر وكانت السفن التجارية الأجنبية تؤم الموانى المسموح لها بأن تصل اليها حتى استطاعت فى نهاية القرن الثامن عشر أن تصل الى جميع هذه الموانى وازداد التنافس الأوروبى حول اقامة الوكالات والانفراد بالنفوذ فيها وأصبح انشاء الوكالات التجارية فى موانى البحر الأحمر هدفا رئيسيا بين هذه القوى المتنافسة . ومن أجل هذا الهدف عقدت هذه القوى الأوربية المعاهدات مع السلطات الحاكمة فى مصر وغيرها من البلدان التى تطل على هذا البحر محددة

---

(٤٩) نفس المرجع ، ص ٩٧ ــ ٩٨ .

الرسوم الجمركية التي تدفعها لهذه السلطات التي تقع هده الموانى ضمن أملاكها ·

ثانيا : كان من نتيجة هذا النشاط التجارى فى البحر الأحمر أن شهدت مصر منذ مطلع القرن الثامن عشر تكوين فئة من التجار المحليين الذين مارسوا نشاطهم على نطاق واسع وكونوا فى بعض الأحيان فيما بينهم شركات تجـــارية مساهمة (٥٠) واتخــذوا من السوق المصرية مركزا لنشاطهم الذى امتد الى بلدان المغرب العربى وبلاد الشام كما قاموا بدور الموردين لبعض التجار الأوربيين وقد كان لهؤلاء التجار كما رأينا وكلاء تجاريون فى موانى البحر الأحمر يقومون بعقد الصفقات التجارية نيابة عنهم (٥١) وقد مارس هؤلاء التجار بحق دور المورد والمصـــدر فى ذات الوقت كمـا رأينـا فيما ســبق ·

ثالثا : ترتب كذلك على هذا النشـــاط التجـارى ازدهـار الرأسماليــة التجـــارية المصرية التى أخذت تستثمر جزءا من

---

(٥٠) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات القسمة العسكرية ، بسجل (١٥٢) ، ص ٢٤١ ـ ٢٤٣ ، مادة ٤٠٦ ·

وهى عبارة عن عقد شركة تجارية ضخمة بين أفراد أسرة الدادة الشرايبى والنزاع حول هذه الشركة ·

وانظر كذلك : دكتور عبد الرحيم عبد الرحمن ، **علاقات بلاد الشام بمصر فى العصر العثمانى** ، ص ٨ ·

ــ أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات محكمة القسمة العسكرية ، ســجل (١٧٥) ، ص ٢٧٠ ، مادة ٣٨٣ ·

(٥١) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجل ١٦٥ ، ص ١٨٢ ، مادة ٢٨٢ ·
أرشيف المحكمة الشرعية ، سجل ١٦٥ ، ص ١٩١ ، مادة ٢٩١ ·
أرشيف المحكمة الشرعية ، سجل ١٩٥ ، مادة ٣٠٩ ·

رأسمالها في مجالات أخرى غير التجارة ، مثل تمويل الصناعات لحسابها والتزام الأراضي الزراعية ورهنها (٥٢) وبنـــاء العقارات وتأجيرها وبخاصة في الأحياء التي يتركز فيها نشاطها الى جانب انشائها القصور الخاصة في الأحياء التي اشتهرت بسكن الطبقة الارستقراطية الحاكمة مثل أحياء بركة الأزبكيـة وبركة الفيـــل وقناطر السباع (٥٣) أي وجود فئة اجتماعية جديدة داخل المجتمع المصري .

---

(٥٢) دكتور عبد الرحيم عبد الرحمن ، **الريف المصري في القرن الثامن عشر** ، ص ٩١ ـ ٩٤ .

أحمد شلبي عبد الغني ، **أوضح الاشارات** ، تحقيق عبد الرحيم ، ص ١٩٥ .

(٥٣) أرشيف المحكمة الشرعية : سجل ٥٠٩ محكمة الصـــالحية النجمية ص ٢٠ ، مادة ٦٢ .

سجل ٤٨ محكمة القسمة العسكرية ، ص ١٥٧ ، مادة ٢٥٨ .
سجل ٢٢٤ محكمة طولون ، ص ٤٠١ ـ ٤٠٢ ، مادة ٨٦٨ .
سجل ٩٠ مكرر محكمة الباب العالي ، ص ٤٢ ، مادة ٢١٨ .
سجل ١٢٨ محكمة الباب العالي ، ص ١٨ ، مادة ٣٦٩ .
سجل ١٧١ محكمة الباب العالي ، ص ٢٤٦ ـ ٢٤٧ ، مادة ٦٣٩ .
سجل ١٣١ محكمة الباب العالي ، ص ١٤٢ ، مادة ٥٣٤ .
سجل ٢٦ محكمة بولاق ، ص ٣٥٩ ، مادة ١٨٠٤ .
سجل ١٣٣ محكمة الباب العالي ، ص ١٩٦ ، مادة ٧٦٨ .
سجل ١٧٥ محكمة القسمة العسكرية ، ص ٢٨٥ ـ ٢٨٧ ، مادة ٤٠١ .
سجل ١٧٥ محكمة القسمة العسكرية ، ص ٣١٢ ، مادة ٤٣٥ .



الفصل الخامس

نشوء الرأسمالية المصرية المحلية
خلال العصر العثماني (١٥١٧ ـ ١٧٩٨ م)
وأثرها على الحياة الاقتصادية
من خلال وثائق المحاكم الشرعية

حالة مصر الاقتصادية خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر وبداية نشوء الرأسمالية المصرية

تمهيد :

كانت مصر ، قبل اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح (١٤٩٨ م) كما هو ثابت من كتابات مصادر العصر المملوكى ، مركزا تجاريا حيويا ، كما كانت مركزا رئيسيا لانتاج زراعى كبير ، ومع ذلك فاننا لا نستطيع أن نحكم بأنها كانت بلدا رأسماليا ، وانما النظام الاقتصادى الذى كانت تسير فيه ، هو أقرب الى النظام الاقطاعى منه الى النظام الرأسمالى ، حيث ان أصحاب الاقطاعات من الأمراء المماليك ، لم يستثمروا العائد الذى توفر لديهم ، فى أى من مجالات الاستثمار الأخرى ، وانما استغلوه

فى البذخ والترف ، وبناء الدور والمساجد وغيرها للتفاخر فيما بينهم ، ومن هنا فاننا نستطيع أن نحكم باطمئنان بأن مصر ، فى العصر المملوكى لم تشهد النظام الرأسمالى بالمعنى المعروف ، وفى أواخر هذا العصر أصيبت الحياة الاقتصادية المصرية ، بعد عام ١٤٩٨ م ، بنكسة كبيرة كانت آثارها شديدة على الريف والمدينة على السواء ٠

أولا : أثر النكسة على الريف :

تأثر الريف المصرى بالنكسة الاقتصادية التى حدثت نتيجة لتحول طريق التجارة العالمية ، الى رأس الرجاء الصالح ، حيث أن الأمراء المماليك ، من أصحاب الاقطاعات ، أصبح جل اعتمادهم الاقتصادى على ما يجبونه من الفلاحين ، من ضرائب ، فاضطروا الى المغالاة فى فرض هذه الضرائب ، بعد أن فقدوا ما كانوا يجبونه من مكوس تجارية ، وعندما ثقلت الأعباء المالية على الفلاحين ، اضطر الكثيرون منهم الى هجر قراهم ، وظهر ذلك بصورة واضحة فى عهد السلطان الغورى (٩٠٦/٩٢٢ هـ ـ ١٥٠١/١٥١٦ م) الذى عمل حينما أراد اعداد الجيش الذى سوف يصحبه الى بلاد الشام ، لملاقاة الجيش العثمانى ، على فرض ضريبة اضافية (فردة) ، على أهل الريف ، وذلك فى (ربيع الأول ٩٢٢ هـ ـ ابريل ١٥١٦) ، فهجر الفلاحون قراهم ، مما جعل الأمراء من أصحاب الاقطاعات ، يحتجون على السلطان الغورى وأجبروه على ابطال فرض هذه الضريبة (١) ٠ ومع ذلك فان حالة الفلاح المصرى

---

(١) ابن اياس ، محمد بن أحمد : **بدائع الزهور فى وقائع الدهور** ، جـ ٥ ، ص ص ٣١ ـ ٣٢ حيث صور لنا هذه الواقعة بقوله « فلما سمعوا أهل النواحى بذلك ، أخلوا من البلاد ، وتركوا زروعهم فى الأرض ورحلوا ، وخرب بعض البلاد ، فى هذه الحركة ، فلما بلغ الأمراء ذلك ، وقفوا للسلطان ، وشكوا له من ذلك ، =

الاقتصادية استمرت فى التدهور ، حتى نهاية العصر المملوكى ومطلع العصر العثمانى ، نتيجة لأثر هذه النكسة التى أصابت مصر .

ثانيا : أثر النكسة على المدينة :

كانت المدن المصرية ، وبخاصة القاهرة ، ومدن الثغور قبل (١٤٩٨ م) ، عامرة بالأنشطة التجارية المختلفة ، وكانت هذه المدن بمثابة محور تجارى كبير للحركة التجارية بين آسيا ، وأوروبا ، وأفريقيا ، وكان تجار الكارم الذين كانوا يتاجرون فى منتجات الشرق (الهند وغيرها) ، يلعبون دورا رئيسيا فى الحركة التجارية العالمية ، ولكن بتحول طريق التجارة ، وفقدان الأمراء المماليك لجزء كبير من المكوس التى كانوا يفرضونها على السلع الاقتصادية فى المدينة المصرية ، وبدأ يسود السوق المصرية بوجه عام الاضمحلال ، وأغلق عدد كبير من المتاجر الكبيرة فى الأسواق التجارية الآتية من الشرق ، أثر ذلك بصورة واضحة على الحياة المصرية ، والتى كانت تعرف « بالخانات » ، ولم يبق منها الا القليل وأصبحت المحلات التجارية الصغيرة « الدكاكين » ، هى السائدة ، واقتصر نشاطها على المتاجرة فى السلع الضرورية لحياة الانسان المصرى ، وكان تأثر مدينة الاسكندرية بالذات كبيرا ،

= وعلى أن غالب البلاد خرب ، وأخلى منها الفلاحون . وأغلظ الأمراء على السلطان فى القول ، وقالوا له : نحن نسافر معكم ، وتخرب بلادنا ، فمن أين نأكل ، ونسدد ديننا اذا سافرنا ، فاستحى منهم السلطان ، وأمر بابطال ذلك ، وأخرج مراسيم شريفة الى الكشاف ومشايخ العربان ، بابطال ما كان رسم به فى الأول ، واعادة ما أخذ من الفلاحين بالنواحى ، فخربت المراسيم الشريفة الى البلاد بمنع ذلك ، ولو استمر على قوله الأول لخربت مصر عن آخرها ، ووقع بها الغلاء العظيم من خراب البلاد فلله الحمد على ذلك » .

حيث هجرها كثير من الأجانب ، الذين كانوا يتخذون منها مركزا لممارسة نشاطهم التجارى ، ويقومون بشراء السلع من أسواقها ، وينقلونها الى أسواق البلدان الأوربية ، ومن استقراء أحداث الفترة فى مصادرها المعاصرة ، ندرك مدى الكساد الذى ساد سوق المدينة المصرية وأسبابه التى عزاها مصدر معاصر الى الظلم الذى حل بطائفة التجار ، وكثرة المصادرات التى وقعت عليهم من السلطان الغورى ونوابه معلقا على أفعال السلطان ازاء التجار بقوله « ولو شرحنا مساوئه كلها لطال الشرح فى ذلك » (٢) .

وتحت اشتداد وطأة فرض الضرائب على أهل الريف والمدينة على السواء ، فان أهل مصر تمنوا زوال الحكم المملوكى ، بل انهم استقبلوا دخول السلطان سليم ، فى بداية الأمر بفرحة شديدة ، ولكن هذه الفرحة سرعان ما خبت ، عندما بدأ السلطان سليم ترتيب أمور البلاد وبخاصة فى النواحى المالية ، وتعسف جباته

---

(٢) ابن اياس ، محمد بن أحمد : المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ٩٠ ، حيث أوضح صورة هذا الفساد وأسبابه بقوله : « وكان حسين نائب جدة ، يأخذ العشر من تجار الهند ، المثل عشرة أمثال ، فامتنعت التجار من دخول بندر جدة ، وآل أمره للخراب ، وعز وجود الشاشات من مصر ، والارز ، والانطاع ، وأخرب البندر ، وكذلك بندر الاسكندرية ، وبندر دمياط ، فامتنعت تجار الفرنج من الدخول الى تلك البنادر من كثرة الظلم ، وعز وجود الأصناف التى تجلب من بلاد الفرنج ، وكان كل أحد من الأرازل ، يتقرب الى خاطر السلطان بنوع من أنواع المظالم ، فقرر على بيع الغلال قدرا معلوما ، يؤخذ على كل أردب ، وهى ثلاثة انصاف من البائع والمشترى ، وكذلك البطيخ والرمان ، حتى حرج على بيع الملح ، وجدد فى أيامه عدة مكوس من هذا النمط ، ما لا فعله هناد فى زمانه ، ولم يفته من أعيان التجار أحد ، حتى صادره ، وأخذ أمواله ، ولا سيما ما جرى على الشيرازى والحليبى التاجر ، وغيره من التجار » ثم يذكر أن السلطان الغورى فى مصادراته للتجار كان « لا يغفل عنهم من المصادرات ساعة واحدة » بخصوص هذه المصادرات ، انظر نفس المصدر ، ص ص ١٦٨ ، ١٨٠ ، ٤١٠ ، ٤٣٠ .

فى جمع الضرائب ، فأدى ذلك الى عدم رضاء المصريين ، وخيبة آمالهم التى علقوها على السلطان سليم ، بل ان المظالم التى حلت بهم ، جعلتهم يعتقدون ألا نظام له ويعلق ابن اياس المؤرخ المعاصر لهذه الأحداث بقوله « بل كان يحدث منه ، ومن وزرائه كل يوم مظلمة جديدة ، من قتل وأخذ أموال الناس بغير حق » ثم يقول « ولم يكن له نظام يعرف لا هو ، ولا وزراؤه ، ولا أمراؤه ، ولا عسكره ، بل كانوا همجا ، لا يعرف الغلام من الأستاذ » (٣) ، ورغم ترتيب ادارة الأمور المالية فى الريف والمدينة ، فان وضع ادارة هذه الأمور تحت اشراف موظفين أصبحوا يعرفون بالعمال ، والأمناء ، والكتاب التابعين لهم ، فان هذا الاسلوب الادارى الذى اتبع فى عهد كل من السلطان سليم وابنه سليمان من بعده ، لم يكن هو الاسلوب الأمثل الذى يوجد الاستقرار الاقتصادى ، ومع أن قانون نامة مصر ، الذى وضعه السلطان سليمان ، وضع كثيرا من الضوابط ، لانجاح ادارة الشئون المالية ، فان هذا النظام أثبت فشله بعد فترة لاتباع الموظفين المشرفين على تنفيذه أساليب غير مشروعة ، لزيادة متحصلاتهم الشخصية ، وسيرهم فى تقدير الضرائب على غير نظام ، مما أدى الى ارهاق الفلاح المصرى ، الذى اضطر فى كثير من الأحوال الى هجر أرضه (٤) . ومع أن أحوال الريف المصرى ظلت فى تدهور مستمر ، فان أحوال المدينة بدأت

---

(٣) ابن اياس ، محمد بن أحمد ، المصدر السابق ، ص ١٦٢ .
ــ عبد الرحيم ، عبد الرحمن : **الريف المصرى فى القرن الثامن عشر** ، ص ٧٣ ، ٧٤ .

(٤) مع أن قانون نامة مصر ، وضع ضوابط كثيرة للحد من الظلم الواقع على الفلاحين ، فان هذه الضوابط لم تؤخذ مأخذ الجد عند التنفيذ ، فاستمرت حال الفلاح فى التدهور ، انظر :
قانون نامة مصر : ترجمة ، متولى ، أحمد فؤاد ، دراسة وتحقيق ، عبد الرحيم عبد الرحمن ، تحت الطبع .

تشهد نوعا من الاستقرار ، وعودة النشاط الاقتصـادى اليها ، وبخاصة منذ منتصف القرن السادس عشر •

عودة الاستقرار الى السوق المصرية في ظل الحكم العثماني :

لقد كان من السمات الأساسية للحكم العثماني ، عدم فرضه أية قيود على حركة السكان ، وممارسة نشاطاتهم الاقتصادية ، فى أى بلد من البلدان التى خضعت للدولة العثمانيـة فى المنـاطق المختلفة (٥) • وقد كان لهذا الاسلوب أثره الواضح على عودة النشـاط الاقتصـادى الى السـوق المصرية ، منذ منتصف القرن السادس عشر ، حيث بدأت المدينة المصرية ، تشهد نشاطا تجاريا متزايدا ، وبدأت تعود الى السوق المصرية عمليات التبادل التجارى فيما بينها وبين أسواق بلاد الشام ، والحجاز ، واليمن ، وبلدان المغرب العربى ، والبلدان الأوروبية • وقد كان للهجمة الأسبانية الشرسة ، على سواحل بلدان المغرب العربى أثرها فى اتجاه كثير من التجار المغاربة الى بلدان المشرق العربى لممارسـة نشـاطاتهم الاقتصادية المختلفة وقد كانت مصر مركزا رئيسيا لنشاط هؤلاء التجار ، فتسجل لنا الوثائق فاعلياتهم التجارية والحرفية فى كل المدن المصرية فى القـاهرة ، الاسـكندرية ، رشـيد ، دمياط ، المنصورة ، السويس ، وغيرها من المدن المصرية ، كمـا شهدت السوق المصرية ، نشاطا تجاريا لكثير من الشوام الذين أتوا الى مصر ، واتخذوا منها مركزا للنشاط الاقتصادى (٦) • ومنذ تلك

---

(٥) ليلى الصباغ : « **الوجود المغربى ، فى المشرق المتوسطى فى العصر الحديث** » • المجلة التاريخية المغربية ، العدد ٧ ــ ٨ ، يناير ١٩٧٧ م ص ٩١ •

ــ عبد الرحيم ، عبد الرحمن : **العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين الولايات العربية ابان العصر العثمانى من خلال وثائق المحاكم الشرعية المصرية ، المجلة التاريخية المغربية** ، العدد ٢٩ ــ ٣٠ ، يوليه ١٩٨٣ ، ص ٣٩٥ ــ ٤١٧ •

(٦) نفسه ، ص ٣٩٦ ، ص ٣٩٩ •

الفترة فان الوثائق تسجل لنا أسماء بعض الأسر التجارية التى بدأت تبرز على مسرح الحياة الاقتصادية المصرية ، وأخذ رأسمالها يتزايد تدريجيا ، حتى غدت تشكل ظاهرة جديدة فى حياة مصر الاقتصادية ، وبدأت المدينة المصرية تشهد ظهور أسواق متخصصة ، داخل أسواقها الكبرى ، كما شهدت انشاء كثير من الوكالات والخانات بمثابة منظمات تجارية كبيرة ، لكل منها أسلوبها المتميز ، وتخصصها السلعى التجارى الواضح ، وأصبح لكل سوق شيخ مسئول عن انتظام العمل داخل هذا السوق ، والمحافظة على شرف مهنة العمل التجارى ، وعدم ارتكاب أى عمل يخل بهذا الشرف من غش وغيره ، كما كان لهذا الشيخ نقيب ينوب عنه ساعة غيابه فى العمل المنوط به ، وكان الشيخ والنقيب من التجار الذين يتاجرون فى نفس السوق ، ولكنهم يحظون باحترام زملائها من التجار ، كما كان لكل سوق كاتب معين يسجل ما يأمره به الشيخ أو النقيب أو يقوم بجمع الاعانات التى تقرر على تجار السوق ، وقد سجلت لنا الوثائق العديد من أسماء هؤلاء الشيوخ منذ بداية العصر العثمانى فتذكر مثلا : « الخواجا عبد الكريم بن محمد ابن ابراهيم ، شيخ التجار الخواجية بسوق الجامع الطولونى ، بالقاهرة المحروسة » (٧) ، « والخواجا شرف الدين يحيى بن الخواجا عبد الرحمن شيخ طايفة التجار بسوق بالجمالون بمصر حالا » (٨) ، و « الخواجا محمد بن العمدة الشرفى يحيى شيخ

---

(٧) أرشيف الشهر العقارى بالقاهرة ، محكمة الباب العالى ، سجل ٢٧ ، ص ٢٧ ، مادة ٨٦ ، بتاريخ ٢١ جمادى الثانى ٩٧٠هـ - ١٥ فبراير ١٥٦٤م .

(٨) أرشيف الشهر العقارى بالقاهرة : محكمة القسمة العسكرية ، سجل ٤٨ ، ص ٢٩٩ ، مادة ٤٩٥ ، بتاريخ ١٥ رمضان ١٠٥٠ هـ - ٢٩ ديسمبر ١٦٤٠م .

سوق طايفة التجار بالجملون ، والتاجر بالسوق المذكور » (٩)، و « الخواجا عبد الله بن محمد ابن الجمالى عبد الله بن الناصر محمد شيخ سوق أمير الجيوش » (١٠) ٠ و « الخواجا الشيخ سعيد شيخ سوق المغاربة بخط طولون » (١١) ، كما ذكرت الكثير من أسماء النقباء مثل « المكرم الحاج حسن بن عليوه نقيب سوق طايفة المغاربة بخط طولون » (١٢) ٠

أما عن منصب « شاه بندر التجار » فيبدو من الوثائق ومن الكتابات المعاصرة ، أنه كان منصبا فخريا حيث يقوم بدور رئيسى فى فصل المنازعات بين التجار ، وبخاصة كبار التجار ، ولذا فان شغل هذا المنصب كان يحتاج الى موافقة السلطات الحاكمة ، فقد ذكر الجبرتى ما يفيد ذلك ، عندما ذكر أن السيد أحمد بن السيد عبد السلام ، عظيم التجار شاه البندر عندما توفى فان السيد أحمد المحروقى الذى كان يشرف على حسابات وشركات هذا التاجر التجأ الى محمد أغا البارودى كتخدا اسماعيل بيك فسعى اليه وأقره مكانه ، وأقامه عوضه فى كل شىء بما فيه شغله لمنصب « شاه بندر التجار » (١٣) وتذكر لنا الوثائق وجود هذا المنصب

---

(٩) أرشيف الشهر العقارى بالقاهرة : محكمة القسمة العسكرية ، سجل ٥٠ ، ص ٣٠٢ ، مادة ٤١٨ ، بتاريخ ٢٥ ربيع أول ١٠٥٣ – ١٣ يونية ١٦٤٣م ٠

(١٠) أرشيف الشهر العقارى بالقاهرة : محكمة الباب العالى ، سجل ٢١ ، ص ٥٤ ، مادة ١٤٢ ، بتاريخ ٢٥ جمادى الثانى ٩٧٠هـ – ١٩ فبراير ١٥٦٤ ٠

(١١) أرشيف الشهر العقارى بالقاهرة : محكمة القسمة العربية ، سجل ١٠١ ، ص ٢٥ ، مادة ٤٤ ، بتاريخ ١١ جماد أول ١١٥١هـ – ١٨ أغسطس ١٦٤١م ٠

(١٢) نفس السجل ، ونفس الوثيقة ٠

(١٣) الجبرتى ، عبد الرحمن بن حسن ، **عجائب الآثار فى التراجم والأخبار** ، ج ٢ ، ص ٢١٨ – ٢١٩ ، أحداث شعبان ١٢٠٤هـ – ١٦ ابريل – ١٤ مايو ١٧٩٠م ٠

منذ بداية العصر العثمانى فتذكر « الخواجا عبد اللطيف شاه بندر التجار » (١٤) و « الخواجا فتح الله بن المرحوم شاهين شاه بندر التجار » (١٥) و « الخواجا المعظم ، أحمد بن عبد السلام المغربى الفاسى شاه بندر التجار » (١٦) .

والى جانب ذلك فان عودة الاستقرار الى السوق المصرية ، وازدهار العمل التجارى ، استلزم وجود الوسطاء الذين يعملون دائما فى المجالات التجارية وهم طائفتا « السماسرة » و « الدلالين » وقد وجد تخصص فى هذين المجالين فهناك « سماسرة » متخصصون فى سمسرة الأقمشة والأحرمة والبن وغيرها من السلع التجارية وكذلك كان الحالى فى مجال الدلالة ، حيث يقوم هؤلاء بعرض السلع التجارية الجيدة والارشاد عنها أو بيع بعضها بأنفسهم للسيدات فى البيوت ، أو لأهل المناطق البعيدة عن الأسواق فتذكر الوثائق أسماء السماسرة والدلالين والأسواق التى يمارسون عملهم فيها فمثلا « الشمسى محمد بن عسكر بن موسى السمسار بسوق طولون » (١٧) و « الشهابى أحمد بن الشمسى محمد بن محمد الشهير بابن الصباغ السمسار بسوق أمير الجيوش » (١٨) .

---

(١٤) أرشيف الشهر العقارى بالقاهرة ، محكمة القسمة العسكرية ، سجل ٤٨ ، ص ٨٢ ، مادة ١٠٦ ، بتاريخ ٢٢ محرم ١٠٥٠ هـ - ١٤ مايو ١٦٤٠م .

(١٥) أرشيف الشهر العقارى بالقاهرة : محكمة القسمة العسكرية ، سجل ٦٠ ، ص ٦٩ ، مادة ٨٦ ، بتاريخ ٢٥ جماد الثانى ١٠٦٣هـ - ٢٣ مايو ١٦٥٣م ، ص ٨١ ، مادة ٩٨ ، بتاريخ ١٠ رجب ١٠٦٣ هـ - ٦ يونيه ١٦٥٣م .

(١٦) الجبرتى ، عبد الرحمن بن حسن ، المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ١٨٨ .

(١٧) أرشيف الشهر العقارى بالقاهرة : محكمة الباب العالى ، سجل ٢١ ، ص ٣٣ ، مادة ٨٠ ، بتاريخ ٢١ جمادى الثانى ٩٧٠هـ - ١٥ فبراير ١٥٦٣م .

(١٨) أرشيف الشهر العقارى بالقاهرة : نفس السجل ، ص ٥٤ ، مادة ١٤٢ ، بتاريخ ٢٥ جماد الثانى ٩٧٠هـ - ١٩ فبراير ١٦٥٣م .

أما أشهر الأسواق التى شهدت عودة الاستقرار اليها ورصدتها لنا وثائق ومصادر العصر العثمانى فيمكننا أن نذكر منها : **سوق الباسطية (١٩) ، سوق الجملون (٢٠) ، سوق خان الخليلى (٢١) ، سوق البابلى (٢٢) ، سوق الشرب (٢٣) ، سوق خط الجامع الأزهر (٢٤) ، سوق طولون (٢٥) ، سوق أمير الجيوش (٢٦) ، سوق الفحامين (٢٧) ، سوق الهرادزة (٢٨) ،**

---

(١٩) أرشيف الشهر العقارى بالقاهرة : محكمة الصالحية النجمية ، سجل ٤٤٥ ، ص ٣٧٢ ، مادة ٩٣٩ ، بتاريخ ١٢ جماد الثانى ٩٦٤هـ — ١٢ ابريل ١٥٥٧م •

(٢٠) أرشيف الشهر العقارى بالقاهرة : محكمة الصالحية النجمية ، سجل ٤٤٥ ، ص ٣٩١ ، مادة ٩٥٧ ، بتاريخ ١٥ جماد الثانى ٩٦٤هـ — ١٥ ابريل ١٥٥٧م •

(٢١) أرشيف الشهر العقارى بالقاهرة ، نفس المحكمة ، نفس السجل ، ص ٣٩٥ ، مادة ١٩٩٦ ، بتاريخ ١٨ جماد الثانى ٩٦٤هـ — ١٨ ابريل ١٥٥٧م •

(٢٢) أرشيف الشهر العقارى بالقاهرة : نفس السجل ، ص ٤٠٢ ، مادة ١٠١٩ بتاريخ ١٨ جماد الثانى ٩٦٤هـ — ١٨ ابريل ١٥٥٧م •

(٢٣) أرشيف الشهر العقارى بالقاهرة : محكمة الصالحية النجمية ، سجل ٤٤٥ ، ص ٤١٢ ، مادة ١٠٤٦ ، بتاريخ ٢٢ جماد الثانى ٩٦٤هـ — ٢٢ ابريل ١٥٥٧م •

(٢٤) ———— نفس السجل ، ص ٤٢٢ ، ماده ١٠٧٣ ، بتاريخ ٢٣ جماد الثانى ٩٦٤هـ — ٢٣ ابريل ١٥٥٧م •

(٢٥) ———— سجل ٤٤٦ ، ص ٥١ ، مادة ١١٢ ، بتاريخ ١٢ رمضان ٩٦٤هـ — ٩ يوليه ١٥٥٧م •

(٢٦) ———— نفس السجل ، ص ٧٩ ، مادة ١٨٦ ، بتاريخ ١٨ رمضان ٩٦٤هـ — ١٥ يوليه ١٥٥٧م •

(٢٧) ———— نفس السجل ، ص ١٥٣ ، مادة ٣٧٢ ، بتاريخ ٤ شوال ٩٦٤هـ — ٣١ يوليه ١٥٥٧م •

(٢٨) أرشيف الشهر العقارى بالقاهرة : نفس السجل ، ص ١٩٤ ، مادة ٤٩٠ ، بتاريخ ١١ شوال ٩٦٤هـ — ٧ يوليه ١٥٥٧م •

سوق الوراقين (٢٩) ، سوق الصاغة (٣٠) ، سوق الغزل (٣١) ، سوق العطارين (٣٢) ، سوق الدجاجين(٣٣) ، سوق الغورية(٣٤) ، وقد وجدت داخل هذه الأسواق الكبرى أسواق صغيرة متخصصة فى بيع بعض السلع بذاتها مثل « **سوق قماش النابلسى داخل سوق خان الخليلى » (٣٥) ، وسوق الأحزمة داخل سوق طولون (٣٦) ، وسوق النحاس ، بخط بين القصرين (٣٧) .**

هذا فضلا عن أسواق مدن الثغور مثل الاسكندرية ورشيد ودمياط ، وأسواق المدن الداخلية مثل المنصورة (٣٨) .

---

(٢٩) ———— نفس السجل ، ص ٢٦٠ ، مادة ٦٨٣ ، بتاريخ ٢٠ شوال ٩٦٤هـ ـ ١٦ أغسطس ١٥٥٧ .

(٣٠) ———— سجل ٤٤٩ ، ص ١٨٨ ، مادة ٥٣٤ ، بتاريخ ٢١ جماد الثانى ٩٧١هـ ـ ٥ فبراير ١٥٦٤ .

(٣١) ———— نفس السجل ، ص ٢٥٠ ، مادة ٦٨٨ ، بتاريخ ٦ رجب ٩٧١هـ ـ ١٩ فبراير ١٥٦٤ م .

(٣٢) ———— سجل ٤٦٠ ، ص ٢٦٢ ، مادة ١٠٢٤ بتاريخ ٩ جماد أول ٩٨٧هـ ـ ٤ يوليه ١٥٧٩م .

(٣٣) ———— نفس السجل ، ص ٢٧٠ ، مادة ١٤٣٥ ، بتاريخ ٧ جماد الثانى ٩٨٧هـ ـ ١ أغسطس ١٥٧٩م .

(٣٤) عبد الرحيم ، عبد الرحمن . المصدر السابق : **العلاقات الاقتصادية والاجتماعية** ، ص ٤٠١ .

(٣٥) **ارشيف الشهر العقارى بالقاهرة : محكمة الصالحية النجمية** ، سجل ٤٤٩ ، ص ١٣٤ ، مادة ٣٧٢ ، بتاريخ ٢٤ جماد أول ٩٧١هـ ـ ٩ يناير ١٥٦٤م .

(٣٦) ———— محكمة القيمة العسكرية ، سجل ١٧٥ ، ص ١٩٤ ، مادة ٢٧٠ .

(٣٧) ———— سجل ٥ ، ص ١٢ مادة ٣٥ بتاريخ ١١ رجب ٩٧٠هـ ـ ٦ مارس ١٥٦٣م .

(٣٨) عبد الرحيم ، عبد الرحمن : **المغاربة فى مصر فى العصر العثمانى ١٥١٧ ـ ١٧٩٨** ، ص ٦٦ .

أما عن الوكالات كشكل من أشكال المنظمات التجارية التى شهدتها الفترة العثمانية فأشهرها **وكالات الزيت** ببولاق القاهرة ، **والغورية ، وباب الشعرية** (٣٩) ، **ووكالة الماوردى** بخط الفحامين (٤٠) **ووكالة الجراكسة** التى كانت متخصصة فى تجارة البن (٤١) **ووكالة الكعكيين** التى كانت متخصصة فى بيع الدهانات (٤٢) ، **ووكالة السكر** ببولاق (٤٣) **ووكالة المرجان** بالقاهرة (٤٤) **ووكالة الجلابة ووكالة ذو الفقار ووكالة الخشر** (٤٥).

---

(٣٩) **أرشيف الشهر العقارى بالقاهرة : محكمة بولاق** ، سجل ٢٦ ، ص ٣٥٩ ، مادة ١٨٠٤ ، بتاريخ ١٨ شعبان ١٠١٧ هـ ــ ٢٧ نوفمبر ١٦٠٨م .

ــ **محكمة الباب العالى** ، سجل ١٣٦ ، ص ١٤٢ ، مادة ٥٣٤ ، بتاريخ ١١ شوال ١٠٦٣هـ ــ ٤ سبتمبر ١٦٥٣م .

ــ مبارك ، على : **الخطط التوفيقية** ، جـ ٢ ، ص ٢٥ ، جـ ٢٣ ، ص ٧٦ ، حيث يذكر الوكالتين الأخيرتين .

(٤٠) نفسه ، جـ ٣ ، ص ٣٧ ــ ٣٨ ، حيث يذكر أن هذه الوكالة كانت معدة لبيع أصناف البضائع المغربية .

(٤١) **أرشيف الشهر العقارى** بالقاهرة : **محكمة القسمة العسكرية** ، سجل ١٧٥ ، ص ٢٨٥ ــ ٢٨٧ مادة ٢٧٦ .

(٤٢) عبد الرحيم ، عبد الرحمن : المصدر السابق ، المغاربة ، ص ٦٤ .

(٤٣) أرشيف الشهر العقارى بالقاهرة : **سجلات تقارير اليطر ، سجل ١٩** ، ص ١ مادة ٥ ، بتاريخ ١٢ ذى القعدة ١٢٠٥هـ ــ ١٣ يوليه ١٧٩١م .

(٤٤) أرشيف الشهر العقارى بالقاهرة ، محكمة القيمة العسكرية ، سجل ١٧٥ ، ص ٢٧٠ ، مادة ٣٨٣ بتاريخ ٢٢ رجب ١١٧٧ هـ ــ ١٨ يناير ١٧٦٥م .

(٤٥) عبد الرحيم ، عبد الرحمن : **العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين مصر والسودان خلال العصر العثمانى** ، مجلة البحوث التاريخية ، مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الايطالى ، السنة الرابعة ، العدد الثانى ، يولية ١٩٨٢ ، ص ٣٢٢ .

ــ **سجل اسقاط القرى** (١) ، ص ٢ ، ص ٤٣١

Raymond, A., *Artisans et commerçants au Caire* au XVIII siècle, Tome I, p. 334, 249.
Walz, T., *Trade Between Egypt and Bilad As-Sudan*, p. 66.

هذا فضلا عن الوكالات التى عرفت بأسماء بعض الأسر التجارية مثل وكالة الشرايبى المغربى (٤٦) ، ووكالة السيد أحمد المراكشى بشارع مرجوش (٤٧) ، ووكالة المغاربة بخط طولون (٤٨) ، وقد رصدت لنا الوثائق أسماء (١٢) وكالة تجارية ومهنية ، كانت قائمة بالقاهرة فقط خلال العصر العثمانى (٤٩) فضلا عن وكالات المدن المصرية الأخرى مثل وكالات : فتح الله الناضورى ، ووكالة سنان باشا ، ووكالة الحدادين بالاسكندرية (٥٠) . وكذلك كان الوضع بالنسبة للخانات والدور الذى كانت تلعبه فى الحركة التجارية فى أسواق القاهرة والمدن المصرية الأخرى .

بدايات ظهور الرأسمالية التجارية :

ان استقراء وثائق المحاكم الشرعية ، يثبت بما لا يدع مجالا للجدل ، انه مع عودة الاستقرار الى السوق المصرية ، بدأت الحركة التجارية تأخذ سبيلها الى الازدهار ، وبدأت الحيـــاة الاقتصادية المصرية فى المدينة تنمو بصورة واضحة ، وبدأت السوق المصرية

---

(٤٦) مبارك : على ، المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٢٤ ـ ٢٧ .

(٤٧) نفسه ، جـ ٣ ، ص ٢٤ .

(٤٨) نفسه ، جـ ٢ ، ص ١١٥ .

(٤٩) عبد الرحيم ، عبد الرحمن ، المصدر السابق ، المغاربة ص ٦٣ .

(٥٠) دار المحفوظات العمومية ، مخزن ٤٦ ، سجلات محكمة الاسكندرية . سجل ٣ ، ص ٣٠ ، مادة ١٠٦ بتاريخ ٦ شوال ١١٣٧هـ ـ ١٨ يونيه ١٧٦٥م ، سجل ١ ، ص ٣٧ مادة ١١٢ بتاريخ ١٤ ربيع أول ١١٣٠هـ ـ ١٦ ينـــاير ١٧١٨م .
ـ سجلات محكمة المنصورة ، سجل ٥ ، ص ٤٢ مادة ١٣١ بتاريخ ١٠ شوال ١١٤٧هـ ـ ٥ مارس ١٧٣٥م .

تشهد ظهور براعم الرأسمالية التجارية متمثلة فى ظهور فئتين من المشتغلين فى العمل التجارى هما :

١ ــ فئة أعيان التجار ، أى كبار التجار ·

٢ ــ الشركاء فى العمل التجارى ، واستثمار رؤوس أموالهم فى هذا المجال ·

وسنتتبع من خلال الوثائق ، ظهور كل فئة ونموها ، والدور الذى لعبته فى الحياة الاقتصادية المصرية خلال فترة البحث·

أولا : فئة أعيان التجار ، وبدايات ظهور الرأسمالية التجارية :

منذ النصف الثانى من القرن السادس عشر ، ترصد لنا وثائق المحاكم الشرعية ، أثناء تسجيلها للمعاملات بين فئات المجتمع ، أسماء عدد لا بأس به من التجار المصريين والمغاربة والشوام والحجازيين واليمنيين الذين اتخذوا من السوق المصرية محورا لممارسة نشاطهم التجارى ، وتصف هؤلاء التجار بالصفات التى تدل على عظم ثرائهم مثل « عين أعيان السادة التجار » (٥١) و « عين أكابر التجار » (٥٢) ، كما ترصد لنا مدى اتساع دائرة نشاطهم التجارى ، وامتداده خارج مصر ، وقيامهم بعمليات الاستيراد والتصدير بين مصر ، وبلاد الحجاز ، واليمن ، وبلاد الشام ، وبلدان المغرب العربى ، وأوروبا ، ومن هؤلاء « **الحاج أحمد**

---

(٥١) ارشيف الشهر العقارى بالقاهرة : محكمة الصالحية النجمية ، سجل ٤٧٣ ، ص ٢٧٦ ، مادة ١١٠٣ ، بتاريخ ٢٤ صفر ١٠٠٥هـ ــ ١٧ أكتوبر ١٥٩٦م ·

(٥٢) ــــــــــــ سجل ٤٧٦ ، ص ٧٦ ، مادة ٣٢٧ بتاريخ ٨ صفر ١٠٠٩هـ ــ ١٩ أغسطس ١٦٠٠ م ·

ابن محمد بن عبد الرحمن بن محمـــد المغربى ، التاجر المشـهور بالسعود » (٥٣) و « الخواجا الأجل المحترم الحاج قاسم بن سعيد ابن محمـد المغربى الجربى ، الشهير بابن الحصرى » (٥٤) و « الخواجا شمس الدين بن محمد بن الحاج محمد بن الحاج أحمد بن على المغربى الطرابلسى » (٥٥) ٠ و « الخواجا أحمد بن بكار من التجار فى المرجان والجوخ » (٥٦) ٠ و « الخواجا الاجل المكرم ، التاجر المبجل ، المعظم الشهابى ، شهاب الدين بن أحمد بن المرحوم الخواجا شهاب الدين ابن أحمد بن أبى بكر المعروف بالخطيب ، عين أعيان التجار الخواجكية ، بسوق الهرامز بالقاهرة المحروسة ، والخواجا عبد الكريم بن محمد بن ابراهيم ، شيخ التجـار الخواجكية بسوق الجامع الطولونى ، بالقاهرة المحروسة ، والخواجا أبى الفضـل الشامى من التجار » (٥٧) ٠ و « الخواجا التاجر محمود بن أحمد ابن على الشـــامى الحريرى » (٥٨) ٠ و « الخواجا محيى الدين بن شهاب الدين الحمصى الشامى » (٥٩) و « الخواجا أحمد بن الخـواجا

---

(٥٣) ارشيف الشهر العقارى بالقاهرة : سجل ٤٤٥ ، ص ٢١١ ، مادة ٥٣٩ ، بتاريخ ١٦ جماد أول ٩٦٤هـ ـ ١٧ مارس ١٥٥٧م ٠

(٥٤) ـــــــــ : نفس السـجل ، ص ٢٣٩ ، مادة ٦٠٩ ، بتاريخ ٢٣ جماد أول ٩٦٤ هـ ـ ٢٤ مارس ١٥٥٧م ٠

(٥٥) ارشيف الشهر العقارى بالقاهرة : محكمة الصالحية النجمية ، سجل ٤٤٦ ، ص ١٥٢ ، مادة ٣٦٨ ، بتاريخ ٣ شوال ٩٦٤هـ ـ ٣٠ يوليه ١٥٥٧م ٠

(٥٦) ـــــــــ : نفس السجل ، ص ٢٤٨ ، مادة ٦٤٦ بتاريخ ٢٠ شوال ٩٦٤هـ ـ ١٧ أغسطس ١٥٥٧م ٠

(٥٧) ـــــــــ : محكمة الباب العالى ، ٢١ ، ص ٣٥ مادة ٨٦ ، بتاريخ ٢١ جماد الثانى ٩٧٠هـ ـ ١٥ فبراير ١٥٦٣م ٠

(٥٨) ارشيف الشهر العقارى بالقاهرة : سجل ٢١ ، ص ٤٨ ، مادة ١٢٥ ، بتاريخ ٢٤ جماد الثانى ٩٧٠هـ ـ ١٨ فبراير ١٥٦٣م ٠

(٥٩) ـــــــــ : محكمة الصالحية النجمية ، سجل ٤٦٠ ، ص ٥٧ ، مادة ٢١٧ ، بتاريخ ٢١ صفر ٩٨٧هـ ـ ١٩ أبريل ١٥٧٩م ٠

محمد الشهير نسبه الكريم بالرويعى ، عين أعيان السادة التجار ، بمصر المحروســـة ، والأقطار الحجازية ، والبـلاد اليمنية » (٦٠) و « الخواجا أحمـد جلبى بن المرحـوم محمد ، الشـــهير نسبه بالبرصـــوى ، عـين أعيان التجار بمصر المحروســـة ، والأقطـار الحجازية » (٦١) و « الخواجا نور الدين ، عين أكبار التجار ، بالديار المصرية ، والأقطار الحجازية والبـــلاد اليمنيــة » (٦٢) و « الخواجا عيسى بن مخلف بن محمـد المغربى الجربى التاجر بسوق طولون » (٦٣) و « الخواجا الطاهر بن الخواجا عمر يعقوب اليمانى » (٦٤) ، و « الخواجا بدر بن عبد الله بن أبى بكر المغربى الجربى ، التاجر بسوق طولون » (٦٥) و « الخواجا سعيد بن

---

(٦٠) ـــــــــــــــ : سجل ٤٧٣ ، ص ٢٧٦ ، مادة ١١٠٢ بتاريخ ٢٤ صفر ١٠٠٥هـ ــ ١٧ أكتوبر ١٥٩٦م ، ص ٤١٩ مادة ١٦٣٧ ، بتاريخ ٥ جمادى الثانى ١٠٠٥هـ ــ ١١ فبراير ١٥٩٧م •

ـــــــــــــــ : سجل ٤٧٦ ، ص ١١١ ، مادة ٤٥٦ بتاريخ ٧ ربيع الأول ١٠٠٩ هـ ــ ١٦ سبتمبر ١٦٠٠م •

(٦١) ـــــــــــــــ : محكمة الصالحية النجمية ، سجل ٤٧٣ ، ص ٣٣٢ ، مادة ١٣٢٣ ، بتاريخ ١٣ ربيع الثانى ١٠٠٥هـ ــ ٤ ديسمبر ١٥٩٦م ، ص ٣٣٣ ؛ مادة ١٣٢٥ ، بتاريخ ١٣ ربيع الثانى ١٠٠٥ هـ ــ ٤ ديسمبر ١٥٩٦ •

(٦٢) ـــــــــــــــ : محكمة الصالحية النجمية ، سجل ٤٧٤ ، ص ١٥١ ، مادة ٥٧٤ ، بتاريخ ٩ محرم ١٠٠٦ هـ ــ ٢٢ أغسطس ١٥٩٧م •

(٦٣) أرشيف الشهر العقارى بالقاهرة : محكمة طولون ، ســـجل ١٨٨ ، ص ٤١٤ ، مادة ١٣٧٠ ، بتاريخ ١١ ربيع الأول ١٠٠٩هـ ــ ٢٨ سبتمبر ١٦٠٠م •

(٦٤) ـــــــــــــــ : محكمة الصالحية النجمية ، سجل ٤٧٦ ، ص ١٣٠ ، مادة ٥٠٩ ، بتاريخ ٢٨ ربيع الأول ١٠٠٩هـ ــ ٧ أكتوبر ١٦٠٠م •

(٦٥) ـــــــــــــــ : محكمة طولون ، سجل ١٨٨ ، ص ٥٢٩ ، مادة ١٧٨١ ، بتاريخ ٩ جماد الثانى ١٠٠٩هـ ــ ١٦ ديسمبر ١٦٠٠م •

عبد العزيز ابن أبى القاسم المغربى الجربى ، من أعيان السادة التجار بسوق طولون » (٦٦) .

واستمرت هذه الفئة التجارية فى نموها وازدهارها طوال القرن السابع عشر ، وأصبحت الوثائق تضفى على أفراد هذه الفئة الأوصاف التى تدل على المركز الاجتماعى المرموق الذى أصبح عليه هؤلاء التجار بين فئات المجتمع المصرى ، وأن دراسة مخلفات الذين توفوا منهم توضح مدى الثراء الذى أصبحوا عليه بالنسبة للعصر ، وأنهم بحق أصبحوا يملون الجذور الأولى للرأسمالية التجارية المصرية ، فتذكر لنا أسماء الكثير من هؤلاء التجار مثل « **الأمير مصطفى بن محمد التاجر** بخان الخليلى » (٦٧) و « **الخواجا عبد اللطيف شاه بندر التجار** » (٦٨) و « **الخواجا شرف الدين يحيى ابن الخواجا عبد الرحمن** شيخ طايفة التجار بسوق الجملون بمصر حالا ، و « **الخواجا منصور بن المرحوم الخواجا محمد بن الشيخ عبد الهادى** الوراق من أعيان التجار بمصر » (٦٩) و « **فخر الخواجكية المعتبرين** ، نخبة النبلاء الفخام **الخواجا منصور بن المرحوم فخر التجار شمس الدين محمد الوراق** » (٧٠) و « **المرحوم**

---

(٦٦) ———— : نفس المحكمة ، نفس السجل ، ص ٤٣٦ ، مادة ١٤٣٧ ، بتاريخ ٢ ربيع الثانى ١٠٠٩هـ — ١١ أكتوبر ١٦٠٠م .

(٦٧) أرشيف الشهر العقارى بالقاهرة : محكمة القيمة العسكرية ، سجل ٤٨ ص ١٠ ، مادة ١٩ ، بتاريخ ٢٠ ذى القعدة ١٠٤٩هـ — ١٣ مارس ١٦٤٠م .

(٦٨) ———— : نفس السجل ، ص ٨٣ ، مادة ١٠٦ ، بتاريخ ٢٢ محرم ١٠٥٠هـ — ١٤ مايو ١٦٤٠م .

(٦٩) ———— : نفس السجل ، ص ٢٩٩ ، مادة ٤٩٥ ، بتاريخ ١٥ رمضان ١٠٥٠هـ — ٢٩ ديسمبر ١٦٤٠ .

(٧٠) ———— : سجل ٥٠ ، ص ٤٧ ، مادة ٥٠ ، بتاريخ ١ جماد الثانى ١٠٥٢هـ — ٢٧ أغسطس ١٦٤٢م .

الخواجا محمد جلبى بن الحاج على الرومى التاجر بخان الخليلى »(٧١) و « الخواجا الشهابى أحمد بن الشيخ العمدة الشرفى يحيى شيخ سوق طايفة التجار بالجملون والتاجر بالسوق المذكور » (٧٢) و « ذو الفقار أغا من طايفة المتفرقة ، بمصر المحروسة ، والتاجر بسوق خان الخليلى » (٧٣) • وهذا يدل على اشتغال رجال الحامية بالعمل التجارى ، و « الخواجا فتح الله بن المرحوم شاهين ، شاه بندر التجار ، والذى بلغت مخلفاته التى تركهـا عند وفاته (٣٦٤٦٤٠ بارة) » (٧٤) ، وهذا يمثل ثروة كبيرة بمقياس ذلك العصر •

وهكذا فان بروز فئة أعيان التجار منذ منتصف القرن السادس عشر واستمرارية تواجد هذه الفئة طوال القرن السابع ، يمثل بلاشك الجذور الأولى والأساسية لظهور الرأسمالية التجارية المصرية •

ثانيا : نظام المشاركة التجارية ودوره في نشوء الراسمالية التجارية :

لقد شهدت نفس الفترة التى برزت فيها «فئة أعيان التجار» ، نظاما آخر لاستثمار صغار التجار لرءوس أموالهم ، عن طريق نظام المشاركة التجارية ، واثبات عقود هذه المشاركة فى سجلات المحاكم الشرعية ، على أساس أن يدفع كل شريك مبلغا معينا حسب نص

---

(٧٢) ارشيف الشهر العقارى بالقاهرة : نفس السجل ، ص ٣٠٢ ، مادة ١٣٨ ، بتاريخ ٢٥ ربيع الأول ١٠٥٣هـ ــ ١٣ يونيه ١٦٤٣م ؛ سجل ٦٠ ، ص ٥٤ ، مادة ٦٣ ، بتاريخ ١٤ جماد الثانى ١٠٦٣ هـ ــ ١٢ مايو ١٦٥٢م •

(٧٣) ـــــــــــ : سجل ٦٠ ، ص ٥٥ ، مادة ٦٥ ، بتاريخ ١٥ جماد الثانى ١٠٦٣هـ ــ ١٣ مايو ١٦٥٣م •

(٧٤) ـــــــــــ : نفس السجل ، ص ٦٩ ، مادة ٨٦ ، بتاريخ ٢٥ جماد الثانى ١٠٦٣هـ ــ ٢٣ مايو ١٦٥٢م •

العقد ، ويصبح المبلغ المدفوع من الطرفين هو رأس مال الشركة ، التى يحدد العقد نوع السلع التى سوف يستثمر فيها رأس المال هذا ، وأسلوب الاستثمار ، على أن يتولى أحد الشركاء ادارة عملية الاستثمار التجارى محليـــا وخارجيا ، نظير أخـذه كلف سفره ومؤونته ، ومصروفاته ، ثم تقسم الأرباح المتبقية بعد ذلك بين الشركاء بالسوية ، فنجد مثلا عقد الشركة التى قامت بين الحاج يونس بن يحيى بن سليمان المغربى الجربى ، وبين الحاج يوسف ابن أحمد بن سليمان المغربى الجربى ، بمبلغ من المـال قدره أربعة آلاف نصف فضة سليمانية ، على سبيل المخارجة الشرعية ، ليتاجر الحاج يوسف بن أحمد برأس المال هذا فى سلع الأرز ، والعسل والعطريات و « ليسافر بذلك الى بـلاد الروم برا وبحرا ، عونا وبحرا ، عونا وملحا ، ويبيعه بالنقد والنسية ، ويشترى بثمنه ما أحب واختار من أصناف البضايع ، ومن أنواع المتاجر ، ومهما أطلعه الله من ذلك من ربح ، بعد اخراج ما يجب اخراجه شرعا يكون مقســوما بينهما نصــفين بالســوية لا يزيد لأحدهما على الآخر » (٧٥) . والشركـة التى تكونت بين « الخواجـا الزينى عبد الحميد بن منصور والمعلم عبد النبى بن يونس الطحان ، فى تسعة رءوس خيل ، وجميع عدة الطاحون بالنصف ، وكلما أطلعه الله من ذلك من الربح ، ويسره من الفايدة ، بعد اخراج الكلف والمؤن على العادة يقسم بينهما نصفين بالسوية » (٧٦) ، كما تكونت

---

(٧٥) أرشيف الشهر العقارى بالقاهرة : محكمة بولاق ، سجل ١ ، ص ٧٢ ، مادة ٣٣٥ ، بتاريخ ٢٧ رمضان ٩٤٣هـ ــ ٩ مارس ١٥٣٧م .

(٧٦) أرشيف الشهر العقارى بالقاهرة : محكمة طولون ، سـجل ١٧٠ ، ص ٩٠ ، بتاريخ ٢١ صفر ٩٧٠هـ ــ ٢٠ أكتوبر ١٥٦٢م .

شركة » بين يحيى بن عمر شيخ التجار بسوق طولون والخواجا علي بن الشرفي عيسى برأس مال قدره ماية دينار ، وعقدا على ذلك عقد شركة شرعية جايزة بين المسلمين ، ومهما أظهره الله تعالى من ربح ، وبره من فايدة ، بعد اخراج ما يجب اخراجه شرعا . يقسم بينهما سوية لا مزية لأحدهما على الآخر » (٧٧) . كذلك قامت شركة بين زين الدين أبو بكر عمدة الخواجات ، وعين أعيان السادة التجار بسوق طولون والخواجا سالم بن سعيد بن جمعة برأس مال قدره ألفي دينار ، وماية دينار وستة عشر دينار ، بالنصف ، وعقدا على ذلك ، عقد شركة ، وتسلم ذلك جميعه ، الخواجا سالم المذكور أعلاه ، باذن شريكه الخواجا أبو بكر المشار اليه أعلاه ، وأذنه أن يسافر بذلك ، وأن يشترى به من البلاد المصرية والرومية ، ما أحب واختار ، من أصناف البضايع ، وأنواع المتاجر ، ومع ذلك بالنقد ، دون النسية ، ويدير ذلك في يده ، ويكرره المرة بعد المرة ، والكرة بعد الكرة ، ويسافر بذلك برا وبحرا ، ومهما أظهره الله من ربح ، ويسره من فايدة بعد الكلف والمؤن ، وحق الله ، ان وجد يقسم بينهما نصفين لا مزية لأحدهما على الآخر » (٧٨) . وتستمر الوثائق في تسجيل عقود المشاركة هذه طوال القرن السابع عشر ، وحتى مطلع القرن الثامن الذى يشهد ازدهار الرأسمالية المصرية ، وقيام الشركات الكبرى المخصصة ، وظهور البيوت التجارية الرأسمالية كما سنرى .

وهكذا نرى أن ظهور فئة « أعيان التجار » ، و « قيام الشركات التجارية الصغيرة » هذه ، منذ منتصف القرن السادس عشر ،

---

(٧٧) ———— : سجل ١٨٤ ، ص ٥٦٠ ، مادة ١٩٧٧ ، بتاريخ ١٥ رجب ٩٩٩هـ - ٩ مايو ١٥٩١م .

(٧٨) ارشيف الشهر العقارى بالقاهرة : محكمة طولون ، سجل ١٨٨ ، ص ٢٥٩ ، مادة ٨٠١ ، بتاريخ ١١ ذى القعدة ١٠٠٨هـ - ٢٤ مايو ١٦٠٠م .

حتى نهاية القرن السابع عشر ، واستمرار الحركة التجارية في نموها وازدهارها ، يمثل بدايات نشوء الرأسمالية المصرية .

ازدهار الرأسمالية التجارية المصرية خلال القرن الثامن عشر :

بدأت مصر ، منذ بداية القرن الثامن عشر ، تشهد حركة تجارية نشطة ، بحيث ان السوق المصرية أصبحت تمثل محورا للحركة التجارية بين بلدان المشرق العربي ، والمغرب العربي من ناحية ، وبلدان الشرق الأقصى وأفريقيا وأوروبا من ناحية أخرى ، وتضخم حجم الحركة التجارية استيرادا وتصديرا ، وشهدت الثغور المصرية نشاطا تجاريا يختلف تماما عما تشهد في الفترات السابقة وازدادت التنظيمات التجارية في الأسواق المصرية قوة ، وبدأت الحياة الاقتصادية المصرية تشهد أسرا تجاريا ذات ثروات ضخمة (٧٩) ، أصبحت بمثابة بيوت أو مؤسسات تجارية كبرى. ويكفى أن نذكر من هذه الأسر : **أسرة الدادة الشرايبى الفاسى المغربى** ، التى تشعب نشاطها التجارى حتى أصبحت من أكبر الأسر التجارية الرأسمالية فى مصر فى النصف الأول من القرن الثامن عشر ، **وأسرة الآبار المغربية** التى ظهرت على سطح الحياة الاقتصادية المصرية منذ القرن السابع عشر ووصلت الى أوج عظمتها فى القرن الثامن عشر ، حيث أصبحت من أكبر البيوت التجارية فى مصر ، **وأسرة الجمالى** ، التى اشتهر عدد كبير من أفرادها بالعمل التجارى ، خلال القرنين السابع عشر ، والثامن عشر ، **وأسرة مغار** ، تلك الأسرة التونسية التى عملت بالعمل التجارى فى مصر منذ القرن السادس عشر ، ووصلت الى ذروة مجدها التجارى فى القرن الثامن

(٧٩) عبد الرحيم ، عبد الرحمن ، العلاقات الاقتصادية والاجتماعية ، ص ٣٩٩ - ٤٠٠ .

عشر ، **وأسرة السقاط** ، ذات الشهرة الواسعة فى تجارتى البن والأقمشة ، **وأسرة الكهن** ، **وأسرة حماد** ، **وأسرة الرويعى الرشيدى**، **وأسرة عبد السلام المغربى الفاسى** ، **وأسرة المحروقى** ، **وأسرة محرم** ، **وأسرة حسون** (٨٠) ، والى جانب هذه الأسر التجارية الكبرى ، فان وثائق المحاكم الشرعية سجلت العديد من أسماء التجار فى السلع المختلفة الذين أصبحوا خلال القرن الثامن عشر ، يحملون ألقاب « من عين أعيان التجار » و « من أكابر التجار » نتيجة لتضخم رأس مالهم مثل « **المكرم الحاج على بن المرحوم جاد الله** التاجر فى البن ببولاق » (٨١) و « **الحاج على المرحوم عبد الله الدقاق** فى البن ببولاق » (٨٢) و « **فخر التجار المكرمين** . عين الوجها المعظمين ، **الشيخ سعيد** ، شيخ طائفة المغاربة ، بخط طولون بن المرحوم الخواجا الحاج محمد المغربى ، **والخواجا الحاج أحمد المغربى** بن المرحوم الخواجا الحاج سعيد الجملى ، **والمكرم الحاج** ، **حسن بن عليوة** ، نقيب طايفة المغاربة بالخط المرقوم »(٨٣)

---

(٨٠) لمزيد من التفصيل عن هذه الأسر التجارية ، انظر : عبد الرحيم ، عبد الرحمن ، المصدر السابق ، المغاربة .. ص ص ٦٨ – ٧٤ .

– **الريف المصرى فى القرن الثامن عشر** ، ص ٩٣ .

– **الجبرتى** ، عبد الرحمن بن حسن ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١٨٨ .

– **محكمة الصالحية النجمية** ، سجل ٤٧٣ ، ص ٢٧٦ ، مادة ١١٠٢ ، بتاريخ ٢٤ صفر ١٠٠٥هـ – ١٧ أكتوبر ١٥٩٦م ، ص ٤١٩ ، مادة ١٦٣٧ ، بتاريخ ٥ جماد الثانى ١٠٠٥هـ – ٢٤ ١٥٩٧م ، ص ٤٢٠ ، مادة ١٦٣٢ ، بتاريخ ٢٣ جماد الثانى ١٠٠٥هـ – ١١ فبراير ١٥٩٧م .

(٨١) **ارشيف الشهر العقارى بالقاهرة : محكمة القسمة العربية** ، سجل ١٠١ ، ص ١١ ، مادة ١٦ ، بتاريخ ٢٣ ربيع الثانى ١١٥١هـ – ١٠ اغسطس ١٧٣٨م .

(٨٢) ———— : نفس السجل ، ص ١١ ، مادة ١٧ ، بتاريخ ٢٣ ربيع الثانى ١١٥١ – ١٠ اغسطس ١٧٣٨م .

(٨٣) ———— : نفس السجل ، ص ٢٥ ، مادة ٤٤ ، بتاريخ ١١ جماد أول ١١٥١هـ – ٢٧ أغسطس ١٧٣٨م .

و « الحاج قاسم بن المرحوم الحاج درويش من أعيان التجار هو بمصر المحروسة بخان الحمزاوى»(٨٤) و «العلاى على بن المكرم الامجد الحاج حسن الشهير بالشويخ من أعيان التجار بالبن » (٨٥) و « فخر التجار المعظمين الحاج مصطفى بن الشيخ محمد الصفتى(٨٦)، والخواجا الحاج محمد بن المرحوم عبد السلام التاجر بسوق الغورية » (٨٧) و « السيد الشريف محمد بن المرحوم السيد الشريف سليمان القراوى من أعيان التجار بوكالة ذو الفقار (٨٨) .
و « فخر التجار المكرمين الخواجا الحاج أحمد عزبان الشهير بالصيرفى من أعيان التجار فى البن » (٨٩) و « الحاج أحمد من أعيان التجار بالمنصورة » (٩٠) و « الحاج عبد الله الشامى الشهير بالمهدى من أعيان التجار بمصر » (٩١) و « الحاج عثمان بن عبد الله من التجار فى البن بمصر المحروسة ، والحاج سليمان بن الحاج اسماعيل

(٨٤) ـــــــــــ : نفس السجل ، ص ٧٤ ، مادة ١٤٧ ، بتاريخ ١٦ جماد الثانى ١١٥١هـ ـ أكتوبر ١٧٣٨م .
(٨٥) ـــــــــــ : محكمة القسمة العسكرية ، سجل ١١٤ ، ص ٢٣٤ ، مادة ٢٤٣ ، بتاريخ ٨ ربيع الثانى ١١٣١هـ ـ ٢٨ فبراير ١٧١٩م .
(٨٦) ـــــــــــ : نفس السجل ، ص ٤٢٠ ، مادة ٤٠٣ ، بتاريخ ١٤ جماد الثانى ١١٣١هـ ـ ٤ مايو ١٧١٩م .
(٨٧) ارشيف الشهر العقارى بالقاهرة : سجل ١٤٨ ، ص ٥٩٧ ، مادة ٨٤٢ ، بتاريخ ٢ القعدة ١١٥٢هـ ـ ٣١ يناير ١٧٤٠م .
(٨٨) ـــــــــــ : سجلات اسقاط القرى ، سجل ١ ، ص ٢ ، مادة ٦١ ، بتاريخ ٢٨ ربيع أول ١١٤١هـ ـ ١ نوفمبر ١٧٢٨م .
(٨٩) ـــــــــــ : نفس السجل ، ونفس المادة .
(٩٠) ـــــــــــ : نفس السجل ، ص ٤ ، مادة ١٢ ، بتاريخ ١٥ ربيع الأول ١١٤١هـ ـ ١٩ أكتوبر ١٧٢٨م .
(٩١) ـــــــــــ : سجل ٢ ، ص ١٢٥ ، مادة ٣٦٢ ، بتاريخ ٢٠ ربيع الثانى ١١٤٤ هـ ـ ١٣ نوفمبر ١٧٢٨م .

الملطيلى من التجار بوكالة الحشر ، بخط خان الخليلى » (٩٢) و « **الخواجا عثمان بن حسون** » (٩٣) صاحب الشهرة الواسعة فى تجارة الأقمشة والمجوهرات ، و « **الخواجا الحاج أسعد المغربى** ، من أعيان التجار بسوق السلاح » (٩٤) و « **الخواجا الحاج محمد ابن جلون** » (٩٥) ، صاحب الشهرة فى تجارة الأقمشة الهندية بسوق الجملون ، وسوق الشرب ، بخط الغورية ، و « **الحاج حميدة ابن صالح بن أيوب المغربى** ، من أعيان التجار بسوق البن ، بخط القفاص القريب من الجامع الأزهر » (٩٦) ، و « **الحاج محمد بن الحاج عبد الرحمن** ، التاجر فى الأحرمة بسوق طولون » (٩٧) .

وقد ترتب على ازهار الحركة التجارية ، وظهور البيوت التجارية الكبرى ، وأعيان كثير من التجار ، وتنوع نشاطاتهم التجارية ، تنوع السلع التجارية فى السوق المصرية ، وتنوع مصادر استيرادها ، فقد استقبلت السوق المصرية السلع المشرقية العربية من شامية وحجازية ويمنية وعرقية ، الى جانب السلع المغربية العربية ، هذا فضلا عن استقبالها الى السلع الهندية والأفريقية والأوروبية ، ونشاط عمليات التبادل التجارى فى هذه السلع التى نذكر هنا أهمها : الأقمشة الحريرية ، الأقمشة الهندية ، الأقمشة الصوفية ، الشيلان المغربية ، الفوط ، المحارم ،

---

(٩٢) ــــــــــ : نفس السجل ، ص ١٣١ ، مادة ٣٨١ ، بتاريخ ١٣ ربيع الثانى ١١٤٤هـ ــ ١٦ نوفمبر ١٧٢٨م .

(٩٣) عبد الرحيم ، عبد الرحمن ، المصدر السابق ، **المغاربة** ، ص ٧٣ .

(٩٤) نفسه ، ص ٧٣ .

(٩٤) نفسه ، ص ٧٣ .

(٩٥) نفسه ، ص ٧٣ .

(٩٦) نفسه ، ص ٧٣ .

(٩٧) نفسه ، ص ٧٣ .

الأحرمة ، العطور ، الزيوت ، الزيتون ، الصابون ، السكر ، الملابس الرومية ، الملابس القطنية ، البخور ، الأحجار الكريمة ، الحلى ، المرجان ، البن ، الجلود ، الحبوب ، النحاس المصنوع ، الحديد ، الأسلحة ، الطرابيش ، العبيد ، الكتان ، ملح النوشادر ، البخور الجاوية ، الأرز ، التبغ ، التمر الهندى ، قمر الدين ، الجلود ، التوابل ، الرصاص ، الورق ، الشاشات ، وغيرها من السلع العديدة (٩٨) .

قيام الشركات التجارية الكبرى فى القرن الثامن عشر :

لقد ترتب على اتساع نطاق الحركة التجارية ، وتضخم رءوس أموال التجار ، قيام شركات تجارية كبرى متخصصة ، ولها فروع فى مصر والبلاد الحجازية واليمنية ، بين أفراد الأسر التجارية الكبرى حينا ، وبين بعض التجار من الأسر المختلفة حينا آخر ، مثل الشركة التى كانت قائمة بين أفراد أسرة الدادة الشرايبى ، والتى ظلت قائمة الى ١٥ محرم ١١٥٥ هـ - ١١ مارس ١٧٤٣ م ، حيث حدث النزاع بين أصحاب الشركة حول حصول كل فرد منهم على نصيبه فى الشركة « من مال وعقار ، وغير ذلك مما يباع ويودع ويرهن » فأدى ذلك النزاع الى انفراط عقد هذه الشركة وحصول كل فرد من الشركاه على نصيبه (٩٩) .

وشركة **المرجان** التى كانت قائمة بين الخواجا الحاج محمد السقاط المغربى الفاسى ، والذمى بركات ولد الذمى شحيرة اليهودى

---

(٩٨) نفسه ، ص ص ٦٦ - ٦٧ ، « **العلاقات الاقتصادية** » ص ص ٤٠٢ - ٤١٠ .

(٩٩) ارشيف الشهر العقارى بالقاهرة : محكمة القسمة العسكرية ، سجل ١٥٢ ، ص ٢٤١ - ٢٤٣ ، مادة ٤٠٦ ، بتاريخ ١٥ محرم ١١٥٥هـ - ١١ مارس ١٧٤٣م .

- عبد الرحيم ، عبد الرحمن ، المصدر السابق ، **المغاربة** ، ص ٧٠ .

الرشيدى ، وكانت هذه الشركة ، قائمة بوكالة المرجان بالقاهرة . وكان تقولا الذمى ، ولد الذمى الياس ، الحمصى الشامى ، يقوم باستيراد المرجان ، ويورده الى هذه الشركة لتوزيعه على المشتغلين بهذه التجارة (١٠٠) ، وتذكر الوثائق كثير من الشركات التجارية التى كان لها فروع فى الحجاز واليمن ، مثل شركات « **أحمد بن عبد السـلام المغربى** » ، الذى كان له أكثر من شركة فى مصر والحجاز ، والتى أوكل أمر ادارتها الى السيد « أحمد المحروقى » . وقد سجل الجبرتى ذلك بقوله « صار عظيم التجار ، وشاه البندر ، وسلم قياده وذمامه فى الأخذ والعطاء ، وحساب الشركاء الى السيد أحمد المحروقى » (١٠١) ، الذى عمل على استمرار هذه الشركات

---

(١٠٠) **أرشيف الشهر العقارى بالقاهرة : محكمة القسمة العسكرية ، سجل** ١٧٥ ، ص ٢٧٠ ، مادة ٣٨٣ ، بتاريخ ٢٢ رجب ١١٧٧هـ ـ ١٦ يناير ١٧٦٥م .

(١٠١) **الجبرتى** ، عبد الرحمن بن حسـن ، المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٢١٨ ـ ٢١٩ ، حيث ذكر كيف « ارتفع شأن أحمد بن عبد السلام ، وكيف ارتفع شأن أحمد المحروقى وذلك عند ذكره وفاة السيد أحمد عبد السلام فى شعبان ١٢٠٥هـ ـ ٥ ابريل ـ ٣ مايو ١٧٩٠م ، وذلك بقوله « .. ومات الخواجا المعظم ، والتاجر المكرم ، السيد أحمد بن السيد عبد السلام ، المغربى الفاسى نشأ فى حجر والده ، وتربى فى العز والرفاهية حتى كبر وترشـد ، وأخذ وأعطى وباع واشترى ، وشارك وعامل ، واشتهر ذكره ، وعرف بين التجار ، ومات أبوه ، واستقر مكانه فى التجارة ، وعرفته الناس زيادة عن أبيه ، وصار يسافر الى الحجاز ، فى كل سنة ، مقوما مثل أبيه ، وبنى داره ووسعها ، وأضاف اليها دكة الحسبة التى بجوار القمامين وأنشأ دارا عظيمة أيضا بخط الساكت بالأزبكية ، وانضوى اليه السيد أحمد المحروقى ، وأحبه واتحد به اتحادا كليا ، وكان له أخ من أبيه بالحجاز ، يعرف بالعراشى من أكابر التجار ووكلائهم المشهورين ، ذو ثروة عظيمة ، فتوفى ، وصادف وصول المترجم حينئذ الى الحجاز ، فوضع يده على ماله ودفاتره وشركاته ، وتزوج بزوجته ، وأخذ جواره وعبيده ، ورجع الى مصر ، واتسع حاله زيادة على ما كان عليه ، وعظم صيته ، وصار عظيم التجار ، وشاه البندر ، وسلم قياده وزمامه فى الأخذ والعطاء ، وحساب الشركاء الى السيد أحمد المحروقى ، وارتاح =

في دورها التجارى بعد وفاة الخواجا أحمد بن عبد السلام ، وحل محله في كل شيء ، وشارك بعض التجار في تجارة البن ، وكذلك الشركات التى شارك فيها الخواجا محمد محرم ، الذى كانت له شهرة واسعة في مجال تأسيس الشركات المتخصصة في تجارة البن مثل مشاركته لكل من تابعه على عيسى ، والحاج خليل أغا الازميرلى ، واسماعيل زيد ، كذلك كان للخواجا محمود محرم شركات متخصصة في بيع الأقمشة وبخاصة الأقمشة الهندية » (١٠٢) .

ونظرا لامتداد نشاط هؤلاء التجار الى موانى البحر الأحمر ، ووجود فروع لشركاتهم التجارية في هذه الموانى ، فان ذلك استلزم وجود وكلاء تجاريين لهم مقيمين في هذه الموانى ، وقد رصدت لنا الوثائق الكثير من أسماء هؤلاء الوكلاء فعلى سبيل المثال ، فان « السيد محمد خليل » كان يعمل وكيلا للخواجا الحاج على حماد الفيومى ، ببندر جدة ، حيث كان يقوم بارسال طرود البن اليه ، ويصرف أموره التجارية بهذا الثغر ، نيابة عنه ، وقد استمر

= اليه لحذقه ونباهته ووجاهته وسعادة جده ، ولم يزل على ذلك حتى اخترته المنية وحالت بينه وبين الأمنية ، وتوفى في شعبان مطعونا ، وغسل وكفن ، وصلى عليه بالمشهد الحسينى فى مشهد حافل ، بعد العشاء الأخير في المشاعل ، ودفن عند ابيه بزاوية العرس بالقرب من المحامين ، والتجأ السيد أحمد المحروقى الى محمد اغا البارودى ، كتخدا اسماعيل بيك اليه . وأقره مكانه وأقامه عوضه في كل شيء ، وتزوج بزوجاته ، وسكن داره ، واستولى على حواصله وبضائعه وأمواله ، أمره من حينئذ وأخذ وأعطى ، ووهب وصانع الأمراء ، وأصحاب الحل والعقد حتى وصل الى ما وصل اليه ، وأدرك ما لم يدركه غيره فيما سمعنا ورأينا كما قيل :

« واذا السعادة حظتك عيونها   نم فالمخاوف كلهن أمان »

(١٠٢) أرشيف الشهر العقارى بالقاهرة : محكمة القسمة العسكرية ، سجل ٢٢٤ ، ص ٦٥٧ ، مادة ٧٨٦ ، بتاريخ ١٢١٢هـ ــ ١٧٩٧م .

ابن الخواجا محمد حماد (١٠٣) ، وقد رصدت الوثائق أسماء وكلاء « السيد محمد خليل » ، يقوم بهذا العمل للخواجا اسماعيل جلبي آخرون ببندر جدة لأسرة « محمد حماد الفيومي » ، مثل : السيد محمد نصر ، وابنه السيد عبد الرحمن بن السيد محمد نصر ، ومحمد خلف ، ومحمد على (١٠٤) ، مما يدل على اتساع نشاط هذه الأسرة التجارى ، كذلك عمل الحاج عنبر ، وكيلا للخواجا عبد العزيز الشهير بابن أبى بلفة المغربى (١٠٥) ، كما عمل كل من ابراهيم الجيلانى ، ومصطفى الصاوى ، وأحمد الجندى ، وكلاء للخواجا محمود محرم ، ببندر جدة (١٠٦) ، هذا وقد كان لهؤلاء التجار وغيرهم وكلاء فى موانى مخا ، والحديدة باليمن (١٠٧) ٠

وهكذا نرى أن الحركة التجارية ، وصلت الى قمة ازدهارها ، خلال القرن الثامن عشر ولم تقتصر على المجال المحلى الداخلى ، بل أصبح لها نشاطها الخارجى ٠ وأصبحت البيوت التجارية بما لها من شركات متعددة الأنشطة تمثل مرحلة ازدهار الرأسمالية التجارية المصرية ، ومن تتبع تركات بعض هؤلاء التجار ، وحصر هذه التركات يبرز حجم الثروات الضخمة ، التى كونوها من وراء اشتغالهم بالعمل التجارى ، وقد عمل هؤلاء التجار خلال القرن الثامن عشر على تنوع مجال استثمارهم لرؤوس أموالهم فى مجالات

---

(١٠٣) ــــــــ : سجل ١٦٥ ، ص ١٨٢ ، مادة ١٨٢ ٠

(١٠٤) ــــــــ : نفس السجل ١٩١ ، مادة ٢٩١ ٠

(١٠٥) ارشيف الشهر العقارى بالقاهرة : محكمة الباب العالى ، سجل ٩٠ مكرر ، ص ٤٢ ، مادة ٢١٨ ، بتاريخ ٢٠ الحجة ١٠١٧هـ ٢٧ مارس ١٦٠٩م ٠

(١٠٦) ــــــــ : محكمة القسمة العسكرية ، سجل ١٦٤ ، ص ٦٥٧ ، مادة ٧٨٦ ، بتاريخ ١٢١٢هـ ـ ١٧٩١م ٠

(١٠٧) عبد الرحيم ، عبد الرحمن : النشاط التجارى فى البحر الأحمر ، ضمن أبحاث البحر الأحمر فى التاريخ والسياسة الدولية المعاصرة ، ص ٢٥٧ ٠

اخرى وقد كان هؤلاء التجار حريصين كل الحرص ، على أن يحقق لهم استثمار الفائض من رؤوس أموالهم ، فى مجالات الاستثمار الأخرى ، بما يعادل ان لم يفق الربح الذى يحصلون عليه فى العمل التجارى ، وكانت نسبة الربح التى يحددونها دائما تعادل ٢٠٪ من رأس المال (١٠٨) • ومن هذا المنطلق دخلوا مجالات الاستثمار فى اسقاط التزامات الأراضى الزراعية ، أو رهن هذه الالتزامات ، وشراء العقارات وتمويل بعض الصناعات المحلية وغير ذلك من المجالات التى سنعالجها فيما بعد ، والآن نعرض للظروف التى أتاحت للرأسمالية التجارية دخول مجالات الاستثمار الأخرى•

الظروف التى أتاحت للرأسمالية التجارية دخول مجالات الاستثمار الأخرى :

تتمثل هذه الظروف فى مجموعة من العوامل المتداخلة والمتشابكة ، يأتى على رأسها الصراعات السياسية والعسكرية ، التى شهدتها مصر منذ مطلع القرن الثامن عشر ، بين البيوت المملوكية المختلفة ، من فقارية وقاسمية وقادزغلية ، ثم مرورها بفترة حكم على بك ، وصراعه مع الأمراء المماليك المعارضين لنفوذه ، وأعوانهم من شيوخ العرب ، فى الوجهين القبلى والبحرى ، ثم خضوع مصر لفترة الحكم الثنائى بين ابراهيم بك ، ومداد بك (١٧٧٥ ــ ١٧٩٨ م) ، بعد صراع بين الأمراء المماليك وانقسامهم الى امراء « قبليين » و « بحريين » على حد تعبير المصادر المعاصرة ، كانت هذه الأحداث السياسية الدامية ، التى مرت بها مصر ، فى ذات الوقت الذى ازدهرت فيه الحركة التجارية من العوامل الهامة التى أفسحت المجالات أمام الرأسمالية التجارية دخول مجالات الاستثمار الأخرى ، وخاصة مجال اسقاط ورهن الالتزامات الزراعية

---

(١٠٨) عبد الرحيم ، عبد الرحمن : المصدر السابق ، المغاربة ، ص ٧٥ •

كما سنرى • كذلك فان فئة التجار نتيجة لاتساع نشاطها واتساع دائرة هذا النشاط ، بدأت تفكر فى تصنيع بعض السلع وتسويقها لحسابها الخاص ، كما اتجهت الى امتلاك العقارات بمختلف أنواعها وتأجيرها كنوع من الاستثمار لفائض رؤوس أموالها (١٠٩) •

مجالات استثمار الرأسمالية التجارية لرؤوس أموالها :

أولا : التزام الأراضى الزراعية :

أتاحت ظروف الصراعات السياسية بين الأمراء المماليك ـ التى سبقت الاشارة اليها ـ الفرصة أمام فئة كبار التجار ، لاستثمار فائض رؤوس أموالهم فى التزام الأراضى الزراعية ، فقد احتاج هؤلاء الأمراء المماليك ، نتيجة للصراع فيما بينهم ، الى الأموال للانفاق منها على قواتهم الخاصة وتابعيهم ، هذا فضلا عن حاجتهم الى الأموال ، لتقديم الرشاوى والهدايا للباشوات ، وكبار موظفى الدولة ، ولم يكن أمامهم من سبيل للحصول على هذه الأموال ، سوى اسقاط التزاماتهم كلها أو بعضها ، أو اسقاط التزامات اتباعهم أو مرقوقيهم ، وكانت الفئة الوحيدة القادرة على امدادهم بهذه الأموال فئة كبار التجار ، أو أعيان التجار ، كما كان يطلق عليهم ، فلجأوا اليهم (١١٠) ، وقد حرص هؤلاء التجار ،

---

(١٠٩) عبد الرحيم ، عبد الرحمن : المصدر السابق ، **الريف المصرى** ، ص ٩١ ـ ٩٢ •

(١١٠) ارشيف الشهر العقارى بالقاهرة : سجلات اسقاط القرى ، سجل ١ ، ص ٢ ، مادة ٦ ، بتاريخ ٨ ربيع أول ١١٤١هـ ـ ١٠ سبتمبر ١٧٣١م ، ص ٤ ، مادة ١٢ ، بتاريخ ١٥ ربيع أول ١١٤١هـ ـ ١٧ سبتمبر ١٧٣١ ، ص ٤ ، مادة ١٣ ، بتاريخ ١٥ ربيع أول ١١٤١هـ ـ ١٧ سبتمبر ١٧٣١م ، ص ٣٣ ، مادة ١٢٤ ، بتاريخ ٢٤ ربيع أول ١١٤١هـ ـ ٢٦ سبتمبر ١٧٣١م ، ص ٣٧ ، ٨١ ، بتاريخ ١٥ رمضان ١١٤١هـ ـ ١٢ مارس ١٧٣٢م ، سجل ٢ ، ص ١٢٥ ، مادة ٣٦٢ ، بتاريخ ١٠ ربيع الثانى ١١٤٤هـ ـ ١٢ اكتوبر ١٧٣١م ، ص ١٣١ ، مادة ٣٨١ ،

كما سبقت الاشارة ألا تقل فائدة اسقاط أو رهن أية حصص التزام عن نسبة ٢٠٪ من رأس المال ، وكان الاسلوب المتبع أنه عند اسقاط الالتزام أو رهنه ، أن يقوم المسقط ، بعد توقيع عقد الاسقاط بتوقيع عقد آخر باستئجار نفس الالتزام ، وكان مبلغ الايجار يعادل ٢٠٪ من قيمة المبلغ الذى تسلمه المسقط صاحب الالتزام والمستأجر فى نفس الوقت ، ويشترط المسقط له فى عقد الايجار ، أن المسقط اذا لم يرجع المبلغ الذى تسلمه فى نهاية المدة المنصوص عليها فى عقد الاسقاط فان القيمة الايجارية تتكرر ، وقد ترتب على دخول التجار ميدان الالتزام الأراضى الزراعية كأسلوب الدادة الشرايبى ، بحكم انه كان من أوائل كبار التجار الذين دخلوا هذا الميدان أنه أول من أوجد فى مصر « الربا » (١١١) ·
وقد ترتب على دخول التجار ميدان التزام الأراضى الزراعية كاسلوب لاستثمار أموالهم ، أن أصبح كثير منهم ملتزمين غائبين عن مناطق الالتزامات فهم ملتزمون بالعقود فقط دون ممارسة السيطرة الفعلية على هذه الالتزامات ، وان وجد لبعضهم التزامات فعلية ، وقد أصبح لكثير منهم نتيجة لعمليات اسقاط ورهن الالتزامات كثيرا من حصص الالتزامات ، بل قرى كاملة ، فى مناطق عديدة فى مختلف أنحاء البلاد فى الوجهين البحرى ، والقبلى ، دون أن يذهبوا الى هذه الالتزامات أو يرونها فى معظم الأحوال ، وقد أغرت هذه العملية

بتاريخ ١٣ ربيع الثانى ١١٤٤هـ ــ ١٥ أكتوبر ١٧٣١م ، ص ١٠٩ ، مادة ٣٠٣ ،
بتاريخ غرة صفر ١١٤٤هـ ــ ٥ أغسطس ١٧٣١م ، ص ١٠٩ ــ ١١١ ، مادة ٣٠٤ ،
بتاريخ غرة صفر ١١٤٤هـ ــ ٥ أغسطس ١٧٣١م ·
ــ **سجلات الديوان العالى** ، سجل ١ ، ص ١٣٥ ، مادة ٢٩١ ، بتاريخ ٢١ محرم ١١٥٤هـ ــ ٢٨ مارس ١٧٤٢م ·
(١١١) عبد الغنى ، أحمد شلبى ، أوضح الاشارات ·· ، ص ١٩٥ حيث ذكر « وانما أحدث الربا فى هذا البلد ، من رهن البلاد واستئجارها من صاحب البلد ، انما هو محمد دادى الشرايبى » · ·

كثيرا من التجار ، فدخلوا فى مجال المضاربات فى مزادات الالتزامات المحلولة ، التى توفى أصحابها ، دون أن يقوم الورثة بالتمسك بها ، ونظرا لكثرة عمليات اسقاط الالتزامات ، بين التجار والملتزمين ، فان الروزنامة ، خصصت سجلات خاصة لقيد عقود هذه الاسقاطات أطلقت عليها « سجلات اسقاط القرى » ، وبدون استثناء فان جميع الأسر التجارية التى أشرنا اليها سابقا دخلت هذا المجال من مجالات الاستثمار ، ومن أشهر هذه الأسر : أسرة الشرايبى ، فضلا عن العديد من أسماء التجار الآخرين ، الذين كانوا يحملون ألقاب « فخر الخواجات ... أعيان السادة التجار » ، وغير ذلك من الألقاب ، وقد وصلت نسبة التجار بالنسبة لمجموع الملتزمين فى نهاية القرن الثامن عشر ، من واقع دفاتر الالزام نسبة ٣ر١٪ وأصبحت لهم سيطرة على كثير من حصص الالتزامات غير المسجلة بأسمائهم فى دفاتر الالتزام عن طريق رهن أو اسقاط هذه الالتزامات لهم لفترات قصيرة ، يأخذون قيمة الايجار أجرة « سالمة خالصة لهم » دون تحمل أية أعباء فينص العقد « وليس على مؤخرة المرقوم شىء من ذلك » (١١٢) ، وقد كان لهذه العمليات اثرها على تفتت الالتزامات فى نهاية القرن الثامن عشر ، مما أدى الى تدهور الاقتصاد الريفى ، وكثرة الأعباء المالية على الفلاحين ، مما دفع بالفلاحين فى كثير من الأحوال الى هجر قراهم ، فأدى الى تراجع التجار فى نهاية القرن عن استثمار أموالهم فى هذا المجال .

ثانيا : امتلاك العقارات بمختلف أنواعها :

كان هذا المجال ، من أهم المجالات التى اتجه اليها التجار لاستثمار رؤوس أموالهم ، فتسجل لنا الوثائق شراء هؤلاء التجار

(١١٢) عبد الرحيم ، عبد الرحمن : الريف ، ص ٨٨ ، ص ٩٢ ـ ٩٤ .
ـ المغاربه ٩٠ ، ص ٧٥ ، ٧٧ .
والوثائق المذكورة بهوامش هذه الصفحات .

لكثير من العقارات ، من دور ، وحمامات ووكائل ، وخانات ، وحوانيت ، وحواصل ، ومخازن ، وقيامهم بانشاء البعض الآخر ، وتأجير هذه العقارات الى آخرين نظير أجرة شهرية أو سنوية ، حسب اشتراطات العقد الذى يتم بين الطرفين المؤجر والمستأجر وقد سميت بعض وكالات القاهرة والاسكندرية بأسماء بعض الأسر التجارية ، مثل وكالة الرويعى ، ووكالة الشرايبى ، ووكالة الملطيلى ، ووكالة أحمد المراكشى ، ووكالة الخرزاتى ، ووكالة الملا ، ووكالة فتح الله الناضرى بالاسكندرية ، وكذلك الحمامات مثل : حمام الرويعى ، حمام الشرايبى ، حمام الملطيلى ، أما عملية حصر الدور والعقارات الأخرى فانه من العسير رصدها لكثرتها ، حيث لا يكاد يخلو شارع ، أو حارة ، أو عطفة فى القاهرة والمدن المصرية ، وبخاصة مدن الثغور دون أن يكون لأحد التجار عقار أو أكثر ، وبخاصة فى المناطق القريبة للأسواق الكبرى (١١٣) .

ثالثا : تمويل بعض الصناعات والحرف :

مجال ثالث من المجالات التى عمل التجار على استثمار رؤوس أموالهم فيها ، فقد قام بعض التجار بتمويل بعض الصناعات مثل صناعة الغزل والنسيج ، وأدوات الزينة والزجاج والخرز ، وعصر الزيوت ، وصناعة الصابون ، صناعة السكر ، وكان هؤلاء التجار يستولون على الانتاج ويقوم بتسويقة لصالحهم داخليا وخارجيا .

---

(١١٣) مبارك ، على ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١٠٨ ، ج ٣ ، ص ١٢٨ ، ١٣٠ ، ١٦٢ ، ١٧٠ ، ١٨٤ ، ٢٩٠ .

- **أرشيف الشهر العقارى : محكمة الصالحية النجمية** ، سجل ٥٢٥ ، ص ٤٢٢ ، مادة ٦٢٩ ، ص ٤٥٧ مادة ٦٨٤ ، ص ٧٢٦ ، بتاريخ ٢٠ جماد أول ١١٧٧هـ - ٢٦ نوفمبر ١٧٦٣م .

- عبد الرحيم ، عبد الرحمن : **المغاربة** .. ص ٧٧ - ٧٨ ، ص ١٢٩ - ١٨٦ .

كذلك قام بعض التجار بتمويل بعض مشروعات الخدمات والحرف لاستثمار جزء من رؤوس أموالهم فى هذه المشروعات مثل بناء الحمامات العامة ، والمطاحن ، وعمليات النقل النهرى والبحرى ، وعمليات النقل البرى • وغير ذلك من المشروعات ذات العائد المالى (١١٤) •

أثر تطور الرأسمالية التجارية على الحياة الاقتصادية المصرية :

من العرض السابق لتطور الحياة الاقتصادية المصرية ، خلال العصر العثمانى يتضح أن هذه الحياة ، بعد دخول العثمانيين مصر ، ونتيجة لطبيعة الحكم العثمانى ، التى لم تضع قيودا على حركة السكان أو اسلوب ممارستهم لأوجه نشاطاتهم ، فقد عاد الاستقرار للسوق المصرية ، وبدأت فئة التجار تعاود نشاطها ، وتوسع من دائرة هذا النشاط داخليا وخارجيا ، حتى وصلت مع نهاية القرن السابع عشر ، وبداية القرن الثامن عشر ، قمة مجدها التى استمرت فى الازدهار خلال هذا القرن ، ثم أخذت فئة التجار توسع من دائرة استثماراتها ، فدخلت مجالات الاستثمار الأخرى غير المجال التجارى ، وساعدها على ذلك الظروف السياسية التى مرت بها مصر خلال هذا القرن ، وقد ظهرت آثار اتجاه التجار الى

---

(١١٤) عبد الرحيم ، عبد الرحمن : الريف •• ، ص ١٩٧ ـ ١٩٨ •
ـ المغاربة ••• ، ص ٧٩ •
Raymond, A. op. cit., II, pp. 640-648.
ـ أرشيف الشهر العقارى بالاسكندرية ، محكمة الجزيرة الخضراء ، سجل ٢٣ ص ٨٧ ، مادة ٣١٢ •

استثمار جزء من رؤوس أموالهم فى مجال التزام الأراضى الزراعية ، على سبيل المثال ، فى نهاية القرن الثامن عشر ، حيث ان ذلك أدى الى نزول الأراضى الزراعية ، مجال المضاربات وعمليات الرهن ، وكان أثر ذلك سيئا على أهل الريف . فقد غالى الملتزمون ، وموظفو الادارة فى فرض الضرائب الشرعية ، وغير الشرعية عليهم حتى يستطيع هؤلاء الوفاء بالتزاماتهم أمام التجار ، والا ضاعت عليهم التزاماتهم ، طبقا لشروط العقد . فأرهق الفلاح المصرى بكثرة الأعباء المالية المطلوبة منه ، فترك أرضه ، بل ان كثيرا من القرى خلت من السكان ، فأدى ذلك الى سوء الأوضاع الاقتصادية فى الريف وبالتالى تأثر الاقتصاد المصرى بكامله نتيجة لذلك مع نهاية القرن الثامن عشر (١١٥) ، حيث كان الانتاج الزراعى لا يزال عماد الثورة القومية .

هكذا نرى أنه اذا كانت الرأسمالية قد ساعدت ومنذ منتصف القرن السادس عشر والى الربع الأخير من القرن الثامن . الى استقرار الأوضاع الاقتصادية المصرية وبخاصة فى المدينة ، لأنها كانت تركز استثماراتها فى المجال التجارى ، وعندما بدأت تتحول الى رأسمالية تجارية زراعية صناعية أى رأسمالية شاملة مستغلة ، فان ذلك كان أحد العوامل الرئيسية التى أدت الى التدهور الاقتصادى الذى شهدته مصر فى نهاية القرن الثامن عشر الذى رصدته لنا بكل وضوح المصادر المعاصرة ووثائق المحاكم الشرعية .

---

(١١٥) عبد الرحيم ، عبد الرحمن ، الريف .. ، ص ١٠٠ - ١٢٤ .

مصادر البحث

أولا : المصادر العربية :

١ ـ الوثائق غير المنشورة :

(أ) أرشيف الشهر العقارى بالقاهرة :

اعتمد البحث على وثائق المحاكم التالية المحفوظة بهذا الأرشيف :

ـ محكمة الباب العالى .

ـ محكمة بولاق .

ـ محكمة الصالحية النجمية .

ـ محكمة طولون .

ـ محكمة القسمة العربية .

ـ محكمة القسمة العسكرية .

ـ سجلات اسقاط القرى .

ـ سجلات تقارير النظر .

ـ سجلات الديوان العالى .

(ب) أرشيف الشهر العقارى بالاسكندرية :

ـ سجلات محكمة الاسكندرية الشرعية والجزيرة الخضراء ـ الخاصة بالقرنين السادس عشر والسابع عشر .

(جـ) أرشيف دار المحفوظات العمومية بالقاهرة :

ـ سجلات محكمة المنصورة الشرعية ـ الخاصة بالقرن الثامن عشر .

ـ سجلات محكمة الاسكندرية الشرعية ـ الخاصة بالقرن الثامن عشر .

(د) قانون نامة مصر : الذى وضعه السلطان سليمان ٩٣١ هـ ـ ٢٩ أكتوبر ١٥٢٤ ـ ١٧ أكتوبر ١٥٢٥ م .

ترجمة : متولى أحمد فؤاد ، دراسة وتحقيق ، عبد الرحيم عبد الرحمن ، تحت الطبع .

٢ ـ المصادر المطبوعة :

ـ ابن اياس : محمد بن أحمد : **بدائع الزهور فى وقائع الدهور** . جـ٥ ، ط٢ ، تحقيق : محمد مصطفى ، القاهرة ١٣٧٩ هـ ـ ١٩٦٠ م .

ـ **عجائب الاثار فى التراجم والأخبار** ، جـ ٢ ، القاهرة ١٣٢٢ هـ ـ ١٩٠٤ م .

ـ الصباغ ، ليلى :

« **الوجود المغربي في الشرق المتوسط في العصر الحديث** » في « المجلة التاريخية المغربية » ، العدد ٧ ـ ٨ ، ص ٧٥ ـ ٩٨ ، تونس ، يناير ١٩٧٧ م ٠

ـ عبد الرحيم ، عبد الرحمن : **الريف المصرى فى القرن الثامن عشر** ، القاهرة ١٩٧٤ م ٠

ـ **المغاربة في مصر في العصر العثماني ١٥١٧ ـ ١٧٩٨** ، دراسة في تأثير الحالة المغربية من خلال وثائق المحاكم الشرعية المصرية ، تونس ١٩٨٢ م ٠

ـ **النشاط التجارى فى البحر الأحمر فى العصر العثمانى ١٥١٧ ـ ١٧٩٨** م ، فى كتاب البحر الأحمر فى التاريخ والسياسة الدولية المعاصرة (أبحاث الاسبوع العلمي الثالث ١٠ ـ ١٥ مارس ١٩٧٩) ـ سمنار التاريخ الحديث ٠ جامعة عين شمس، اشراف الأستاذ الدكتور أحمد عزت عبد الكريم ٠ القاهرة ١٩٨٠ ٠

ـ **العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين مصر والسودان خلال العصر العثمانى ١٥١٧ ـ ١٧٩٨** م ٠ فى « مجلة البحوث التاريخية » التى يصدرها « مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الايطالى » ٠ السنة الرابعة ، العدد الثانى ٥ يوليه ١٩٨٢ ، ص ٣٠٧ ـ ٣٢٦ ٠

ـ **العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين الولايات العربية ابان العصر العثماني** من خلال وثائق المحاكم الشرعية المصرية ، فى « المجلة التاريخية المغربية » ، السنة العاشرة ، العدد ٢٩ ـ ٣٠ ، يوليه ١٩٨٣ م ٠

ـ مبارك ، على :

الخطط الجديدة لمصر القاهرة ومدنهـا وبلادها القديمـة والشهيرة باسم « الخطط التوفيقيـة » ، جـ ٢ ، جـ٣ ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، ١٣٨٩ هـ ـ ١٩٦٧ م .

ـ مختار ، محمـد :

« **التوفيقات الالهامية فى مقارنة التواريخ الهجرية بالسنين الافرنكية والقبطية** » ، دراسة وتحقيق وتكملة ، عمارة ، محمد ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ط ١ ، بيروت ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠ م .

ثانيا ـ المصادر الأجنبية :

— Raymond, André : **artisans et commerçants au Caire** 'Au. XVIIIe siécle 2 vols. Damas, 1973-74.

— Walz, Terence, **Trade Between Eghpt and Bilad Al-Sudan** 1700-1820.

— Institut Français d'Archéolo igyorientale du Caire 1978.



الباب الثالث

دراسات في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين مصر والبلدان العربية



الفصل السادس

العلاقات الاقتصادية والاجتماعية
بين مصر والولايات العربية
ابان العصر العثماني ١٥١٧ ـ ١٧٩٨ م
« من خلال وثائق المحاكم الشرعية المصرية »

تمهيـــد :

عند دراسة العلاقات الاقتصادية ، والاجتماعية بين الولايات العربية ، ابان العصر العثماني الأول (١٥١٧ ـ ١٧٩٨ م) ، يجب أولا ايضاح الأمور التالية :

أولا : ان هذه العلاقات ، لم تكن وليــدة العصر العثماني ، وانما كانت قائمــة بين بلدان الوطن العــربى ، مغربه ومشرقه ، منذ العصر الاسلامى الأول ، وظلت قائمــة حتى فى أوقات تفتت الوحدة الاسلامية (١) ، وبخضوع معظم البلدان العربية ، مع مطلع القرن السادس عشر للدولة العثمانية « عادت لمعظم العالم العربى الاســلامى وحـــدته ، فى ظـــل الدولـــة العثمانيـــة » فقـــوى ذلك من اتجاه بلدان المغرب العربى ، نحـــو الشرق ، للاستعــانة بالقوة الاسلامية الفتية التى أصبحت تجاورها ، لانجادها من الخطر

الاسبانى الذى بدأ يهددها فاستجابت الدولة العثمانية لهذا النداء المغربى ، وقد أدت هذه الاستجابة ، الى التحام المغرب بالمشرق .

ثانيا : لقد لعبت طبيعة الحكم العثمانى دورها فى تقوية هذه العلاقات ، فمن المعروف أن الدولة العثمانية لم تضع قيودا على حركة السكان وممارسة نشاطاتهم الاقتصادية المختلفة ، فى أى بلد من البلدان التى خضعت لسلطانها ، سواء فى آسيا ، أو أفريقيا ، أو أوروبا ، مما أعطى لأبناء المنطقة العربية حرية الحركة والتنقل واختيار البلد الذى يستطيع الشخص فيه أن يمارس نشاطاته الاقتصادية والثقافية دون عائق ، فساعد ذلك على استمرار عملية التبادل الاقتصادى وتقوية العلاقات الاجتماعية والحضارية (٢) .

ثالثا : ازدياد الاتجاه المغربى فى تلك الفترة ، الى المشرق ؛ نتيجة للعلاقات العدائية ، بين أوروبا والمغرب ، وخطورة القرصنة الى المحيطات ، فأدى ذلك الى الابقاء على خط التجارة نشيطا بين المغرب والمشرق ، وبالعكس . مما جعل المغاربة ، يشكلون فى معظم بلدان المشرق العربى ، وبخاصة مصر جالية لها ثقلها فى مجالات الحياة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية .

رابعا : دور المراكز الثقافية فى تقوية هذه الروابط بين أبناء البلدان العربية ، فقد لعبت هذه المراكز دورا هاما فى جذب الافراد اليها من مختلف البلدان العربية للدراسة والتدريس فيها ، مما أعطى الفرصة لكثير من أبناء البلدان العربية ، للاستقرار فى المدن التى وجدت فيها هذه المراكز ، ولم يقتصر نشاط هؤلاء على طلب العلم ، بل ان كثيرا منهم مارس الى جانب طلبه للعلم أعمالا تجارية أو مهنية (٣) ، مما أدى الى اندماجهم اجتماعيا ، فى مجتمعات

البلدان التى انتقلوا اليها واستقروا فيها ، حيث اتخذوا من هذه البلدان وطنا ثانيا لهم ٠

ووثائق هذه المحاكم الشرعية المصرية تؤكد هذه الحقيقة ، ففيها الكثير من النصوص المتعلقة ، بيمنيين وحجازيين وبغداديين ودمشقيين وحلبيين وحمصيين ومقدسيين وغزاويين وغير ذلك من بلدان المشرق العربى ، وكذلك بالنسبة لبلدان المغرب العربى من فاسيين ومراكشيين وتطوانيين وجزائريين وجربيين وتونسيين وطرابلسيين ومراتيين (٤) ٠

وقد أدى استقرار هؤلاء فى المدن والبلدان التى عاشوا فيها الى تقوية الروابط الاقتصادية والاجتماعية بين البلدان العربيـــة بصورة واضحة ، حيث ظل هؤلاء المستقرون على اتصال بمواطنهم الأصلية (٥) ٠ وهذا ماسوف يتناوله هذا البحث ٠

وقبل مناقشة العلاقات الاقتصادية لابد من التعرض بايجاز للمسالك التجارية بين الولايات العربية فى هذا العصر ، حيث أن هذه المسالك البرية منهـا والبحرية كانت تلعب دورا بـارزا فى تقوية أو اضعاف هذه العلاقات ٠

المسالك التجارية :

رأينا العوامل التى أدت الى ازديـاد العلاقات الاقتصادية ، ونشاط الحركة التجارية ، بين البلدان العربيــة ، ابان العصر العثمانى ، وقد كانت الحركة التجارية ، تسير عبر مسالك مختلفة ، كما هو واضح من وثائق المحاكم الشرعية المصرية ، منها المسالك البرية ، ومنها المسالك البحرية ٠

أولا : المسالك البرية :

ومن دراسة وثائق المحاكم الشرعية ، اتضح أنه كانت توجد

طرق برية تربط بين مصر وبقيـــة أجزاء الوطن العربى ، وهى الطرق التى كانت تسلكها القوافل التجارية وقوافل الحج المغربى، وكانت طرق القوافل التى تربط بين بلدان المغرب العربى ومصر ، هى تلك الطرق التى تسلكها قافلة الحج والتى تمر باقاليم المغرب المختلفة (٦) ، وقد كانت هذه القافلة فى نفس الوقت هى قافلة تجارية ، حيث يحمل الحجاج المغاربة معهم السلع المغربية ليبيعوها فى المدن والقوى المصرية التى يمرون بها أثناء رحلتهم ، وكذلك يفعلون فى المدن الشامية والحجازية ٠

وفى طريق عودتهم يحملون معهم السلع المشرقية من حجازية وهندية وشامية ومصرية ليبيعوها فى بلدانهـــم ، علهم يحققون ربحا ، يعوض لهم ما أنفقوه فى رحلة الحج (٧) ٠

كما وجد طريق آخر كانت تتبعه قافلة فزان المغربية ، عن طريق الصحراء الغربيـــة ، فواحات الخارجـة ، فأســـيوط ، فالقاهرة (٨) ٠

أما المسالك البرية بين مصر وبلاد الشام ، فكانت تسلكها القوافل عبر دروب ومسالك معروفة ، وفى الغالب فان هذه القوافل كانت تأتى تحت حماية العربان وقد استمر هؤلاء العربان فى القيام بهذه المهمة حتى أثناء الاحتلال الفرنسى لمصر (١٧٩٨ ــ ١٨٠١ م) ٠ فقد كان هؤلاء العـــربان ينقلون البضـائع المصرية الى البـلدان الشامية ، ويأتون بالسلع الشامية الى المدن المصرية مثل بلبيس ، زفتى ، ميت غمر ، القـاهرة (٩) ، بـل ان بعض شـــيوخ هؤلاء العربان مارسوا العمل التجارى لحسابهم الخاص ٠

أما عن المسالك البرية التى كانت تربط شبه الجزيرة العربية بالبلدان العربية الأخرى ، فكانت هى نفس المسالك التى تتبعها

قوافل الحج بين هذه البلدان ، وبين الحجاز حيث يوجد الحرمان الشريفان .

ومن الجدير بالذكر أنه وجدت أسواق تجارية فى المنازل التى كانت تتوقف فيها القوافل ، وقد كانت تتم عملية تسويق أجزاء من السلع التى تحملها القوافل فى هذه المنازل الى محطات تجارية .

ثانيا : المسالك البحرية :

كانت هذه المسالك محصورة فى الرحلات البحرية بين الموانىء العربية ، الواقعة على ساحل البحر المتوسط من ناحية وكذلك بين الموانىء العربية الواقعة على سواحل البحر الأحمر من ناحية ثانية وموانىء الخليج العربى من ناحية ثالثة .

وكانت السفن التى تقوم بنقل السلع بين الموانىء العربية ، الواقعة على سواحل البحر المتوسط هى فى غالبها سفن يونانية ، وتركية ، وأوربية ، وكان التجار العرب يقومون باستئجار هذه السفن لنقل بضائعهم الى الموانىء التى يرغبون فى نقل بضائعهم اليها (١٠) .

أما السفن التى كانت تقوم بنقل البضائع بين الموانىء العربية الواقعة على سواحل البحر الأحمر والخليج العربى ، فكانت سفنا عربية ، اسلامية ، حيث انه كان – طوال هذه الفترة وحتى النصف الثانى من القرن الثامن عشر – على السفن غير الاسلامية أن تمخر عباب البحر الأحمر ، شمال ميناء المخا اليمنى . وقد كان لبعض التجار المغاربة الذين استقروا فى مصر سفنهم التجارية الخاصة بهم لنقل بضائعهم بين ميناء السويس

والقصير وموانئ ينبع وجدة والمخا والحديدة (١١) . وقد كان طريق البحر الأحمر طوال الفترة من انشط الطرق التجارية واكثرها فاعلية نظرا لما كانت تتعرض له القوافل البرية من أخطار إعتداءات العربان عليها وسلبها ونهب ما تحمله (١٢).

مصر محور العلاقات الاقتصادية بين المغرب والمشرق :

يتضح من دراسة وثائق المحاكم الشرعية ، أن مصر كانت بمثابة المحور الرئيسى الذى تتم عن طريقه عملية التبادل التجارية ، والاستثمارات الاقتصادية بين البلدان العربية ، فمنها تخرج القوافل التجارية الى مختلف المناطق العربية فى المغرب والمشرق على السواء ، واليها تعود هذه لقوافل محملة بمنتجات هذه المناطق ، وهى مركز لعمليات التصدير والاستيراد مع كل من البلدان الأوروبية والافريقية والآسيوية .

وقد كان لموقع مصر فى قلب الوطن العربى ، أثره على هذه المحورية ، فضلا عن اشرافها على البحرين ، المتوسط والأحمر ، حيث المسالك البحرية التى تربط ذات القارات السابقة بعضها ببعض . وبذلك أصبحت مصر سوقا اقتصاديا مفتوحا للتبادل وممارسة النشاط التجارى لأبناء الولايات العربية جميعها .

وتزخر وثائق المحاكم الشرعية المصرية ، بذكر أسماء التجار ، وأصحاب المهن الصناعية ومهن الخدمات ، من أبناء المغرب والمشرق على السواء ، الذين اتخذوا من مصر مركزا لنشاطهم الاقتصادى فنجد منهم الفاسى والمراكشى ، والتونسى ، والطرابلسى ، والمسراتى ، والسنوسى والأوجلى ، الى جانب الدمشقى ، والحمصى ، والحلبى والمقدسى والغزاوى ، الحجازى ، واليمنى والبغدادى ، وهلم جرا من التجار الحرفيين الذين ينتسبون الى مختلف البلدان

العربية (١٣) وقد أصبح لكل فئـــة من هؤلاء التجار والحرفيين منظماتهم الاقليمية داخل الأسواق والوكالات والاحياء المصرية فى القاهرة والاسكندرية والمنصورة والمحلة ودمياط ورشيد وأسيوط والقصير والسويس • وقد امتد نشاط التجار العرب الذين اتخذوا من مصر مركزا لممارسة نشاطاتهم الاقتصادية ، فشـــمل الموانىء العربية الواقعة على سواحل الحجاز واليمن ، حيث أصـــبح لهم وكلاؤهـــم الذين يديرون أعمالهـــم فى هذه الموانىء ، ويعقـــدون الصفقات التجارية نيابة عنهم (١٤) فتذكر الوثائق أن السيد محمد خليل عمل وكيلا للحاج على حماد الفيومى ببندر جدة ، وكان يقوم بارسال طرود البن اليـــه ، ويصرف أمـــوره التجارية بهذا الثغر ، نيابة عنه ، واستمر يقوم بهذا العمل لابنه اسماعيل جلبى من بعده ، ويبدو أن نشـــاط هذه الأسرة كان كبيرا فنعثر على وكلاء آخرين لها ببندر جدة ذاته ، وفى نفس الفترة مثل السيد محمد نصر وابنه السيد عبد الرحمن بن السيد محمد نصر ، وقد كانت أسرة حماد الفيومى تتاجر بالدرجة الأولى فى البن اليمنى (١٥) • كما عمل الحاج عنبر وكيلا للخواجا عبد العزيز الشهير بابن أبى بلغة المغربى (١٦) •

ومن الجدير بالملاحظة أن الأسر التجارية الكبيرة التى مارست نشاطا تجاريا واسعا فى البحر الأحمر خلال العصر العثمانى ، تعود فى أصولها اما الى أصول مغربية أو شامية • وفى بعض الأحيان تكونت شركات تجارية بين بعض التجار من أصـــول متباينة (١٧) مما يدل على أن السوق المصرية جذبت نظرا لقربها من البحر الأحمر كثيرا من أبناء البلدان العربية •

وبذلك نشطت عمليات الاستيراد والتصدير ، بين الموانىء العربية ، هذا فضلا عن نشاط القوافل البرية ، وهذا يدعونا الى

التعرض لعمليات التبادل التجارى الذى كان قائما بين الولايات العربية ، استيرادا وتصديرا ، ومجالات استثمار رؤوس الأموال فى هذه الولايات لنقف فى النهاية على مدى قوة العلاقات الاقتصادية ٠

دور الأسواق المصرية فى الحركة التجارية :

ان استقراء وثائق المحاكم الشرعية المصرية يثبت أن الأسواق والوكالات التجارية التى كانت قائمة فى القاهرة والاسكندرية ، والمحلة ، ورشيد ، ودمياط ، والمنصورة والسويس ، والمدن المصرية الأخرى كانت بمثابة منظمات تجارية لاتكاد تخلو واحدة منها من وجود عدد من التجار المغاربة والشوام والحجازيين ، الذين كان كل منهم يعد بمثابة شركة استثمارية تقوم بأنشطة اقتصادية متعددة على مستوى السوق المصرية المحلية من ناحية ، والسوق العربية من ناحية أخرى (١٨) ، وفوق ذلك تقوم بعملية الاستيراد والتصدير من والى أوروبا ، والهند ، وبلدان الشرق الأقصى وأفريقيا٠ وأهم هذه الأسواق التى ذكرها بكثرة فى وثائق المحاكم الشرعية ، سوق النحاسين ، سوق باب الشعرية ، سوق الجملون ، سوق الشرب ، سوق طولون ، سوق الغورية ، سوق السلاح ، سوق الحمزاوى ، سوق الصاغة ، سوق مصر القديمة (١٩) ٠

أما أشهر الوكالات ، وكالة الزيت ببولاق القاهرة فكانت بيد المغاربة ، وكالة السكر ببولاق القاهرة كذلك وكالة المرجان ، وكالة الموازدى بخط الفحامين ، وكالة الكعكيين بخط الكعكيين وكالة الشرايبى المغربى ، بخط الغورية ، وكالة الجلابة (٢٠) ٠

أما أسواق الاسكندرية ، فكان أشهرها السوق الرئيسى

الذى يعرف بسوق المغاربة والوكالات هى : وكالة سنان باشا ، وكالة فتح الله الناضورى ووكالة الحدادين (٢١) ٠

هذا فضلا عن الأسواق والوكالات التى كانت قائمة فى المدن المصرية الأخرى الساحلية منها والداخلية ؛

لقد مارس هؤلاء التجار العرب نشاطهم التجارى ، دون فرض أية قيود على اسلوبهم التجارى وطرق استثمارهم لرؤوس أموالهم ، ماداموا لايحيقون الظلم بالسكان مما أعطى لاستثماراتهم مجالا من الحرية الاقتصادية ، وقد تمكنوا من تنمية ثرواتهم عن طريق استيراد السلع التى تحتاجها السوق المحلية من منتجات بلدانهم والبلدان الأخرى،وتصدير الفائض عن حاجة هذه السوق من المنتجات المصرية والسلع المستوردة اليها الى البلدان العربية الأخرى ٠

وهنا لابد من استعراض أهم السلع التى كان هؤلاء التجار يجلبونها من أسواق الولايات العربية ، والسلع الأخرى التى كانوا يجلبونها من المنتجات الهندية والافريقية لتسويقها فى السوق المحلية المصرية ، والأسواق العربية الأخرى ، وتصدير بعضها الى أوروبا (٢٢) ٠

الحركة التجارية بين بلدان المغرب العربى ، والمشرق العربى :

نشطت الحركة التجارية بين بلدان المغرب العربى ، والمشرق ، ابان العصر العثمانى وقد كانت عمليات التبادل التجارى تتم اما عن طريق القوافل البرية ، أو الطريق البحرى ، أما القوافل البرية ، فكانت أهمها قافلة فزان بولاية طرابلس بليبيا ، التى كانت تأتى دوما الى مصر محملة بالبلح المكبوس (العجوة) والطرابيش والبرانس وأغطية الرأس ، ثم تعود محملة بالأقمشة الكتانية والأرز ٠

اما قافلة تونس البرية ، فكانت تأتى محملة بزيت الزيتون والطرابيش والشيلان الصوفية البيضاء والنعال المصنوعة من الجلد الأصفر ومعاطف مزودة بغطاء للرأس والعسل والزبد والشمع . وقد كانت لهذه المصنوعات التونسية شهرة كبيرة فى أوســـاط المجتمع المصرى ، الذى كان يقبل على استهلاكها بكميات كبيرة . هذا فضلا عما كان يأتى من بلدان المغرب الأخرى ، صحبة قوافل الحج المغربى من سلع مختلفة .

أما الجزء الأكبر من السلع المغربيـــة ، فكان يأتى عن طريق البحر محمولا فى الغالب على سفن أوروبية ، فقد كانت الاسكندرية تستقبل كل عام من الموانىء المغربية السلع التالية :

٠١٦ر٠٠٠ شال صوف أبيض للعمامة

٠٣٠ر٠٠٠ زوج من النعال المغربية الصفراء المصنوعة فى مراكش وطرابلس وتونس .

٠٠٤ر٠٠٠ برنس أبيض بعضها من الصوف ، صنع تونس . والبعض من الحرير صنع الجزائر .

٠٠٦ر٠٠٠ حرام صوف أبيض بعضها من النوع الراقى ، والبعض الآخر من النوع الردىء .

٠٠٤ر٠٠٠ أقة شمع تأتى من تونس والجزائر وطرابلس .

٠٣٠ر٠٠٠ أقة عسل ، معبأة فى قرب جلدية .

٣٥٠ر٠٠٠ رطل زبدة ، معبأة فى جرار من الفخار (٢٣) .

أمام السلع التى كانت تصدر من السوق المصرية الى بلاد المغرب ، سواء أكانت منتجات مصرية أم شامية أم هندية ، فكانت

تصدر كذلك اما عن طريق القوافل البرية أو الطريق البحرى ، أما ما كان يصدر عن طريق القوافل فهى أقمشة الكتان من صنع أسيوط، ومنفلوط ، وأبوتيج والقاهرة ، والأقمشة القطنية صنع القاهرة ، الفلفل ، البن ، ورود الزهر الجافة ، حبة النيلة ، ملح النشادر ، خشب المر والقرفة ومواد العطارة الاخرى ٠

وقد كانت هذه السلع تصل بطريق القوافل الى مدن تونس والجزائر ، فاس ، مراكش تطوان سوسة ، جربة ، طرابلس ، فزان ومنها توزع على جميع أرجاء البلاد المغربية ، ومما هو جدير بالذكر أن قافلة الحج المغربية التى كانت تمر بالاسكندرية ، كانت تحمل معها الى مراكش وفاس السلع التالية :

٢٤٠ر٠٠٠ قطعة من الحرير السورى ٠

٣٠ر٠٠٠ قطعة من القماش المصبوغ باللون الأحمر ، كانت تكفى حمولة ما بين (٥٠٠ ـ ٦٠٠) جمل ٠

حمولة مائة (١٠٠) جمل أقمشة قطنية سورية والاجه قطنية ٠

بخور جاوى ومسك وطيب

أقمشة قطنية وكتانية مصرية ، فضلا عن المنتجات الهندية التى يشترونها أثناء رحلتهم ٠

وقد كان هؤلاء الحجاج يحصلون عن طريق تبادلهم السلع التجارية على ربح يعوضهم مصاريف رحلة الحج الى مكة المكرمة (٢٤) ٠

أما ما كان يصدر الى بلاد المغرب عن طريق البحر من ميناء الاسكندرية الى الموانىء المغربية عن طريق السفن اليونانية

والتركية ، والسفن الأوربية الأخرى ، والتى قدر عددها مابين ١٠ ـ ١٢ سفينة تصل الى تونس وحدها وتحمل السلع التالية :

٠٨٠ر٠٠٠ قطعة قماش كتان وقطن

٠٠٩ر٠٠٠ كيلو جرام بن يمنى .

٠١٢ر٠٠٠ رطل زهر جاف

٠٠٠ر٠٤٠ أردب حبوب نيلة

٠٠٢ر٨٩٦ رطل ملح نوشادر

٠١٥ر٠٠٠ رطل بخور

٠٠٠ر٠٠٥ صناديق قرفة

أما السفن التى كانت تصل الى الجزائر ، فقد قدر عددها بثلاث أو أربع (٣ ـ ٤) سفن ، وتحمل السلع التالية :

٠٨٠ر٠٠٠ قطعة قماش كتان وقطن

٠٠٠ر٥٠٠ قطعة أقمشة حريرية ، صنع القاهرة ، تسمى قطنى .

٠١٢ر٠٠٠ قطعة حرير أبيض وأصفر ، وارد بيروت .

٠٠٩ر٠٠٠ كيلو جرام بن يمنى .

٠٠٣ر٦٠٠ أقة غزل كتان

٠٠٠ر٠٣٠ قنطار ملح نوشادر

٠٠٠ر٠٠٥ أقفاص بخور

٠٠١ر٦٨٠ رطل بخور جاوى

ـــ رـــــ كمية قليلة من السكر الذى تستهلكه مدينة الجزائر

تلك أهم وليست كل السلع ، التى كانت تدخل فى حركة التجارة ما بين بلدان المغرب العربى ، وبلدان المشرق العربى ، حيث كانت هذه السلع تصل الى المراكز التجارية . ومنها تنتشر الى بلدان المنطقة كلها ، وكما رأينا فانه كانت تدخل ضمن السلع المصدرة الى بلدان المغرب العربى ، سلع غير مصرية منها الشامية ، واليمنية وسلع مستوردة من الهند وجنوب شرق آسيا مثل الأقمشة الهندية ، والبخور الجاوية (٢٥) .

ولم يقف حجم هذه الحركة التجارية عند هذا الحد ، بل ان التجار المغاربة الذين استقروا فى مصر واتخذوا منها مركزا لممارسة عملهم التجارى ، على مستوى عربى وعالمى أصبحوا بمثابة مؤسسات تجارية كبرى ، تقوم كما رأينا بعمليات الاستيراد والتصدير والاستثمار ، كما أن السلع المغربية لقيت رواجا ضخما فى المجتمع المصرى بخاصة ، والمجتمع العربى بعامة . حتى انه وجدت داخل الأسواق المصرية الكبرى فى القاهرة والاسكندرية أسواق فرعية متخصصة فى بيع السلع المغربية . مثل سوق الأحرمة المغربية الذى وجد داخل سوق طولون ، وقد كان التنظيم المغربى التجارى داخل هذه الأسواق قويا ، وأصبح لطائفة التجار المغاربة فى أسواق القاهرة المختلفة شيوخها ووكلاؤها المتحدثون باسمها لدى الادارة طوال العصر العثمانى ، وكان لهذه الطائفة نفوذها القوى فى الأسواق ولدى الادارة على حد سواء (٢٦) وكذلك كان شأن التجار المغاربة فى المنصورة والمدن المصرية الأخرى (٢٧) ، وناهيك عما كان لهم من شأن فى مدينة الاسكندرية وأسواقها ، التى تكاد تكون مدينة مغربية على أرض مصرية (٢٨) .

وقد أصبح لكبار التجار المغاربة سفنهم التجارية الخاصة فى البحر الأحمر والتى تقوم بنقل البضائع بين موانئ هذا البحر وتربطها بميناء السويس ، وكان هؤلاء التجار يحتكرون استيراد

السلع الهندية وتوزيعهـا محليا وتصديرهـا الى البلدان العربية الأخرى وأوروبا ·

وقد اشتهر هؤلاء التجار المغاربة فى مصر : الحاج أحمـد الزهونى ابن الحاج الشـاوى الفـاسى ، والخواجا الحاج محمد الشهير بابن جلـون بن على الفـاسى المغربى ، والسيد الشريـف عبد السلام الفاسى المغربى ، وناهيك عن أكبر أسرة تجارية رأسمالية شهدتها مصر خلال القرن الثامن عشر ، وهى أسرة الشرايبى المغربية الفاسية ، التى صار يشار الى افرادها بالبنان منذ عهد الخواجـا الحاج محمـد دادة الشرايبى ، ثم ابنـه الخواجا الحاج قاسم الشرايبى ، ثم أفراد الأسرة الآخرين ، فقد تشعبت علاقات هـذه الأسرة مع رجال الادارة من المماليك ورجال الحامية ، كما استثمرت رأسمالها فى أكثر من مجال ، كما سنرى (٢٩) · وكذلك أسرة الآبار المغربية التى اشتهر منها الحاج أحمد حدق ، وأسرة الجمالى ، وهى أسرة فاسية مغربية ، وأسرة مغار ، وهى أسرة تونسية ، وأسرة السقاط ، وهى أسرة فاسية وأسرة الكهن ، وأسرة حماد ، وقد اتخذت هذه الأسر المغربية جميعها من القاهرة مركزا لنشاطها التجارى ، الذى تشعب على مستوى الرقعة العربية (٣٠) ، هـذا فضلا عن التجار المغاربة الآخرين الذين استقروا فى الاسكندرية ، والمدن المصرية الأخرى (٣١) ، كمـا كان لبعض التجار المغـاربة نشاطهم التجارى فى بلاد الشام والحجاز واليمن ·

الحركة التجارية مع بلدان الشام :

أما عن الدور الذى لعبه التجار الشوام فى العلاقات الاقتصادية بين الولايات العربية فى العصر العثمانى الأول (١٥١٧ — ١٧٩٨) فانه لا يقل كثيرا عن نشاط التجار المغاربة ، فان استقراء وثائق المحاكم الشرعية المصرية ، يثبت أن الحركة التجارية بين بلاد الشام

والمنطقة العربية فى ذلك العصر كانت نشطة وفعالة ، وسنركز على تلك الحركة التى اتخذت من مصر مركزا لنشاطهـا ، سواء فى داخل مصر ، أو ما بين مصر وبلاد الشام ، وقد اشتغل التجار الشوام فى مصر بالتجارة فى مختلف السلع التى كانت رائجة ، من أقمشة وبن وقطن وحرير وتبغ وصابون ومشروبات وحلوى ۰ وقد كون بعض التجار الشوام شركات خاصة ببعض السلع . كما قام بعضهم بدور المورد لبعض هذه السلع مثل نقولا الذمى النصرانى الحمصى الشامى ، الذى كان يقوم باستيراد المرجان وتوزيعه على المشتغلين بهذه التجارة فى هذه السلع بوكالة المرجان بالقاهرة(٣٢). واشتغل بعضهم بالتجارة فى المجوهرات ، فتذكر الوثائق أسماء كثير من التجار الشوام فى سوق الصاغة ، كما تسجل أسماء كثير من التجار الشوام فى سوق الحمزاوى ، حيث يشتهر هذا السوق بتجارة الأقمشة المحلية والمستوردة ، وبخاصة الأقمشة الحريرية والقطنية (٣٣) ۰

وقد كانت الحركة التجارية بين مصر وبلاد الشام عبر المسالك البرية عن طريق القوافل وعن الطريق البحرى بين موانىء بلاد الشام مثل اللاذقية ، وبيروت ويافا وعكا الى موانىء مصر على البحر المتوسط مثل دمياط والاسكندرية ورشيد ، وقد كانت السفن التى تحمل السلع الشامية فى معظمها سفنا يونانية وتركية وأوروبية ۰

أما عن القوافل البرية فكانت تأتى تحت حماية العربان ، وتحمل الى السوق المصرية السلع الشامية التالية :

٩٦٠ر٠٠٠ رطل صابون

٣٧٥ر٠٠٠ رطل قطن (٣٠٠٠ قنطار) زنة القنطار (١٢٥) رطل

٦٠ر٠٠٠ رطل قماش قطن ، صنع نابلس من النوع المسمى (أتاكى أو عتكى) ۰

٠٠٠ر٠٢٠ قطعة الاجة

٠٠٠ر٥ رطل مشمش جاف من دمشق

٠٠٠ر٠٩٠ رطل قمر الدين

وكذلك كانت تحمل القوافل شيلان الكشمير ، الموسلين الهندى ، أقمشة قطنية هندية ، شيلان صوف ، حرير فارس ، الفضة ، اللآلىء ، مغات (نوع من العقاقير) . وكل هذه السلع كانت تأتى من بغداد الى دمشق عن طريق القوافل ومنهـا تصعد الى مصر .

أما ما يأتى الى مصر عبر الطريق البحرى فهى السلع التالية :

٠٠٠ر٠٤٠ قطعة حرير حمراء وسوداء من بيروت الى دمياط

٠٠٠ر٠٢٧ قطعة حرير من اللاذقية .

٠٠٠ر٠٥٤ قطعة حرير من طرابلس

٠٠٦ر٧٥٠ قطعة حرير من صور

٠٣٣ر٧٥٠ قطعة حرير من صيدا

وكانت جميع هذه الحراير تأتى على هيئة لفات كل لفة تزن (١٣٥) رطلا .

٠٠٠ر٠٠٦ر١ رطل تبغ من اللاذقية

٠٠٥ر٢٢٠ر٠ قنطار تبغ من صور

٠٠٦ر٠٠٠ قفة من التين المجفف من صور

وكانت نسبة الربح فى هذه السلع التى ترد من بلاد الشام تتراوح ما بين ١٠ الى ٣٠٪ من أسعارها التى كانت تطرح بها فى السوق (٣٤) .

أما ما كان يصدر الى بلاد الشام من السوق المصرية ، من سلع مصرية ومغربية وهندية مستوردة • وكانت أهم هذه السلع : الأرز ، القمح ، العدس ، الحمص ، الكمون ، الزعفران ، الكتان ، جلود حمراء ، بن يمنى ، بذور النيلة ، عقاقير من أنواع مختلفة ، تمر هندى ، سمسم ، صدف الأحجار الكريمة ، الفلفل ، الزنجبيل ، العبيد السود •

وكان يتم نقل جزء من هذه السلع عن طريق القوافل ، وجزء عن طريق الشحن البحرى من موانىء دمياط والاسكندرية ورشيد . فكانت ترسل عن طريق البحر سنويا الى بلاد الشام السلع التالية :

٠٠٠ر٠٣٠ أردب أرز من ميناء دمياط

٠٠٠ر١٠٠ أردب فول

٠٠٠ر٣٠٠ أردب عدس

٠٠١ر٠٠٠ أردب كمون

٠٠٠ر٥٠٠ قنطار زعفران

٠٠١ر٠٠٠ بالة سنامكى

٠٠٠ر٢٠٠ جلد

٠٠٠ر٥٠١ رطل سكر ، ميناء دمياط

٠٠٠ر٠٠٦ قطعة قماش كتان ، انتاج مصانع القاهرة وميت غمر وبلبيس

٠٠٠ر٠٠١ رطل نيلة • (مادة صابغة)

٠٠٠ر٥٢٠ رطل ملح نوشادر

٠٠٠ر١١٠ رطل تمر هندى

٠٠١ر١٠٠ رطل سمسم

۲۰۰ر۰۰۰ أصداف زينة لصنع المسابح ، وأدوات الزينة الى بيت المقدس ، وأماكن متفرقة من فلسطين .

۰۷۵ر۰۰۰ رطل حبة بذريات تستخدم فى نفس صنع المسابح وأدوات الزينة الى بيت المقدس .

۲۰۰ر۰۰۰ نوى دوم لصنع المسابح

۲۰۰ر۰۰۰ بالة توابل

۱۰۰ر۰۰۰ عبد اسود من العبيد الذين تجلبهم قوافل دارفور وسنار ، ويرسلون حسب الطلب (۳٥) .

وفى أثناء الاحتلال الفرنسى لمصر (۱۷۹۸ — ۱۸۰۱ م) ، فان شيوخ العربان الذين كانوا ينقلون السلع بالقوافل بين بلاد مصر والشام ، لعبوا دورا هاما فى نقل هذه السلع ، بل ان بعضهم شارك تجار القاهرة فى هذه التجارات ، وكانوا يتبعون المسالك الصعبة تفاديا لرقابة قوات الاحتلال الفرنسى ، حتى يصلون الى القاهرة ، وبلبيس ، وزفتى ، وميت غمر ، عن طريق المرور بالصالحية ، وكانوا يتبعون نفس المسالك فى أثناء عودتهم الى بلاد الشام .

وقد قام بهذا النشاط التجارى ، تجار مصريون ومغاربة وشوام ، وقد حاز بعض التجار الشوام مثلهم مثل التجار المغاربة شهرة فى الأسواق المصرية ، وكان لهم وكلاء يعملون باسمهم فى موانىء البحر الأحمر ، فى السويس وينبع وجدة والمخا والحديدة ، ولم يقتصر نشاطهم على المتاجرة فى السلع الشامية ، وانما امتد الى السلع اليمنية والهندية والمصرية والمغربية . كما قام بعضهم بتصنيع بعض السلع الشامية فى مصر والمتاجرة فيها ، مثل الحلوى الشامية والبقصماط الشامى وخير مثل على ذلك « الشيخ عمر »

والحاج محمد ولد المرحوم الحاج أحمد الشامي البكسماطي كلاهما ٠ وقد خلف هؤلاء تركات ضخمة ، كما هو واضح من وثائق محكمة القسمة العسكرية الشرعية ، وكثيرا ما كانت هذه التركات تنقل الى مواطنهم الأصلية ببلاد الشام ، حيث يوجد الورثة الشرعيون ٠

وقد وصل بعض التجار الشوام الى منصب شيخ طائفة السلعة التي كان يشتغل بالمتاجرة فيها ، فقد وصل الشيخ محمد الشامي الى منصب شيخ الشرب ، بوق الشرب ، والشيخ أحمد الشامي الى منصب شيخ القطانين بوكالة القطن ببولاق وغيرهما من التجار الذين أصبحوا شيوخا لطوائفهم ، وينعتون بوصف الشامي ٠ وقد كان هؤلاء ينتمون الى جميع الأقاليم والمدن الشامية ، فمنهم الغزى ، النابلسي ، الخليلي ، المقدسي ، الطربلسي ، الدمشقي الحلبي ، الحمصي وغير ذلك من المدن الشامية ٠

ولم يكن وجود الشوام قاصرا على مدينة القاهرة ، وانما كانوا منتشرين في جميع المدن والثغور المصرية ، شأنهم في ذلك شأن المغاربة (٣٦) ٠

الحركة التجارية مع شبه الجزيرة العربية والعراق :

كانت شبه الجزيرة العربية ، وبخاصة سواحلها تمثل محورا رئيسيا في حركة التجارة والعلاقات التجارية بين البلدان العربية في العصر العثماني ، فقد كان يتم عن طريق موانيها تبادل جزء كبير من المنتجات المصرية والمغربية والشامية بالمنتجات الهندية التي تصل الى موانىء الحجاز واليمن ومسقط والكويت والبصرة حيث كان التجار العرب ، والتجار الهنود الذين يأتون في موسم الحج يجلبون المنتجات الهندية ، ومنتجات جنوب شرق آسيا ، ويخزنونها في موانىء سواحل شبه الجزيرة العربية ، حيث تتم عملية بيعها

وتبادلها للتجار المصريين والمغاربة والشوام الذين كان لهم وكلاء في هذه الموانيء .

وكانت أهم السلع التى تأتى الى الموانيء المصرية ، القصير والسويس ، من موانيء الحجاز واليمن هى : الأقمشة الهندية الحريرية والقطنية ، وصوف الكشمير ، الموسلين ، الحرير المصنع فى انجلترا ، البخور ، الصمغ العربى ، عقاقير مختلفة ، حوالى (١٠٠) قنطار سنامكى ، البن اليمنى وكان يصل منه الى ميناء السويس حوالى (١٠٫٥٠٠) رطل ، وكذلك كانت تصل الى السويس حوالى (١٥ ــ ٢٠) سفينة ماليزية محملة بالتوابل ، وسلع الارخبيل الهندى .

أما القوافل البرية وقوافل الحج فقد كانت تحمل كميات كبيرة من السلع التى تصل الى موانيء شبه الجزيرة العربية ، رغم ما كانت تتعرض له هذه القوافل من اعتداءات من جانب العربان ، وقد كانت هذه القوافل ضخمة الحجم ، فقد وصل حجم بعضها الى « ستة آلاف جمل » مما يدل على ضخامة حجم الحركة التجارية التى كانت قائمة بين شبه الجزيرة العربية ومصر والتى كانت تعد مركزا رئيسيا لتوزيع هذه السلع (٣٧) .

أما ما كان يصدر من مصر الى شبه الجزيرة العربية ، من المنتجات المصرية والمغربية والشامية والأوروبية ، والتى كانت تحملها السفن من الموانيء المصرية على سواحل البحر الأحمر ، أو القوافل البرية فكان يتمثل فى السلع التالية :

٥٠٫٠٠٠ أردب قمح وعدس ، من ميناء القصير والسويس الى ميناء جدة ينبع .

٥٠٠٫٠٠٠ أردب أرز

ــ ر ــ سكر لم تحدد كميته

ـــ ر ـــ زبدة لم تحدد الكمية
ـــ ر ـــ زيت خمس غير معروف الكمية
ـــ ر ـــ زهور قرطم غير معروفة الكمية
ـــ ر ـــ نسيج كتان

بخلاف مواد ومنتجات مصرية أخرى ، غير معروفة الكمية على وجه التحديد ، مثل الحديد ، والرصاص ، والنحاس ، والورق . هذا فضلا عن البضائع الأوروبية التى تصدر الى شبه الجزيرة العربية ، مثل الحلى الزجاجية وارد البندقية ، المرجان ، حيث كانت ترسل البضائع الأوربية الى شبه الجزيرة والهند عن طريق ميناء السويس . أما ما كان يصل الى مصر من البصرة والكويت وبغداد فكان يأتيها عن طريق بلاد الشام (٣٨) .

هكذا يتضح أن حركة التجارة والتبادل التجارى بين الولايات العربية ، ابان العصر العثمانى ، كانت مستمرة ومزدهرة ، دون أن تصادف عوائق تحد منها ، بل انها وجدت التشجيع الدائم مما أتاح الفرصة أمام التجار لأن يدخلوا ميادين الاستثمار الأخرى ، لتنمية رؤوس أموالهم والفائض ، وفى نفس الوقت ، فان ذلك ساعد على تقوية العلاقات الاقتصادية بين الولايات العربية ، حيث أصبح الباب مفتوحا أمام أبناء البلاد العربية ، ليستثمر كل منهم رأسماله فى أى بلد شاء ، كما كان من حقه ، ومن حق ورثته الشرعيين نقل كامل رأس ماله الى مسقط رأسه متى أراد ، أو متى أرادوا ، ووثائق المحاكم الشرعية فيها كل الأدلة على ذلك ، وقد كانت أهم المجالات التى وظف فيها أبناء البلدان العربية رؤوس أموالهم فى بلدان غير مواطنهم الأصلية هى :

أولا : امتلاك العقارات بمختلف أنواعها :

ان استقراء وثائق المحاكم الشرعية المصرية ، يثبت أنه أتيح

فى مصر المجال أمام أبنـاء الولايات العربية ، من مغاربة وشوام وحجازيين ويمنيين ، وهم الذين كانوا يشـكلون أكثر الجاليـات العربية فى مصر ، أن يستثمروا فائض رؤوس أموالهم فى مجال امتلاك الدور السكنية ، والمحلات التجارية ، والوكالات ، والمعاصر ، والحمامات ، والمقاهى والخانات ، والمخازن ، والحواصل ومصانع السـفن الشراعية فى القـاهرة والاسكندرية والمنصـورة والمجلـة ودمياط ورشيد والقصير والسويس ، لاستعمالها واستغلالها سكنا وايجارا للانتفاع بايجارها كربح شهرى ، أو سنوى حسب نص عقد الايجـار ٠

والمتتبع لحركة العقـارات وتسجيلهـا فى سـجلات المحاكم الشرعية ـ التى كانت مسئولة عن هذه العملية فى ذلك الوقت ـ فى المدن المصرية ، فانه لا يكاد يجد شارعا أو دربا ، أو عطفة ، أو وكالة أو سوقا ، خلوا من عقارات أو أجزاء من عقـارات مسجلة بأسماء تجار وحرفيين وغيرهم من أصحاب المهن ، من أبناء المغرب أو بلاد الشام ٠

وان هذه التسجيلات جد نافعة ، فى تتبع الخريطة العمرانية والحضارية للمدن المصرية ، حيث كانت حجج امتلاك هذه العقارات تحدد بدقة موقع العقار وحدوده الأربعة والشـوارع والحـارات والدروب والعطف التى يوجد بها العقار ، أو يشرف عليها ، وهل هى نافذة أم غير نافذة ، واذا كانت نافذة فعلى أى شارع تنفذ (٣٩)

أمر آخر ارتبط بعملية ملكية العقارات والانتفاع بريعها ، هى عملية وقف بعض العقارات وحبسها على أوجه البر ، أو على بعض الأشخاص للانفاق من ريعها عليهم حال حياة الوقف أو بعد وفاته ، حسب الشروط التى يحددها الواقف ، فى حجة وقفيته ، وقد استفاد من الانتفاع بريع الأوقاف هذه كثير من طلبة العلم

وفقراء المسلمين والحرمين الشريفين ، الذين كانت غالب هـذه الأوقاف تحبس عليهم للانتفاع بريعها (٤٠) .

ثانيا : التزام الأراضي الزراعية :

لقد أدت ظروف مصر السياسية ، منذ مطلع القرن الثامن عشر من تنافس بين الأمراء المماليك حول الاستحواذ على السلطة ـ وبخاصة حينما ضعفت سلطة الباشوات العثمانيين ـ التنافس بين هؤلاء الأمراء ، ودخلوا فيما بينهم فى صراعات مريرة ، فأعوزتهم هذه الصراعات الى الأموال للانفاق منها على قواتهم الخاصة من ناحية ، وتقديم الرشاوى والهدايا للباشوات من ناحية ثانية ، فلم يجدوا أمامهم من سبيل للحصول على هذه الأموال ، سوى اللجوء الى كبار التجار المغاربة والشوام الذين توفر لديهم نتيجة لعملهم التجارى فائض مالى ضخم فاقترضوا منهم الأموال بضمان التزاماتهم الزراعية ، فكان الأمراء المماليك يقومون باسقاط هذه الالتزامات للتجار نظير الأموال المقترضة منهم ، وفى نفس الوقت يقومون باستئجارها منهم ، حتى تظل هـذه الالتزامات تحت أيديهم لاستغلالها ، فكانت حجتا الاسقاط والاستئجار تكتبان فى وقت واحد ، وعلى يد قاض واحد ، وبذلك تصبح قيمة الايجار التى كانت كما هو واضح من الوثائق أنها تعادل (٢٠٪) من قيمة رأس المال المقرض ، بمثابة ربح يحصل عليه التاجر نظير اقراضه المبلغ الذى اتفق عليه لمدة عام ، فاذا لم يستطع الأمير المملوكى ارجاع المبلغ الذى اقترضه فى نهاية العام تتكرر القيمة الايجارية أى نسبة الربح ، وهكذا . وعن هذا الطريق استطاع التجار أن تكون تحت أيديهم حصص التزامات عديدة ، وفى مناطق مختلفة ، دون أن يذهبوا الى مواقع هذه الالتزامات أو يروها ، وانما كانت معرفتهم عنها مقصورة على ما تثبته سجلات الرزنامة ، وأوراق مزاد الدبون

العالى ، والقليل جدا منهم الذى مارس سلطة فعلية على أراضى التزاماته المسقطة ، فهم يعيشون فى القاهرة ، ويعملون بالتجارة ، وكل ما يهمهم الحصول على القيمة الايجارية ، أى ان العملية بالنسبة لهم عملية استثمارية بحتة • وقد استهوت عملية اسقاط الالتزامات هذه ، ورهنها التجار وبخاصة فئة تجار الأقمشة والبن ، كما استهوت غيرهم •

وقد كان أوضح مثال فى المضاربة على هذه العملية ، الخواجا الحاج محمد دادة الشرايبى ، وابنه الخواجا الحاج قاسم الشرايبى من بعده • حيث تسجل سجلات اسقاطات القرى العديد من هذه الاسقاطات باسمهما ، وفى مناطق مختلفة فى أرجاء مصر ، وفى الصعيد والدلتا ، فنجد التزامات مسقطة باسمهما فى طهطا بولاية جرجا ، وناحية شبشاى بولاية الاسيوطية وناحية الدمناوية ومعصرة دهشور بولاية الجيزة ، وناحية سندمنت بولاية البهنساوية ، وناحية البيجور بولاية المنوفية ، والتزامات أخرى عديدة ، بولايات الشرقية والدقهلية والغربية •

كذلك نجد فى هذه السجلات ، التزامات زراعية عديدة مسقطة باسم الخواجا الحاج محمد جلون ، ناحية طوخ بولاية المنوفية ، والحاج أحمد حدق ناحية أبو صير دفنو ، والخواجا الحاج أحمد بن سعيد ، بقرى الخيزرانية والطالبية بولاية الجيزة ، والخواجا الحاج عمر مغار ناحية كفر منصور ، بولاية البهنساوية كما التزم شركة فيما بينهما الخواجا الحاج حميدة أيوب التاجر المغربى بسوق طولون ، والحاج عثمان المسراتى ، ربع أراضى ناحية الميثانية والحملة بولاية الجيزة • والتزم كذلك محمد بن عبد الله ابن عبد العزيز المغربى ، نصف أراضى ناحية قوة بولاية الغربية • هذه أمثلة للتجار الذين استثمروا جزءا من رؤوس أموالهم فى عمليات اسقاطات الالتزامات ، وليست حصرا لكل الحالات •

ومن الجدير بالذكر أن بعض التجار ، كانت لهم التزامات زراعية لهم عليها سلطة فعلية ، حصلوا عليها من الالتزامات المحلولة عن طريق مزاد الديوان العالى ، وكانوا يقومون باستغلالها كملتزمين فعليين ، وهذه خلاف الالتزامات المسقطة لهم من الأمراء المماليك ، والتى كانت سلطتهم عليها لا تتعدى تأجيرها لهؤلاء الأمراء فى نفس وقت اسقاطها نظير نسبة الايجار السابقة الذكر ٠ وخير الأمثلة على التجار الذين كان لهم التزامات فعلية أفراد أسرة الشرايبى ، وأسرة جلون ، وأسرة الآبار (٤١) ٠

هكذا كانت العلاقات الاقتصادية بين الولايات العربية ابان العصر العثمانى ميدانا مفتوحا ، أمام أبنـــاء البلدان العربية ، لاستثمار رؤوس أموالهم ، أنى شاءوا ، وفى أى مجال أرادوا تجاريا كان أو صناعيا ، أو زراعيا ، أو مشروعات الخدمات ٠ وقد ترتب على هذه العلاقات الاقتصادية المرنة ، قيام علاقات اجتماعية قوت من رابطة المجتمع العربى فى ذلك العصر ٠

العلاقات الاجتماعية بين الولايات العربية :

لقد كان للانفتاح الاقتصادى بين الولايات العربية أثره على قيام علاقات اجتماعية قوية بين أبناء هذه الولايات خاصة وأن النظام السياسى الذى اتبعه العثمانيون فى حكم الولايات العربية ، لم يضع كما رأينا أية قيود على حركة السكان بين هذه الولايات ، مما أدى الى عملية هجرة متبادلة بين الولايات العربية حيث وجدت جاليات عربية ، فى كل ولاية من أبناء الولايات الأخرى متبادلة ، ففى مصر تجد جاليات ، مغربية وشامية ويمنية وحجازية ، وكذلك تجد فى بلاد الشام جاليات مصرية ، ومغربية ، ولم تكن اقامة هذه الجاليات مقصورة على مناطق أو مدن بذاتها ، وانما كانت تمتاز بانتشارها فى كل مدن وريف الولايات ٠ هذا فضلا عن القبائل

العربية المتجولة ، والتى كانت تتخذ من أرض الوطن العربى بالمعنى الواسع ميدانا لتجوالها . فنجد أن القبائل الحجازية تصل فى تجوالها الى مصر ، وبعض مناطق المغرب العربى ، وكذلك كانت تفعل القبائل المغربية وهلم جرا (٤٢) .

وقد مارس أبناء هذه الجاليات أنشطة مختلفة فى داخل المجتمعات التى عاشوا فيها ، وكان لهم تأثيرهم على بنية المدن والمناطق التى استقروا فيها بل ان بعض أفراد هذه الجاليات أصبحت لهم مكانة اجتماعية متميزة داخل المجتمعات التى استقروا فيها ، مثل فئة التجار المغاربة والشوام ، داخل المجتمع المصرى ، ونتيجة لهذا الاستقرار ، والاختلاط بأبناء المجتمع التى وجدت هذه الجاليات ، حدث الاندماج الاجتماعى ، والتأثر بعادات وتقاليد المجتمعات العربية الأخرى ، وان كان التشابه بينها كبيرا ، كما حدثت عمليات التزاوج التى أدت الى الاندماج الدموى التام ، وأبرز النواحى التى توضح قوة العلاقات الاجتماعية والاندماج الاجتماعى والتدليل عليها من وثائق المحاكم الشرعية هى النواحى التالية :

أولا : عمليات التزاوج والتصاهر :

من خلال دراسة عقود الزواج والطلاق ، التى ترد بسجلات المحاكم الشرعية بالقاهرة ، والاسكندرية ، والمنصورة ، ورشيد ، ودمياط وغيرها من المدن المصرية ، وكذلك من وثائق التركات التى خلفها المقيمون من أبناء الجاليات العربية بهذه المدن ، اتضح أن هذه الجاليات ، لم تكن منغلقة اجتماعيا ، وانما ثبت الترابط الاجتماعى القوى بينها وبين المجتمع المصرى ، وشاعت عمليات التزاوج بين أبناء وبنات هذه الجاليات بعضها بعضا ، وبينها وبين أبناء وبنات المجتمع المصرى . وانتشرت هذه الظاهرة على نطاق واسع ، فقد تزوج أبناء المغاربة من مصريات وشاميات وكذلك زوجوا بناتهم لمصريين وشاميين وحجازيين ، وربطت رابطة الدم

والمصاهرة بين أبناء هذه البلاد جميعها داخل مجتمع واحد ، ولنذكر بعض الأمثلة مما ترد في الوثائق ، على سبيل التدليل لا الحصر لأن الحصر شيء مستحيل لكثرة الحالات التي ترد في السجلات ، فمثلا قد تزوج البدرى حسن بن المرحوم الحاج أحمد المغربى الرهوى ، ببنت محمد بن الحاج ابراهيم الغزاوى الشامية ، وتزوج السيد على بن الشريف أحمد بن محمد بن سعيد المغربى البجاوى بزكية بنت عثمان عبد الله المصرية ، وتزوج عمر بن رمضان ديب المصرى ، بالسيدة عائشة بنت الشيخ محمد المغربى الجزيرى ، وتزوج صالح بن الحاج عثمان المغربى المسراتى ، بالسيدة عائشة بنت المرحوم الحاج أحمد الحناوى المصرية (٤٣) .

كما تزوج الخواجا الحاج عبد الكريم الكهن المغربى الفاسى من التجار بوكالة الماوردى ، بخط الفحامين ، بأم الأمير بنت المرحوم سابق ، من أهالى ناحية مشتهر بولاية القليوبية ، وتزوج الحاج أحمد بن على الجزيرى المغربى ، بالسيدة زليخة بنت محمد مسلم المصرية ، بثغر الاسكندرية . وكذلك حدثت نفس عمليات التزاوج مع الشاميات وغيرهن ، وقد عمقت هذه العملية الروابط الاجتماعية بين المجتمعات العربية ، وان ظل أبناء كل مجتمع يحتفظون بنسبتهم الى مواطنهم الأصلية فمثلا المغربى حتى لو كان ولد من أم مصرية أو شامية ، فتذكر الوثائق أنه مغربى الأصل مصرى المولد ، وكذلك الشامى الذى ولد من أم مصرية أو مغربية ، فنذكر عنه ، شامى الأصل مصرى المولد ، وهكذا بالنسبة لأبناء الولايات الأخرى .

ثانيا : انتشار العادات والتقاليد :

كان من نتائج انفتاح المجتمعات العربية على بعضها ، وتوفير فرص العمالة لأبناء البلدان العربية فى أى بلد حلوا به ، واشتغالهم بالحرف المهنية ومهن الخدمات ، وانتشار الجاليات

العربية فى معظم أحياء وشوارع المدن التى عاشوا فيها ، وعملهم بالمهن التى تمس حياة المجتمع اليومية مثل الطحانة ، القصابة ، القبانة ، السمسرة ، الدلالة ، الصيرفة الدولية فى الحمامات . عصر الزيوت ، حياكة الملابس ، وغير ذلك من الحرف التى تدعو الى الاحتكاك اليومى والدائم بين أفراد المجتمع والتعامل فيما بينهم ، أدت الى توطيد علاقاتهم الاجتماعية بفئات المجتمعات التى عاشوا فيها ، وبالتالى أثروا فى المجتمع ، وتأثروا به ، فنجد أن العادات والتقاليد المغربية والشامية على سبيل المثال انتشرت فى المجتمع المصرى بصورة واضحة ، كما انتشر الزى المغربى والأطعمة المغربية فى أحياء المدن المصرية ، وبخاصة مدينتى القاهرة والاسكندرية ، بل ان التأثير المغربى أكثر وضوحا فى مجتمع الاسكندرية ، الذى تأثر حتى باللهجة المغربية ، الذى لا يزال تأثيرها واضحا فى هذا المجتمع حتى يومنا هذا ، بل امتد التأثير المغربى الى معظم مناطق الدلتا ، كما تأثر أبناء الجاليات العربية الأخرى الذين كانوا يعيشون فى هذه المدن المصرية بالعادات والتقاليد المغربية شأنهم شأن المصريين (٤٤) . كما أن التأثير الشامى كان كذلك واضحا وانتشرت الأطعمة الشامية والحلوى والملابس الشامية فى المجتمع المصرى ، بل ان الشخصية الشامية أصبحت مثالا يحتذى به فى الكرم والشهامة فى المجتمع المصرى .

وقد ثبت ان هذا التأثير كان متبادلا بين أبناء هذه الجاليات العربية وأبناء المجتمع المصرى ، وقد أكد المعاصرون هذا التبادل فذكرت المصادر لنا العديد من الشخصيات المغربية والشامية التى تعايشت فى المجتمع المصرى وتأثرت به ، فمثلا نجد ان الشيخ محمد بن على بن عبد الله بن أحمد التونسى المتوفى عام ١٢٠٢ هـ/ ١٧٨٧ م ، « عاشر اللطفاء والنجباء من أهل مصر ، وتخلق بأخلاقهم ، وتزيا بزى أولاد البلد ، وتحلى بذوقهم » (٤٥) كما ذكر

المصدر نفسه ، أن بيت الشرايبى بالأزبكية كان دائما له شهرته فى الكرم والتعاطف الاجتماعى « وخبزهم وطعامهم مشهور بغاية الجودة والاتقان والكثرة ، وهو مبذول للقاصى والدانى ، مع السعة والاستعداد » بل ان المجتمع المصرى أصبح يتغنى بكرم هذه الأسرة وسخائها واحسانها (٤٦) ٠

ومما يجدر ذكره ان فئة التجار ، استطاعت عن طريق مكانتها المتمايزة التى وصلت اليها ، ان تلعب دورا كبيرا فى التأثير الاجتماعى لبنية المجتمع المصرى الاجتماعية ، نتيجة لاتساع دائرة علاقاتها الاجتماعية التى شملت كل الفئات ابتداء من الأمراء المماليك ورجال الادارة ، وأوجاقات الحامية ، الى الفئة الفقيرة المعدمة ومد يد الاحسان اليها ٠ وقد كان لكل ذلك تأثيره فى انتشار العادات ، والتقاليد ، والتأثير المتبادل ، مما قوى العلاقات الاجتماعية بين مجتمعات الولايات العربية ٠

ثالثا : القبائل العربية :

ظلت القبائل العربية طوال العصر العثمانى ، وحتى النصف الثانى من القرن التاسع عشر فى تحرك مستمر ، بعضها استقر فى مناطق معينة ، وبعضها غير مناطق استقراره ، وظلت الفروع المستقرة منها ، وغير المستقرة على اتصال دائم بأصولها التى خرجت منها ، وظلت العلاقات الاجتماعية قائمة فيما بينها ، ولا شك أن هؤلاء العربان كان لهم تأثيرهم على المجتمعات التى انتقلوا اليها ، وكان هذا التأثير فيه جانب الايجابية من ناحية ، وجانب السلبية من ناحية أخرى (٤٧) ، ولكنهم فى ذات الوقت أقاموا علاقات اجتماعية مع السكان الذين استقروا بينهم وعملوا على التعايش معهم ، وخير الأمثلة التى تضرب على ذلك فروع القبائل المغربية والشامية والحجازية التى استقرت فى ريف مصر ، سواء فى

الدلتا أم فى الصعيد ، وقد أقام بعض هذه القبائل علاقات طيبة مع الفلاحين المصريين ، وأثروا فيهم ، وتأثروا بهم ، ومن الأمثلة على ذلك عربان الهوارة ، وعربان المصراتى ، الذين فرضوا حمايتهم على المناطق التى استقروا فيها ، وحموها من شر هجمات العربان المتجولين الذين كان دورهم فى معظمه سلبيا •

ومن استقراء أحداث تاريخ الفترة ، لا يستطيع باحث أن ينكر دور القبائل العربية وهجراتها على العلاقات الاجتماعية بين الولايات العربية ، وتأثيرها الواضح على الروابط الاجتماعية بين هذه الولايات ، حيث أصبح يوجد للقبيلة العربية فروع فى أكثر من ولاية ، وظل الترابط بين هذه الفروع قائما •

رابعا : العلماء وطلبة العلم :

لقد لعب العلماء الذين تنقلوا بين المراكز الثقافية المختلفة التى كانت قائمة فى الولايات العربية دورهم فى العلاقات الاجتماعية والفكرية بين أبناء هذه الولايات ، فقد كان لهؤلاء العلماء طلابهم الذين ربطتهم بهم روابط قوية ، وأثروا فيهم ، وتأثروا بهم ، وتذكر لنا المصادر كثيرا من هؤلاء العلماء الذين تأثروا بالمجتمعات العربية التى عاشوا فيها ، وخالطوا أهلها وعاشروهم وصاهروهم ، واندمجوا معهم اجتماعيا ، ومنهم من اتخذ من البلدان التى انتقلوا اليها وطنا ثانيا لهم ، وان لم يقطعوا صلتهم بمواطنهم الأصلية •

أما الطلبة الذين أموا هذه المراكز الثقافية للدراسة فيها ، وعاشوا فى المجتمعات التى توجد بها هذه المراكز ومارسوا الاشتغال ببعض المهن ، داخل هذه المجتمعات الى جانب طلبهم العلم ، بل وتزوج بعضهم من بنات هذه المجتمعات واستقروا فيها بعد حصولهم على الاجازات العلمية ، وبعضهم عاد الى بلده — لا شك أن هؤلاء الطلاب ربطتهم بالبلدان التى تعلموا فى مراكزهم وأحيانا

علموا بها روابط اجتماعية كان لها تأثيرها على تقوية العلاقات الاجتماعية بين الولايات العربية ابان العصر العثمانى ٠

هكذا كانت العلاقات الاجتماعية بين هذه الولايات ابان العصر العثمانى الأول علاقات قائمة على التأثر والتأثير المتبادل ، والاندماج الاجتماعى ، مما جعل مجتمعات الولايات الغربية أشبه بأسرة واحدة ، تربط بينها العادات والتقاليد المتشابهة ، حتى ان الفرد العربى أصبح لا يشعر بالغربة فى أى بيئة يعيش فيها على امتداد الرقعة العربية من المحيط الأطلسى الى الخليج العربى ٠

تقويم :

يستطيع الباحث من خلال العرض السابق للعلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين الولايات العربية ابان العصر العثمانى الأول (١٥١٧ ـ ١٧٩٨ م) أن يخرج بالحقائق التامية :

أولا : ان هذه العلاقات كانت نشطة وفعالة ولها صفة الاستمرارية ، وأن روابط العروبة والاسلام ، كانت ذات تأثير فعال على استمرارية هذه العلاقات ٠

ثانيا : الانفتاح التام الذى كان قائما بين الولايات العربية وبخاصة بين المغرب والمشرق والذى شمل مجتمعات المدن والريف على السواء ، مما قوى روابط هذه المجتمعات التى لا تزال قائمة حتى وقتنا هذا ، وبذلك صارت صفة « مغربى » أو صفة « مشرقى » ما هى الا صفة جغرافية اقليمية ليست الا ٠ فقد عاش أبناء الولايات العربية ابان العصر العثمانى بانتمائهم العربى الاسلامى ، يحدوهم الشعور بالانتماء الواحد الى الأمة العربية ، وان كان الحكم عثمانيا ٠

ثالثا : ان تكاملا اقتصاديا وجد بين هذه الولايات عن طريق التبادل التجارى الذى حدث فيما بينها أو حرية الممارسة التجارية والدور الفعال الذى قام به التجار فى هذا المجال ، دون أن يكون للنظم السياسية أى أثر فى حدوث عملية التكامل هذه ٠

رابعا : ان استقراء وثائق المحاكم الشرعية ، يثبت الاندماج الاجتماعى التام بين أبنـاء هـذه الولايات ، والتضامن الاجتماعى الكامل فيما بينهم ٠ بل ان هذه الوثائق تثبت الوحدة الاقتصادية والاجتماعية والحضارية لهذه الولايات ٠

الهــوامش :

(١) محمد بن أحمــــد بن اياس ، بدائع الزهور في وقائع الدهور ، ج ٥ (ص ١٣٤) ، وعبد الرحمن عبد الرحيم ، « دور المغاربة في تاريخ مصر في العصر العثماني » ق (١) ، المجلة التاريخية المغربية ، العدد (١٠ ـ ١١) يناير ١٩٧٨ ، ص ٥٣ .

(٢) ليلى الصباغ ، « الوجود المغربي في المشرق المتوسطي في العصر الحديث » ، المجلة التاريخية المغربية ، العدد (٧ ـ ٨) يناير ١٩٧٧ ـ ص ٨١ ـ ٩٣ ، وعبد الرحمن عبد الرحيم ، المغاربة في مصر في العصر العثماني (١٥١٧ ـ ١٧٩٨) ، (ص ٦٣ ـ ٧٤) .

(٣) المحكمة الشرعية ، سجلات تقادير النظر ، سجل (١٩) ، (ص ١) ، ومحكمة القسمة العسكرية ، سجل (١٧٥) ، (ص ٤١٩) ، مادة (٥٦٨) ، وسجلات تقادير النظر ، سجل (٢) ، (ص ١٦٥) ، مادة (٢١٤٠) ، بتاريخ ٢٣ جمـادى الثانية ١١٤٤هـ / ٢٢ ديسمبر ١٧٣١م .

(٤) أرشيف المحكمة الشرعية ، محكمة الصالحية النجمية ، سجل (٥٠٩) ، (ص ٥٠) ، مادة (١٥٥) ، ١٨ رجب ١١١٠هـ/٢٠ يناير ١٦٩٩م ، ومحكمة الباب العالي ، سجل (٩٠) ، (ص ١٣) ، مادة (٦٥) ، ٢٦ ذي الحجة ١٠١٦هـ/١١ ابريل ١٦٠٨م ، سجل (١٧١) ، (ص ٢٤٦ ـ ٢٤٧) ، مادة (٦٣٩) ، ١٠ جماد الثاني ١٠٩٧هـ / ١٦٨٥م ، ومحكمة القسمة العسكرية ، سجل (١٧٥) ص ٢٧٠ ، مادة (٣٨٣) ، ٢٢ رجب ١١٧٧هـ/١٦ يناير ١٧٦٥م .

(٥) أرشيف الشهر العقاري بالاسكندرية ، محكمة الاســكندرية والجزيرة الخضراء ، سجل (٦٠) ، (ص ٧٨) ، مادة (١٤٠) ، وأرشيف المحكمة الشرعيـة ، محكمة القسمة العسكرية ، سجل (١٧٥) ، (ص ٣١٢) ، مادة (٤٣٥) ، غاية ربيع أول ١١٧٧هـ/١٧ أكتوبر ١٧٦٣م ، ومحكمة طولون ، سجل (٢١٩) ، ص ٢٣١ ، مادة (٥٥٥) ، غاية جماد أول ١١٣٨هـ/٣ فبراير ١٧٢٦م ، وأرشيف الشهر العقاري بالاسكندرية ، محكمة الاسكندرية والجزيرة الخضراء ، سجل (٣٧) ، (ص ٧) ، مادة (١٧) .

(٦) عبد الرحمن عبد الرحيم ، المغاربة في العصر العثماني (١٥١٧ ـ ١٧٩٨م) ، (ص ٣٦ ـ ١٧) ، وليلى الصباغ ، « الوجود المغربي في المشرق المتوسطي في العصر الحديث » ، (ص ٧٩ ـ ٨١) .

(٧) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (٤٦) سجلات محكمة الاسكندرية الشرعية ، سجل (٥) (ص ١٠٣) ، مادة (٣١٤) ، وعبد الرحمن عبد الرحيم ، **المجلة التاريخية المغربية** ، عدد (٢٣ — ٢٤) ، (ص ٣٧٣) .

(٨) جيرار ، (ب — س) ، **الحياة الاقتصادية فى مصر فى القرن الثامن عشر** ، الجزء الأول ، (الزراعة ، الصناعات والحرف ، التجارة) ، (ص ٢٧٧ — ٢٧٩)

Andre Raymond, *Artisans et Commercants Au Caire Au*, IIIe Siecle, Tome I, p. 159.

Terence Walz, *Trade between Egyp. and Bilad* ***Al-Sudan, 1700-1800,*** **(P.P. 17-19, 50-53, 89, 174).**

(٩) جيرار (ب — س) ، **الحياة الاقتصادية فى مصر فى القرن الثامن عشر** ، **الجزء الأول** ، (الزراعة ، الصناعات والحرف ، التجارة) ، (ص ٢٨٦ — ٢٩٧) .

(١٠) دار المحفوظات ، مخزن (٤٦) ، محكمة الاسكندرية ، سجل (٥) ،
Ander Raymond, Op. Cit., Tom I, 17-172.
(ص ١٠٣) ، مادة (٣١٤) ، وجيرار ، (ب — س) ، **الحياة الاقتصادية فى مصر فى القرن الثامن عشر** ، الجزء الأول (الزراعية ، الصناعات والحرف ، التجـارة) ، (ص ٢٩١) .

(١١) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات محكمة القسمة العسكرية ، سجل (١٦٥) ، (ص ١٨٢) ، مادة (٢٨٢) ، (ص ١٩١) ، مادة (٢٩١) ، ومحكمة الباب العالى سجل (٩٠) مكرر ، (ص ٤٢) ، مادة (٢١٨) ، ٢٠ ذى الحجة ١٠١٧هـ / ٢٧ مارس ١٦٠٩م ، وعبد الرحمن الجبرتى ، **عجائب الآثار فى التراجم والأخبار** جـ ١ ، (ص ٨٧ — ٨٨) .

(١٢) عبد الرحمن عبد الرحيم ، **النشاط التجارى فى البحر الأحمر فى العصر العثمانى** (٥١١٧ — ١٧٩٨) ، **ومجلة الدارة** ، العدد الثانى ، السنة السادسة ، ربيع أول ١٤٠١هـ/يناير ١٩٨١م ، (ص ٩٠ — ١٠٧) .

(١٣) أرشيف المحكمة الشرعية ، محكمة الباب العـــالى ، ســـجل (١٣١) ، (ص ١٤٣) ، مادة (٥٣٤) ، ١١ شوال ١٠٦٣هـ/٤ سبتمبر ١٦٥٣م ، ومحكمة الباب العالى بسجل (١٣٣) ، (ص ١٩٦) ، مادة (٧٦٨) ، ١١ صفر ١٠٦٧هـ/٢٩ نوفمبر ١٦٥٦م ، ومحكمة القسمة العسكرية ، سجل (١٧٥) ، (ص ٢٨٥) ، مادة (٤٠١) ، (ص ٢٧٠) ، مادة (٣٨٣) ، ومحكمة الصالحية النجميـــــة ، سجل (٥١٩) ، (ص ٢٧) ، وثيقة (٥٣٦) ، وانظر كذلك مجموعات الوثائق المنشوره بالمجلة التاريخية المغربية الأعداد (٩ — ٢٤) .

(١٤) أرشيف المحكمة الشرعية ، محكمة القسمة العسكرية ؛ سجل (١٦٥) ، (ص ١٨٢) ، مادة (٢٨٢) ، (ص ١٩١) ، مادة (٢٩١) ، محكمة الباب العالى ؛ سجل (٩٠) مكرر (ص ٤٢) ، مادة (٢١٨) .

— Andre Raymond, Op. Cit., T. I. pp. 107-129.

(١٥) أرشيف المحكمة الشرعية ، محكمة القسمة العسكرية ، سجل (١٦٥) ، (ص ١٨٢) ، مادة (٢٨٢) ، (ص ١٩١) ، مادة (٢٩١) ، وعبد الرحمن عبد الرحيم ، « النشاط التجارى فى البحر الأحمر فى العصر العثمانى (١٥١٧ - ١٧٩٨) » ، (ص ١٠٠) .

(١٦) أرشيف المحكمة الشرعيـــة ، محكمة الباب العالى ، ســجل (٩٠) مكرر (ص ٤٢) ، مادة (٢١٨) ، وعبد الرحمن عبد الرحيم ، « النشاط التجارى فى البحر الأحمر فى العصر العثمانى (١٥١٧ - ١٧٩٨) » ، (ص ١٠٠) .

(١٧) عبد الرحمن عبد الرحيم ، **المغاربة فى مصر فى العصر العثمـــــانى (١٥١٧ - ١٧٩٨)** ، (ص ٦٨ ، ٧٤) ، **والنشاط التجارى فى البحر الأحمر فى العصر العثمانى** (١٥١٧ - ١٧٩٨م) ، (ص ١٠١) ، **وعلاقات بلاد الشام بمصر فى العصر العثمانى** (٥١١٧ - ١٧٩٨م) ، (ص ٢٨١) ، وأرشيف المحكمة الشرعية ، محكمة القسمة العسكرية ، سجل (١٧٥) (ص ٢٧٠) ، مادة (٣٨٣) ، ٢٢ رجب ١١٧٧هـ/١٦ يناير ١٧٦٥م .

(١٨) أرشيف المحكمة الشرعية ، محكمة طولون سجل (٢٠٤) ص ٢٥٠ مـادة (١٠١٨) ، ١ شـــعبان ١٠٧٢هـ/٢٢ مارس ١٦٦٢ ، (ص ٢٧٩) ، مادة (١١٤٣) ١٠ ذى القعدة ١٠٧٢هـ/٢٧ يونيه ١٦٦٢م ، سجل (٢٢٩) ، (ص ٤٨) ، مادة (١٦٨) ، ٥ ربيع أول ١١٧٣هـ/٢٧ أكتوبر ١٧٥٩م ، ومحكمة الصالحية النجمية سجل (٥٢٥) ، (ص ٤٨١) ، مادة (٧٢٦) ، ٢٠ جماد أول ١١٧٧هـ/٢٣ نوفمبر ١٧٦٣م ، ولمزيد من التفصيل انظر : عبد الرحمن عبد الرحيم ، **المغاربة فى مصر فى العصر العثمانى (١٥١٧ - ١٧٩٨م)** ، (ص ٦٣ - ٦٦) .

(١٩) أرشيف المحكمة الشرعية ، محكمة طولون سجل (٢٠٢) ، (ص ٢٥٠) ، مادة (١٠١٨) ١ شعبان ١٠٧٢هـ/٢٢ مارس ١٦٢م ، (ص ٤٠٠) ، مادة (١٦٩١) بتاريخ ٥ جماد آخر ١٠٧٣هـ/١٥ يناير ١٦٦٣م ، (ص ٤٤٧) ، مادة (١٨٤٢) ، ٢٠ جماد آخر ١٠٧٣هـ/٣٠ يناير ١٦٦٣م سجل (٢٢٩) ، (ص ٤٨) ، مادة (١٦٨) ،

٢ ربيع أول ١١٧٣هـ/٢٣ نوفمبر ١٧٥٩م ، ومحكمة القسمة العسكرية سجل (١٧٥) ، (ص ٣١٢) مادة (٤٣٥) ، غاية ربيع أول ١١٧٧هـ/٨ سبتمبر ١٧٦٣م ، وعبد الرحمن عبد الرحيم ، **المغـــاربة فى مصر فى العصر العثمـــانى** (١٥١٧ - ١٧٩٨) ، (ص ٦٥ - ٦٦) ٠

(٢٠) أرشيف المحكمة الشرعية ، محكمة القسمة العسكرية ، سجل (١٧٥) ، (ص ٢٨٥ - ٢٨٧) ، مادة (٤٠١) ، (ص ١٧٩) مادة (٢٣٨) ، (ص ٢٧٠) ، مادة (٣٨٣) ، ٢٢ رجب ١١٧٧هـ/١٦ يناير ١٧٦٥م ، وسجلات تقارير النظر ، سجل (١٩) ، (ص ١) ، مادة (٥) ، ١٢ ذى القعدة ١٢٠٥هـ/١٣ يوليه ١٧٩٠م ، سجل (٢٧٧) ، (ص ٣٢٢) ، مادة (٤٣٩) ٠

(٢١) دار المحفوظات العمومية ، محكمة الاسكندرية ، سجل (٣) ، (ص ٣٠) مادة (١٠٦) ، سجل (١) ، (ص ٣٧) مادة (١١٢) ٠

(٢٢) عبد الرحمن عبد الرحيم ، **المغـــاربة فى مصر فى العصر العثمـــانى** (١٥١٧ - ١٧٩٨م) ، (ص ٦٦) ٠

Andre Raymond, op. cit. T.I., pp. 173-184.

(٢٣) جيرار (ب - س) ، **الحياة الاقتصادية فى مصر فى القرن الثامن عشر** ، الجزء الأول ، (**الزراعة ، الصناعة والحرف ، التجارة**) ، (ص ٢٧٧ - ٢٨١) ٠ وعبد الرحمن عبد الرحيم ، **المغاربة فى مصر فى العصر العثمانى** (١٥١٧ - ١٧٩٨م) ٠ (ص ٦٦ - ٦٧) ، **والمجلة التاريخية المغربية** ، الأعداد (٩ - ٢٤) ، مجمـــوعة الوثائق المنشورة بهذه الأعداد ، وأرشيف المحكمة الشرعيه ، محكمة طولون ، سجل (٢٠٤) ، (ص ٢٧٩) مادة (١١٤٣) ، سجل (٢٢٩) ، (ص ٤٨) ، مادة (١٦٨) ، سجل (١٩٦) ، (ص ٦٧) ، مادة (٢١٥) ، ومحكمة القسمة العسكرية ، ســـجل (١٥١) ، (ص ١١ - ١٣) ، مادة (٢١) ، وأرشيف الشهر العقارى بالاسكندرية ، محكمة الاسكندرية والجزيرة الخضراء ، سجل (٢٣) ، (ص ٣٢) مادة (١٠٩) ، (ص ٧٣) ، مادة (٢٦٠) ، (ص ٨٧) ، مادة (٣١٢) ، سجل (١٨) ، (ص ٤٦) ، مادة (٢٢٣) ، (ص ١٠٣) ، مادة (٤٧٦) ٠

هذه أمثلة وليست حصرا لكل الوثائق التى تذكر هذه السلع ٠

(٢٤) جيرار (ب - س) ، **الحياة الاقتصادية فى مصر فى القرن الثامن عشر** ، الجزء الأول (**الزراعة ، الصناعات والحرف ، التجـــارة**) ، (ص ٢٨١ - ٢٨٢) ،

Andre Raymond, Op. Cit., T. I., pp. 640-638.

وعبد الرحمن عبد الرحيم ، **المغاربة فى مصر فى العصر العثمانى** ، (١٥١٧ - ١٧٩٨) ، (ص ٦٧) ، وأرشيف المحكمة الشرعية ،

محكمة طولون ، سجل (٢١٩) ، (ص ٢٣٣) ، مادة (٥٦١) ، (ص ٢٨٦) ، مادة (٦٧٩) ، وارشيف الشهر العقارى بالاسكندرية ، الوثائق المنشورة بالمجلة التاريخية المغربية ، الأعداد (٩ - ٢٦) ٠

(٢٥) جيرار ، (ب - س) **الحياة الاقتصادية فى مصر فى القرن الثامن عشر** ، الجزء الأول ، **(الزراعة ، الصناعات والحرف ، التجارة)** ، (ص ٢٨٢ - ٢٨٥) ، وعبد الرحمن عبد الرحيم ، **المغاربة فى مصر فى العصر العثمانى** (١٥١٧ - ١٧٩٨م) ، (ص ٦٦ - ٦٧) ٠

Andre Raymond, Op. Cit., T.I., pp. 191-192.

(٢٦) ارشيف المحكمة الشرعية ، محكمة القسمة العربية ، سجل (١٧٥) ، (ص ١٩٤) ، مادة (٢٧٠) ، (ص ٣٦١) ، مادة (٤٩٤) ، (ص ١٨٢) ، مادة (٢٥٤) (ص ٣٦١) مادة (٤٩٤) ، ومحكمة طولون ، سجل (٢٠٤) ، (ص ١٧٧) ، مادة (٧٣١) ، (ص ٢١٣) ، مادة (٨٧٧) ، سجل (٢٢٤) ، (ص ٤٠١ - ٤٠٢) ، مادة (٨٦٨) ، سجل (٢١٩) ، (ص ٢٦٥) ، مادة (٦٣٦) ، ولمزيد من التفصيل انظر : عبد الرحمن عبد الرحيم ، **المغاربة فى مصر فى العصر العثمانى** (١٥٧ - ١٧٩٨) ، (ص ٥٠ - ٥٩ ، ٦٣ - ٧٤) ٠

(٢٧) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (٤٦) محكمة الاسكندرية ، سجل (٣) ، (ص ٣٠) ، مادة (١٠٦) ، (ص ١٣٤) ، مادة (٤٩٧) ، ومحكمة المنصورة ، سجل (٦) ، (ص ١٤ ، ٣٠ ، ٤٢) ، سجل (٤٦) ، (ص ١٩٤) ، وأرشيف الشهر العقارى بالاسكندرية ، محكمة الاسكندرية والجزيرة الخضراء ، سجلات (١ - ٧٧) ، انظر : **المجلة التاريخية المغربية** ، الأعداد (١٣ - ٢٦) ٠

(٢٨) عبد الرحمن عبد الرحيم ، **المغاربة فى مصر فى العصر العثمانى** ، (١٥١٧ - ١٧٩٨م) ، (ص ٥٦ - ٥٨) ، وانظر كذلك **المجلة التاريخية المغربية** ، الأعداد (١٣ - ٢٦) ٠

(٢٩) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات اسقاط القرى ، سجل (٢) ، (٣) ٠ حيث يوجد بها كثير من المواد المتعلقة بهذه الحقيقة ، ومحكمة القسمة العسكرية ، سجل (١٥٢) ، (ص ٢٤١ - ٢٤٣) ، مادة (٤٠٦) ، سجل (١٦٥) ، (ص ١٨٢) ، مادة (٢٨٢ ، سجل (١٧٥) ، (ص ٣٦٩) ، مادة (٥٠٤) ٠

(٣٠) ارشيف المحكمة الشرعية ، محكمة القسمة العسكرية ، سجل (١٧٥) ، (ص ٣٦٩) ، مادة (٥٠٤) ، (ص ٢٧٠) ، مادة (٣٨٣) ، (ص ٣٢٢) ، مادة (٤٥١) ، ومحكمة الصالحية النجمية ، سجل (٥٠٩) ، (ص ٢٠) ، مادة (٦٢) ،

سجل (٥٢٥) . (ص ٤٥٧) ، مادة (٦٨٤) ، ومحكمة الباب العالى ، سجل (١٣١) ، (ص ١٤٢) ، مادة (٥٣٤) .

(٣١) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (٤٦) . محكمة الاسكندرية ، سجل (٣١) ، (ص ٣٠) ، مادة (١٠٦) . ومحكمة المنصورة ، سجل (٦) ، ص ١٢ ، ١٤ ، ١٩ ، سجل (٤٦) ، (ص ١٩٤) ، وأرشيف الشهر العقـــارى بالاسكندرية ، محكمة الاسكندرية والجزيرة الخضراء ، سجل (٢٣) ، (ص ٣٢ ، ٧١) ، سجل (٤٢) ، (ص ٥٧) ، مادة (١٨٢) ، (ص ١٢٧ – ١٢٩) ، مادة (٢٧٠) .

(٣٢) أرشيف المحكمة الشرعية ، محكمة القسمة العسكرية ، سجل (١٧٥) ، (ص ٢٧٠) ، مادة (٣٨٣) .

(٣٣) أرشيف المحكمة الشرعية ، محكمة القسمة العسكرية ، سجل (٧) ، (ص ١٧٩) ، مادة (١٨١) ، سجل (١٧٥) ، (ص ٤٣١) ، مادة (٥٨٢) ، ومواد (٣٤٦ ، ٤٢٧ ، ٤٣٤ ، ٤٦٦ ، ٤٧٧ ، ٥٨٢ ، ٥٨٣) ، وسجلات الديوان العالى ، سجل (١) ، (ص ٨٥) ، وثيقة (١٧٦) ، وسجلات اسقاط القرى ، سجل (٧) ، (ص ٧٩) ، مادة (١١٨) ، سجل (١٨) ، (ص ١١) .

(٣٤) جيرار (ب – س) ، **الحياة الاقتصادية فى مصر فى القرن الثامن عشر ، الجزء الأول ، (الزراعة ، الصناعات والحرف ، التجـــارة)** ، (٢٨٦ – ٢٩١) ، Andre Raymond, Op. Cit., T.I. pp. 189-191. وعبد الرحمن عبد الرحيم ، « علاقات بلاد الشام بمصر فى العصر العثمانى (١٥١٧ – ١٧٩٨م » ، (ص ٢٨٠ – ٢٨١) .

(٣٥) جيرار ، (ب – س) ، **الحياة الاقتصادية فى مصر فى القرن الثامن عشر ، الجزء الأول ، (الزراعة ، الصناعات والحرف ، التجارة)** ، (ص ٢٩١ – ٢٩٦) Andre Raymond, Op. Cit., T.I. p. 190. وعبد الرحمن عبد الرحيم ، « علاقات بلاد الشام بمصر فى العصر العثمانى ، (١٥١٧ – ١٧٩٨م) » ، (ص ٢٨٠) .

(٣٦) أرشيف المحكمة الشرعية ، محكمة القسمة العسكرية ، سجل (٦٨٤) (ص ٦) ، مادة (١٥) ، (ص ٨٢) ، مادة (١٧٩) ، سجل (١١٤) ، (ص ٤٨) ، مادة (٣٨) ، (ص ٥٣) ، مادة (٤١) ، سجل (١٤٥) ، (ص ٤١) ، مادة (٣٨) ، وسجل الديوان العالى (١) ، (ص ٨٥) مادة (١٧٦) ولمزيد من التفاصيل انظر : عبد الرحمن عبد الرحيم ، « علاقات بلاد الشـــــام بمصر فى العصر العثمـــــانى (١٥١٧ – ١٧٩٨م) » ، (ص ٢٨١) .

(٣٧) جيرار ، (ب – س) ، **الحياة الاقتصادية فى مصر فى القرن الثامن عشر** ، الجزء الأول (**الزراعة ، الصناعة والحرف التجارية**) ، (ص ٣٠٦) ، وعبد الرحمن الجبرتى ، **عجائب الآثار فى التراجم والأخبار** ، ج ٢ ، (ص ١٦١) ، وعبد الرحمن عبد الرحيم ، **الريف المصرى فى القرن الثامن عشر** ، (١٥٧ – ١٦٦) .

(٣٨) جيرار (ب – س) ، **الحياة الاقتصادية فى مصر فى القرن الثامن عشر** ، الجزء الأول (**الزراعة ، الصناعات والحرف ، التجارة**) ، (ص ٣١٢ – ٣١٧) ،

Andre Raymond, Op. Cit., T.I., pp. 129-136.

(٣٩) أرشيف المحكمة الشرعية ، محكمة القسمة العسكرية سجل (٨٧) ، (ص ٥٦٨) ، مادة (٨٠٢) ، ومحكمة الصالح ، سجل (٣٤٦) ، (ص ٣٥١) . مادة (٨٥٧) ، ومحكمة الصالحية النجمية ، سجل (٥٢٥) ، (ص ٤٢٢) ، مادة (٦٢٩) ، (ص ٤٥٧) ، مادة (٦٨٤) ، (ص ٤٨١) ، مادة (٧٢٦) ، ومحكمة طولون ، سجل (٢٠٤) ، (ص ٢٤٧) ، مادة (١١١٩) ، (ص ٢٧٩) ، مادة (١١٤٣) . (ص ٣٢٩) ، مادة (١٣٨١) ، وأرشيف الشهر العقارى بالاسكندرية ، سجل (٢٣) ، (ص ٧٩) ، مادة (٢٨٤) ، سجل (٣٧) ، (ص ١٠١) ، مادة (٣٢٥) ، سجل (٦٠) (ص ٨٧) ، مادة (١٥٢) .

(٤٠) أرشيف المحكمة الشرعية ، محكمة الباب العالى ، سجل (١٢٨) ، مادة (٣٦٩) ، سجل (١٧١) ، (ص ٢٤٦ – ٢٤٧) ، مادة (٦٣٩) ، سجل (١٣١) ، (ص ١٤٣) ، مادة (٥٣٤) ، ومحكمة بولاق ، سجل (٢٦) ، (ص ٣٥٩) ، مادة (١٨٠٤) ، وعبد الرحمن عبد الرحيم ، **المجلة التاريخية المغربية** ، مجموعات الوثائق الشرعية منشورة بالأعداد (٩ – ٢٦) .

(٤١) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجل اسقاط القرى (٢) ، (ص ٩٥) ، مادة (٢٥٩) ، (ص ١٠٩) ، مادة (٣٠٣) ، (١٠٩ – ١١٠) ، مادة (٣٠٤) ، سجل (٣) ، (ص ٦) ، مادة (١٣) ، (ص ٨٧) ، مادة (٢٤٧) ، ومحكمة القسمة العسكرية ، سجل (١٥٢) ، (ص ٢٤١ – ٢٤٣) ، مادة (٤٠٦) ، وسجل الديوان العالى (١) ، (ص ١٧) ، مادة (٣٠) ، (ص ١٣٤ – ١٣٥) ، مادة (٢٩٠) ، (ص ١٣٥) ، مادة (٢٩١) ، سجل (٢) ، (ص ٢٠) ، مادة (٣١) و (ص ٢١) ،

مادة (٣٢) ، وعبد الرحمن عبد الرحيم ، الريف المصرى فى القرن الثامن عشر ، (ص ٩١ ـ ٩٤) و (المغاربة فى مصر فى العصر العثمانى) ،(١٥١٧ ـ ١٧٩٨م) ، (ص ٧٥ ، ٧٧) .

(٤٢) عبد الرحمن عبد الرحيم ، **الريف المصرى فى القرن الثـــــامن عشر** ، (ص ١٥١ ـ ١٦٧) ، **والمغاربة فى مصر فى العصر العثمانى** (١٥١٧ ـ ١٧٩٨) ، (ص ٣١ ـ ٤٥) .

(٤٣) أرشيف المحكمة الشرعية ، محكمة القسمة العسكرية ، سجل (١٧٥) ، (ص ٢٧٠) ، مادة (٣٨٣) ، (ص ٢٨٥ ـ ٢٨٧) ، مادة (٤٠١) ، ومحكمة الصالحية النجمية ، سجل (٥٠٩) ، (ص ٥٠) ، مادة (١٥٥) ، ودار المحفوظات العمومية ، مخزن (٤٦) ، محكمة الاسكندرية ، سجلات (١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦) ، **والمجلة التاريخية المغربية** ، الأعداد (١٥ ـ ٣٤) ، وأرشيف الشهر العقارى بالاسكندرية : محكمة الاسكندرية ، والجزيرة الخضراء سجلات من (١ ـ ٧٧) .

(٤٤) عبد الرحمن عبد الرحيم ، **المغـــــاربة فى مصر فى العصر العثمـــــانى** (١٥١٧ ـ ١٧٩٨م) ، (ص ١١٥ ـ ١١٦) ، « دور المغاربة فى تاريخ مصر فى العصر الحديث » ، (ص ٥٣١ ـ ٥٦٨) .

(٤٥) عبد الرحمن الجبرتى ، **عجائب الآثار فى التراجم والأخبار** ، ج ٢ ، (ص ١٦٧) ، وعبد الرحمن عبد الرحيم ، **المغاربة فى مصر فى العصر العثمـــانى** (١٥١٧ ـ ١٧٩٨م) ، (ص ١٧٦ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ص ١١٧ ـ ١١٨) .

(٤٦) عبد الرحمن الجبرتى ، **عجائب الآثار فى التراجم والأخبار** (ص ١٧٦ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥) وعبد الرحمن عبد الرحيم ، **المغاربة فى مصر فى العصر العثمـــانى** (١٥١٧ ـ ١٧٥٩٨م) ، (١١٧ ـ ١١٨) .

(٤٧) لمزيد من التفصيل حول هذا الموضوع انظر : عبد الرحمن عبد الرحيم ، **الريف المصرى فى القرن الثامن عشر** ، (ص ١٤٧ ـ ١٦٧) ، **والمغاربة فى مصر فى العصر العثمانى** (١٥١٧ ـ ١٧٩٨م) ، (ص ٣١ ـ ٣٥) .

المــــراجع

أولا : المصادر العربية :

(أ) الوثائق :

اعتمد هذا البحث أساسا على وثائق المحاكم الشرعية المصرية التى تحفظ فى دور الحفظ التالية :

أولا : أرشيف المحاكم الشرعية المركزية بالقاهرة بالشهر العقارى بالقاهرة ، شارع رمسيس وتحفظ به وثائق المحاكم التالية :

١ ـ سجلات اسقاط القرى ·
٢ ـ سجلات تقادير النظر ·
٣ ـ سجلات الديوان العالى ·
٤ ـ محكمة الباب العالى ·
٥ ـ محكمة بولاق الشرعية ·
٦ ـ محكمة الصالح ·
٧ ـ محكمة الصالحية النجمية ·
٨ ـ محكمة طولون ·
٩ ـ محكمة القسمة العسكرية ·

ثانيا : دار المحفوظات العمومية بالقـــاهرة وتحفظ بهـا سجلات المحاكم التالية بالمخزن (٤٦) :

١ ـ محكمة الاسكندرية الشرعية ·
٢ ـ محكمة دمياط الشرعية ·

٣ ـ محكمة رشيد الشرعية ٠

٤ ـ محكمة المنصورة الشرعية ٠

ثالثا : أرشـــيف الشهر العقـــارى بالاسكندرية ، وتحفق بهذا الأرشيف :

سجلات محكمة الاسكندرية والجزيرة الخضراء خلال القرنين السادس والسابع عشر ، وقد قام الباحث بنشر بعض وثائق هذه المحاكم والتعليق عليها بالمجلة التاريخية المغربية بالأعداد (٦ ـ ٢٦) ٠ كما نشر البعض الآخر بكتابه « المغاربة فى مصر فى العصر العثمانى (١٥١٧ ، ١٧٩٨) » ٠ منشورات المجلة التاريخية المغربية ٠ تونس ١٩٨٢ م ٠

(ب) المراجع العربية :

ابن اياس ، محمد أحمد ، **بدائع الزهور فى وقائع الدهور** . جـ٥ ، ط (٢) ، القاهرة : ١٣٧٩هـ/١٩٦٠م ٠

بكر سيد عبد المجيد ، **الملاحة الجغرافية لدرب الحجج** ٠

الجبرتى ، عبد الرحمن بن حسن ، **عجائب الآثار فى التراجم والأخبار** ، جـ ١ ، ٢ ، القاهرة : ١٣٢٢ هـ/١٩٠٤م ٠

جيرار ، (ب ـ س) ، **الزراعـة** ، **الصـــناعات والحرف التجارية** ، **الترجمة الكاملة ـ وصف مصر (٤)** ، **الجزء الأول من « الحياة الاقتصادية فى مصر فى القرن الثامن عشر »** ترجمة زهير الشايب ، ط (٢) ، القاهرة : مكتبة الخانجى ، ١٩٧٨ ٠

الصباغ ، ليلى ، « الوجود المغربى فى المشرق المتوسطى فى العصر الحديث » ، **المجلة التاريخية المغربية** ، العدد (٧ ـ ٨) ، تونس : يناير ١٩٧٧ ٠

عبد الرحمن عبد الرحيم ، « دور المغـــاربة فى تاريخ مصر مصر فى العصر الحديث » القسم الأول « العصر العثمـــانى » ، **المجلة التاريخية المغربيـة** ، عدد (١٠ ــ ١١) تونس : ينـاير ١٩٧٨ ٠

ــ **الريف المصرى فى القرن الثامن عشر** ، القاهرة: جامعة عين شمس ، ١٩٧٤ ٠

ــ « **علاقات بلاد الشام بمصر فى العصر العثمانى** (١٥١٧ ــ ١٧٩٨ م) » ، بحث منشور ضـمن أعمال المؤتمر الدولى الثانى لتاريخ بـلاد الشام (٩٢٢/١٣٥٨هـ/١٥١٦ ــ ١٩٣٩ م) **الجزء** الثانى ، دمشق : ١٩٧٩ ٠

ــ مجموعة وثائق شرعية تتعلق بالجالية المغربية فى مصر ، **المجلة التاريقية المغربية** ، الأعداد (٦ ــ ٢٦) ، تونس ٠

ــ المغاربة فى مصر فى العصر العثمانى (١٥١٧ ــ ١٧٩٨) ، دراسة فى تأثير الجالية المغربية من خلال وثائق المحاكم الشرعيه المصرية ، تونس : المجلة التاريخية المغربية ، وديوان المطبوعات الجامعية بالجزائر ١٩٨٢ ٠

ــ « **النشاط التجارى فى البحر الأحمر فى العصر العثمانى** (١٥١٧ ــ ١٧٩٨ م) ، « **مجلـة دارة الملك عبد العزيز** ، العـدد الثانى ، السنة السادسة ، الرياض : ربيع أول ١٤٠١ هـ /يناير ١٩٨١ م ٠

فارس ، محمد خير . **تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثمانى الى الاحتلال الفرنسى** ، ط (٢) بيروت : مكتبة دار الشرق ، ١٩٧٩ .

ثانيا : المراجع الأجنبية :

Raymond, Andre. **Artisans et Commercants au XVIII' Siècle. II** Tomes. Damas : 1973-1974.

Walz, Terence. **Trade between Egypt and Bilad As-Sudan 1700-1820.** institut Francais, d'Archéologie Orientale, du Caire, 1978.

الفصل السابع

العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين مصر والسودان خلال العصر العثماني

أولا ـ العلاقات التجارية الاقتصادية :

تمهيد : ارتبطت مصر ببلاد السودان ـ تاريخيا وحضاريا ، منذ أقدم العصور ، فأصبح من المؤكد الآن ، أن التأثير الحضاري المصري ، امتد الى منطقة شندي (*) ومنها تسرب الى منطقة القارة الأفريقية الوسطى ، ولم يكن وادي النيل هو المعبر الوحيد الذي ربط بين البلدين ، أو هو الطريق الوحيد الذي نفذ منه التأثير الحضاري ، وانما لعبت الطرق الصحراوية دورها في الارتباط العضوي بين البلدين ، فهناك دراسات تثبت أن الطرق التجارية في كلتا الصحراوين الغربية والشرقية ، كانت قائمة منذ العصور القديمة ، ويأتي على رأس هذه الطرق ، طريق درب الأربعين ، الذي يسلك الصحراء الغربية ، والذي أصبح طريقا رئيسيا للتجارة في العصر الحديث ، وقد ثبت وجود هذا الطريق منذ القرون التاريخية

(*) شندي : أكبر بلد في شرق السودان بعد سنار .

شكري ، محمد فؤاد ، **مصر والسودان** ، تاريخ وحدة وادي النيل السياسية في القرن التاسع عشر ١٨٢٠ ـ ١٨٩٩م ، ص ٧ .

الأولى (١) • كذلك كانت مصر هي المعبر الأول الذى نفذت منه المسيحية الى السودان ، وكذلك كانت مصر أحد معابر امتداد نفوذ العروبة وانتشار الاسلام الى السودان وغرب أفريقية ، فقد وصل عبد الله بن أبي السرح بقواته الى عاصمة « المقرة » Al-Muqurra في « دنقلة » Dongola وجعل المسلمون ، بلاد النوبة ، بلاد معاهدة ، لا دار حرب ، بقبول ملك « دنقلة » أداء عدد من العبيد سنويا ، والسماح للمسلمين في اجتياز بلاده للتجارة ، واقامة الشعائر الدينية في المسجد الذى أقيم في أرضه ، وتذكر المصادر أن معاهدات شبيهة عقدت مع البجة في الصحراء الشرقية ، وبذلك استمر سيل الهجرات الغربية عن طريق وادى النيل وصحراوات مصر الى السودان ، •وفي العهد المملوكي أصبحت دولة « مقرة الشمالية » تحت الحماية المملوكية ، ولما اعتلى عرش « دنقلة » في (١٣٢٣م) أول ملك مسلم ، أصبحت العلاقة بين الدولتين علاقة دولتين اسلاميتين ، ولم يعد ملك « دنقلة » يدفع الجزية للسلطان المملوكي ، كما كان من قبل ، واستمرت علاقات التأثير والتأثر قائمة بين البلدين ، حتى اذا ما وصلنا الى مطلع العصر الحديث مع بداية القرن السادس عشر الميلادى ، وجدنا تأثير حضارة الشمال ، وقد شمل كل منطقة السودان الأوسط ، وانتشرت اللغة العربية في معظم أجزاء هذه المناطق (٢) وازداد النفوذ العربي في مملكة « العلوى » ، حتى قامت مملكة سنار ، ٩١٠هـ /٥٠٤/ ١٥٠٥م • تلك المملكة التي أصبحت تشمل المنطقة الممتدة من

---

(١) Walz, T., Trade Between Egypt Bilad As-Sudan 1700. Institut Français d'Archeologie Orientale du Caire 1978 ,p. 4-7.

(٢) مكي شبيكة ، تاريخ شعوب وادى النيل : مصر والسودان في القرن التاسع عشر الميلادي • دار الثقافة ، بيروت : ١٩٦٥ ، ص ٣١٥ ــ ٣١٧ •

Holt, (P.M. the history of the Sudan from the coming of Islam to the present day 3th Edition, pp. 26-40.

أرض المحس Mahas وأراضي الدناقلة الى التخوم الحبشية على النيل الأزرق (٣) ، فازدادت العلاقة بين البلدين قوة واستمرارية ، وأصبحت العلاقات التجارية تمثل حجر الزاوية بين البلدين ، وقد لعبت منطقتان من مناطق السودان الدور الرئيسي فى هذه العلاقة فى العصر الحديث ، أو الفترة العثمانية كما نسميها فى التاريخ المصرى ، وهى الفترة الممتدة من مطلع القرن السادس عشر الى مطلع القرن التاسع عشر • والمنطقتان هما : دارفور ، التى تقع فى أقصى الغرب للسودان ــ أى الى الجنوب الغربى من مصر ، ومملكة سنار فى الشرق ــ أى تقع فى الجنوب الشرقى من مصر (٤) • حيث كانت القافلتـان التجاريتان الرئيسيتان بين البلدين تغدوان وتروحان ما بين دارفور وسنار والقاهرة ، ولذا وجب علينا التعريف بهاتين القافلتين ودورهما فى العلاقات الاقتصادية بين البلدين فى الفترة موضوع البحث •

أولا : قافلة دارفور : Darfur

كانت تمثل القافلة الرئيسية فى مجال التبادل التجارى بين البلدين ، وتبدأ رحلتهـا من كوبى (Kobbei) العاصمة التجارية لدارفور ، تحت رئاســـة رجل تابع لملك دارفور ، ومرتبط به

(٣) لمزيد من التفصيل حول ملكة سنار قيامها وأحوالها انظر :
O'Fahey, (R.S. and spaulding, (J.L.)., Kingdom of the Sudan, London, pp. 26-56.

ــ شبيكة ، المصدر السابق ، ص ٣١٠ ــ ٣١٨ وبوركهارت ، جون لويس : رحلات وردكهات فى بلاد النوبة والسودان ، ترجمة فؤاد اندراوس القاهرة ١٩٥٩ ص ٢٥٥ ــ ٢٥٦ ، حيث يذكر « أن المحس أقرب بقعة فى الســـودان يسافر منها الجلابة ، أى تجار الرقيق الى القاهرة ، والمسافة بينها وبين القاهرة الف ميل •

(٤) مكى ، شبيكة ، مقاومة السودان الحديث للغزو والتسلط • معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة : ١٩٧٢ ، ص ٧ ــ ١٣ •

ارتباطا وثيقا ، نظير أجر يحدد له على كل جمل من جمال القافلة ، وكل عبد تأتى به الى مصر ، وكانت القافلة تسـير عبر الصحراء الغربية فى الطريق المعروف بدرب الأربعين ، وتستغرق المسافة بين دارفور وأسيوط ما بين أربعين وخمسة وأربعين يوما . تتوقف أثناءها فى عدة أماكن فى الصحراء ، حيثما تجد الماء ، وكانت نقاط التوقف هذه تتباعد بين كل مرحلة وأخرى ما بين أربعة أو خمسة أيام ، وأحيانا تصل الى عشرة أيام ، والقافلة دائما تعمل حساب الماء الذى تحمله معها ؛ كى يكفيها الى الوصول الى النقطة التالية من نقاط التوقف ، وحينما تصل الى « باريس » Baris تلك القرية التى تبعد عن أسيوط بمسيرة اثنى عشر يوما ، تتوقف فيها وتظل فى حماية شيخ هذه القرية حتى يأتيها كاشف من قبل الادارة للتفتيش عليها ، وبعد اتمام عملية التفتيش يأذن لهـا الكاشف بمواصلة مسيرتها الى المرحلة التالية ، وهى قرية « الخارجة » التى تبعد عن أسيوط بمسيرة ستة أيام ، حيث يقوم الكاشف فى تلك القرية بتقدير الرسوم التى ينبغى على القافلة أن تسددها ، وكان رئيس القافلة يقـوم بتقدير نصيب كل تاجر من تجار القافلة من هذه الرسوم (٥) التى كانت تسدد فى مكان يبعد نصف فرسخ من أسيوط حيث تقوم القافلة ببيع جزء من بضائعها يكفى لسداد هذه الرسوم ، وبعد سدادها بالكامل يسمح للقافلة بمواصلة مسيرتها الى الشمال ، وسوف تدرس قيمة الرسوم والأعباء المالية التى كانت تتحملها القافلة ايابا وذهابا ـ فيما بعد ،

---

(٥) جيرار (ب. س) . الحياة الاقتصادية فى مصر فى القرن الثامن عشر ، ج ١ ، الزراعة والصناعات والحرف ، التجارة ، وصف مصر ، الترجمة الكاملة (٤) ، ترجمة : الشايب ، زهير ، القاهرة : ١٩٧٨ ، ط (١) ، ص ٢٦٠ ، ٢٦٣ ، وانظر أيضا الحتة ، أحمد أحمد ، تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر .ط . ٣ ص ٣٢ .

Walz (T) op. cit., pp. 3-9.

وكانت القافلة تشحن عند وصولها الى أسيوط بضائعها عن طريق النيل ، وتتخلص من معظم جمالها ، ما بين ٨٠٪ الى ٨٥٪ بالبيع فى منطقة أسـيوط • ثم تستريح بعض الوقت فى بنى عدى . ومنفلوط ، والمناطق المحيطة بها ، حيث تبيع فى هذه المناطق جزءا من بضائعها ، وعند وصولها الى مصر القديمة ، تدفع الرسـوم الجمركية التى يقدرهـا رجال الجمرك ، ثم يسـمح لهـا بدخول القاهرة ، حيث تنزل أحمالها فى الوكائل التى كانت تباع فيها السلع السودانية (٦) وتبدأ عمليـات تسويق بضائعها . وشراء ما تأخذه معهـا من السلع المتوفرة فى أسواق القـاهرة ، وعادة ما كانت تمكث القافلة فى القاهرة عدة شهور ـ ما بين سنة أو ثمانية شهور ، وكثيرا ما كانت القافلة التالية تلحق سابقتها قبل مغادرتها القاهرة • فقد كانت قافلة دارفور لها طابع الاستمرارية •

ثانيا ـ قافلة سنار : Sinnar

تمثل القافلة الثانية فى الأهمية ، وهى أصغر ـ من حيث الحجم ـ من قافلة دارفور وأقل أهمية ، وكانت تتكون من مجموعة من القوافل الصغيرة التى تأتى من مراكز تجارية مختلفة فى شرق السودان ، وتبدأ مسيرتها من مدينة سنار ، وتسلك عدة طرق . وتسير بمحاذاة النيل داخل أراضى عرب البشارية الذين يقطنون ما بين النيل والبحر الأحمر • ولما كانت القافلة تتعرض لعمليات النهب من جانب عربان هذه القبيلة ؛ لذا فانهـا كانت تتخذ لها حراسا من عربان العبابدة الذين يسيرون أمامها حتى ابريم (*) ، ثم

(٦) جيرار ، (ب• س) ، المصدر السابق ، ص ٦٣ ـ ٦٧ •
ـ الحتة ، المصدر السابق ، ص ٣٢ •

● ابريم : كان اقليم ابريل مستقلا آنذاك عن أمراء النوبة ، وأهله معفون من الضرائب ولكن الأمراء المماليك الذين طاردهم محمد على ، قبضوا على أعيان ابريم وقضوا على ثرواتهم •

يقودونها حتى قرية دراو (*) ثم تتخذ طريقها بعد أن تترك الصحراء الى وادى النيل ، وكانت المدة التى تأخذها من سنار الى ابريم ثمانية عشر يوما ، والمدة من ابزيم الى دراو خمسة عشر يوما ، ثم تسير شمالا حتى تصل الى اسنا حيث تدفع الجمارك هناك ، كما تدفع رسما آخر غير اعتبارى ، وتبقى فى المدينة مدة ، تبيع جزءا من جمالها ، ثم تواصل مسيرتها شمالا صوب القاهرة عن طريق النيل فى حراسة رئيسها وعشرين من أهم تجارها ، أما بقية أعضاء القافلة ، فيتخلفون فى دراو ، واسنا ؛ انتظارا لعودة القافلة ، وكان على القافلة أن تدفع فى طريقها الى القاهرة عدة ضرائب ، فمن منفلوط والمنيا ثم فى جمرك بولاق ، حيث يسمح لها بدخول القاهرة ؛ لتقوم بمعليات التسويق والتبادل التجارى داخل أسواقها وبخاصة فى الوكائل المخصصة لبيع السلع السودانية ، وكانت تصل الى القاهرة من سنار سنويا عدة قوافل (٧) .

للوقوف على أهمية هذه القوافل التجارية لابد من استعراض حجم التبادل التجارى الذى كانت تقوم به كل قافلة سواء من السلع التى تجلبها الى أسواق القاهرة ، أو التى تأخذها من هذه الأسواق الى الأسواق السودانية .

(*) دراو : قرية كبيرة على الضفة الشرقية للنيل ، تبعد بمسيرة عشر ساعات الى الشمال من أسوان ، وأهلها من فلاحى مصر ، ومن عرب العبابدة ، وكان جل أهلها يشتغل بتجارة الرقيق .

انظر : بوركهارت : جون لويس ، رحلات بوركهارت فى بلاد النوبة والسودان ، ترجمة فؤاد أندراوس ص ٢٩ ــ ٣٠ ، ١٣٤ .

(٧) جيرار (ب. س) المصدر السابق ، ص ٢٧٢ ــ ٢٧٥ .

ــ أحمد أحمد : الحتة ، المصدر السابق ، ص ٣٢ .

ــ حسنى ، عثمان ، مصر فى العهد العثمانى ضمن كتاب المحمد فى تاريخ مصر القاهرة : ١٩٤٢ ، (١٥١٧ ــ ١٧٩٨) ، ص ٢٦٨ ــ ٢٦٩ .

حجم التبادل التجارى للقافلتين :

لابد من الاشارة ، بل والتأكيد على أن قافلة دارفور كانت هى القافلة الرئيسية فى عملية التبادل التجـارى بين مصر وبلاد السودان ، فكانت تتكون طبقا لبعض التقديرات من خمسة آلاف جمل (٥٠٠٠) ، وتجلب معها (٥٠٠ر٥) عبد ، ويصل تجارها ما بين (٤٠٠ ــ ٥٠٠ تاجر) ، بينما كانت قافلة سنار لا توجد لها تقديرات ثابتة ، وان ظهر صغر حجمها من عدد العبيد الذى كانت تجلبه ومن مقدار البضائع التى تجلبها أو تأخذها من مصر فقد كان عدد العبيد الذى تجلبه لا يتجاوز (١٥٠ عبدا) ثلثاهم من النساء (٨) ، ويمكن توضيح حجم التبادل التجارى لكل قافلة من الجدولين المقارنين التاليين ، والذى يمثل أولهما قائمة بالسلع التى كانت تجلبها كل قافلة الى الأسواق المصرية ، ويمثل ثانيهما قائمة بالسلع التى تأخذها من مصر الى الأسواق السودانية .

---

(٨) جيرار ، (ب. س) المصدر السابق ، ص ١٦٣ ـ ٢٧٣ . وانظر أيضا .
Walz, (T.), op. cit., p. 37.

أولا — السلع التى تجلبها كل قافلة الى الأسواق المصرية ومقدارها :

(١) قافلة دارفور			(٢) قافلة سنار		
السلعة	المقدار	وحدة التقدير	السلعة	المقدار	وحدة التقدير
عبيد	٥٠٠٠ — ٦٠٠٠	بالرأس ٤/٥ من النساء		١٠٠ — ١٥٠	بالرأس ½ من النساء
سن الفيل	٤٥٠	قنطار زنة ١١٠ رطل		٤٥ — ٦٠	قنطار ، زنة ١١٠ رطل
تمر هندى	٦٠٠	« «		—	—
صمغ عربى	١٠٠٠ — ٢٠٠٠	قنطار زنة ١٥٠ رطل		٣٠٠	قنطار زنة ١٥٠ رطل
شمشم	٦٠٠	قنطار زنة ١١٠		—	—
كرابيج	٢٠٠ — ٣٠٠	بالواحد		١٠٠٠ — ١٥٠٠	بالواحد
ريش نعام	٢٥ — ٣٠	قنطار ، الأبيض هو الأفضل		٨ — ١٠	قنطار ، الأبيض هو الأفضل
قرون كركدن	٢٠٠٠	بالواحد			
قرب من جلد الثيران او الجمال	٤٠٠٠	زوج		١٠٠	زوج
نطرون	١٠٠٠	قنطار زنة ١٢٠ رطل			
شبة	٢٠٠	قنطار زنة ١٥٠ رطل			
تراب ذهب				على شكل حبات وسبائك كميات قليلة	لا توجد لها احصاءات
الثوم القصبى يشبه البصل					
اناث الببغاء					

ثانيا : السلع التى تأخذها كل قافلة من الأسواق المصرية ومقدارها

السلعة	المقدار	الوحدة	السلعة	المقدار	الوحدة
منسوجات حريرية وقطنية سورية	١٠٠٠	قطعة	اللاوند	٨٠	حمولة جمل
المشة الكتان صنع الدانا واسيوط	٢٠٠٠ ـ ٢٥٠٠	قطعة	صابون	٥٠٠	قنطار زنة ١٥٠ رطلا
الاجة	١٠٠ ـ ٢٠٠		محلب		غير محدد
شيلان بيضاء	٢٠٠٠	واحد	قرنفل		غير محدد
موسيلين	٨٠٠	قطعة	المشة قطنية		
			ذات قطن مصرى	٦٠٠	قطعه
ملابس الفرسان	١٠٠ ـ ١٥٠	وحدة	فى القاهرة	٣٠٠٠	قطعة
البن	٥٠	قنطار زنة ١٠٠ رطل	سلفور قصدير	٥٠ ـ ٦٠	قنطار زنة ١١٠ رطل
السكر	١٠٠	قنطار زنة ١٠٠ رطل			
حلى زجاجية صنع اوربا	٥٠٠	قنطار زنة ١٠٥ رطل	مرايا ذات أيد	١٨٠٠	واحدة
كهرمان			خشب الصندل	٢	قنطار
	١	قنطار	المسك	٥٠	رطلا
حبوب مرجان	٢ ـ ٤	قنطار	ملابس الجوخ	١٠٠	بنش

(٩) وانظر أيضا جيراد : (ب٠ س) ، المصدر السابق ، ص ٢٦٤ ـ ٢٦٧ ٠ ٢٧٣ ـ ٢٧٥ ٠ Ibid, pp. 37-40.

(١) قافلة دارفور		
السلعة	المقدار	وحدة التقدير
جلجـــل	٥٠٠ ـــ ١٠٠٠	سكيال
بتش جوخ	١٠٠٠	واحد
قطيفـــة	٥٠٠	ذراع
أمواس	٤٠٠	حزمة
نصال	١٠٠٠	لفة
رصاص ممزوج بالكبريت	٢٠٠ ـــ ٥٠٠	قنطار زنة ١٤٠ رطلا
قصدير	٥٠٠	قنطار زنة ١٤٠ رطلا
نحاس مستعمل	١٠٠٠	قنطار زنة ١٤٠ رطلا
بنادق	٢٠ ـــ ٣٠	واحدة
مسدسات	٢٠	واحدة
سيوف	١٠٠	واحدة
بارود	٥٠	قنطار
رصاص	٥٠٠	١٠

(٢) قافلة سنار		
السلعة	المقدار	وحدة التقدير
حرير خفيف وارد القسطنطينية	١٠٠ ـــ ٢٠٠	قطعة
حلى زجاجية صنع أوروبا	١٠٠	قنطار زنة ١٠٠ رطل

وبمقارنة هذين الجدولين سواء فى المواد التى تجليها هاتان القافلتان أو تأخذهما معهما يمكن أن نخرج بالملاحظات التالية :

(١٠) جيرار ، (ب· س) ، المصدر السابق ص ٢٦٧ ـــ ٢٧١ ، ٢٧٥ ـــ ٢٧٧ .

أولا : ان قائمة المواد التى كانت تجلبها قافلة دارفور ، كانت أكثر تنوعا ، وتتميز بوجود مواد تخلو منها قائمة قافلة سنار ؛ وربما كانت بعض هذه السلع من السلع التى تحصل عليها القافلة من بعض المناطق فى طريقها ، مثل النطرون ، أو لأن هذه السلع لا تتوفر فى منطقة شرق السودان فى منطقة سنار ، والمناطق المحيطة بها مثل الشمشم ، والتمر هندى ، والشبة •

ثانيا : بعض المواد الأخرى خلت منها قائمة قافلة دارفور ، ولكنها وجدت فى قائمة قافلة سنار ، مثل : تراب الذهب والثوم القصبى واناث الببغاء •

ثالثا : بالنسبة للسلع التى وجدت مشتركة فى القائمتين • كان حجم السلع فى قائمة دارفور أكبر بكثير فى معظم السلع من مثيلتها فى قائمة سنار ، وبخاصة فى السلع الرئيسية مثل العبيد وسن الفيل ، حيث وصلت النسبة فى بعض هذه السلع (١٠ـ١) •

رابعا : أما بالنسبة للسلع التى تأخذها القافلتان من أسواق القاهرة الى الأسواق السودانية ، فواضح من القائمتين أن حجم الكميات التى كانت تأخذها قافلة دارفور كانت ـ كذلك ـ أكبر بكثير من حجم الكميات التى تأخذها قافلة سنار •

خامسا : اختلفت قائمة المواد التى تأخذها كل قافلة عن الأخرى فى كثير من السلع وحتى فى المواد المشتركة مثل الأقمشة مثلا ، فان قافلة سنار كانت تفضل أخذ الأقمشة ذات اللون الأحمر المصنعة فى مصر ، والحرير الخفيف المصنع فى استانبول والمرايا ذات الأيدى والمسك وغير ذلك ، بينما فى قائمة دارفور نجد بعض السلع غير موجودة فى قافلة سنار مثل : الأسلحة والسيوف والنصال ، وربما يعود ذلك الى طبيعة ذوق كل منطقة من المنطقتين اللتين تعتبران مركزا لتوزيع هذه المواد المجلوبة من مصر •

سادسا : اتضح أن قيمة المواد المجلوبة من السودان الى مصر أكبر من قيمة المواد المأخوذة منها ، وقد قدرت المصادر قيمة كل منهما فى نهاية القرن الثامن عشر (١٧٩٦) على النحو التالى :

حجم التبادل التجارى مع السودان ١٧٩٦م :

	وارد	صادر	الفرق
دارفور	٥٠ر٢٨٥ر٦٥٢	١٩ر٧٦٥ر٧٥٠	٣٠ر٥١٩ر٨٧٥ نصف فضة
سنار	١٢ر٠٥٣ر٦٠٠	٣ر٧٩٢ر٣٧٥	٨ر٢٦١ر٢٥٥
الاجمالى	٦٢ر٣٣٩ر٢٢٥	٢٣ر٥٥٨ر١٢٥	٣٨ر٧٨١ر١٠٠

هذا بينما بلغت قيمة الواردات فى سنة ١٧٨٣ (٥٣٥/٤٠٣/٣٧ نصف فضة) وبلغت الصادرات (٨٧٥ر١٣٤ر١٤ نصف فضة) ، وربما كان الفرق الكبير بين حجم التبادل التجارى فى السنتين راجعا أو على الأقل أحد أسبابه انخفاض قيمة العملة وتذبذبها فى خلال الفترة (١٧٨٣ ــ ١٧٩٦) حيث سجلت المصادر انخفاضات متتالية فى قيمة العملة نتيجة لعمليات الصراع السياسى والاضطراب التى شهدتها مصر فى تلك الآونة .

الأعباء المالية التى كانت تتحملها القوافل :

وكانت كلتا القافلتين تتحمل أعباء مالية ضخمة فى طريق مجيئها من السودان الى مصر وفى طريق عودتها ، فضلا عما تتكلفه

(١١) لمزيد من التفصيل حول قافلتي دارفور وسنار وهذه السلع انظر :
Walz, (T.), op. cit., p. 59.
Raymond, (Andre) *Artisans et commerçants ou Cire au* XVIIIe siècle, Tome I, pp. 158-164.

نظير استئجارها الجمال أو شرائها ، وعمليات الاعداد للرحلة ، ولدينا مثال على ذلك ما تحملته قافلة دارفور (١٧٩٦) ، والتى كانت مكونة من (٥٠٠٠ر٥ جمل) ، (٥٠٠ر٥ عبد) ، بخلاف التجار والمسئولين عن القافلة .

« الضرائب والجمارك التى تكلفتها القافلة »

الجهة التى تدفع لها الضريبة	السلعة المدفوع عنها	قيمة الضريبة بالنصف فضة	اجمالى الضريبة
ضريبة الخبير	الجمل	٢٣	٥٠٠ر٣٦٢ نصف فضة
	العبد	٤٥	
ضريبة الحماية لعربان المغاربة بالطريق	الجمل	٩٠	٠٠٠ر٤٥٠ »
ضريبة الكاشف عند الخارجة	العبد	٩	٥٠٠ر٧٩ »
	الجمل	٤	
الجمارك عند أسيوط	العبد	٤٨٠	٠٠٠ر٨٤٠ر٣ »
	الجمل	٢٤٠	
الجمارك فى مصر القديمة	العبد الذكر	١٢٠	
	الجارية	١٠٠	
	حمل الجمل من الصمغ	٨	
	حمل الجمل من العاج	٧	٣٦٢ر٧٠٣ »
	ريش النعام	١٠	
	القنطار من التمر هندى	٤٠	
	الحزمة من الكرابيج	١٠	
	الشنطة الكبيرة من الشششم	٩٠	١٢
اجمالى الضرائب والجمارك التى دفعتها القافلة			٣٦٢ر٤٣٥ر٥ (نصف فضة)

(١٢) وانظر أيضا : جيرار ، (ب . س) ، المصدر السابق ، ص ٢٦٢ ـ ٢٦٣ .
Walz (T.) op. cit., pp. 55-56

أما عن قافلة سنار ، فليس لدينا احصاء كامل لما تكلفته من أعباء مالية فى سنة محددة فى طريقها وان كانت هناك أرقام تدل على ضخامة ما كانت تتكلفه يمكن رسمه فى الجدول التالى للاسترشاد به .

« الضرائب والجمارك التى كانت تتحملها قافلة سنار »

الجهة التى تدفع لها الضريبة	السلعة المدفوع عنها	قيمة الضريبة (نصف فضة)	ملاحظات
عربان العبابدة لكل واحد			هدية مكيال عبارة عن مكيال من البلح أو من دقيق الذرة
جمرك اسنا	العبيد	٤	
	الجمل	٢	رسم غير اعتيادى
	حمل الجمل من ريش	٥½	
جمرك منفلوط	النعام أو سن الفيل	١٢	
جمرك المنيا	العبيد	١٢	
جمرك بولاق	العبيد	١٠	
فى طريق العودة لعرب البشارية عند ابريم			تدفع ٢ قطعة قماش عن كل جمل
فى سنار			تدفع ٢ قطعة قماش عن كل جمل تقدم للملك طقم ملابس هدية كدليل للولاء (١٣) .

(١٣) جيرار ، (ب.س) ، المصدر السابق ، ص ٢٧٢ ــ ٢٧٣ .

وقد كانت كل قافلة تدفع أعبـاء مالية مماثلة فى طريـق عودتها ، فتدفع جمـارك عنـد مغادرتها القاهرة فى جمرك مصر القديمة ، وهدايا ورسوم فى المحطات العديدة التى تمر بها فى طريقها ... وبذلك كانت القوافل تتكلف أعباء مالية باهظة . ولا شك أن هذه الأعباء المالية كان لها تأثيرها الكبير على رفع أسعار السلع المختلفة وبخاصة العبيد . حيث ان التجار كانوا يضيفون تكاليف هذه الأعباء على التكلفة الفعلية للسلع التى يجلبونهـا ، فضلا عن اضـافة نسبة ربح يقدرونهـا حسب رغبتهم ، وبذلك يحددون السعر الذى يبيعون به كل صنف من أصناف السلع التى يجلبونها ، وكذلك يفعلون فى السلع التى يأخذونها ؛ لتسويقها فى أسواق السودان .

ومن الجدير بالذكر أن التجار كانوا يضـطرون فى بعض المحطات ، وبخاصة فى اسنا وأسيوط الى بيع جزء من بضائعهم أو جمالهم ؛ لتسديد الرسوم والجمارك التى تقدر عليهم فى هذه المدن ، ليس هذا فقط بل ان القوافل فى نهاية القرن الثامن عشر أصبحت تتحمل أعبـاء أخرى ، فقد حدث نتيجة للصراعات السياسية بين الأمراء المماليك واتخاذ الأمراء المغلوبين الصعيد مأوى لهم ، فان هؤلاء الأمراء لم يدعوا قافلة تمر بالمناطق التى يتواجدون فيها دون أن يفرضوا عليها ضرائب اضافية لهم ، أو ما عرف باسم «اتاوات» حتى صارت هذه « الاتاوات » شيئا مستقرا ومعترفا به ، ولا شك أن ذلك أثر على عملية التبادل التجارى ، حتى اننا لم نجد أحدا من التجار المصريين الكبار يذهب للمتاجرة فى أسـواق السودان . باستثناء صغار التجار من أهالى « دراو » الذين كانوا يستثمرون رءوس أموال صغيرة فى تجارتهم مع السودان ، هذا فضلا عن أن كبـار التجار كانوا يرغبون عن المتاجرة فى العبيد ، ويرون أن التسبب فى لحم بنى آدم « عمل غير مشرف ، وقد كانت تجارة

العبيد فى تلك الفترة مهما رغب عنها التجار المصريون الكبار سى التجارة الرائجة (١٤) بل وتحتل المكانة الأولى فى عملة التبادل بين البلدين ، ولذا لابد من التعرض لها بشىء من التفصيل .

تجارة العبيد :

كانت تشكل أهم سلعة فى عملية التبادل التجارى ، وقد رأينا كيف أن قافلة دارفور كانت تجلب معها (٥٠٠ر٥) عبد ، فضلا عما تجلبه قافلة سنار ، فاذا علمنا أن أكثر من قافلة كانت تأتى من كلتا المنطقتين على مدار السنة لأدركنا مدى ضخامة حجم هذه السلعة التى تجلب من السودان وتباع فى أسواق القاهرة ؛ ليصدرها التجار الى أوروبا وتركيا وسوريا وغيرها من البلدان التى كانت لها علاقة تجارية بمصر آنذاك كما تظهر من قوائم السلع التى تصدر من مصر ، والتى سجلها لنا رجال الحملة الفرنسية على مصر فى نهاية القرن الثامن عشر .

وقد كان مصدر العبيد الذين تجلبهم قافلة دارفور المناطق التى تقع الى الجنوب والجنوب الغربى من دارفور ، والتى تقع على مسيرة عشرين أو أربعين يوما ، من « كوبى » العاصمة التجارية لدارفور ، وهى مناطق بند Band « باجة » Baja « فتفو » Fitfo فرتيت Dar Fartit .

كذلك كان العبيد الذين يصلون الى مناطق شندى Shindi

---

(١٤) بوركهارت ، (جون لويس) ، المصدر السابق ، ص ٢٣٦ .

ـ البراوى ، راشد ، عليش ، محمد حمزة : **التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث** ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة : ١٩٤٥ ، ص ٣١ ـ ٣٢ .

وسنار Sinnar يجلبون من خارج حدودها وبخاصة المناطق الحبشية (١٥) .

وكانت أعمار العبيد الذين يجلبون تتراوح ما بين العاشرة والخامسة عشر ، وكان الجلابون - أى تجار الرقيق - كما كانوا يعرفون يقسمون العبيد حسب أعمارهم الى فئات ثلاث هى :

١ - الخماسي : الذى يبلغ عمره العاشرة أو الحادية عشرة .

٢ - السداسي : فوق الحادية عشرة ودون الرابعة عشرة أو الخامسة عشرة .

٣ - البالغ : من الخامسة عشرة وما بعدها .

وكانت الفئة الثانية « السداسي » أغلى الفئات سعرا ، حيث يصل سعر العبد الذكر ما بين (١٥ - ١٦ ريالا أسبانيا) أى (٢٢٥٠ - ٢٤٠٠ نصف فضة) ، والجارية من نفس الفئة يصل سعرها ما بين (٢٠ - ٢٥ ريالا أسبانيا) أى (٣٠٠٠ - ٣٧٥٠) نصف فضة .

تليها الفئة الأولى ، حيث يصل سعر العبد (١٢ ريالا أسبانيا) أى (١٨٠٠ نصف فضة) والجارية يصل سعرها (١٥ ريالا أسبانيا) أى (٢٢٥٠ نصف فضة) .

أما العبد البالغ فيباع بسعر يتراوح ما بين (٨ - ١٠ ريالات) أى (١٢٠٠ - ١٥٠٠) نصف فضة ولذا فان نسبة هذه الفئة العددية كانت دائما ضئيلة لأن المشترين كانوا دائما يفضلون العبد الصغير حتى يشرفوا على تربيته من صغره بمعرفتهم .

---

(١٥) بوركهارت ، جون لويس : المصدر السابق ، ص ٢٥٢ .

(★) التحويل من الريال الى نصف فضة تم حسب تقدير أحد رجال الحملة الفرنسية انظر : برنار ، صامويل ، الموازين والنقود ، الترجمة الكاملة . وصف مصر (٦) الحياة الاقتصادية فى مصر فى القرن الثامن عشر ، ج ٣ ، ص ١٧١ .

وقد كانت قافلتا دارفور وسنار تقومان ببيع العبيد أو معظمهم فى اسنا وأسيوط وبعض بلدان الصعيد بالجملة للتجار الجلابة الذين كان معظمهم من أبناء الصعيد (١٦) والذين كانوا يشكلون ـ طبقا للمصادر المعاصرة ـ حوالى ٦٠٪ من تجار الجلابة ـ أى المشتغلين بتجارة العبيد ، فقد وصل عددهم (٤٥ تاجرا) من بين (٦٠ تاجرا) كانوا يتاجرون فى هذه السلعة حسب تقدير بعض المصادر (١٧) وقد كان هؤلاء يجلبون العبيد الى القاهرة ؛ ليبيعوهم بالرأس فى السوق المخصصة لذلك والتى عرفت باسم وكالة الجلابة التى نوجز الكلام عنها فيما يلى :

وكالة الجلابة :

حدد لنا صاحب الخطط التوفيقية ـ عند حديثه عن شارع الصناديقية بحى الأزهر ـ ثلاثة أماكن كانت تباع فيها البضائع السودانية ، تحمل كل منها اسم وكالة ، الا أنه أطلق على أكبرها اسم « وكالة الجلابة » واتفقت المصادر جميعها على أن هذه الوكالة هى التى ترد فى سجلات المحاكم الشرعية باسم وكالة الجلابة الكبرى ، ويبدو ـ من حديث صاحب الخطط عنها ـ وأنها كانت تتكون من عدة وكايل صغرى ، تمتد من شارع الصناديقية بالأزهر الى شارع خان الخليلى (وبهذا الشارع أيضا عدة وكايل من الجانبين) ثم تحدث عن « وكالة الجلابة » فقال :ـ« وكالة الجلابة من انشاء السلطان الغورى معدة لمبيع البضائع السودانية ، وبها عدة حواصل ولها بابان أحدهما من هذا الشارع ، والآخر من شارع السكة الجديدة » ثم ذكر « وكالة السلطان اينال اليوسفى » وقال

---

(١٦) بوركهارت ، (جون لويس) • المصدر السابق • ص ٢٥٢ •

(١٧) Walz, (T.), op. cit. pp. 55-56.

انها : « معدة لسكن الجلابة ، وقال عن وكالة محمد بك أبي الذهب انها معدة لبيع البضائع السودانية والحجازية (١٨) ٠

وقد كانت وكالة الجلابة الكبرى في القرن الثامن عشر عامرة بالحركة ، وسوقها رائجة تموج بتجار الجلابة من أبناء الصعيد والسودان وأزمير والقسطنطينية الذين كانوا يصدرون العبيد الى ولايات الدولة العثمانية الشمالية (١٩) ، وغيرهم من الجنسيات ، الا أن النفوذ الأكبر لتجار الجلابة كان لأولئك الذين ينتمون الى صعيد مصر ٠ هذا فضلا عن طوائف الدلالين والمحتسبين الذين كانوا يعملون بهذه الوكالة ، وقد أصبحت الوكالة لرواج تجارة العبيد تعطى التزاما لشخص أصبح بعد ذلك يحمل لقب « شيخ طائفة الجلابة » وقد كان الملتزم يحصل رسما مقررا على بيع العبد وكان « وكيل هذا الملتزم يحصل على الرسم مقابل تسليم الحجة اللازمة لتسجيل البيع وكان من الضرورى أن يوقع الملتزم هذه الحجة التى تبين جنس واسم العبد ، ومكان واسم البائع والمشترى، وكانت تنتقل الى أيدى من يتداولون شراءه بعد ذلك ، ثم تسلم الى العبد نفسه عندما يمنح حريته ونظرا (٢٠) لأهمية هذه التجارة

---

(١٨) على مبارك ، الخطط التوفيقية ، جـ ٢ ، ص ٨٥ ، انظر أيضا كل من
Walz, (T.), op. cit., p. 66.
Raymond, A., op. cit., T.I, p. 334, 249.

أرشيف المحكمة الشرعية ، محكمة الصالحية النجمية ، سجل (٥٢٥) ، مادة (١٠٧٥) ، بتاريخ ١٥ جماد الثانى ١١٧٧هـ : ٢٤ ديسمبر ١٧٦٣م ٠

محكمة القسمة العسكرية ، سجل (٨٤) ص ١٧٨ ، مادة (٣٣٢) ، ربيع أول ١١٠٢هـ/ديسمبر ١٦٩٠م ٠

(١٩) بوركهارت ، جون لويس ، المصدر السابق ، ص ٢٥٣ ٠

(٢٠) استيف النظام المالى والادارى فى مصر العثمانية ٠ وصف مصر ٠ الترجمة الكاملة (٥) ، ترجمة الشايب ، زهير ٠ ط (١) ٠ ص ٢٠٢ ٠

ومقدار الرسوم التى تحصل عليها ، فان وكالة الجلابة وضعت تحت اشراف أحد تجار الجلابة من المصريين ؛ حتى يمكنه أن يسيطر على نشاطات تجار هذه الوكالة ، أصبح يحمل لقب « شيخ طايفة الجلابة » كما ظهر « لقب شيخ طايفة الدلالين فى الجلابة » ويحدد مصدر حديث ظهور طايفة الجلابة بعام (١٧٣٣) على أساس ظهور اسم السيد « عبد الرحمن البناوى » كشيخ لهذه الطائفة فى الفتره (١٧٣٣ ــ ١٧٦١ م) ثم تحدث هذا المصدر عن أربعة من هؤلاء الشيوخ ، ولكن عثرنا على نصـــوص (٢١) من وثائق المحكمـة الشرعية ، تفيـــد أن بعض هؤلاء ــ هو الشيخ الثانى للطائفة فى اعتقادنا ــ قد وصل الى درجة من الثراء ، جعلته يلتزم قرية بكاملها وهذا يدل على استثمار هؤلاء الشيوخ فائض أموالهم فى التزامات الأراضى الزراعية فقد نصت احدى الوثائق بتاريخ ١٥ جمادى الآخرة ١١٧٧هـ/٢١ نوفمبر ١٧٦٣م • على أن « الحاج عبد الكريم المناوى » شيخ طايفة الجلابة ، هو بمصر حالا ، ملتزم (٢٢) ناحية كفر التاج وهكذا برزت وكالة الجلابة كسوق من أكبر أسواق القاهرة • أصبح هناك شيوخ للطوائف المختلفة التى كانت تعمل بها •

هكذا كانت العــــلاقات الاقتصادية بين البلدين علاقة قوية ومؤثرة وفعالة قائمة على الأخذ والعطاء والتأثير والتأثر ، فتركت بصماتها على نواحى الحياة الأخرى الحضارية والاجتماعية فى تاريخ البلدين وهذا ما سوف نعالجه فيما يلى :

ثانيا : العلاقات الاجتماعية :

سبقت لنا معالجة الارتباط الحضارى بين البلدين • وكيف

---

(٢١) Walz, (T.), op. cti., pp. 131-172.

(٢٢) أرشيف المحكمة الشرعية ، محكمة الصالحية النجمية : سجل (٥٢٥) ، مادة ١٠٧٥ ، بتاريخ ٥ جمادى الآخرة ١١٧٧هـ/٢١ نوفمبر ١٧٦٣م •

أنه كان قائما منذ أقدم العصور ، وكيف أنه أخذ طابع الاستمرارية حتى تمت عروبة السودان وانتشار الاسلام بين ربوعه ، وكانت مصر المعبر الرئيسى لهذه العملية . ليس هذا فقط بل ثبت لنا أن الارتباط التجارى والاقتصادى بين البلدين كان قديما قدم تاريخ البلدين . وأن طريق الأربعين كان يؤدى دوره التجارى منذ أقدم العصور ، كما أداه فى الفترة الحديثة ، فاذا أضفنا الى ذلك الدور الكبير الذى أداه النيل العظيم فى الربط بين البلدين حضاريا وبشريا ، اذا علمنا ذلك ووعيناه لأدركنا أن هذا الترابط بمختلف نواحيه لابد أنه ترك بصماته الواضحة على مجريات الحياة الاجتماعية فى كلا البلدين .

رأينا كيف أن القوافل السودانية أصبحت ترتاد مصر بصورة منتظمة ومستمرة على مدار السنة ، وأصبح فى امكان التجار السودانيين الذين يصلون الى صعيد مصر التنقل بين المدن الرئيسية والمناطق المحيطة بها يبيعون ويشترون ، قبل أن يصلوا الى السوق الرئيسية فى القاهرة ، فقد كان هؤلاء يقومون بعملية بيع أجزاء من بضائعهم فى هذه المدن والمناطق ، ومكنهم هذا العمل من معايشة السكان والوقوف على عاداتهم وتقاليدهم وأعرافهم والتأثر بها . وكذلك كان تأثرهم بسكان القاهرة حيث كانوا يقيمون فيها فترة تطول قد تصل الى ثمانية شهور ، ونفس الشىء كان يحدث بالنسبة للتجار المصريين الذين يذهبون للمتاجرة فى أسواق السودان وبخاصة من أبناء الصعيد ، حيث كان جل هؤلاء التجار فى المناطق الصعيدية بالذات (٢٣) .

---

(٢٣) لمزيد من التفصيل : انظر : بوركهارت (جون لويس) ، المصدر السابق ، ص ٢٣٣ ــ ٢٥٧ . ٢٥٧ . وانظر كلا من :
Holt, (P.M.), op. cit., pp. 40-43.
Walz (T.), op. cit., pp. 84-86.

ولا شك أن هذا الاندماج والتأثر والتأثير من كلا الطرفين ـ كما أثبتت الدراسات الأنثروبولوجية ـ كان وراء التشابه في كثير من العادات والتقاليد والأعراف السائدة في البلدين • ومما قوى من هذا التشابه استمرار سيل الهجرة بين البلدين ، والتفاعل الحى والمستمر بينهما ، مما صبغها بصبغة حضـــارية واجتماعية متقاربة جدا •

عامل آخر كان وراء الارتباط الاجتماعى القوى بين البلدين كما تثبته لنا وثائق المحاكم الشرعية المصرية ، ونعنى به التزاوج والمصاهرة بين أبناء البلدين ، فتسجل لنا هذه الوثائق أن كثيرا من المصريين كانوا يشـــترون الجوارى اللائى تجلبهن القـــوافل السودانية ، ويقومون باعتـــاقهن والتزوج بهن والانجاب منهن ، مما أوجد جيلا تجرى فى عروقه دماء مشــتركة ، وكثير من هؤلاء من أعتق الجوارى وزوجهن لمماليكه أو لأشخاص آخرين من المصريين الذين يعملون فى ميادين العمل التجارى والحرفى أو حتى لبعض أبناء الجاليات الأخرى التى كانت تعيش فى المجتمع المصرى ، والتى أصبحت فيما بعد مصرية دما ولحما • هذا فضـــلا عن أن عملية التزاوج هذه كانت تتم بصـــورة كبيرة بين أبنـــاء الصعيد الأعلى والسودانيات وكذلك حدث العكس • وبفحص سجلات محكمتى القسمة العسكرية والقسمة العربية حيث كانت تســـجل تركات المتوفين ، وجدنا كثيرا من النصـــــوص التى تنص على أن المتوفى كانت له زوجة سوداء أو زوجات سوداوات من معتوقاته أو من معتوقات غيره ، ومعنى ذلك أن تجارة العبيد وبخاصة الجوارى لم تكن بهدف العمل فى المنازل أولا وأخيرا وانما تعدت هذا الهدف

الى هدف اعتاقهن والتزوج منهن (٢٤) ، وربما يفسر لنــــا هذا التصرف سر ارتفاع نسبة الجوارى بين كميات العبيد التى كانت تجلب الى أسواق القاهرة · سواء أكانت من دارفور أم سنار ، لأن كثيرا من الذين كانوا يشترون الجوارى كانوا يقومون باعتاقهن والتزاوج بهن وليس من شك كما سبقت الاشارة ان هذه العملية كانت لها بصماتها على الحياة الاجتماعية فى مصر فى الأجيال التالية ، هذا فضلا عن أن جانبا كبيرا من أبناء السودان الذين أتوا الى مصر ســواء بقصد العمل التجارى ، أم بقصد طلب العلم فى الازهر الشريف ــ وهذا جانب يجب ألا نغفله ــ استهوتهم الحياة فى مصر وعاشوا فيها وارتبطوا بها ، وصارت لهم وطنا ثانيا واندمجوا فى مجتمعها وتزوجوا من بناتها وأنجبوا جيلا جديدا تجرى كذلك فى عروقه الدماء المشتركة · وأصبحوا مصريين ميلادا واقامة حيث ان نظام الجنسيات لم يكن قــد عرف بعد فى وطننــا العربى ، ونصوص سجلات المحاكم الشرعيــة ــ حيث كانت تتم عمليـــات التسجيل لكل شىء ــ خير شاهد على ذلك فتسجل لنا أسماء كثير من التجار وطلبة العلم من أبناء السودان الذين استقروا وارتبطوا بها ارتباطا عضويا وأثروا فيها وتأثروا بها (٢٥) كذلك تذكر لنا المصادر المعاصرة أن كثيرا من المصريين ــ وبخاصة من أبناء القبائل العربية والفلاحين المصريين والتجار ، والأمراء المماليك ــ اضطروا

---

(٢٤) ارشيف المحكمة الشرعية ، محكمة القسمة العسكرية ، سجل (١٧٥) ، ص ٢٨٥ ــ ٢٨٧ ، مادة (٤٠١) · سجل (١٥٥) ، ص ٢٨٩ ، مادة (٦٦٥) ، (١٨١) ، ص ٤٦ مادة (٦٧) ، ص ١٣٤ ، مادة (٢٢٧) ، سجل (١٨٤) ص ١١٠ ، مادة (٢٦٩) ، ص ١٤٠ ، مادة ٣٤٢ ، ص ١٤٩ ، مادة (٣٦٣) ·

محكمة الصالحية النجمية ، سجل (٥٢٥) ، مادة (١٠٧٥) ·

(٢٥) انظر ، أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات محكمتى الصالحية النجمية ، والقسمة العسكرية ·

منذ النصف الثانى من القرن الثامن عشر ، تحت ضغط الظروف السياسية والصراعات المملوكية والقبلية الى الهجرة الى السودان والاستقرار على أرضه وتكوين أسر مشتركة هناك ، وذابوا فى المجتمع السودانى (٢٦) وكثيرا ما نسمع بعض أبناء مصر يذكرون أن لهم جدا أو قريبا اضطر تحت ضغط الظروف الى الهجرة الى السودان والاستقرار هناك ٠

لا شك أن كل هذه العوامل لعبت دورها فى ترابط الحياة الاجتماعية بين البلدين وقوت من هـذه العلاقات وأصـبحت ذات فاعلية وتأثير مما أوجد التماثل بين البلدين فى كثير من العادات والتقاليد والأعراف ، كما ذكرنا علاقات ذات استمرارية وتفـاعل على مدار الحقب التاريخية المختلفة حتى وقتنا هذا ٠ هكذا سجلت لنا النصوص قوة الترابط الاقتصادى والاجتماعى بين البلدين فضلا عن رابطة الوحدة النيلية العتيقة ٠

---

(٢٦) انظر بوركهارت ، المصدر السابق ٠

الفصل الثامن

علاقات بلاد الشام بمصر فى العصر العثمانى
١٥١٧ ـ ١٧٩٨ م

تمهيد :

علاقة بلاد الشام بمصر أقدم بكثير من العصر العثمـــانى ، فهى علاقة ممتدة عبر العصور التاريخية ، وكانت بلاد الشام خلال العصر المملوكى وحتى عام ٩٢٣ هـ ١٥١٧ م ، تمثل جزءا من الدولة المملوكية ، وكان حكام مناطقهـا نوابا للسـلطان المملـوكى فى القاهرة (١) ، وكان لبلاد الشام جيشها المملوكى منوطة به مهمة حماية بلاد الشام ، وله ديوانه الخاص به (٢) ، وعن طريق نواب بلاد الشام ، كان السلطان الغورى يتابع أخبار الصراع العثمانى الصفدى ، ويعمل على حماية بلاد الشام ، وبخاصـــة حلب التى وصلته الأنباء بأنه يخشى عليها من العثمانيين ؛ ولذا قرر ارسال تجريدة تقيم بها وتحرس البلاد ، بل أشيع فى البلاد أن السلطان الغورى نفسه سوف يسافر الى حلب ، مما أدى الى ارتباك الأحوال فى القاهرة ، والاضـطراب بين العسكر ، حتى تحقق أمر سفر السلطان الى البلاد الشامية ، حيثما برز الى الريدانية من ٦ ربيع

الآخر ٩٢٢هـ/٩ أيار (مايو) ١٥١٦م ؛ لمواجهة الخطر العثمانى الذى وصلته الأنباء بأن حلب سوف تتعرض له – من ناحية – وتأمين الطريق الذى يمر به التجار الذين يجلبون المماليك الشراكسة الى بلاد السلطنة المملوكية – من ناحية أخرى ؛ ولذا فان السلطان الغورى تحرك فى ١٥ ربيع الثانى ٩٢٢ هـ/أيار (مايو) ١٥١٦ م « قاصدا نحو البلاد الشامية والحلبية » (٣) . ووصل الى دمشق فى ١٨ جمادى الأولى ٩٢٢هـ ٢٢ حزيران (يونيه) ١٥١٦م ، واستقبل فيها استقبالا حافلا « برز فيه كبار الاداريين المماليك والقضاة والعلماء والفرنجة المستأمنون فى دمشق ، ونثر صدقة اليهودى – المسئول عن دار ضرب النقود وقنصل الفرنجة – الدراهم على الأهلين بهذه المناسبة للتعبير عن ولائهما ولكسب رضا السلطان » (٤) ، ثم اتجه الى حلب ، وانضم اليه كل من خاير بك نائب حلب وجان بردى الغزال نائب حماة ، ودخلت الجيوش المملوكية حماة فى ١٠ جمادى الآخرة ٩٢٢هـ/١١ تموز (يوليه) ١٥١٦م وجاء مراسلة الشاه اسماعيل الصفوى للتفاوض معه من أجل التحالف ضد العثمانيين ، ولكن الرسالة وقعت فى أيدى العثمانيين ، مما دفع بالسلطان سليم الى الاسراع فى مهاجمة المماليك ، فاجتاح عنتاب واستعد للسير نحو حلب للقاء الغورى (٥) ثم كان لقاء الجيشين المملوكى والعثمانى فى ٢٤ رجب ٩٢٢ هـ/٢٣ آب (أغسطس) ١٥١٦ م ، وحلت الهزيمة بالمماليك ، وكانت هذه الهزيمة نذيرا بانهيار النفوذ المملوكى من بلاد الشام ، بل وانهيار النظام المملوكى برمته من كل من بلاد الشام ومصر ، وقد تم هذا الانهيار بعد أن حددت معركة الريدانية مصر هذا النظام ، وبداية عهد جديد من تاريخ المنطقة هو العهد العثمانى (٦) ، وهو مجال هذا البحث ، ورغم أن العثمانيين قضوا على النظام المملوكى ، فان انهيار النظام المملوكى لا يعنى مطلقا انقطاع الصلة بين مصر وبلاد الشام

خلال العصر العثمانى ، فان استقراء تاريخ المنطقة من مظانه الأصلية يثبت لنا استمرار العلاقة بين الاقليمين سياسيا وثقافيا واقتصاديا واجتماعيا ٠

أولا : الناحية السياسية :

ان المتتبع للأحداث التاريخية من كلا الاقليمين . منذ البداية يدرك انعكاس أثر الأحداث التى كان يمر بها كل من الاقليمين على أحداث الاقليم الآخر ٠ فمثلا حينما راجت شائعات من مصر عن هزيمة قوات السلطان سليم ، فان أهالى بلاد الشام ، استغلوا هذه الشائعات ، وثاروا ضد العثمانيين فى كل من صفد ودمشق ، مما اضطر السلطات العثمانية فى دمشق فى صفر ٩٢٣هـ/ شباط (فبراير) ١٥١٧ م ، ان تذكر فى بلاغاتها الرسمية أشادتها بالعناصر المملوكية التى تعاونت معها ، وتنكيلها بالعناصر الشعبية التى وقفت ضدها وساعدت الجيش المملوكى « هذا تذكير لعوام وزعر دمشق بوجوب الخضوع للعثمانيين ، وتشجيعا للموالين للعثمانيين على غرار خاير بك » (٧) ، كما أنه كان لاعلان نبأ القبض على السلطان طومان باى ، أثر كبير على تعاظم نفوذ العثمانيين فى بلاد الشام ، وتوطيد سلطتهم ، واتخذت اجراءات كثيرة لادخال تنظيمات جديدة « كتخفيض سعر العملة العثمانية بمقدار النصف » (٨) واتخاذ اجراءات أمن مشددة لردع الذعر وارهاب الأهالى ، وضبط الممتلكات ، والتفتيش على المستندات ، لمعرفة المزورة منها ، ودققت مستندات الأوقاف ، وبذلك « استغلت انتصارات العثمانيين فى مصر لادخال كثير من التنظيمات فى بلاد الشام » (٩) ، بل كان « كل ظفر للعثمانيين على المماليك فى مصر ، كان يتلوه اتخاذ اجراءات غير شعبية من بلاد الشام » وفى الحقيقة فان التنظيمات العثمانية التى تمت فى بداية الحكم العثمانى فى

كل من مصر وبلاد الشام ، لم تكن دقيقة وانما كان الهدف الاساسى منها فى تلك الفترة تسيير الأمور بصورة مؤقتة ، كما أنها اهتمت فى المقام الأول بالشئون المالية وفرض الضرائب ، وهو الأمر الذى كان يهم العثمانيين بالدرجة الأولى مما جعل الناس فى كلا الاقليمين يتذمرون ضد الحكم العثمانى منذ البداية (١٠) .

وهكذا نرى كيف أن كلا من الاقليمين كان يتأثر سياسيا بالأحداث التى كانت تحدث من كليهما ، وبعد أن خضع الاقليمان كلية للحكم العثمانى ، بدا العثمانيون يمارسون سلطتهم فى كل من مصر وبلاد الشام عن طريق ولاتهما ، فان استمرار تأثير الأحداث فى تاريخ البلدين استمر ، فتذكر لنا المصادر المعاصرة انه حينما حدثت أول انتفاضة ضد الحكم العثمانى فى بلاد الشام بزعامة جان بردى الغزالى والى الشام — الذى عمل على الغاء التنظيمات العثمانية بالتدريج لمحاولة كسب ود الأهالى — حدث اتصال بين والى الشام وخاير بك والى مصر ؛ للتعاون فيما بينهم ضد الحكم العثمانى .

وحقيقة فان الغزالى لم يحظ بتأييد خاير بك — الذى ظل على ولائه للعثمانيين ، بل انه أبدى استعداده لارسال جيش ضد الغزالى ، رغم أن الغزالى « عرض عليه فصل بلاد الشام ومصر عن العثمانيين واعادة السلطنة المملوكية ، ووعد الغزالى خاير بك باقتسام السلطة وأن يكون الغزالى حاكما على بلاد الشام وخاير بك على مصر » (١١) وهكذا كانت أول فتنة ضد الحكم العثمانى تنشد التعاون بين مصر وبلاد الشام ، من أجل اعادتهما الى الحوزة المملوكية الخالصة مرة ثانية ، ولو قدر لهذا التعاون أن يتم لربما تغير وجه تاريخ المنطقة ولكن عدم تعاون خاير بك مع الغزالى ساهم بصورة واضحة فى فشل هذه الثورة المملوكية ضد النظام العثمانى فى تلك المرحلة من تاريخ المنطقة بل « ويعتبر القضاء على الغزالى قضاء على آخر نفوذ للمماليك فى بلاد الشام وبداية لحكم العثمانيين الفعلى

لها » (١٢) ، ورغم موقف خاير بك العدائى من ثورة جان بردى الغزالى ، فان ذلك لم يمنع من وجود عناصر مملوكية فى مصر أثلجها نبأ هذه الثورة ، وتمردت على السلطة العثمانية فى مصر ، ولاذت بالفرار الى بلاد الشام وانضمت الى جانب جان بردى الغزالى ، أى أن رد الفعل ازاء ثورة الغزالى فى مصر كان قويا حتى المماليك كانوا « ينتظرون هجوم الغزالى على مصر .. ليعلنوا ثورتهم » . ولذا فان السلطان سليمان كان يخشى ثورة المماليك فى مصر فطلب من خاير بك ان يبقى بقواته فى مصر « وهو يتدبر أمر الغزالى » (١٣) كما أن نفوذ البدو ازداد فى تلك الفترة الانتقالية حتى انهم سيطروا « على أكثر المناطق الواقعة خارج المدن فى ولاية مصر فى هذه الفترة » بل ان جانم السيفى وجان بردى الغزالى حينما قاما بثورتهما ضد الحكم العثمانى تم التنسيق بينهما على « الالتقاء بقواتهما فى الشرقية حيث يمكنهما السيطرة على الطريق التجارية مع الشام » (١٤)وبعد أن استقر الحكم العثمانى فى كل من مصر وبلاد الشام ، وبخاصة بعد القضاء على الثورات المملوكية التى واجهها هذا الحكم فى بدايته ، نجد أن الوضع فى الاقليمين تميز — وحتى الربع الأخير من القرن السادس عشر حينما بدأت ثورات الجند — بالهدوء ، وانعكس أثر ذلك كما يتضح من استقراء تاريخ الاقليمين فى تلك الفترة على العلاقات السياسية بين الاقليمين ، وقد أتاح هذا الهدوء الفرصة للولاة أن يقوموا ببعض المشروعات الخيرية ، وتأمين طرق الاتصال بين البلدين ، ولكن حينما بدأت تمردات العسكر ضد الحكم العثمانى ، نجد أن التمردات حدثت فى الاقليمين فى فترة زمنية واحدة (١٥) ، بل ان خزنة مصر المرسلة الى استانبول فى ١٥٨٤ م ، هوجمت من منطقة عكار فى لبنان ، وفى الفترة التى كانت تشهد تمردات جند السباهية فى مصر فى مطلع القرن السابع عشر ، كانت منطقة حلب ببلاد الشام

تشهد تمردات أفراد أسرة آل جنبلاط ، وبخاصة تمرد علي بن أحمد ابن جنبلاط الذي تمكن من الاستيلاء ، على ولاية حلب قهرا ، وكون جيشا كبيرا من السكان ورفض دفع أموال الميري ، وتذكر المصادر المعاصرة أن السلطان العثماني ، كلف والي مصر ارسال تجريدة من طرفه للمشاركة في القضاء على هذا التمرد الذي وقع في بلاد الشام ضد الحكم العثماني ، وفعلا سافرت تجريدة من مصر وشاركت في القضاء على هذه الفتنة المحلية ، ثم تكرر ارسال مثل هذه التجريدات من مصر الى بلاد الشام للقضاء على الفتن التي كانت تحدث من جانب الأمراء المحليين ، أو من البدو ضد الحكم العثماني حتى القضاء على نفوذ أسرة آل العظم في الربع الأخير من القرن الثامن عشر - حيث تم ذلك بناء على تدخل من جانب السلطات المملوكية في مصر ، ومما يؤكد ارتباط أحداث تاريخ الاقليمين السياسي ، أو أول غزو أجنبي في العصر الحديث على المنطقة ، ونعني به الحملة الفرنسية ، كان يستهدف الاقليمين معا ، وقد قووم هذا الغزو من جانب الشعبين المصري والشامي مقاومة عنيفة ، بل ان قاتل كليبر - أحد قواد الحملة - كان من أبناء حلب بالشام (١٦) .

هكذا نرى ان علاقة مصر ببلاد الشام من الناحية السياسية لم تنقطع بانهيار الدولة المملوكية التي كانت تسيطر على الاقليمين . وانما فوق أن كلا البلدين خضع لنفوذ حاكم أعلى واحد وهو السلطان العثماني ، فان الأحداث المحلية التي كانت تحدث في أي من الاقليمين كانت تؤثر في الاقليم الآخر ان سلبا وان ايجابا ، وكثيرا ما كان حاكم مصر أو واليها - من قبل السلطان العثماني - يكون قد سبق له ممارسة العمل في حكم ولايات الشام بل وكثيرا ما كان والي مصر يأتي عن طريق بلاد الشام ، وهو ما كان يعرف بالطريق البري آنذاك (١٧) .

ان العمل السياسى بين الاقليمين ظل مستمرا ، بل انه خلال القرن الثامن عشر ، وحينما تعاظم نفوذ القوى المحلية فى كليهما حدث بين بعض أطراف هذه القوى تنسيق واتفاق فى العمل ضد الحكم العثمانى ، ولو قدر لهذه القوى أن تعطى لعملها شيئا من الجدية والرغبة فى الانفصال عن الدولة العثمانية بصورة تامة لتحقق لها ذلك ، ولكن من الملاحظ أن هذه القوى كانت راضية بالنفوذ الذى وصلت اليه فى مناطقها دون الرغبة الجدية فى الانفصال عن السلطان العثمانى ـ خليفة المسلمين ٠

كذلك من الظواهر السياسية البارزة التى تميز تاريخ الاقليمين ـ منذ الربع الأخير من القرن السادس عشر وحتى نهاية القرن الثامن عشر ، بروز العناصر المحلية فى كلا الاقليمين سواء أكانت مملوكية أم غير مملوكية على وجه الحياة السياسية والعسكرية ، وسيطرتها سيطرة تكاد تكون تامة على ادارة شئون البلاد السياسيةوالعسكرية بل والاقتصادية ، وقد برزت هذه الظاهرة فى كلا الاقليمين فى وقت واحد أو متقارب ، مما يدل على تلاحم الاقليمين سياسيا عبر مراحل التاريخ الحديث ٠

ثانيا : العلاقة الاقتصادية :

ان دراسة العلاقة الاقتصادية ، والنشاط الاقتصادى للشوام فى مصر فى العصر العثمانى يحتاج الى دراسة مطولة ومفصلة ؛ نظرا للكم الضخم المتوفر **ضمن وثائق أرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة** (١٨) ، والذى يرسم بصورة تفصيلية هذا الدور ونوعيته وضخامته فى تاريخ مصر الاقتصادى فى ذلك العصر ، ولكننا سنكتفى هنا بالاشارة الى الخطوط العريضة لهذه العلاقة وهذا الدور ، تاركين تفاصيله لدراسة مطولة فى وقت لاحق ، وباستقراء بعض هذه الوثائق ، نجد أن الشوام الذين قدر لهم أن يشتغلوا

بالتجارة سواء فى داخل مصر ، أو بممارسة هذا العمل ما بين مصر وبلاد الشام ، نجد أن هؤلاء الشوام ، قد اشتغلوا بالتجـارة من مختلف السلع التى كانت رائجة فى مصر فى تلك الفترة ، من أقمشة وبن وقطن وحرير وتبغ وصابون ومشروبات وحلوى ، وغير ذلك من السلع (١٩) واستطاع بعض هؤلاء التجار أن يكون شركات خاصة ببعض هذه السلع ، كما قام بعض الشوام بدور الموردين لبعض السلع وخير مثال لذلك ، الذمى نقولا النصرانى الحمصى الشامى الذى كان يقوم باستيراد المرجان وتوزيعه على التجـار المشتغلين بالتجارة فى هذه السلعة بوكالة المرجان بالقاهرة ، كما أن بعضهم اشتغل بالمتاجرة فى المجوهرات ؛ لذا فان الباحث فى وثائق العصر يقف على كثير من أسماء التجار الشوام فى سوق الصاغة بالقاهرة ، كما أن هـذه الوثائق ترصد كثيرا من التجار الشوام الذين كانوا يعملون بسوق الحمزاوى حيث يشتهر هـذا السوق بتجارة الأقمشة المحلية والمستوردة ، وبخاصة الأقمشـة الحريرية والقطنية (٢٠) ، وقد ذكر شابرول ــ ضمن قائمة البضائع المستوردة الى مصر عام ١٧٧٥م ــ أن الأقمشة القطنيـة والحريرية التى استوردت الى مصر من كل من دمشق وحلب بلغ مجملها مائة طرد (١٠٠ طرد) وكميـة الحرير التى اسـتوردت من بـيروت (٥٠٠ بالة) ، ومن طرابلس (٥٠٠ بالة) ٠ وكميات أخرى من الأقمشة الدمشقية لم يحدد حجمها (٢١) ٠ ولا شك أن ضخامة هذه الكميات التجارية التى كانت قائمة بين مصر وبلاد الشام ، كما ان استهلاك هذه الكميات داخل المجتمع المصرى المحدود آنذاك ، يوضح بدوره اقبال الشعب المصرى على استهلاك السلع الشـامية والاقبال عليها ٠ كذلك اشتغل بعض الشوام بالمتاجرة فى الحلوى وصناعتها والبقسماط مثل « الشيخ عمر والحاج محمد ولد المرحوم الحاج أحمد الشامي البكسماطي كلاهما » (٢٢) ٠ كما عمل بعضهم

فى الاشـتغال بالحرف المهنية مثل الحلاقـة والحياكة والتجارة وصناعة الأسلحة (٢٣) ٠

وقد كان للشوام المشتغلين بالتجارة فى القاهرة الوكالات الخاصة بهم ، حتى ان المتتبع لخريطة القاهرة العمرانية فى ذلك العصر ، ليصعب عليه أن يجد حيا من أحياء القاهرة التى كانت قائمة آنـذاك لا يقطنه بعض الشـوام الذين يمارسـون العمل التجارى ، أو الاشتغال ببعض الحرف القائمة بهذه الأحياء وحينما امتد نشاط التجار الشوام الى عمليات التصدير والاستيراد من مصر واليها . أصبح لهؤلاء التجار وكلاء تجاريون يعملون باسـمهم فى موانىء البحر الأحمر مثل جدة ومخا والسويس ، كما كان لهم وكلاء ببلاد الشام ، ولم يقتصر نشاطهم على المتـاجرة فى السلع الشامية وانما امتد الى السلع اليمنية والهندية ، فشـمل البن والأقمشة الهندية (٢٤) التى راجت فى مصر فى ذلك العصر رواجا كبيرا ، وقد ثبت لى ـ من واقع معلومات سجلات محكمة القسمة العسكرية بأرشيف المحكمة الشرعية بالقاهرة ـ ضخامة التركات التى خلفها بعض هؤلاء التجار الشوام ، والذين ثبت لنا ـ من واقع هذه الوثائق كذلك ـ أنهم لم يقطعوا صلتهم بأصولهم ببلاد الشام حيث كانت حجج اعلام الوراثة وتحديد الوراثة تصدر أحيانا من محكمة دمشق أو غيرها من محاكم بلاد الشام ، ويقرها القضاء فى مصر بعد ثبوت صحتها (٢٥) ٠

ومما تجدر الاشارة اليه أن بعض تجار الشوام الذين كانوا يمارسون نشاطهم الاقتصادى فى مصر ، كان يصل الى منصب شيخ طائفة السلعة التى يشتغل بها ، طبقا لنظام المجتمع آنذاك والذى كان قائما على أن يكون لكل حرفة شيخها المسئول عن أفرادها المشتغلين بها أمام الادارة ، فقد استطاع الخواجا محمد الشامى أن

يصبح شيخ الشرب بسوق الشرب ، ووصل الحاج أحمد الشامي أن يصبح شيخ طائفة القطانين بوكالة القطن ببولاق وهناك عدد كبير تسجل الوثائق أسماءهم كشيوخ لطوائف المهن التي يعملون بها ويوصفون بوصف « الشامي » (٢٦) ٠

وقد كان هؤلاء التجار والحرفيون ـ كما يتضح من الوثائق ـ ينتمون الى جميع الأقاليم الشامية ، فنجد من بينهم الغزى والعريشي والنابلسي والحمصي والطرابلسي والدمشقي والحلبي وغير ذلك من البلدان الشامية التي كانوا ينتسبون اليها (٢٧) ٠

أما عن استثمار هؤلاء الشوام لرءوس الأموال التي تكونت لديهم ، فقد استغلوها ـ كما يتضح من الوثائق ـ في كل أوجه الاستثمار الممكنة ، مثل شراء العقارات والدور في القاهرة وغيرها من المدن المصرية ، وفي التزام الأراضي الزراعية في مختلف انحاء مصر ، وفي عمليات الاستيراد والتصدير ما بين مصر وبلاد الشام واليمن والهند ؛ حتى يصبح من العسير على أي باحث في تاريخ مصر في العصر العثماني أن يغفل الدور الاقتصادي البارز الذي لعبه التجار الشوام في هذا التاريخ . وبذلك حافظ هؤلاء التجار على استمرار العلاقات الاقتصادية بين مصر وبلاد الشام في ذلك العصر (٢٨) ٠

ثالثا : العلاقات الثقافية :

يكفي للباحث كي يدرك ضخامة العلاقات الثقافية بين مصر وبلاد الشام أن يرجع الى كتب التراجم وسجلات المحاكم الشرعية ، ووثائق العصر ، وبخاصة ما يتعلق منها بالأزهر ، فانه ـ ولا شك ـ سوف يقف على سلسلة كبيرة ومتصلة الحلقات من المثقفين الشوام الذين تلقوا تعليمهم بالأزهر ، كما أنه سوف يجد من بين علماء

الأزهر كثيرا من الشوام حيث ان بعضهم تصدى للتدريس والافتاء بالجامع الأزهر بعد أن أجيزوا من علمائه ونعتوا بأنهم « من أعيان أهل الافادة والتدريس بالجامع الأزهر » ، بل ان هناك علماء شواما جمعوا بين وظيفتى التدريس والافتاء فى نفس الوقت مثل الشيخ « حسن المقدسى الحلفى » ، فقد ذكرت الوثائق أنه كان « من أعيان أهل الافادة والافتاء والتدريس بالجامع الأزهر » (٢٩) .

وقد كان للشوام رواقهم الخاص بهم فى الجامع الأزهر ، عرف باسم رواق السادة الشوام ، وكانت مشيخة هذا الرواق ونظارة أوقافه توكلان الى أحد علماء الشوام باختيارهم . بشرط أن يكون ممن يشتغلون بالتدريس فى الجامع الأزهر (٣٠) ؛ وتسجل الوثائق ذلك فتذكر أن « الشيخ الامام العلامة الهمام شهاب الملة والدين مولانا الشيخ أحمد الفالوجى – شيخ رواق السادة الشوام المجاورين بالجامع الأزهر – الشافعى عين أعيان أهل الافادة والتدريس بالجامع الأزهر » (٣١) و « الشيخ شهاب الدين أحمد ابن المرحوم الشيخ عنبر الشامى شيخ رواق السادة الشوام بالجامع الأزهر » (٣٢) ، هكذا نرى أن الذى يتولى مشيخة رواق السادة الشوام ، كان ولابد أن يكون شاميا ، ومشتغلا بالتدريس فى الأزهر ، حتى يستطيع أن يشرف على المجاورين (طلاب) الشوام اشرافا دقيقا وصادقا ، وقد يكون رواق الشوام من أكبر أروقة الأزهر جميعها وقد أوقف عليه بعض الأمراء المماليك ، منذ عصر السلطان قايتباى كثيرا من الأوقاف وقد كان العلماء الشوام فريقين : أحدهما : ولد ونشأ وتعلم فى مصر ولكنه ظل يحتفظ بنسبته الى بلاد الشام ، مثل ابراهيم بن أبى بكر بن اسماعيل العوفى ، فهو دمشقى صالحى الأصل ، مصرى المولد والوفاة « كان من أعيان الأفاضل له اليد الطولى فى الفرائض والحساب ، مع التبحر فى الفقه وغيره من العلوم الدينية ، وهو حنبلى المذهب ،

نشأ بمصر وأخذ الفقه عن العلامة منصور البهوتى ، والحديث عن جمع من شيوخ الأزهر ، وأجازه غالب شيوخه وألف مؤلفات منها : شرح على منتهى الارادات فى فقه مذهبه فى مجلدات ، ومناسك الحج فى مجلدين ، ورسائل كثيرة فى الفرائض والحساب ، وكان لطيف المذاكرة حسن المحاضرة ، قوى الفكرة ، واسع العقل ، وكان فيه رياسة وحشمة موفورة ، ومروءة » (٣٣) . **والفريق الثانى :** من هؤلاء العلماء ، كان يأتى الى مصر للالتقاء بعلماء أزهرها ، والأخذ عنهم فى بعض العلوم واجازتهم ، وكانت مدة اقامتهم فيها لفترات قد تطول وقد تقصر ، حسب قدراتهم التى تمكنهم من الحصول على الاجازة المطلوبة ، وأحيانا كان نفر من هذا الفريق يشتغل الى جانب طلبه العلم ببعض الأمور التى تمكنه من كسب عيشه مثل : ابراهيم بن على بن أحمد بن على السعدى الحموى الذى كان « يأكل من كسب يمينه ، ويتردد الى القاهرة للتجارة ، ولقى بها الجلة من العلماء مثل النجم الغيطى صاحب المعراج والأستاذ محمد البكرى والشمس الرملى والبنوفرى وأخذ عنهم » (٣٤) بل ان البعض من هذا الفريق آثر الاستقرار بمصر والاشتغال ببعض الأمور التى تدر عليهم بعض الرزق الذى يكفى لمعاشهم ، مثل كتابة الحجج فى المحكمة الشرعية وغير ذلك ، بل ان بعضهم استطاع التدرج فى السلك القضائى حتى تولوا نيابة القضاء فى مصر مثل القاضى السيد نجم الدين بن صالح بن أحمد بن محمد بن صالح بن عبد الله التمرتاشى الغزى الحنفى الذى ذكر عنه الجبرتى أنه تولى « نيابة أبيار بالمنوفية ، ومرسومات بنظارات أوقاف ، فأقام بأبيار قاضيا نيفا وعشرين سنة ، وهو يشترى نيابتها كل دور ، وابتدع فيها الكشف على الأوقاف القديمة والمساجد الخربة التى بالولاية وحساب الواضعين أيديهم على أرزاقها ، وأطيانها حتى جمع من ذلك أموالا ، ثم رجع الى مصر ، واشترى دارا عظيمة بدرب قرمز بين القصرين ،

واشترى المماليك والجوارى ، وتروثق حاله ، واشتهر أمره وركب الخيول المسومة ، وصار من عداد الوجهاء ، ثم تولى نيابة القضاء بمصر فى سنة ست وثمانين ومائة وألف (١١٨٦هـ/ ١٧٧٢م) ، فازدادت وجاهتـــه وذاع صـــيته ، وابتكر أمورا منهـــا تحليف الشهود ، وغير ذلك ، ووصل به الأمر الى حد أنه جعل ممـــلوكه ــ على أفنـــدى ــ يتـــولى نيابات القضـــاء فى المحلة ومنـوف وغيرها » (٣٥) أما الفريق الذى عاد الى بلاد الشام بعد اجازته فى علوم الفقه والحديث والعربية • فقد حمل رسالته فى نشر ما تعلمه بين أبناء وطنه أو تولى مناصب الافتاء والتدريس أو نيابة القضاء فى احدى محاكم بلاد الشام واذا ما واصلنا تتبع العلماء الشوام ــ من كتب وتراجم العصر ووثائقه منذ القرن السادس عشر ، وحتى نهاية القرن الثامن عشر ، لخرجنا بالملاحظات التالية :

أولا : نجد أن معظم العلماء الذين برزوا على المسرح الثقافى فى بلاد الشام ، تلقوا علومهم أساسا فى مصر فى أزهرها الشريف ، وأجيزوا على يد علماء مصريين من مختلف علوم الدين واللغة ، وظل هؤلاء العلماء ــ كما تذكر المصـــادر ــ على صلة بأساتذتهم فى الأزهر ، يرسلون اليهم طلابهم أحيانا ، ويناقشونهم ويستفتونهم عن طريق المراسلة فى بعض المسائل الأخرى •

ثانيا : ان بعض العلمـــاء الشوام حسنت لهم المعيشـــة فى مصر ، فاستقروا بها ، وتصدوا للتدريس فى الأزهر ، وحازوا على مكانة عالية بين علماء عصرهم مثل : مرعى بن يوسف الحنبلى ، الذى ينتمى الى قرية طور كرم من قرى نابلس ، وكذا ابن أخيه الشيخ أحمد بن يحيى بن يوسف الحنبلى ، وقد استطاع بعض هؤلاء العلماء

خلال القرن الثامن أن يصل الى منصبي مشيخة الأزهر ، ورياسة القضاء في مصر .

ثالثا : تذكر المصادر المعاصرة ووثائق المحكمة الشرعيه في صدر ترجمتها لهؤلاء العلماء كثيرا من الألقاب التي تدل على النباهة والذكاء مثل ألقاب « الامام ، الفقيه ، العلامة ، المحدث ، الباحث ، الأديب ، اللبيب ، النجيب ، المفوه ، الفهامة ، شهاب الدين والملة » وغير ذلك من الألقاب التي تدل على مكانة هؤلاء العلماء العلمية . كما تدل في نفس الوقت على اعجاب علماء عصرهم بهم (٣٦) . وهكذا نجد أنه عن طريق هذا الوجود الثقافي الشامي في مصر ، أصبحت علاقة مصر ببلاد الشام في هذا المجال علاقة تأثر وتأثير . العثماني بأنه ذو شقين ، شق ايجابي ، وشق سلبي :

رابعا ــ العلاقة الاجتماعية :

يتميز دور الشوام في الحياة الاجتماعية في مصر في العصر العثماني بأنه ذو شقين ، شق ايجابي ، وشق سلبي .

أما عن الشق الايجابي : فيبرز واضحا حيث استقرت غالبية شامية في القاهرة والمدن المصرية الأخرى ، وتتضح ايجابية هذا الدور مما تسجله لنا وثائق المحكمـة الشرعية ، فان اشـتغال الشوام بالتجارة وبالحرف المهنية جعلهم على علاقة قوية بطوائف المجتمع المصري الأخرى ، والاندماج مع هذه الطوائف والتأثر بها والتأثير فيها ، والامتزاج معها دما ومساملة ، فنعثر بين هذه الوثائق على كم ضـخم من عقود الزواج التي تمت بين شـوام ومصريات ومغربيات والعكس بالعكس ، ومن السمات البارزة في هذه العقود أن شهودها معظمهم من الشوام . كذلك نجـد في دفاتر محكمة القسمة العسكرية ــ والتي كانت تسجل فيها تركات المتوفين من

رجال الاوجاقات ـ كثيرا من الشوام الذين اندمجوا فى الاوجاقات العسكرية التى تتكون منها الحامية العثمانية فى مصر ، وتمتعوا بامتيازات رجال هذه الفرق ، واندمجوا فيها وصاهروا بعض أسرها ؛ اندمجوا منهم لأهمية الاندماج الاجتماعى مع الفرق العسكرية (٣٧) .

وتذكر المصادر المعاصرة لبعض الشوام الذين طابت لهم المعيشة فى مصر فاستقروا فيها وتخلقوا بأخلاق أهلها وتزيوا بزى أهلها ، وترك هذا الوجود الشامى فى مصر بصماته الواضحة على المجتمع المصرى وذوقه ، فمثلا وصل اعجاب المجتمع المصرى ببعض الأطعمة والملبوسات الشامية يفوق مجرد الاعجاب العادى . فالشاشات الشامية والملابس الحريرية كانت لها شهرة واسعة فى مختلف أوساط المجتمع المصرى ، بل ان الشخصية الشامية حازت اعجاب المجتمع المصرى ، فشخصية « أبو الشام » أصبحت فى نظر المصرى محل التقدير والاحترام ، حتى ان هذا اللقب أصبح من الألقاب التى يطلقها المصريون بعضهم على بعض فى حالة التقدير والاعجاب ، حيث صار هذا اللقب فى نظرهم يدل على الشهامة والكرم تلك الصفات التى يتمتع بها الشامى . ومن جانب آخر فان الشوام الذين استقروا فى مصر ـ علماء وتجارا ـ أعجبوا بالشخصية المصرية واندمجوا وتخلقوا بأخلاقها وأصبحوا مصريين فى سلوكهم شاميين فى أصولهم ، وحمل بعضهم صفة المصرى الى نسبة الشامى « مصرى الاقامة » « شامى الأصل » هكذا كان دور الشوام الايجابى فى حياة المجتمع المصرى تأثيرا وتأثرا ، أخذا وعطاء (٣٨) **أما عن الشق السلبى** : من دور الشوام فى المجتمع المصرى ، فيتمثل فى دور العربان البدو الذين كثيرا ما أغاروا على ريف مصر وقراها يسلبون وينهبون وبخاصة فى ريف الوجه البحرى ومصر الوسطى ، واعتداءاتهم المتكرر على قافلة الحج المصرى وسلب ما تحمله ، مما

اضطر سلطات القاهرة الى تعيين قائد من الأمراء المماليك ؛ لحماية قافلة الحج أصبح يحمل لقب « أمير الحاج » وصار هذا المنصب من كبار المناصب التى يتنافس عليها الأمراء المماليك ، ويصدر به فرمان من السلطان العثمانى ، ومع ذلك استمرت عمليات هؤلاء العربان العدوانية حتى بعد دخول الحملة الفرنسية الأراضى المصرية ، وقد قام علماء هذه الحملة بتسجيل هؤلاء العربان والمناطق التى كانت تتعرض لعدوانهم وجهات انتمائهم فى بلاد الشام ، حتى كان عصر محمد على ، الذى عمل على اجتذاب هؤلاء العربان وترويضهم عن طريق منحهم الأراضى ومحاولة استقرارهم ، ذلك هو الجانب السلبى المتمثل فى عمليات العربان العدوانية ضد المجتمع المصرى ، خلال فترة الحكم العثمانى (٣٩) .

تقـــويم :

من الاستعراض السابق نجد أن الشـــوام قد لعبـوا دورا بارزا ، فى تاريخ مصر فى العصر العثمانى ، واذا كان الاقليمان يكونان فى ظل الحكم المملوكى جناحين لجسم واحد هو الامبراطورية المملوكية ، ولا توجد قيود تحد من العلاقة بينهما ، ومع أن هـــذه الامبراطورية قد انهارت ، فان العلاقة بينهما فى ظل الحكم العثمانى بقيت قائمـــة ، رغم التغيير الذى حـدث فى الســلطة الادارية والسياسية ، ولذا بقيت الصلة بين الاقليمين مستمرة ، وظلت أحداث كل منهما وأحواله تتأثر بأحداث الاقليم الآخر وتؤثر فيه ، فالعلاقات الاقتصادية استمرت على حالها ، وظلت السلع الشامية توزع فى المدن والقرى المصرية ، وقد سجل علماء الحملة الفرنسية ـ كما سبقت الإشارة ، وكذلك فعلت وثائق المحكمة الشرعية ـ حجم السلع التى كانت تستوردها مصر من بلاد الشام ، من دمشق وحلب وطرابلس وبيروت وصفد والقدس وغزة ، كما تسجل لنا هـــذه

المصادر أن بعض التجار الشوام استطاع أ نيكون رأس مال ضخما ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فان الروابط الثقافية بين الاقليمين رغم ما يقال عن التخلف الذى أصاب الحياة الثقافية فى ظل الحكم العثمانى ، فان التراجم التى سجلتها المصـــادر المعاصرة ووثائق العصر للعلماء الشوام الذين أتوا الى مصر وتعلموا فيهـا وعلموا ودرسوا ودرسوا ، ثم ارتحلوا الى بلادهم وتصدوا للتدريس فيها لتثبت قـوة هـــذه العلاقة ونشاطهـا بل وازدهارها ، فكثير من المصادر ، والتراجم ، والمصنفات من مختلف فنون العلوم النقلية والعقلية وضعت على يد هؤلاء العلماء .

أما العلاقات الاجتمـاعية بين الاقليمين فكانت نتاجا طبيعيا للعلاقات الاقتصادية والثقافية ، فلا شك أن اقامة بعض طوائف الشوام فى مصر وارتحالهم منها واليها أدى الى امتزاجهم وتأثيرهم فى المجتمع المصرى ، وتأثر عادات وتقاليد وذوق كل من الاقليمين بعادات وتقاليد وذوق مجتمع الاقليم الآخر ، وظل هذا التأثير قائما حتى يومنـا هـــذا ولم يعد قصرا على العصر العثمانى ــ كما سبقت الاشارة .

خلاصـة القـول ان العـلاقة بين الاقليمين كانت علاقة تأثر وتأثير أخذ وعطاء بين اقليمين من أمة واحدة مهما اختلفت صور الحكم والهيئة الحاكمة .

الهوامش :

(١) يذكر لنا ابن اياس أن نواب البلاد الشامية من ١٥١٦/٩٢٢ من قبل السلطان الغورى هم « المقر السيفي سيباى بختجا نائب الشام والمقر السيفي خاير بك من ملباى نائب حلب ، وتمراز الأشرفي نائب طرابلس وجان بردى الغزالى نائب حماه ، ويوسف الذى كان نائب القدس انتقل الى نيابة صفد ، ونائب غزة دولات باى ، وقد أضيف اليه نيابة القدس والكرك مع نيابة غزة » . (انظر محمد بن أحمد ابن اياس) بدائع الزهور فى وقائع الدهور ، ج ٥ ، ص ٤ .

(٢) حيث ذكر نفس المصدر ، أن « الأمير شرف الدين يوسف النابلسى استادار العالية ، كان واليا فصار متحدثا من استيفاء ديوان جيش الشام ، نفسه ص ، ٩ .

(٣) نفسه ، ج ٥ ، ص ٢٩ .

(٤) دكتور عبد الكريم رافق ، بلاد الشام ومصر ، من الفتح العثمانى الى حملة نابليون بونابرت ١٥١٦ – ١٧٩٨م ، ص ٦٨ .

(٥) نفسه ، ص ٩٨ .

(٦) Abdul Rabinm Abdul Rahman the ottoman rule and its effect on Egyptian society in Journal of Asian and African studies no. 13, Tokyo 1977, 156.

(٧) دكتور عبد الكريم رافق ، المصدر السابق ، ص ١٠٧ .

(٨) نفسه ، ص ١٠٩ .

(٩) نفسه ، ص ١٠٩ ، ص ١١٢ .

(١٠) دكتور عبد الرحيم عبد الرحمن ، القضاء فى مصر العثمانية (١٥١٧ – ١٧٩٨) ، ضمن كتاب بحوث فى التاريخ الحديث ، طبع جامعة عين شمس ، ص ١٧١ .

(١١) دكتور عبد الكريم رافق ، المصدر السابق ، ص ٩٢٢ ، يذكر ابن اياس بشأن الاتصال بين جان بردى الغزالى وخاير بك ، انه فى يوم الأربعاء ٢٦ ذو القعدة ٦/٩٢٦ تشرين الثانى (نوفمبر) ١٥١٩م حضر قاصد من عند نائب الشام الأمير جان بردى الغزالى ، يقال له خشقدم اليحياوى ، ودفع خاير بك بمطالعة نائب الشام ، ومطالعات الى الأمراء ، فلما قرأها خاير بك اضطربت أحواله ، ثم تزايد القيل والقال ، وأشيع عصيان نائب الشام « فلما تحقق ملك الأمراء ذلك ارسل يعلم السلطان ابن عثمان من أمر سلطنته بالشام وأرسل اليه المطالعات التى وردت عنه بما جرى منه » ابن اياس ، بدائع الزهور ، ج ٥ ، ص ٣٦٧ – ٣٦٨ .

(١٢) دكتور عبد الكريم رافق ، المصدر السابق ، ص ١٢٤ ٠

(١٣) نفسه ، ص ١٣٠ ٠

(١٤) نفسه ، ص ١٣٩ ، يذكر ابن اياس ، المصدر السابق ، جـ ٥ ، ص ٣٨٨ ان خاير بك « رسم للوالى بأن كل من كان عند الغزالى من المماليك وحضر الى مصر يوسطه من غير اذن ولو كان من الأمراء » ٠

(١٥) لمزيد من التفصيل حول فتن العساكر ضد الحكم العثمانى انظر « كشف الكربة فى رفع الطلبة ، تأليف محمد بن أبى السرور البكر » الصديقى « بلوغ الارب برفع الطلب » تأليف محمد البرلس السعدى ، تقديم وتحقيق الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن ، نشرتا بالمجلة التاريخية المصرية بالعددين ٢٣ ، ٢٤ عامى ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ : وانظر كذلك ، دكتور عبد الكريم رافق ، المصدر السابق ، ص ١٦٦ — ١٧٦ ، ثورات العساكر فى القاهرة ، طبع دمشق ٠

(١٦) بخصوص تفاصيل هذه الأحداث انظر : دكتور عبد الكريم رافق ، المصدر السابق ، ص ١٩٥ — ٢١٧ ، أحمد شلبى بن عبد الغنى ، أوضح الاشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات ، مخطوطة أعددتها للنشر حاليا ، من مواضع مترقة من ورقة ٣٩ الى ورقة ٨٢ ٠

(١٧) انظر ، أحمد شلبى بن عبد الغنى ، المصدر السابق ، أحمد كتخدا عزبان ، الدرة المنصانة فى أخبار الكنانة ، مخطوطة بالمتحف البريطانى بلندن ، نسخة مصورة فى حوزتى ، حيث يصف كل منهما مجىء الولاة الى مصر ، وكانوا يذكرون دائما عن الباشا الذى يأتى عن طريق بلاد الشام أنه قدم « بالطريق البرى » ٠

(١٨) على سبيل المثال لا الحصر ، نعثر فى سجل واحد من سجلات محكمة القسمة العسكرية وحواليه رقم (١٧٥) ، الخاص بالفترة من ٢٢ ربيع الأول ١١٧٧هـ — ٢٠ ذى الحجة ١١٧٧هـ/٣٠ سبتمبر ١٧٦٣هـ/٢٠ يونيه ١٧٦٤م على الوثائق التالية متعلقة بالتجار الشوام ، وثيقة رقم ٣٤٦ ص ٣٤٢ ، رقم ٤٢٧ ص ٣٠٦ ، رقم ٤٣٤ ص ، رقم ٥٨٢ ص ٤٣١ ، رقم ٥٨٣ ص ٤٣١ ، رقم ٥٨٤ ص ٤٣٥ ، رقم ٦١٨ ص ٤٥٩ ، وهكذا دواليك فى كل سجلات المحاكم الشرعية المصرية ، والتى قمنا بحصرها وحصر سجلاتها فى كتاب الريف المصرى من القرن الثامن عشر ، ص ٣٩ ، وعددها ١٦ محكمة وعدد سجلاتها (٢٠٦٦) سجلا ، (٣٥٣) ٠

(١٩) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات محكمة الصالحية النجميه ، سجل (٥١٩) ص ٢٧٠ ، وثيقة ٥٣٦ ، سجلات القسمة العسكرية ، سجل (١٧٥) ، ص ٣٠٦ ، مادة ٤٢٧ ، سجل ٦٨٤ ، ص ٦ ، وثيقة ، ص ٨٢ وثيقة ١٧٢ ، ص ١٠٦ ، وثيقة ٢٢٧ .

(٢٠) أرشيف المحكمة الشرعية ، محكمة القسمة العسكرية ، سجل ١٧٥ ، مادة ٣٨٣ ، ص ٢٧٠ ، والصالحية النجمية سجل ٥١٩ ، وثيقة ٥٣٦ ص ٢٧٠ المجلة التاريخية المغربية ، عدد ١٠ ، ١١ ص ٩٨ — ١٠٠ سجل ١٦٥ قسمة عسكرية ، ص ٢٠٢ مادة ٧ .

(٢١) ج. دى شابرول ، دراسة عن عادات وتقاليد سكان مصر المحدثين ، ضمن أبحاث وصف مصر ، ترجمة زهير الشايب ، طبع القاهرة ١٩٧٦م ص ٢٦١ — ٢٦٦ .

(٢٢) أرشيف المحكمة الشرعية ، محكمة القسمة العسكرية سجل ٦٨٤ ، ص ١٠٦ ، وثيقة **٢٢٧** .

(٢٣) أرشيف المحكمة الشرعية ، محكمة القسمة العسكرية سجل ٦٨٤ ص ٦ ، وثيقة ١٥ ، ص ٨٢ ، وثيقة ١٧٩ .

(٢٤) أرشيف المحكمة الشرعية ، محكمة القسمة العسكرية ، سجل ١٦٥ ، ص ٢٠٢ وثيقة ٣٠٧ ، سجل ١١٤ ص ٤٨ ، وثيقة ٣٨ ، ص ٥٣ ، وثيقة ٤١ ، سجل ١٤٥ ، ص ٤١ ، وثيقة ٣٨ ، سجل ٦٨٤ ، س ٨٢ ، وثيقة ١٧٩ ، ص ١٠٦ ، وثيقة ٢٢٧ ، سجل ١٧٥ ، ص ٣٠٦ وثيقة ٤٢٧ ، ومحكمة الصالحية النجمية سجل ٥١٩ ، ص ٢٧٠ ، وثيقة ٥٣٦ ، وانظر كذلك بخصوص التجار الشوام ومناطق انتشارهم فى القاهرة المصدر القيم الذى كتبه البروفسور أندريه ريمون عن الحرفيين والتجار فى القاهرة فى القرن الثامن عشر .

André Raymond, Artisan, et Commercants au x v IIIe slecle. Damas, 1973 Tome I, pp. 189-191, 193, 196, Lome II pp. 405 - 407, 477, 496.

(٢٥) أرشيف المحكمة الشرعية ، محكمة القسمة العسكرية ، سجل ٧ ص ١٧٩ ، وثيقة ١٨١ ، سجل ١٦٥ ، ص ٤٨ ، وثيقة ١٠٣٨ ، سجل ١٧٥ ، ص ٤٣١ ، وثيقة ٥٨٢ ، سجل ١٤٥ ، ص ٧١ وثيقة ٩٥ ، وسجلات اسقاط القرى .

سجل ٧ ، ص ٧٩ ، وثيقة ١١٨ ، وسجل ١٨ ، ص ١١ بدون رقم للوثيقة ، سجلات الديوان العالى ، سجل رقم (١) ، ص ٨٥ ، وثيقة ١٧٦ ، ص ٣٠ ، وثيقة ٥٧ .

(٢٦) أرشيف المحكمة العسكرية ، محكمة القسمة العسكرية ، سجل ٧ ص ١٧٩ وثيقة ١٨١ . سجلات الديوان العالى ، سجل (١) ص ٨٥ ، وثيقة ١٧٦ ، قسمة عسكرية سجل ١٧٥ ص ٣٠٦ ، وثيقة ٤٢٧ .

(٢٧) أرشيف المحكمة الشرعية ، قسمة عسكرية ، سجل ١٧٥ وثائق رقم ٣٤٦ ، ٤٢٧ ، ٤٣٤ ، ٤٦٦ ، ٤٧٧ ، ٥٨٢ ، ٥٨٣ ، ٥٨٤ ، سجل ١٦٥ وثيقة ٣٨ ، سجل ١٤٥ ، وثائق ٣٨ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٩ ، هذا على سبيل المثال لا الحصر .

(٢٨) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجل اسقاط القرى ، رقم ٧ ص ٧٩ وثيقة ١٨١ ، سجل ١٨ ، ص ١١ قسمة عسكرية ، سجل ١٧٥ ، ص ٤٣١ ، وثيقة ٥٨٣ ، سجل ١٦٥ ، ص ٤٨ ، وثيقة ٣٨ الصالحية النجمية ، سجل ٥١٩ ، ص ٢٧٠ ، مادة ٥٥٦ ، قسمة عسكرية ١٤٥ ، ص ٧١ وثيقة ٩٥ ، ص ٧٤ ، وثيقة ٩٩ .

(٢٩) أرشيف المحكمة الشرعية ، محكمة القسمة العسكرية ، سجل ١٧٥ ، ص ٢٤٢ ، وثيقة ٣٤٦ .

(٣٠) أنشأ هذا الرواق السلطان قايتباى (١٤٦٨ - ١٤٩٦م) وزاد فيه الأمير عثمان كتخدا ، وعبد الرحمن كتخدا في القرن الثامن عشر ، حتى صار أكبر من رواق الصعايدة ، وكان بأعلاه نحو الثلاثين حجرة لمجاورى الشوام ، وبه خزانة كتب ، وقد أوقف عليه كل من الأمير عثمان ، والأمير عبد الرحمن كتخدا أوقافا ظلت جارية حتى حلت هذه الأوقاف ، وكانت فيه بئر وحنفية ، انظر ، محمد عبد المنعم خفاجي « الأزهر فى ألف عام » الجزء الثانى ، ص ٩٩ - ١٠٠ .

(٣١) أرشيف المحكمة الشرعية ، محكمة القسمة العسكرية ، سجل ١٧٥ ، ص ٣٣٥ ، وثيقة ٤٦٦ .

(٣٢) أرشيف المحكمة الشرعية ، محكمة القسمة العسكرية ، سجل ١٧٢ ، ص ٣ وثيقة (٥) .

(٣٣) المحبى ، خلاصة الأثر فى أعيان القرن الحادى عشر ، جـ ١ ، ص ٩ .

(٣٤) المحبى ، المصدر السابق ، جـ ١ ص ٣١ .

(٣٥) عبد الرحمن الجبرتي ، عجائب الآثار في التراجم والأخبار ، ج ٢ ، (حوادث ١٢٠٠هـ/١٧٨٥م) ، ص ١٢٧ •

(٣٦) أرشيف المحكمة الشرعية ، محكمة القسمة العسكرية ، سجل ١٧٥ ، ص ٢٤٢ ، وثيقة ٣٤٦ ، ص ٣١١ ، وثيقة ٤٣٤ ، ص ٣٣٥ ، وثيقة ٤٦٦ سجل ١٧٢ ص ٣ ، وثيقة ٥ ، ص ٨٣ ، وثيقة ١٢١ • وكذلك كل الوثائق التي وردت بسجلات المحاكم المشار اليها سابقا •

وبخصوص كتب التراجم انظر ، المحبي ، خلاصة الأثر ، ج ١ ، ص ٩ ، ٣١ ، ٤٦ ، ٦٨ ، ص ١٥٤ ــ ١٥٥ ، ٢٩٧ ــ ٢٩٨ ، ٣٦٧ ، ٤٠٨ ، ٤٨٩ ، ج ٢ ، ص ٢١ ، ٧٩ ، ٩٤ ، ١١٦ ، ١٤٠ ، ١٧٢ ، ٢٠٢ ، ٢٢١ ، ٢٣٨ ، ٢٨٥ ، ٣٤٤ ، ٤٣٤ ، ج ٣ ، ص ١٤ ، ١٢٢ ، ٣٩٠ ، ٤٧٥ ، ج ٤ ص ٣٤ ، ٤٣٣ ، السيد محمد خليل المرادي ، سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر ، ج ١ ، ص ١٩ ، ٣٠ ، ج ٢ ص ٨٣ ، ٢٥٤ ، ٢٩١ ، ج ٣ ، ص ٢ ــ ٣ ، ٨٣ ، ج ٤، ص ٥٩ ، وكذلك نقل الجبرتي في تراجمه •

(٣٧) انظر الوثائق المشار اليها ، حتى ان معظم الوثائق المتعلقة بالتجار الشوام سجلت بسجلات محكمة القسمة العسكرية ، التي كانت تختص بتركات ومخلفات كل المنتمين الى الفرق العسكرية •

(٣٨) انظر تراجم الشوام السابق الاشارة اليها في المحبي ، والمرادي ، وأحمد شلبي ، وابن أبي السرور ، والجبرتي ، وتحفة الأحباب ،) مخطوطة (ليوسف الحلواني •

(٣٩) المصادر المعاصرة المشار اليها ، وكذلك دكتور عبد الرحيم عبد الرحمن الريف المصري في القرن الثامن عشر ، ص ١٥٧ ــ ١٦٧ •

الباب الرابع

دراسات فى الحياة الاجتماعية فى مصر

ابان العصر العثمـانى ١٥١٧ ـ ١٧٩٨م



الفصل التاسع

الحياة الاجتماعية فى مدينة القاهرة
ابان العصر العثمانى (١٥١٧ ـ ١٧٩٨ م)
من خلال وثائق المحاكم الشرعية

تمهيـد :

تقع القاهرة فى المنطقة الممتدة ما بين النيل وجبل المقطم ، وتشرف عليها القلعة ، قصر الحكم ، وكان يحيط بها ســور له عدة أبواب معروفة ، وكانت القاهرة قبل اكتشاف طريق رأس الرجاء الصـالح (١٤٩٨م) سوقا تجارية عامة ، ومحـورا رئيسيا من محاور التجارة العالمية ، وبعد اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح، وتحول طريق التجارة اليها ، أصيبت القاهرة ، بل ومدن الثغور المصرية بالكساد ، وظلت الحركة التجارية فى القاهرة تعانى حتى انهيار الدولة المملوكيـة فى يناير ١٥١٧ م ، وفقـدان القاهرة لمكانتها كعاصمة لدولة كبيرة ، وأصبحت عاصمة لولاية تابعـة لعاصمة الدولة العثمانية ، استانبول ، ولكن بعد أن اسـتقرت الأمور للحكم العثمانى ، وبدأ العثمانيون فى تطبيق سـياستهم الادارية واحتفاظهم بمعالم النظام القديم مع احداث التنظيمات التى تناسب سياستهم ، وتغيير الوجوه الحاكمة ، وتطبيق سياستهم

الاقتصادية ، وكانت سياستهم ازاء سكان البلدان التى خضعت لدولتهم تقوم على عدم فرض أية قيود على الحراك السكانى بين أجزاء امبراطوريتهم ، فاننا نجد نتيجة لهذه السياسة أن النشاط بدأ يعود الى القاهرة مرة ثانية ، فوفد الى القاهرة المغاربة والشاميون والحجازيون والعراقيون والسودانيون والتكارة ، والأربيون ، حتى ان الوثائق تشير الى امتداد العمران الى ظاهرة أسوار القاهرة (١) وأصبحت القاهرة مركزا رئيسيا ومحورا هاما للتجارة العالمية ونشطت الحركة فيها نشاطا كبيرا ، وتكونت فئات اجتماعية مختلفة ، وسادت بين هذه الفئات علاقات اجتماعية مختلفة ، وأصبحت الحياة الاجتماعية داخل المدينة ذات سمة خاصة ، هذا فضلا عن أن المدينة مرت بأحداث كثيرة مثل انتشار الأمراض ، وعدم فيض النيل كان لها تأثيرها الكبير على الحياة الاجتماعية داخل المدينة ، ويجب أن ندرس ـ بادىء ذى بدء ـ التكوين الاجتماعى لمجتمع القاهرة ، وقد كان هذا المجتمع يتكون من :

أولا ـ الفئة الحاكمة :

كانت هذه الفئة أقلية تشكل أرستقراطية حاكمة ، تتوزع المناصب الادارية والاشرافية على أحوال القاهرة فيما بينها ، سواء أكانت تركية أم مملوكية طابعها فى غالب الأحيان الاستعلاء والصلف والكبرياء (٢) ، وقد كان هناك تمييز بين أبناء هذه

---

(١) هناك آلاف الوثائق فى سجلات المحاكم الشرعية التى تشير الى انشاء مبان وقهاو خارج أسواق القاهرة وتذكر عبارة « خارج القاهرة » ، أو « ظاهر القاهرة » ٠

(٢) عبد الغنى ، أحمد شلبى ، أوضح الاشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشوات ، تحقيق دكتور عبد الرحيم عبد الرحمن ، التقديم ، ص ١٣ ٠

الفئة على أساس المكانة الاجتماعية من ناحية ، والمركز الذى يشغله الفرد منها من ناحية أخرى ، ولكن الشيء الواضح الذى كان يميزها جميعها على أفراد المجتمع عموما ، هو أنها عاشت « طبقة متميزة منفصلة عن سائر طبقات المجتمع سواء فى الظواهر السلوكية ، أو فى احتلالها مراكز القيادة فى الادارة والجيش ، أو فى مكانة أفرادها ، أو فى لغة التعبير ، وأسلوب التفكير ، كما تميزت بمستوى اقتصادى مرتفع الأمر الذى ينعكس على جوانب حياتهم ، أو تفصح عنه أزياؤهم ، وتدل عليه قصورهم وحاشيتهم » (٣) ، وأصبح أفرادها ينعتون دائما بأعيان البلاد ، وأكابرها ، وأمرائها ، وأصحاب الحل والربط ـ أى أصحاب القول الفصل فى أمور البلاد (٤) .

وكان على رأس هذه الفئة المتميزة الباشا ـ أى الوالى العثمانى ، وهو صاحب السلطة العليا فى البلاد ، تمكنه القيام بدور مؤثر فى البلاد ، ولكن تزايد سلطة الجند أضعف من سلطة الباشا ، حتى ان بعضهم ـ منذ الثلث الأخير من القرن السادس ـ قتل ، فمثلا نجد أن محمود باشا قتل على يد جند السباهية فى ٢٠ جمادى الآخرة ٩٧٤هـ/١٥٦٧م ، وهوجم أويبيس باشا وهو فى الديوان فى ٢ شوال ٩٩٧ هـ / ٤ أغسطس ١٥٨٩ م ، ورغم قسوة بعض هؤلاء الباشوات وظلمهم للسكان المحليين ، فانهم وقفوا عاجزين ازاء فتن الجند ، وانعكس أثر ذلك على الرعايا من أبناء الشعب

---

(٣) أبوزيد ، حكمت ، « **المجتمع القاهرى على عهد الحملة الفرنسية كما صوره الجبرتى** » بحث منشور ضمن أبحاث ندوة عبد الرحمن الجبرتى وعصره ، التى أقامتها الجمعية المصرية للدراسات التاريخية بالاشتراك مع المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية ١٦ ـ ٢٣ أبريل ١٩٧٤م ، ص ٣٤٤ .

(٤) عبد الغنى ، أحمد شلبى ، المصدر السابق ، ص ١٤ .

المصرى (٥) ، والجاليات الأخرى التى عاشت فى القاهرة فى ذلك العصر ، ثم كان ازدياد نفوذ الأمراء المماليك الذى شل سلطة الوالى وتمكن هؤلاء الأمراء من احتواء الأوجاقات التى أصبح نفوذ الأمراء عليها أقوى من نفوذ الباشا ، كما أن الأمراء منذ منتصف القرن السابع عشر أصبحوا لا يأبهون بالفرمانات العثمانية (٦) ، وازداد الصراع بين بيوت المماليك حول الاستحواذ على المناصب الادارية العليا ، والسيطرة على معظم الادارات المالية مثل ادارات الجمارك ، والتزام الأراضى الزراعية ، فقد اتضح لنا من سجلات الالتزام – سواء الخاصة بالأراضى الزراعية ، أم بالمقاطعات الأخرى – أن معظم الملتزمين من عناصر مملوكية ، حتى الملتزمين المنتمين الى الأوجاقات العسكرية ، كانوا من العناصر المملوكية (٧) ، حيث أصبح المماليك ينتمون الى الأوجاقات العسكرية للانتفاع بالمميزات المادية والأدبية التى كانت ممنوحة لرجال الأوجاقات ، التى أصبح الانتماء اليها سهلا ميسورا ، مما يوحى بأن الادارة العثمانية أصبحت اسما أكثر منها واقعا ، وأصبح الباشوات العثمانيون عرضة للعزل والمحاسبة والسجن من جانب الأمراء المماليك ، وأصبحت الدولة العثمانية تستجيب بسهولة ويسر لطلبات هؤلاء الأمراء لعزل ولاتها وتولية غيرهم ، وأصبح الأمراء المماليك يعقدون اجتماعات خاصة بهم عرفت باسم «الجمعية» ؛ لمناقشة الأمور التى يريدون انفاذها ، أو ابطالها ، أو مناقشتها ، وأصبح للقرارات التى يصدرونها تأثير كبير فى ادارة البلاد ، وبوصول النفوذ

---

(٥) نفسه ، ص ١١٥ ، ص ١٢٢ .

(٦) العوفى ، ابراهيم بن أبى بكر ، تراجم الصواعق فى واقعة الصناجق ، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن ، المعهد العلمى الفرنسى بالقاهرة .

(٧) عبد الرحيم عبد الرحمن ، الريف المصرى فى القرن الثامن عشر ، ص ٨٧ – ٩١ .

المملوكى الى هذه الدرجة من السلطة ، دخلت البيوت المملوكية ــ منذ منتصف القرن السابع عشر ، والى نهاية القرن الثامن عشر ــ فى صراع مرير بينهما من أجل الاستحواذ على السلطة والمناصب الادارية والاشرافية الكبرى (٨) ، وكان لهذا الصراع أثره الكبير على مجتمع القاهرة ، والعلاقات الاجتماعية فيها .

ولكن يجب أن نذكر أن هناك بعض الباشوات الذين كان لهم بعض الأعمال ذات النفع لسكان القاهرة ، فقد واجهوا الغلاء والأزمات كما اهتموا بالقاهرة كمدينة ومحاولة اصلاح شوارعها أكثر من اهتمام الأهالى أنفسهم ، فقد أمر محمد باشا ، قول قران ١٦٠٧ ــ ١٦١١م ، بازالة النتوءات التى برزت فى شوارع القاهرة وتنظيفها ، وتراكم القاذورات من الشوارع التى أدت الى مشاكل كثيرة (٩) ، ومنهم من عمل على اصلاح الرعية (١٠) ومنهم من « كان حاكما عادلا صالحا ، محبا للفقراء ، والعلماء محسنا لهم » مثل على باشا الذى ولى أمر مصر فى الفترة من ١٠ شوال ٩٥٦ ــ ٢٥ محرم ٩٦١ هـ / ١ نوفمبر ١٥٤٩ ــ ٣١ ديسمبر ١٥٥٣ م .
وعموما فان الباحث فى تاريخ مصر فى العصر العثمانى ، يجد هؤلاء الولاة نوعين لا ثالث لهما : اما شرير غير عادل ، لا تهمه مصلحة الرعايا ، أو عادل خير تهمه مصلحة الرعايا فى المرتبة

---

(٨) عبد الغنى ، أحمد شلبى ، المصدر السابق ، ص ٦ .

(٩) البكرى الصديقى ، محمد بن أبى السرور ، كشف الكربة فى رفع الطلبة ، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن ، المجلة التاريخية المصرية ، العدد الثالث والعشرون ١٩٧٦م ، ص ٣٧٣ ــ ٣٧٤ حيث ذكر « برز أمر حضرة مولانا الوزير نصره الله تعالى ، باجهار النداء فى شوارع مصر (القاهرة) بقطع ما علا من الأرض بالقصبة ، ونحت الحوانيت على العادة ، وشرعوا فى ذلك » .

(١٠) عبد الغنى ، أحمد شلبى ، المصدر السابق ، ص ١٠٥ .

الأولى (١١) • ويعمل على تنظيم أحوال القاهرة ، وأحوال السكان ومرافق القاهرة عموما ، ومراقبة الأسعار ، ويأمر بعدم ارتفاع الأسعار مهما حدث من أزمات ، وآخر ينشيء « الحمام الذى بسوق السلاح والدكاكين » (١٢) وهكذا •

أما الأجهزة التى كانت تحت سلطة الادارة العليا والخاصة بالقاهرة فاننا نجدها ثلاثة هى : وجاق الانكشارية (وجاق المستحفظان) ، وكان يقوم هذا الوجاق بدور الشرطة فى كل الشئون التى لا تخضع لسلطة المحتسب ، وكانت سلطة هذا الوجاق تشمل الحراسة من أعمال اللصوص ، وتقاوم كل أنواع الفساد ، وفى وقت الأزمات يحوز أغا هذا الوجاق سلطة مطلقة ، وقد بدت سلطة هذا الأغا فى كثير من الأحيان سلطة استبدادية (١٣) •

والجهاز الثانى هو جهاز والى القاهرة ، أى الصوباشى ، وسلطته محصورة داخل القاهرة وكانت مهام الصوباشى التأكد من أن حراسة المدينة مؤمنة ، ويعمل على أن يسودها النظام ، وكان يقوم ببعض الجولات الليلية ، وكان يقوم بمعاقبة المخالفين بالغرامات أو بعقوبات شديدة ، وكان عليه أن يراقب تنظيف ترعة القاهرة وغيرها من أنواع الحراسات (١٤) •

---

(١١) نفسه ، ص ١١١ •

(١٢) نفسه ، ص ١١٤ •

(١٣) أحمد ، ليلى عبد اللطيف ، **الادارة فى مصر فى العصر العثمانى** ، ص ١٩١ – ١٩٥ • ص ٢٢٩ – ٢٣٢ ، ريمون ، أندريه ، **فصول من التاريخ الاجتماعى للقاهرة العثمانية** ، ترجمة زهير الشايب ، ص ٣١ – ٣٤ •

(١٤) أحمد ، ليلى عبد اللطيف ، المرجع السابق ، ص ٢٣٣ ، ٢٣٥ ، ريمون ، أندريه ، المرجع السابق ، ص ٣٤ – ٣٥ •

وثالثها المحتسب والجهاز الادارى الذى يخضع له ، وقد كان اختصاص المحتسب الرئيسى هو مراقبة الأسواق والحركة الدءوب فيها وبخاصة عمليات الموازين والمكاييل والمقاييس ، والأسعار السائدة وعدم رفعها ، وكان يصحبه فى جولاته جهاز متخصص ؛ لكشف الغش والزيف فى هذه الأمور ، واستطاع المحتسب فى جولاته العديدة من ضبط كثير من هذه الحالات ، وعمل على ضبط السوق المصرى ؛ لتأدية خدماتها المتعددة لسكان القاهرة (١٥) .

ونأتى أخيرا الى جهاز القضاء الذى كان يقوم آنذاك بمهام عديدة ، ويسجل أحكامه التى كانت تعبر عن حياة الشارع المصرى ، فى سجلات خاصة ، وليس من مهمتنا هنا أن ندرس القضاء ونظامه (١٦) ، وانما نسجل أن القضاء كهيئة حاكمة استطاع أن يقدم كثيرا من الخدمات الاجتماعية لسكان القاهرة (١٧) .

وعموما فان الفئة الحاكمة ــ رغم أنها كانت تشكل فئة متميزة بمختلف تشكيلاتها ــ عملت طبقا لامكاناتها على توفير الأمن والطمأنينة لسكان القاهرة ، ورعاية شئونهم والعمل على مقاومة أى شىء يضير بأحوال السكان ، ومحاولة العلاقات والمعاملات فيما بينهم ، والتى تمس مختلف شئون الحياة ، ومع ذلك فان العلاقات لم تكن دوما على ما يرام بينهم وبين سكان القاهرة الذين كانوا يرفضون كثيرا من تصرفات أفراد الهيئة الحاكمة .

---

(١٥) أحمد ، ليلى عبد اللطيف ، المرجع السابق ، ص ٢٣٥ ــ ٢٣٨ ، ريمون ، أندريه ، المرجع السابق ، ص ٣٦ ــ ٣٨ .

(١٦) لمزيد من التفاصيل عن القضاء انظر : عبد الرحيم عبد الرحمن ، القضاء فى مصر العثمانية ١٥١٧ ــ ١٧٩٨م ، بحث منشور فى كتاب « بحوث فى التاريخ الحديث » جامعة عين شمس ١٩٧٦م ، ص ١٧١ ــ ١٨٧ .

(١٧) نفسه .

ثانيا ـ فئة التجار :

بدأت السوق القاهرية تشهد نشاطا متزايدا لهذه الفئة مع بدايات النصف الثاني للقرن السادس عشر ، وبدأت القاهرة تشهد نوعين من المشتغلين في العمل التجارى هما : فئة أعيان التجار ، وفئة الشركاء فى العمل التجارى ، وظهرت فى القاهرة ، فى العصر العثمانى ، بعض الأسواق والسويقات الجديدة ، بجانب ازدهار الأسواق القديمة التى كانت قائمة فى العصر المملوكى ، كما اشتهر كثير من الوكالات التى كانت بمثابة مؤسسات تجارية كبيرة ، وبخاصة للسلع الخارجية (١٨) ، ومن أشهر الأسواق الكبيرة التى تذكرها الوثائق بأنها عامرة بالتجارة هى :

سوق طولون (١٩) ، سوق أمير الجيوش (٢٠) ، سوق باب اللوق السعيد (٢١) ، سوق الفحامين (٢٢) ، سوق

(١٨) لمزيد من التفاصيل : انظر : عبد الرحيم عبد الرحمن ، **نشوء الرأسمالية المصرية خلال العصر العثمانى ١٥١٧ ـ ١٧٩٨م ، وأثرها على الحياة الاقتصادية من خلال وثائق المحاكم الشرعية** .

(١٩) أرشيف الشهر العقارى بالقاهرة : محكمة الصالحية النجمية ، سجل (٤٤٦) ، ص ٧٩ ، مادة (١٨٦) ، بتاريخ ١٨ رمضان ٩٦٤هـ/١٥ يوليه ١٥٥٧م .

(٢٠) أرشيف الشهر العقارى بالقاهرة : محكمة الصالحية النجمية سجل ص ٤٠٢ ، مادة (١٠١٩) ، بتاريخ ١٨ جمادى الثانى ٩٦٤هـ/١٨ أبريل ١٥٥٧م .

(٢١) أرشيف الشهر العقارى بالقاهرة : محكمة البرمشية ، سجل (٧٠٥) . ص ١٤٢ ، مادة (٥٣١) ، بتاريخ ٥ رمضان ٩٧٧هـ/١١ فبراير ١٥٧٠م .

(٢٢) أرشيف الشهر العقارى بالقاهرة : محكمة الصالحية النجمية ، سجل (٤٤٦) ، ص ١٥٣ ، مادة (٣٧٢) ، بتاريخ ٤ شوال ٩٦٤هـ/٣١ يوليه ١٥٥٧م .

الجملون (٢٣) ، سوق خان الخليلى (٢٤) سوق الهمرامزة (٢٥) ، سوق الباسطية (٢٦) ، سوق البابلى (٢٧) ، سوق خط الجامع الأزهر (٢٨) ، سوق الشرب (٢٩) ، سوق الغورية (٣٠) ، سوق الوراقين (٣١) ، سوق الدجاجين (٣٢) ، سوق الصاغة (٣٣) ،

---

(٢٣) أرشيف الشهر العقارى بالقاهرة : محكمة الصالحية النجمية ، سجل (٤٤٥) ، ص ٣٩١ ، مادة (٩٥٧) ، بتاريخ ١٥ جمادى الآخرة ٩٦٤هـ/١٥ ابريل ١٥٥٧م .

(٢٤) أرشيف الشهر العقارى بالقاهرة : نفس السجل ، ص ٣٩٥ ، مادة (١٩٩٦) بتاريخ ١٨ جمادى الآخرة ٩٦٤هـ/١٨ أبريل ١٥٥٧م .

(٢٥) أرشيف الشهر العقارى بالقاهرة : محكمة الصالحية النجمية ، سجل (٤٤٦) ، ص ١٩٤ ، مادة (٤٩٠) ، بتاريخ ١١ شوال ٩٦٤هـ/٧ يوليه ١٥٥٧م .

(٢٦) أرشيف الشهر العقارى بالقاهرة : نفس المحكمة ، سجل (٤٤٥) ، ص ٣٧٢ . مادة (٩٣٩) ، بتاريخ ١٢ جمادى الآخرة ٩٦٤هـ/٧ يوليه ١٥٥٧م .

(٢٧) أرشيف الشهر العقارى بالقاهرة : نفس المحكمة ، نفس السجل ، ص ٤٠٢ ، مادة (١٠١٩) ، بتاريخ ١٨ جماد الثانى ٩٦٤هـ/١٨ أبريل ١٥٥٧م .

(٢٨) أرشيف الشهر العقارى بالقاهرة : نفس السجل ، ص ٤٢٢ ، مادة (١٠٧٣) بتاريخ ٢٣ جمادى الآخرة ٩٦٤هـ/٢٢ ابريل ١٥٥٧م .

(٢٩) أرشيف الشهر العقارى بالقاهرة : نفس السجل ، ص ٤١٢ ، مادة (١٠٤٦) ، بتاريخ ٢٢ جمادى الآخرة ٩٦٤هـ/٢٢ ابريل ١٥٥٧م .

(٣٠) عبد الرحيم ، عبد الرحمن ، **العلاقات الإقتصادية والاجتماعية** ، ص ٤٠١ .

(٣١) أرشيف الشهر العقارى بالقاهرة : محكمة الصالحية النجمية ، سجل (٤٤٦) ، ص ٢٦٠ ، مادة (٦٨٣) بتاريخ ٢٠ شوال ٩٦٤هـ/١٦ اغسطس ١٥٥٧م .

(٣٢) أرشيف الشهر العقارى : نفس السجل ، ص ٣٧٠ ، مادة (١٤٣٥) ، بتاريخ ٧ جمادى الآخرة ٩٨٧هـ/١ اغسطس ١٥٧٩م .

(٣٣) أرشيف الشهر العقارى : السجل (٤٤٩) ، ص ١٨٨ ، مادة (٥٣٤) ، بتاريخ ٢١ جمادى الآخرة ٩٧١هـ/٥ فبراير ١٥٦٤م .

سوق العطارين (٣٤) ، سوق الغزل (٣٥) ، سوق السلاح (٣٦) ، سوق البقر (٣٧) ، سوق القمح (٣٨) ، سوق الرقيق (٣٩) ، سوق الرميلة (٤٠) ، سوق سفل الريع (٤١) ، وقد وجدت داخل هذه الأسواق الكبيرة ، أسواق صغيرة متخصصة فى بيع سلع بذاتها مثل « سوق الأحرمة ، داخل سوق طولون » (٤٢) ، وسوق النحاس ، بخط بين القصرين (٤٣) ، وسوق القماش

(٣٤) أرشيف الشهر العقارى بالقاهرة : محكمة الصالحية النجمية . سجل (٤٦٠) ، ص ٢٦٢ ، مادة (١٠٢٤) ، بتاريخ ٩ جمادى الأولى ٩٨٧هـ/٤ يوليه ١٥٧٩م .

(٣٥) أرشيف الشهر العقارى : سجل (٤٤٩) ، ص ٢٥٠ ، مادة (٦٨٨) بتاريخ ٦ رجب ٩٧١هـ/١٩ فبراير ١٥٦٤م .

(٣٦) أرشيف الشهر العقارى : محكمة القسمة العربية . سجل (٥) ، ص ١١٤ ، مادة (١٩٠) بتاريخ ١٩ جمادى الآخره ٩٨٥هـ/٣ سبتمبر ١٥٧٧م .

(٣٧) أرشيف الشهر العقارى : محكمة باب الشعرية ، سجل (٥٩٦) ، ص ٣٨٤ مادة (١٤٤٢) ، بتاريخ ١٥ شعبان ١٠٠٤هـ/١٤ ابريل ١٥٩٦م .

(٣٨) أرشيف الشهر العقارى : نفس السجل ، ص ٤ ، مادة (٧) ، بتاريخ ١٦ رمضان ١٠٠٣هـ/٢٥ مايو ١٥٩٥م .

(٣٩) أرشيف الشهر العقارى : محكمة القسمة العربية ، سجل (٢١) ، ص ١ ، مادة (٣) ، بتاريخ ٢٠ ربيع الأول ١٠٢٥هـ/٨ أبريل ١٦١٦م .

(٤٠) أرشيف الشهر العقارى : نفس السجل ، ص ٤٠ ، مادة (٣٨) ، بتاريخ ١٠ ربيع الآخر ١٠٢٥هـ/٢٧ ابريل ١٦١٦م .

(٤١) أرشيف الشهر العقارى : نفس السجل ، ص ٤١ مادة (٤١) ، بتاريخ ٤ ربيع الآخر ١٠٢٥هـ/١١ أبريل ١٦١٦م .

(٤٢) أرشيف الشهر العقارى : محكمة القسمة العسكرية ، سجل (١٧٥) ، ص ١٩٤ ، مادة (٢٧٠) .

(٤٣) أرشيف الشهر العقارى : سجل (٥) ، ص ١٢ ، ماده (٣٥) ، بتاريخ ١١ رجب ٩٧٠هـ/٦ مارس ١٥٦٣م .

النابلسي ، داخل سوق خان الخليلي (٤٤) ، وسوق القماش ، داخل سوق باب اللوق السعيد (٤٥) ٠

أما السويقات ، وهي تصغير لكلمة سوق ، فمن أشهرها : سويقة الحمام (٤٦) ، سويقة أبي الوقا (٤٧) ، سويقة المظفري (٤٨)، سويقة السباعين(٤٩) ، سويقة الفسقية (٥٠)، سويقة الخلافة(٥١)٠

وأصبحت الأسواق بمثابة منظمات تجارية لها ادارتها الخاصة ، والمسئولة عنها أمام السلطة المسئولة عن ادارة القاهرة ، فكان لكل سوق شيخ مسئول عن ادارته ، له وكيل ينوب عنه ساعة غيابه ، وكذلك كاتب يسجل كل ما يأمره به الشيخ أو الوكيل ، ويقوم بجمع الاعانات التي تقرر على تجار السوق ، وكانت هذه الادارة الخاصة بالسوق مسئولة عن انتظام العمل

---

(٤٤) أرشيف الشهر العقاري : محكمة الصالحية النجمية ، سجل (٤٤٩) ، ص ١٣٤ مادة (٣٧٢) ، بتاريخ ٢٤ جمادى الأولى ٩٧١هـ/٩ يناير ١٥٦٤م ٠

(٤٥) أرشيف الشهر العقاري : محكمة البرمشية ، سجل (٥٩٩) ، ص ٥٤١ ، مادة (٢٢٠٩) ، بتاريخ ١٩ رمضان ٩٧٨هـ/١٤ فبراير ١٥٧١م ٠

(٤٦) أرشيف الشهر العقاري : محكمة البرمشية ، سجل (٥٩٩) ، ص ٥٤١ ، مادة (٢٢٠٩) ، بتاريخ ١٩ رمضان ٩٧٨هـ/١٠ سبتمبر ١٥٩٠م ٠

(٤٧) أرشيف الشهر العقاري : نفس السجل ، ص ٣٢٩ ، مادة (١٢٣٤) ، بتاريخ ٣ صفر ٩٩٩هـ/١ ديسمبر ١٥٩٠م ٠

(٤٨) أرشيف الشهر العقاري : سجل (٥٩٥) ص ٦٨٧ ، مادة (٢٥٩٦) ، بتاريخ ١٨ شعبان ١٠٠٣هـ/٢٨ أبريل ١٥٩٥م ٠

(٤٩) أرشيف الشهر العقاري : محكمة البرمشية ، سجل (٧٠٧) ، ص ٢٣٢ ، مادة (١٤٤٨) ، بتاريخ ١٤ محرم ٩٩٤هـ/٥ يناير ١٥٨٦م ٠

(٥٠) أرشيف الشهر العقاري : سجل (٧٠٨) ، ص ١١٠ ، مادة (٥٣٥) ٠

(٥١) أرشيف الشهر العقاري : محكمة طولون ، سجل (١٧٠) ، ص ٩٠ ، مادة (٣٤٩) ، بتاريخ ٢١ صفر ٩٧٠هـ/١٩ أكتوبر ١٥٦٢م ٠

داخل السوق ، والمحافظة على شرف مهنة العمل التجارى ، وعدم حدوث غش أو تدليس ، وكان كل من شيخ السوق ووكيله من التجار فى السوق ، وكانا يختاران من جانب تجار السوق ؛ لحظوتهم بالاحترام من جانب زملائهما (٥٢) .

وقد بدأ الازدهار يعود لأسواق القاهرة فى البداية على أساس ظهور نظام المشاركة الى جانب بعض الأسر التجـارية ، ووثائق المحاكم الشرعية تفيض بذكر عقود الشركات المساهمة ، فعلى سبيل المثال نجد أن الحاج أبو سعيد بن الحاج عبد السلام بن يعقوب المغربى يقيم شركة بالاشتراك مع أمغار المغربى الجربى التاجـر بسوق جامع طولون (٥٣) ، وكذلك تجد عقد شركة بين الحاج سـعيد بن أمغار وبين الحاج عبد العزيز بن يحيى بن عمر المغربى الجربى (٥٤) وعقد شركة مساهمة بين الحاج محمـد بن الحاج أحمد المغربى الطرابلسى ، وبين الحاج أحمد بن عبد النور (٥٥) ، وكذلك عقد تأسيس شركة مساهمة بين محمد بن محمد بن مسعود المغربى الأندلسى وولد أخيه أحمد بن على بن أحمد (٥٦) وعقد تأسيس شركة مساهمة بين عبد الحميد بن منصور بن عبد الحميد ،

---

(٥٢) عبد الرحيم عبد الرحمن ، نشوء الراسمالية ..

(٥٣) أرشيف الشهر العقارى : محكمة القسمة العسكرية ، سجل (١١) ص ٦٣٨ ، مادة (٦٣٥) ، بتاريخ ٥ شعبان ١٠٠٤هـ/ ٤ أبريل ١٩٥٦م .

(٥٤) أرشيف الشهر العقارى : محكمة الصالحية النجمية ، سجل (٤٤٥) ص ٤٠٥ ، مادة (١٢٠٧) ، بتاريخ ١٨ جمادى الآخرة ٩٦٤هـ/١٨ أبريل ١٥٥٧م

(٥٥) أرشيف الشهر العقارى : محكمة الصالحية النجمية ، سجل (٤٤٦) ص ١٥٢ ، مادة (٣٦٨) ، بتاريخ ٣ شوال ٩٦٤هـ/ ٢٠ يونية ١٥٥٧م .

(٥٦) أرشيف الشهر العقارى : سجل (٤٦٠) ، ص ٢٩٤ ، مادة (١١٥٥) بتاريخ ١٦ ربيع الأول ٩٨٧هـ/١٣ مايو ١٥٧٩م .

وبين عبد النبى بن يونس على الطحان (٥٧) ، وشركة مساهمة بين الحاج يحيى بن عمر شيخ التجار بسوق طولون والخواجا على بن الشرفى عيسى (٥٨) ، وعقد شركة بين زين الدين أبو بكر والخواجا سالم بن سعيد (٥٩) ، وشركة مساهمة بين الشيخ شمس الدين بن محمد بن قاسم والمعلم على بن محمد بن أحمد والمعلم أبو النصر بن أبو النصر بن محمد لتصنيع وتجارة النحاس (٦٠) .

كذلك شاع نظام المتاجرة لحساب الغير نظير نسبة معينة من الربح ، فقد تسلم الحاج محمد الشهير بازكين بن الحاج أحمد بن محمد المغربى البازقى ، كمية من السلع المختلفة من المعلم سليمان بن خميس بن مردفاى اليهودى الربان ، ليبيع ذلك ببلاد التكرور بالذهب التبر ويحضر ذلك له بالقاهرة (٦١) .

وقد شهدت أسواق القاهرة فى نفس الوقت فئة أعيان التجار أو كبارهم الذين أخذت أعدادهم تتزايد بصورة كبيرة ،

---

(٥٧) أرشيف الشهر العقارى : محكمة طولون ، سجل (١٧٠) ، ص ٩٠ ، مادة (٣٤٩) ، بتاريخ ٢١ صفر ٩٧٥هـ/١٩ أكتوبر ١٥٦٢م .

(٥٨) أرشيف الشهر العقارى : سجل (١٨٨) ، ص ٥٦٠ ، مادة (١٩٧٧) بتاريخ ٩٩٩هـ/٩ مايو ١٥٩١م .

(٥٩) أرشيف الشهر العقارى : نفس السجل ، ص ٢٥٩ ، مادة (٨٠١) بتاريخ ١١ ذى القعدة ١٠٠٨هـ/٢٤ مايو ١٦٠٠م .

(٦٠) أرشيف الشهر العقارى : محكمة الصالح ، سجل (٣١٩) ، ص ٤٠ ، مادة (١٨٠) ، بتاريخ ٢٠ رمضان ١٧/٩٦٤ يوليه ١٥٥٧م .

واشتهرت أسر تجارية بضخامة حجم ثروتهم التى استطاعوا أن يوظفوا جزءا منها فى بعض المجالات الأخرى مثل امتلاك العقارات ، واسـقاط الالتزامات ، ومن أشـــهر هذه الأسر أسرة الدادة الشرايبى (٦٢) وأسرة الرويعى المصريـــة الرشـــيدية (٦٣) •

وقد استطاعت هذه الفئة من أعيان التجار أن تكون لنفسها مكانة اجتماعية ، وأن تكون لها علاقات اجتماعية واسعة وأن تكون ذات نفوذ واسع ، وانتمى معظمها الى الأوجاقات من بـاب الوجـاهة الأدبية (٦٤) ، وكونت لنفسها بأعمال الخير مكانة اجتماعية متميزة بين الفئات الأخرى (٦٥) •

---

(٦٢) أرشيف الشهر العقارى ، محكمة القسمة العسكرية ، ســجل (١٦٥) ص ١٨٢ ، مادة (٢٨٢) ، سجل (١٥٢) ص ٢٤١ ، ص ٢٤١ ــ ٢٤٣ ، مادة (٤٠٦) بتـــاريخ ١٥ محرم ١١٥٦هـ/١١ مارس ١٧٤٣م ، ســـجل (١٩٠) ، ص ٩١ ، مادة (٣٢٢) ، بتاريخ ١٠ جمادى الآخرة ١١٢٠هـ/٢٧ أغسطس ١٧٠٨م ، ص ٩٢ مادة (٣٢٣) ، بتاريخ ١٠ جمادى الآخرة ١١٢٠هـ/٢٧ أغسطس ١٧٠٨م •

عبد الرحيم عبد الرحمن ، **المغاربة فى مصر فى العصر العثمانى (١٥١٧ ــ ١٧٩٨م)** ، دراسة فى تأثير الجالية المغربيــة من خـــلال وثائق المحاكم الشرعية المصرية •

الجبرتى ، عبد الرحمن بن حسن ، **عجائب الآثار فى التراجم والأخبـار** ج ١ ص ٨٧ ، ٨٨ ، ج ٢ ، ص ٢١٣ •

عبد الغنى ، أحمد شلبى ، المصدر السابق ، ص ٤٤٣ •

(٦٣) أرشيف الشهر العقارى : محكمة الصالحيه النجمية ، سجل (٤٧٣) ، ص ٢٧٦ ، مادة (١١٠٢) ، بتاريخ ٢٤ صفر ١٠٠٥هـ/١٧ أكتـــوبر ١٥٩٦م ، ص ٤١٩ ، مادة (١٦٣٧) ، بتاريخ ٥ جمادى الآخرة ١٠٠٥هـ/٢٤ يناير ١٥٩٧م ، ص ٤٢٠ مادة (١٦٣٢) بتاريخ ٢٣ جمادى الآخرة ١٠٠٥هـ/١١ فبراير ١٥٩٧م •

أرشيف الشهر العقارى : ســـجل (٤٧٦) ، ص ١١١ ، مادة (٤٥٦) بتاريخ ٧ ربيع الأول ١٠٠٩هـ/١٦ سبتمبر ١٦٠٠م •

(٦٤) عبد الرحيم عبد الرحمن ، المرجع السابق ، ص ٥٣ ــ ٥٥ •

(٦٥) نفسه ، ص ٦٩ •

وكانت هذه الفئة تكون وحدة متماسكة فيما بينها ، وكانت جميع منازعاتها تحل في اطارها ، حيث وجد منصب « شاه بندر التجار » أى كبير التجار ، ويبدو لنا من وثائق المحاكم الشرعية ، أن صاحب هذا المنصب ، كان يتقلده بناء على اختيار التجار له ، ولابد من أن الذى يختار لشغل هـــذا المنصب الفخرى أن يكون حسن السيرة ، طيب السمعة ، مشهودا له بالعفة والنزاهة ، وكانت مهمته أن يلجأ اليه التجار ، لحل منازعاتهم ، بخاصـــة فئة كبـــار التجار ، ويتضح لنا من الوثائق المذكورة ، أن كل من تولوا هذا المنصب كانت تتوفر فيهم هذه الصفات واســـتطاعوا أن يقوموا بدور بارز في حل مشاكل التجار وأن يشرفوا بحكمة على السوق المصرية ، وأن تكون كلمتهم مسموعة في حل كثير من الأزمات التي حلت بأسواق القاهرة (٦٦) ٠

ثالثا ــ الطوائف :

كان مجتمع القاهرة مكونا من عدد كبير من الطوائف المهنية والحرفية ، وكان لكل طائفة شيخ ونقيب وكان الشيخ يختار من قبل أبناء الطائفة ؛ ليكون ممثــلا لهم أمام الحــكومة ، واختيـــار الشيخ كان بشروط أبناء الطائفة وأهم هذه الشروط ، ألا يحدث عليهم مظلمـــة « أى لا يفرض عليهم أية ضرائب أو عادات غير الضرائب والعادات المقررة » ، وألا يدخل أحد في سلك الطـــائفة من غير أبنائها (٦٧) وأما نقيب الطائفة فهو من أبنـــاء الطائفة

(٦٦) نفسه ، ص ٨٦ ــ ٨٩ ٠

(٦٧) أرشيف الشهر العقارى : محكمة طولون ، سجل (٢١٩) ، ص (٢٣٢ - ٢٣٣) ، مادة (٥٥٨) بتاريخ ٢٥ جمادى الأولى ١١٣٨هـ ٠

أرشيف الشهر العقارى : محكمة الباب العالى ، سجل (٩٠) ، ص ١٥٤ ، مادة (٧٤٥) بتاريخ ٣ رجب سنة ١٠١٧هـ/١٣ أكتوبر ١٦٠٨م ٠

ولكنه صاحب طريقة صوفية ، ومن الأمور التى يجب الاشـــارة اليها ، أن أفراد المجتمع جميعهم ، كانوا منخرطين فى نظام الطوائف ومن أهم الطوائف التى شهدها مجتمع القاهرة فى العصر العثمانى: طايفة الصيارف (٦٨) ، طايفة الحباكة (٦٩) ، طايفة الرختوانية بسوق القماش (٧٠) ، طايفـــة المبيضين فى العقارات (٧١) ، طايفة المغربلين (٧٢) ، طايفة الصاغة (٧٣) ، طايفة الحريرية (٧٤)، طايفـــة القزازين (٧٥) ، طايفة القمصـــنجية (٧٦) ، طايفـــة

---

(٦٨) ارشيف الشهر العقارى : محكمة طولون ، سجل (٢٠٤) ، ص ٤٧٠ ، مادة (١٩٠٨) بتاريخ ١٩ شوال ١٧٠٣هـ/٢٧ مايو ١٦٦٣م .

(٦٩) ارشيف الشهر العقارى : محكمة طولون ، سجل (٢١٩) ، ص ٢٥٠ .

(٧٠) ارشيف الشهر العقارى : محكمة طولون ، سجل (٢١٩) ، ص ٢٧٣ ، مادة (٦٥٢) ، بتاريخ ١٠ رجب ١١٣٨هـ/١٤ مارس ١٧٢٦م .

(٧١) ارشيف الشهر العقـارى : سجل (٢١٩) ، ص ٣١٢ ، مادة (٧٤٦) بتاريخ ٢ ذى القعدة ١١٣٨هـ/٢ يوليو ١٧٢٦ .

(٧٢) ارشيف الشهر العقارى : سجل (٢١٩) ، ص ٤٦٨ ، مادة (١١٢٦) ، بتاريخ غرة رجب ١١٣٩هـ/٢٢ فبراير ١٧٢٧م .

(٧٣) ارشـيف الشهر العقـارى : سجل (٢٠٤) ، ص ٢٤٢ ـ ٢٤٣ ، مادة (٩٨٧) .

(٧٤) ارشيف الشهر العقارى : محكمة الصالح ، سجل (٣٤٦) ، ص ٤٣ ، مادة (١١٥) .

(٧٥) ارشيف الشهر العقارى : سجل (٣٤٦) ، ص ١٤٦ ، مادة (٨٤٦) .

(٧٦) ارشيف الشهر العقارى : محكمة الصالحية النجمية ، سـجل (٥٢٥) ، ص ٦٦٩ ، مادة (١٠٧٦) .

القهوجية (٧٧) ، طايفة النقاشين (٧٨) ، طايفة القبانية (٧٩) ، طايفة السقايين (٨٠) ، طايفة الحلوانية (٨١) طايفة الخبازين (٨٢) ، طايفة العتالين (٨٣) ، طايفة المخللاتية (٨٤) ، طايفة المدابغية (٨٥) ، طايفة النحاسين (٨٦) ، طايفة القبانيين (٨٧)، طايفة السماسرة (٨٨) ، طايفة الحفارين (٨٩) ، طايفة

---

(٧٧) أرشيف الشهر العقارى : محكمة القسمة العسكرية ، سجل (١١٠) ، ص ٣٤٦ ، مادة (٣٥٩) بتاريخ ١٨ شعبان ١١٢٩هـ/٢٨ يوليو ١٧١٧م .

(٧٨) أرشيف الشهر العقارى : محكمة الصالحية النجمية (٥٢٥) ، ص ٤٠٧ مادة (٦٠٤) بتاريخ ١٥ ربيع الآخر ١١٧٧هـ/٢٣ أكتوبر ١٧٦٣م .

(٧٩) أرشيف الشهر العقارى : سجل (٥٢٥) ، ص ٤١٤ ، مادة (٦١٤) بتاريخ ١٥ ربيع الآخر ١١٧٧هـ/١٨ أكتوبر سنة ١٧٦٣م .

(٨٠) الجبرتى ، عبد الرحمن بن حسن ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٩ .

(٨١) أرشيف الشهر العقارى ، محكمة الصالحية النجمية ، سجل (٥٢٥) ، ص ٤٨٤ ، مادة (٧٣٥) بتاريخ ٢٣ جماد أول ١١٧٧هـ/٢٩ نوفمبر ١٧٦٣م .

(٨٢) الجبرتى ، عبد الرحمن بن حسن ، ج ١ ، ص ٩ .

(٨٣) أرشيف الشهر العقارى : محكمة القسمة العربية ، سجل (٨) ، ص ٢٤٩ ، مادة (٥٥٧) بتاريخ ٧ صفر ٩٦٨هـ/٢٥ أكتوبر سنة ١٥٦٠م .
ص ٤٨٤ ، مادة (٧٣٥) بتاريخ ٢٣ جمادى الأولى ١١٧٧هـ/٢٩ نوفمبر ١٧٦٣م .
ص ٣٠٨ ، مادة (٦٠٤) بتاريخ ٩٦٨هـ/١٢ جمادى الأولى ٢٩ يناير ١٥٦١م .

(٨٥) أرشيف الشهر العقارى : محكمة القسمة العربية ، سجل (٢٢) ، ص ١٩٦ مادة (٤٠٤) بتاريخ ٢٨ ربيع الآخر ١١٨٣هـ/٣١ أغسطس ١٧٦٩م .

(٨٦) أرشيف الشهر العقارى : محكمة القسمة العربية ، سجل (١٢٢) ، ص ٢٣٢ مادة (٥١٤) بتاريخ ٦ رجب ١١٨٣هـ/٥ نوفمبر ١٧٦٩م .

(٨٧) أرشيف الشهر العقارى : سجل (١٠) ، ص ٣١ ، مادة (٤٢) بتاريخ ١٢ شوال ١٠٠٢هـ/١ يولية ١٥٩٤م .

(٨٨) أرشيف الشهر العقارى : سجل (٥) ، ص ١ ، مادة (١) بتاريخ ١٦ ربيع الآخر ٩٨٥هـ/٣٠ يوليه ١٥٧٧م .

(٨٩) أرشيف الشهر العقارى : محكمة الصالحية النجمية ، سجل (٤٧٣) ، مادة (٤١٨) بتاريخ ٨ شعبان ١٠٠٤هـ/٧ أبريل ١٥٩٦م .

الدلالين (٩٠) ، طايفة الصباغين (٩١) ، طايفة الصبانين (٢
طايفة الحمامية (٩٣) ، طايفة الخراطين (٩٤) ، طايفة الخياطين (٥
طايفة الصحافيين (٩٦) ، طايفة المعصرانيـــة (٩٧) ، طايـ
الخصاصة (٩٨) ، طايفة العطارين (٩٩) ، طايفة المناخلية (٠

---

(٩٠) أرشيف الشهر العقارى : محكمة طولون ، ســـجل (٢٠٤)
١٢ ذى القعدة ١٠٧٢هـ/٢٩ يونيه ١٦٦٢م .

(٩١) أرشيف الشهر العقارى : محكمة الباب العالى ، سجل (٩٠) ، ص :
مادة (٤٨٨) بتاريخ ١١ رجب ١٠١٧هـ/٢١ أكتوبر ١٦٠٨م .

(٩٢) أرشيف الشهر العقارى : محكمة القسمة العربية ، ســـجل (
ص ٢٥ ، مادة (٥٧) بتاريخ ٦ ذى القعدة ١٠٠٩هـ/٩ مايو ١٦٠١م .

(٩٣) أرشيف الشهر العقارى : محكمة الصالحية النجمية ، سجل (٥
ص ٥١٠ ، مادة (٧٩١) بتاريخ ٢٢ جمادى الآخرة ١١٧٧هـ/٢٨ ديسمبر ٧٦٣

(٩٤) أرشيف الشهر العقارى : محكمة طولون ، سجل (١٨١) ، ص
مادة (١٦٧) بتاريخ ١٣ محرم ٩٩٤هـ/١١ نوفمبر ١٥٩٠م .

(٩٥) أرشيف الشهر العقارى : محكمة طولون ، سجل (٢٠٤) ، ص ٤
مادة (١٧٨٣) بتاريخ ١٢ رجب ١٠٧٣هـ/٢١ فبراير ١٦٦٣م .

(٩٦) أرشيف الشهر العقارى : محكمة القسمة العسكرية ، سجل (٧٥
ص ٢٠٢ مادة (٢٨٢) ، بتاريخ ٢٢ جمادى الآخرة ١١٧٧هـ/٢٨ ديسمبر ٧٦٣

(٩٧) أرشيف الشهر العقارى : سجل (١٧٥) ، ص ٢٠٥ ، مادة (٨٦
بتاريخ ٢٢ جمادى الآخرة ١١٧٧هـ/٢٨ ديسمبر ١٧٦٣م .

(٩٨) أرشيف الشهر العقارى : بسجل (١٧٥) ، ص ٢٠٧ ، مادة (٨٨
بتاريخ ٢٩ جمادى الآخرة ١١٧٧هـ/٤ يناير ١٧٦٤م .

(٩٩) أرشيف الشهر العقارى : سجل (١٧٥) ، ص ٢٤٢ ، مادة (٤٦
بتاريخ ١٥ رجب ١١٧٧هـ/١٩ يناير ١٧٦٤م .

(١٠٠) أرشيف الشهر العقارى : سجل (١٧٥) ، ص ٢٦٣ ، مادة (٧٤
بتاريخ ٢ شعبان ١١٧٧هـ/٥ فبراير ١٧٦٤م .

طايفـــة القطانين (١٠١) ، طايفـــة الحمارة (١٠٢) ، طايفـــة السروجية (١٠٣) ، طايفة الكتبة (١٠٤) ، طايفة التراسين(١٠٥)، طايفة الفوالة (١٠٦) ، طايفـــة الطحانين (١٠٧) ، طايفـــة الصوافين (١٠٨) ، طايفـــة الشـــحاتين (١٠٩) ، طايفـــة النجارين (١١٠) ، طايفة الحدادين (١١١) ، طايفة المجلدين(١١٢)، وطايفـة الخراطين (١١٣) ، وطايفـــة السمكرية (١١٤) ، طايفـة

---

(١٠١) أرشيف الشهر العقارى : سجل (١٧٥) ، ص ٣٠٦ ، مادة (٤٢٧) ، بتاريخ ١٨ شعبان ١١٧٧هـ/٢١ فبراير ١٧٦٤م ·

(١٠٢) أرشيف الشهر العقارى : ســجل (١٧٥) ، ص ٣١٨ ، مادة (٤٤٥) بتاريخ ١٣ شعبان ١١٧٧هـ /١٦ فبراير ١٧٦٤م ·

(١٠٣) أرشيف الشهر العقارى : سجل (١٧٥) ، ص ٣٢٩ ، مادة (٤٥٨) ، بتاريخ ١٤ شعبان ١١٧٧هـ/١٧ فبراير ١٧٦٤م ·

(١٠٤) أرشيف الشهر العقارى : سجل (١٤٥) ، ص ٤٠ ، مادة (٣٦) بتاريخ ٨ جمادى الآخرة ١١٥٠هـ/٣ أكتوبر ١٧٣٢م ·

(١٠٥) أرشيف الشهر العقارى : سجل (١٧٢) ، ص ٦٠ ، مادة (٩٢) ، بتاريخ ٥ ربيع الأول ١١٧٥هـ/٤ أكتوبر ١٧٦١م ·

(١٠٦) أرشيف الشهر العقارى : سجل (١٠١) ، ص ١٧١ ، مادة (٣١٨) بتاريخ ١٥ شوال ١١٢١هـ/١٦ ديسمبر ١٧٠٩م ·

(١٠٧) أرشيف الشهر العقارى : محكمة الزاهد ، سجل (٦٨٤) ، ص ٥٦ ، مادة (١٣١) بتاريخ ١٦ شعبان ١١٢هـ/٢٦ يناير ١٧٠١م ·

(١٠٨) أرشيف الشهر العقارى : محكمة طولون ، سجل (٢٠١) ، ص ٣٠ ، مادة (٩٣) ·

(١١٠) نفسه ، جـ ١ ، ص ٣٩٧ ·

(١١١) نفسه ، جـ ١ ، ص ٣٩٧ ·

(١١٢) الجبرتى ، عبد الرحمن بن حسن ، المصدر السابق ، جـ ١ ، ص ٣٩٧ ·

(١١٣) نفسه ، جـ ١ ، ص ٣٩٧ ·

(١١٤) نفسه ، جـ ١ ، ص ٣٩٧ ·

صنـــاع السلاح (١١٥) ، طايفـــة الكيالين (١١٦) ، طايفـــة الدخاخنيـــة (١١٧) ، طايفـــة البينـــاطرة (١١٨) ، طايفـــة الترابية (١١٩) .

وقد مثلت الطوائف غالبية سكان القاهرة ، وكانت كل طائفة تقفل على نفسها مهنتها التى تخصصت فيها ولا تسمح - طبقا لشروط اختيار شيخها - دخول أحد من غير أبناء طائفتها فيها ، وكانت العلاقات بين أبناء الطائفة تقوم على التعاون والاحترام ، واحترام السلم الطائفى ، وقد ازداد انتماء الطوائف الى الوجاقات للحصول على امتيازات هذه الوجاقات المادية والأدبية ، وقد أدركت الســلطة خطورة ذلك على خزينة الدولة ، فأرســلت فى أوائل جمادى الأولى ١١٢١هـ/٩ يوليـــو ١٧٠٩م أمرا الى القــاضى : لينبه على مشايخ الحرف بأن يمنعوا أفراد حرفهم بالانتماء الى الأوجاقات فأرسل « القاضى فأحضر مشايخ الحرف ، وعرفهم أنه ورد أمر يتضمن ألا يكون لأحد من أرباب الحرف والصنائع علاقة ولا نسبة فى أحـد الأوجاقات السبع ، فأجابوه بأن غالبهـم عســكرى وابن عسكرى ، وقاموا على غير امتثال ، ثم أحس القاضى أنهم أجمعوا

---

(١١٥) ارشيف الشهر العقارى ، محكمة الزاهد ، سجل (٦٨٤) ، ص ٧٢ بتاريخ ٩ ذى القعدة ١١١٢هـ/١٦ أبريل ١٧٠١م .

(١١٦) أرشيف الشهر العقارى : محكمة طولون ، سجل (١٠) ، ص ٢١ ، مادة (٧٨) بتاريخ ٢ شعبان ٩٨٢هـ/١٧ نوفمبر ١٥٧٤م .

(١١٧) ارشيف الشهر العقارى : محكمة الصالح ، سجل (٣١٧) ، ص ١٤٨ ، مادة (٥٦٠) بتاريخ ٢٢ صفر ١٠٠٤هـ/٢٧ أكتوبر ١٥٩٥م .

(١١٨) أرشيف الشهر العقارى : سجل (٣١٧) ، ص ١٣٣ ، مادة (٥٠) بتاريخ ٨ صفر ١٠٠٤هـ/٣ أكتوبر ١٥٩٥م .

(١١٩) أرشيف الشهر العقارى : محكمة طولون ، سجل (٢١٩) ، ص (٢٣٢ - ٢٣٣) ، مادة ٥٥٨) بتاريخ ٢٥ جمادى الأولى ١١٣٨هـ/٢٩ يناير ١٧٢٦م .

ايقاع مكروه به ، فخافهم وترك ذلك ، وتغافل عنه ، ولم يذكره بعد » (١٢٠) • ولم يقف الأمر برجال الطوائف عند هذا الحد ، فقد أصبحوا يتحكمون في السوق المصرية برفع الأسعار أو خفضها، ونجد أن المحتسب وأغا القاهرة كثيرا ما قاما بعمل تسعيرة للسلع المختلفة ، وأعلنا مشايخ الحرف بها ، ليلتزموا البيع بها ومعاقبة من لم يلتزم البيع بالتسعيرة المحددة ، قام على أغا مستحفظان بضرب « اثنين وثلاثة زياتين وجزار لحم خشن ومات الستة من الضرب ، ورسم على شيخ القبانية بأن لا أحد يزن فى بيت زيات سمنا ولا جبنا ، وصار يتفقد الدراهم ، ويحرر الأرطال والصنج ويسأل عن أسعار المبيعات ولا يقبل رشوة » ومع ذلك فان الطوائف كانت دائما تتحكم فى مسألة الأسعار ، والمسألة الاجتماعية عموما فى القاهرة ، وكانت لها أعرافها التى تحافظ عليها كل المحافظة ، وكان لها تأثيرها على الحياة الاجتماعية فى القاهرة •

رابعا ـ العلماء وطلبة الأزهر :

كان علماء الأزهر وطلابه فئة اجتماعية لها مكانة متميزة ، فالأزهر مركز التعليم الاسلامي بمذاهبه المختلفة ، وهو منبع الحياة الفكرية فى مصر ، والمركز الأول فى العالم الإسلامي الذى له مكانة متميزة ، وكانت أروقته تضم طلابا من مختلف العالم الاسلامى ، وكانت السلطات العثمانية والمملوكية تعترف لرجال الأزهر بمكانتهم ، وتعتبرهم زعامة شعبية يخشى جانبها ، وقد أدرك عامة الناس والتجار والحرفيون هذه المكانة وتلك

(١٢٠) الجبرتى ، عبد الرحمن بن حسن ، المصدر السابق ، جـ ١ ، ص ٣٧ •
(١٢١) نفسه ، جـ ١ ، ص ١٠٣ ، ١٠٤ •

الزعامة ، فكانوا يلجئون الى الأزهر ، كلما اشتد بهم الحال ، فيذكر مصدر معاصر أنه بسبب غش العملة « ضاعت رساميل الخلق ، واشتد الحال على الناس ، وزاد الكرب ، فاجتمع أهل الأسواق ، ودخلوا الجامع الأزهر ، وشكوا أمرهم الى العلماء ، وألزموهم بالركوب الى حضرة الوزير ، فى شأن ذلك الأمر ، فركب الشيخ محمد النشرتى ، وركب خلفه جميع العلماء ، وتوجهوا الى الديوان ، وأفهموه على القضية ، وضرورة الناس » (١٢٢) فعقد الباشا الديوان ، ووضع الديوان حدا لهذه الأزمة التى ألمت بأهل القاهرة ، وكان ذلك يوم السبت ٤ شوال ١١١٤ هـ / ٢١ فبراير ١٧٠٣ م .

واستمرت معاونة العلماء للعامة واستعمال نفوذهم ، طوال فترة القرن الثامن عشر ، التى اشتعلت بالصراعات المملوكية ، وكثرة تعدى الأمراء المماليك على أموال وأحياء القاهرة ، ففى ربيع الأول ١٢٠٠هـ/١٧٨٦م ، وقع تعد من حسين بك على أهل الحسينية ، فذهب أهل الحسينية « الى الجامع الأزهر ومعهم طبول ، والتف عليهم جماعة كثيرة من أوباش العامة والجعيدية وبأيديهم نبابيت ومساوق ، وذهبوا الى الشيخ الدردير ، فونسهم وساعدهم وقال لهم أنا معكم ، فخرجوا من نواحى الجامع ، وقفلوا أبوابه وصعد منهم طائفة على أعلى المنارات ، يصيحون ويضربون بالطبول ، وانتشروا بالأسواق فى حالة منكرة وأغلقوا الحوانيت ، وقال لهم الشيخ الدردير ، فى غد نجمع أهالى الأطراف والحارات وبولاق ، ومصر القديمة ، وأركب معكم وننهب بيوتهم كما ينهبون بيوتنا ، ونموت شهداء ، أو ينصرنا الله عليهم ، فلما كان بعد المغرب حضر سليم أغا مستحفظان ، ومحمد كتخدا أرنؤد الجلفى كتخدا

---

(١٢٢) عبد الغنى ، أحمد شلبى ، ص ٢٠٨ .

ابراهيم بك وجلسوا فى الغورية ، ثم ذهبوا الى الشيخ الدردير وتكلموا معه من تضاعف الحال ، وقالوا للشيخ اكتب لنا قائمة بالمنهوبات ، ونأتى بها من محـــل ما تكون ، واتفقوا على ذلك ، وقرأوا الفاتحة وانصرفوا » (١٢٣) ٠

وهكذا استطاع شيخ من شيوخ الأزهر أن يضع حدا لصلف المماليك وطغيانهم واستطاع أن يجبرهم أن يردوا ما نهبه حسين بك ورجاله من أهل حى الحسينية والأمثلة كثيرة على موقف علمـــاء الأزهر فى وجه أى ظلم أو عدوان كان يحدث على السكان ، وأصبح علماء الأزهر خلال العصر العثمانى ، القوة التى تمثل الرأى العام ، وتطالب برفع المظالم عنهم ، بطيب قلب وانشراح صدر ، وأصبحت لهم مكانتهم الاجتماعية المتميزة التى يجلهـــا العامة ، ويوقرها الحكام ، وأصبحوا شريحة ذات مكانة من شرائح مجتمع القاهرة ٠

خامسا ـ أهل الذمة :

كان أهل الذمة من النصـــارى ، واليهود ، يمثلون شريحة هامة من شرائح أو فئات المجتمع القاهرى ، وكانت هذه الفئة تقصر نشاطها على أعمال التجارة وبخاصة فى المجوهرات والأعمال المالية ، وبخاصة فى الصيرفة ، وفى معظم حالات غش العملة نجد وراءها الصيارفة اليهود ، وتذكر الوثائق المهن التى كان يشتغل بهـــا اليهود مثل عمليات الأقراض والاشتراك مع آخرين فى معاملات مالية فعلى سبيل المثال كانت هناك معاملة مالية بين المعلم داود بن يعقوب بن يهود الربان اليهودى الشهير بدفتيه وبين السيد الشريف أحمد بن الشريف حمد الحسنى ، هو بالخدم العاليـــة (١٢٤) ٠

---

(١٢٣) الجبرتى ، عبد الرحمن بن حسن ، جـ ٢ ، ص ١٠٣ ٠

(١٢٤) ارشيف الشهر العقارى : محكمه الصالح ، سجل (٣١٧) ، مادة (٧٨٧) ، بتاريخ ٢٥ صفر ١٠٠٤هـ/٣٠ اكتوبر ١٥٩٥م ٠

كما تشير الوثائق الى أن موسى منصور بن موسى اليهودي الربان الشامي ، كان يعمل ملتزما بمقاطعـــة الخفرا من قبل الديوان العالى (١٢٥) ، كمـا كانـــوا يتعاملون في الرهن مثـــل المعلم ابراهيم بن مسعود الربان الذى كان يتعامل بهذا الأسلوب (١٢٦) ، كما اشتغلوا في الجهاز المالى للحكومة ، فالمعلم يعقوب بن سعيد بن موشي اليهودى كان يعمل صرافا بالديوان العالى (١٢٧) ، وكانوا يتعاملون مع كل فئات مجتمع القاهرة في كل الشئون المالية عن طريق الصيرفة أو المتاجرة في المجوهرات (١٢٨) ، وكان يشاركهم في هذه المهن النصارى •

---

(١٢٥) أرشيف الشهر العقارى : محكمة الصالح ، سجل (٣١٥) ، ص ٧٤ ، مادة (٢٣١) بتاريخ ٥ ربيع الآخر ١٠٠٠هـ/٣٠ يناير ١٥٩٢م •

أرشيف الشهر العقارى : محكمة القسمة العربية ، سجل (٨) ، ص ١٥٧ ، مادة (٣٥٦) بتاريخ ١٣ ذى القعدة ٩٦٧هـ/٥ أغسطس ١٥٦٠م •

(١٢٦) أرشيف الشهر العقارى : محكمة الصالح ، سجل (٣١٥) ، ص ١٩ ، مادة (٥٦) بتاريخ ١٦ صفر ١٠٠٠هـ/١ ديسمبر ١٥٩١م •

(١٢٧) أرشيف الشهر العقارى : سجل (٣١٤) ، ص ٢٠٩ ، مادة ( ) بتاريخ ٢ ذى الحجة ٩٩٦هـ/٢٣ أكتوبر ١٥٨٨م •

أرشيف الشهر العقارى : ســـجل (٣١٤) ، ص ٩٨ ، مادة (٤٠٣) بتاريخ ٤ ذى القعدة ٩٩٦هـ/٢٥ سبتمبر ١٥٨٨م •

(١٢٨) أرشيف الشهر العقارى : محكمة الصالح سجل (٣١٥) ، ص ٢٤٩ ، مادة (٧٩٥) بتاريخ ٢٣ شوال ١٠٠٠هـ/٢ أغسطس ١٥٩٢م •

أرشيف الشهر العقارى : محكمة الباب العالى ، سجل (٢٠٢) ، ص ٦٩ ، مادة (١٣٢) بتاريخ ٢٦ صفر ١١٣٣هـ/١٧ ديسمبر ١٧٢٠م •

أرشيف الشهر العقارى : محفظة دشـــت ، رقم (١) ، ص ٦٥ ، بتاريخ ٢٣ ذى القعدة ٩٢٨هـ/١٤ أكتوبر ١٥٢٢م •

أرشيف الشهر العقارى : محفظة دشـــت ، رقم (١) ، ص ٧٢ ، بتاريخ ١٩ شوال ٩٢٨هـ/١٣ سبتمبر ١٥٢٢م •

أرشيف الشهر العقارى : محفظة دشـــت ، رقم (١) ، ص ١١٦ ، بتاريخ ٢ محرم ٩٢٩هـ/٢١ نوفمبر ١٥٢٢م •

وقد تنبهت سلطات ادارة القاهرة الى أعمال اليهود فى غش العملة ، وتداول العملات المغشوشة فى مرات عديدة ، واتخذت اجراءات مشددة ضد عمليات غش العملة ـ كما سنرى فيما بعد ، وعموما فان أهل الذمة كانوا كثيرا ما يخلقون أزمات ، وبخاصة اليهود حيث ان النصارى لم يعملوا على خلق أزمات ، وعاشوا على هامش المجتمع حتى القرن الثامن عشر حينما استطاعت أسرة الجوهرى المسيحية أن تحل محل اليهود فى الأعمال المالية الحكومية ، ولم تخلق أزمات (١٢٩) ، وانما اليهود كانت أزماتهم كثيرة ، وكانوا يعيشون فى حارة اليهود ، وعلاقاتهم الاجتماعية محدودة • فالمعاملات تكاد تكون مقصورة على المعاملات ، بخلاف النصارى « الأقباط » الذين كانوا منتشرين فى أحياء القاهرة وصلاتهم بفئات المجتمع الأخرى تتعدى المعاملات الى المجاملات ، ومشاركة فئات مجتمع القاهرة أفراحهم وأتراحهم •

سادسا ـ الأشراف والسادات :

يقطن مصر عدد من الأشراف الذين ينتمون الى الحسن والحسين والسادات ، وكان يقطن القاهرة عدد كبير من الأشراف الحسنيين والحسينيين ، وكانت هناك طائفتان من السادات • طائفة السادة الوفائية والسادة البكرية ، وكانت هناك أوقاف كثيرة موقوفة على كلتا الطائفتين • وكانت للاشراف والسادات مكانة دينية لدى فئات مجتمع القاهرة ، ولدى الفئة الحاكمة ،

(١٢٩) ارشيف محفظة دشت ، رقم (٤) ، ص ٨٧ بتاريخ ٤ صفر ٩٣١هـ/ ديسمبر ١٥٢٤م •

وللأشراف والسادات أعمال خيرية كثيرة ، وعلاقات طيبة مع أفراد مجتمع القاهرة حكومة وسكانا (١٣٠) .

سابعا ـ الأجانب :

كان يوجد فى القاهرة فئة من الأجانب التجار والقناصل ، وكانوا يتعاملون مع فئات المجتمع القاهرى ، فى مجالات التصدير والاستيراد ، فنجد فى القرنين السادس عشر والسابع عشر ، اشارات فى الوثائق الى الايطاليين وبخاصة الى البنادقة والجنويين والفرنسيين والأرمن منذ بداية العصر العثمانى ، امتدادا لما كان عليه الحال فى العصر المملوكى ، وكانوا يتعاملون مع التجار المحليين (١٣١) ، وكان القنصل يتدخل اذا حدث خلاف حول أنواع بعض السلع (١٣٢) ، ثم نجد فى القرن الثامن عشر التجار والقناصل الانجليز وغيرهم (١٣٣) ، وقد كانت علاقات هؤلاء

---

(١٣٠) أرشيف الشهر العقارى : محكمة باب الشعرية ، سجل (٥٩٥) ، ص ٣٥٧ ، مادة (١٤٢٥) بتاريخ ٢ القعدة ١٠٠٢هـ/٢٠ يوليه ١٥٩٥م .

أرشيف الشهر العقارى : ص ٤٢٠ ، مادة (١٦٦٤) بتاريخ ٥ محرم ١٠٠٣هـ/ ٢٠ سبتمبر ١٥٩٤م .

أرشيف الشهر العقارى : ص ٤٥٠ ، مادة (١٧٢) بتاريخ ٥ محرم ١٠٠٣هـ/ ٢٠ سبتمبر ١٥٩٤م .

أرشيف الشهر العقارى : وهكذا جميع سجلات محكمة باب الشعرية .

(١٣١) أرشيف الشهر العقارى : محفظة دشت ، رقم (١) ، ص ١٥٤ ، بتاريخ ٢٧ محرم ٩٢٩هـ .

(١٣٢) أرشيف الشهر العقارى : محفظة دشت ، رقم (٢) ، ص ٣٢٢ ، بتاريخ ٣ ربيع الآخر ٩٢٩هـ .

(١٣٣) عبد الرحيم عبد الرحمن ، **النشاط التجارى فى البحر الأحمر فى العصر العثمانى** ، ص ٢٥٢ ـ ٢٥٣ .

الأجانب مع مجتمع القـــاهرة مفتوحة ، وتقوهم على الاحتــــرام المتبادل ٠

ثامنا ــ الرقيق :

الرقيق المقصود به الأرقاء الذين يشترون من سوق الرقيق ، ووكالة الرقينى بالقاهرة ، والأرقاء نوعان : رقيق أبيض ، وهم الذين كانوا يجلبون من البلاد كردســـتان وجورجيــا ، وبعض مناطق أوروبا ، والرجال من هذا الرقيق ، كان الأمراء المماليك يشترونهم ، ليكونوا جيوشهم الخاصة ، والنساء كن يعملن فى بيوت الأمراء المماليك كخدم أو كاماء حتى يحل العتق بهن لتزويجهن رجال من قوة الأمير ذاته ، أما الرقيق السود فكانوا يأتون عن طريق قافلتى دارفور وسنار ، وكانت سوق الرقيق رائجة ابان العصر العثمانى، وكان عدد الرقيق كبيرا ، وفى الغالب كان هؤلاء المرقوقون يحصلون على حريتهم بعد قضاء فترة فى خدمة ســيدهم الذى كان يعتقهم ؛ ابتغاء لوجه الله كما كان يفعل أهل الخير من أثرياء التجار الذين كان بعضهم يبالغ فى هذا الأسلوب ، فمثلا نجد السيد الشريف على بن السيد عبد العزيز بن السيد حسن المغربى الفاسى يعتق فى يــوم واحــد ثلاثة هم : مســاهل بن عبـد الله الزنجى التكرورى (١٣٤) ، ورضــوان بن عبد الله (١٣٥) ، وسرور بن عبد الله الأقجرى الجنس (١٣٦) ، وذلك « ابتغاء لوجه الله الكريم»

---

(١٣٤) ارشيف الشهر العقارى : محكمة الباب العالى ، ســجل (٧٥) ، مادة (٦٨٧) بتاريخ ١ ذى القعدة ١٠٠٩هـ/٤ مايو ١٦٠١م ٠

(١٣٥) ارشيف الشهر العقارى : سجل (٧٥) ، ص ١٦٩ ، مادة (٦٨٨) بتاريخ ١ ذى القعدة ١٠٠٩هـ/٤ مايو ١٦٠١م ٠

وطلبا لثوابه الجسيم » ، وبعض الأمراء والتجـــار كان يشـــترى الرقيق ليكون تابعا له ، ولما يبلغ الرشد يسقط باسمه التزامات ، ويشترى عقارات على أن تكون الولاية للسيد على التابع وما قيد باسمه (١٣٧) ، وكان كبار رجال الأوجاقات يشترون الرقيق ، وبعد فترة يحررونهم ليكونوا أتباعا ويقيدون على الوجاق الذى ينتمى اليه سيدهم ، أما النساء المرقوقات فكان عتقهن اما للزواج بهن أو تزويجهن من أتباع السيد نفسه ، ونظرا لرواج تجارة الرقيق فان تجار الرقيق الأبيض الذين كانوا يعرفون باليسرجية ، وتجار الرقيق الأســـود الذين كانوا يعرفون بالجلابة ، كانت لهم مكانة كبيرة عند كثير من فئات مجتمع القاهرة .

ونظرا لكثرة الاقبـــال على التزاوج بالرقيقات ، وباندماج الارقاء فى فئة ساداتهم فان هذه الفئة ذابت فى المجتمع خـــلال القرن التاسع عشر وأصبحت لهم كامل حريتهم (١٣٨) .

تاسعا ــ العربان :

تذكر الوثائق أن بعض العربان الذين كانوا يعيشون حول القاهرة ، استوطنوا القاهرة ومن أشهر العربان الذين استقروا بالقاهرة ، عربان النجمة ، وكان اســـتقرارهم حول منطقـة باب الشعرية ، ولكن هؤلاء العربان ظلوا على حياتهـــم وطباعهم

---

(١٣٧) أرشيف الشهر العقارى : سجل (٢٠٢) ، ص ٦١ ، مادة (١١٧) بتاريخ ٤ صفر ١١٣٣هـ/٥ ديسمبر ١٧٢٠م .

(١٣٨) أرشيف انظر على سبيل المثال :
محكمة القسمة العسكرية ، سجل (١٣٥) ، ص ١ ٠ مادة (٢) بتاريخ ١٦ جماد الثانى ١١٤٥هـ/٤ ديسمبر ١٧٣٢م .
ص ١٠ ، مادة (١٦) بتاريخ ٦ رجب ١١٤٥هـ/٢٣ ديسمبر ١٧٣٢م .

البدوية ، رغم أن الوثائق تذكر عنهم عبارة « القاطنون بالقاهرة » ولكنها فى نفس الوقت تذكر دائما صفة « البدوى » كصفة ملازمة لهم ، ويتضح من الوثائق أن مشاكلهم فيما بينهم كانت كثيرة ، ومشاكلهم مع فئات مجتمع القاهرة الأخـــرى كانت أكثر ، ولم يندمجـــوا مع المجتمع اندماجا كاملا ، فلا تزاوج ولا اختلاط مع فئات المجتمع (١٣٩) .

الأزمات التى أصابت مجتمع القاهرة ابان العصر العثمانى :

مر مجتمع القاهرة ابان العصر العثمانى ، بأزمات كثيرة ، نتيجة لقصر مفهوم وظيفة الدولة عند العثمانيين ، حيث لم تكن هناك خدمات تقدم للشعب من ناحية ، ولجشع بعض فئات المجتمع من ناحية ثانية ، وللصراعات السياسية بين البيوت المملوكية من ناحية ثالثة ، وقد كان لهذه الأزمات تأثيرها الكبير على مستوى معيشة فئات المجتمع القاهرى ، كما سنرى ، وأهم هذه الأزمات :

أولا ـ انخفاض مياه النيل :

هذه الظاهرة ، ليست وليدة العصر العثمانى ، وانما هى ظاهرة عامة وقديمة قدم وجود نهر النيل ، حيث انه فى بعض السنوات ، ولأسباب طبيعية تتعلق بكميات المياه التى تسقط على منابع النيل ، كانت مياه النيل لا تصل الى المنسوب المعتاد ، والذى يعرف بوفاء النيـــل مما يترتب عليه فى هذه السنوات ، عدم رى مساحات كبيرة من أرض مصر الزراعية ، وهو ما يعرفه

(١٣٩) ارشيف الشهر العقارى : محكمة الحاكم : على سبيل المثال انظر : سجل (٥٥٥) ، سجل (٥٥٦) ، سجل (٥٥٧) ، سجل (٥٥٨) والسجلات الأخرى من نفس المحكمة ، مواد عديدة .

بالشراقى ، ويترتب على ذلك حدوث الغلاء وبخاصة فى الحبوب ، وارتفاع أسعارها بصورة كبيرة ، واستغلال التجار لهذه الظاهرة ، واخفائهم للغلال ، والتحكم فى أسعارها بمجرد شعورهم بأن النيل لم يصل الى منسوبه الطبيعى (١٤٠) ، بل ان بعض الباشوات استغلوا هذه الظاهرة للافادة منها لأنفسهم ، ففى عهد على باشا السلحدار (١٠ صفر ١٠١٠ ـ ٦ ربيع الثانى ١٠١٣ هـ / ١٠ أغسطس ١٦٠١ ـ ١ سبتمبر ١٦٠٤ م) حينما اشتدت الأزمة ، وضاقت الأحوال بالناس فاضطروا الى « خطف العجين من المواجير ، والخبز من الأسواق » حاول الباشا دون أن ينظر الى حالة القاهرة ، أن يبيع « قمح العنبر الشريف الى الافرنج فى الجلود على هيئة البهار » مستغلا الظروف للحصول على كسب رخيص فى السوق السوداء حتى « قامت العسكر عليه ، وقالوا له ، كيف تبيع القمح للافرنج بستين فضة ، وقد أكلت الناس بعضها بعضا من الغلاء ، القمح يباع بستة وثلاثين نصف فضة ، وتطمع فى أربعة وعشرين نصف فضة زيادة فى كل ويبة ، فبطل بيع القمح للافرنج (١٤١) وتكررت ظاهرة الغلاء لنفس السبب فى عهد أحمد باشا (١٠ ربيع الثانى ١٠٢٤ ـ ١٢ صفر ١٠٢٧ هـ/ ٩ مايو ١٦١٥ ـ ٨ فبراير ١٦١٨ م) ، حتى بيع أردب القمح بتسعين نصف فضة فأمر الباشا أن « لا يباع بأكثر من أربعين فضة ، وأرسل الوالى الى مخازن القمح كسرها ، ثم سار الى الخانكة والى بلبيس وصحبته الوالى والمحتسب خفية ، وأخرج القمح المخزون ، وأوثقه على الجمال والحمير ، وأوصله الى مصر ، وأوقع القتل فى أصحاب الخزاين وأرسل أكثرهم الى المقداف ، فبعد ذلك انحط السعر الى ثلاثين نصف

---

(١٤٠) عبد الغنى ، أحمد شلبى ، المصدر السابق ، ص ٩٠ .

(١٤١) نفسه ، ص ١٨ .

الأردب » (١٤٢) ، وحدثت الظاهرة في عهد مقصود باشا (٨ شعبان ١٠٥٢ ـ ١٣ صفر ١٠٥٣ هـ/١ نوفمبر ١٦٤٢ ـ ٣ مايو ١٦٤٣ م)، حتى أن أمر والى القاهرة أن يراقب الأمور بنفسه (١٤٣) ، وزادت الأزمة المالية شدة فى عام ١٠٨٧هـ/١٦٧٦م ، حتى « بيع الأردب الحنطة بثمانية قروش ، والشعير بماية وعشرين نصف فضة ، وبيع الحمـــل التبن بماية وخمسين فضـــة » (١٤٤) وفى عامى (١١٠١ هـ ـ ١١٠٧ هـ/١٦٩٤ ـ ١٦٩٥ م) ، اشـــتد غـلاء الأسعار ، وزادت حدة الأزمة الاقتصادية ، وتأثر مجتمع القاهرة بها كثيرا ، حتى باع الناس أولادهم ، وهجروا ديارهم ، حتى ان كشك محمد هدد الأمناء والكيالين والرؤساء الذين يتاجـرون فى الغلال ، ان باعوا الغلال بأكثر من السعر المحدد لها « وقال لهم هذا أمر ما رآه أهل مصر فى وفاء النيل ، وهروبه فى ليلة واحدة ، وأكثر أهل بلدنا فقرا وصناعية ، وكان اذا جـــاء الغلا لا تغلوا الحنطة الا فى سنة ، عند بدار النيل الثانى ، وأنتم لمجرد عدم مجيء النيل فى يوم واحد ، تبيعوه بأربعة قروش ، فيلزم من هذا أن تبيعوه فى آخر السنة ببالغ ما بلغ ، وهذا أمر لم يـكن ، ولم يزد عن ستين فضـــة ، مع وجودى على قيد الحيـــاة ، وقام من مجلسهم ، وفعل ما فعل بالريسا والأمناء فى ثانى يوم ، فقالوا هذا أمر لا نبلغه مع وجود هذا الرجل أبدا ، والوكلاء لأولاد همام ريسا مصر أصحاب الحل والربط (١٤٥) .

---

(١٤٢) نفسه ، ص ٣٣ .

(١٤٣) نفسه ، ص ٣٤ .

(١٤٤) نفسه ، ص ٥٢ .

(١٤٥) نفسه ، ص ٦٤ .

ولما اشتدت وطأة الأزمة على الفقراء في محرم ١١٠٧ هـ / أغسطس ١٦٩٥ ، اجتمعوا وطلعوا الى الديوان يشكون ما حل بهم « وصاحوا ونادوا ، متنا من الجوع ، وشدة الغلاء » (١٤٦) فلما لم يجدوا صدى لصياحهم أخذوا « الحجارة ورجموا جميع من في الديوان ، فضربهم الوالي جميعا وطردهم ، فنزلوا الى الرميلة فنهبوا جميع الغلال التي بالرقعة ، وكسروا الحواصل ونهبوا ما كان فيها من قمح ، وفول وشعير ، ونهبوا حاصل كتخدا الوزير ، وكان ملآن فول وشعير ، وكانت هذه الفعلة ابتدا الغلا في جميع المأكولات جميعا ، ثم أخذت الزيادة من محرم ١١٠٧ هـ / أغسطس ١٦٩٥م، واستمر في الزيادة الى أن بيع القمح بستماية فضة الأردب ، والفول بخمساية فضة ، والشعير بأربعماية فضة ، والعدس لم وجد ، والرز بثمانماية فضة ، واللحم الضاني بخمسة أنصاف الرطل ، والجاموس الوقيع بثلاثة أنصاف الرطل ، والسمن بألف فضة القنطار ، والعسل النحل بستماية ، والكل ديواني ، وحصل للناس بسبب ذلك الغلا الشديد في مصر وأقاليمها ، حتى ان غالب أهل الأرياف والبلاد جاء مصر (القاهرة) ولكن أكثرهم من البهنسا والفيوم ، وامتلأت أزقة مصر (القاهرة) ، حاراتها ، وأسواقها ، واشتد الكرب والبلاء وأكلت الناس الجيف ٠٠ وافتقرت الأغنياء ، وتهتكت الأحرار ٠ وهجت الناس جوعا بحيث ان الأزقة والحارات ، امتلأت بالأموات ، ٠٠٠ وصارت الفقراء يخطفون الخبز من الأسواق ، والعجين وهو رايح الفرن » (١٤٧) وعجز الأمراء المماليك عن تسديد الأموال الأميرية المتبقية طرفهم ، ووصل الأمر بالأهالي أن استقبلوا اسماعيل باشا في ١٧ صفر ١١٠٧ هـ/

---

(١٤٦) نفسه ، ص ٦٦ ٠

(١٤٧) نفسه ، ص ٦٦ ٠

٢٧ سبتمبر ١٦٩٥ م ، بالعياط من قبة العزب حتى وصل الى أبواب القلعة ، ولما استقر به المقام فى الديوان سأل عن سبب قيام الرعية فى وجهه « فأخبروه بما هم فيه من الغلا والكرب الشديد ، وكثرة الشحاتين ، التى اتملأت مصر (القاهرة) منهم ، لأن جميع الأرض التى لم تكن رويت جاء فقراؤها الى مصر (القاهرة) » (١٤٨) ، ولذا فان سماعيل باشا ، أمر على أثر سماعه هذا القول ، بتوزيع المعدمين على القادرين ، عله يستطيع حل هذه الأزمة التى يعانى منها المجتمع بهذا الاسلوب ، ولكن هذه الضائقة استمرت حتى أوفى النيل ورويت الأرض ، ووزعت جميعها فى العام التالى ، واستمرت هذه الحالات تفاجئ مجتمع القاهرة الى نهاية العصر العثمانى ٠

ثانيا ـ غش العملة :

بدأ زيف العملة يظهر فى مصر فى العصر العثمانى ، منذ عهد على باشا الصوفى (غرة رجب ٩٧١ ـ سلخ رمضان ٩٧٣ هـ/ فبراير ١٥٦٤ ـ ٢٠ ابريل ١٥٦٦م) ، حيث تم خلط العملة بالنحاس زيادة عن القانون ، فقد أمر هذا الباشا دار الضرب بأن تخلط « فى المائة درهم ثلاثين درهما نحاسا ، فثقل الأمر ، وقامت الرعايا ، وكثرت اللصوص والمفسدون » (١٤٩) وانعكس أثر ذلك على السوق المحلية ، وارتبكت الأسعار ، وكسدت بعض السلع ، وتتالت بعد ذلك عمليات غش العملة ، حتى انه فى عهد قرا محمد باشا (١١١١ ـ ١١١٦ هـ / ١٦٩٩ ـ ١٧٠٤ م) فشت فى القاهرة الفضة النحاس (وصار النصف المختوم لا يوجد ،

---

(١٤٨) نفسه ، ص ٧٠ ٠
(١٤٩) نفسه ، ص ١١ ٠

وان وجد لا يتعامل به ، وانما تأخذه اليهود ويقصوه أربعة أنصاف ، ويصرف ، حتى ان الشريفي المحمدى صار بماية وخمسين ، والطرلى بماية وسبعين ، والبندقى بمايتين ، والريال بسبعين ، والكلب بستين ، ثم انها فشت الى أن صارت تباع بالدراهم ، وصار أهل الأسباب يبيعون الأسباب ، وفي آخر النهار يذهبون الى الصاغة ، ويبيعون ما تحصل معهم من المقاصيص ، فضاعت الخلق ، واشتد الحال على الناس ، وزاد الكرب ، فاجتمع أهل الأسواق ، ودخلوا الجامع الأزهر ، وشكوا أمرهم الى العلماء ، وألزموهم بالركوب الى حضرة الوزير ، فى شأن ذلك الأمر ، فركب الشيخ محمد النشرتى ، وركب خلفه جميع العلماء ، وتوجهوا الى الديوان وأفهموه على القضية ، وضرورة الناس ، فجمع السناجق ، والأغوات والأمراء وكان ديوانا حافلا ، وتشاوروا فى شأن تلك القضية ، فاجتمع أمرهم أنهم : يقطعون فضة جديدة ، وتوزع على الصيارف بالقاهرة ، وينادى بابطال المقاصيص أصلا ، وان كل من كان معه شيء من المقاصيص يطلع الى الديوان ، ويتبدل وزنها فضة من دار الضرب ، أو من الصيارف ، وكل من يتعامل بالمقصوص ، يستاهل ما يجرى عليه ، وأن الطرلى بماية ، والمحمدى بتسعين ، والبندقى بماية وعشرين ، والريال بخمسة وخمسين ، والكلب بثلاث وأربعين ، وأنزلوا الأسعار المبتاعة ، وجعلوا لكل صنف سعر لا يباع بأكثر منه » (١٥٠) وأن الأحيان كان الوباء يصيب الشباب والصبيان ، أى الجيل القادر على العمل ، والجيل التالى له ، مما كان يؤثر على اقتصاديات البلاد ولفترة طويلة ، ويؤثر بالتالى على مستوى المعيشة لكثير من الأسر ، وهذا يضير بحياتهم الاجتماعية كثيرا ، خاصة اذا فقدت الأسرة عائلها ،

---

(١٥٠) نفسه ، ص ٨٠ ــ ٨١ .

مما كان يؤثر على حياة الأسر الاجتماعية ، هذا فضلا الى جانب الكوارث الطبيعية التى كثيرا ما كانت تتسبب فى هلاك القرى ، والزروع ، مما كان يؤثر على انتاج الغلال ، ويصاب مجتمع القاهرة بأزمة كبيرة يكون لها تأثيرها على الحياة الاجتماعية (١٥١) .

رابعا ــ الصراعات المملوكية :

من العوامل التى أثرت فى مجتمع القاهرة ، الصراعات التى نشبت بين البيوت المملوكية المختلفة ، من أجل الاستحواذ على المناصب الادارية الكبرى ، والإشرافية ، أو على التزام المقاطعات المختلفة ، وكأن مصر قد أصبحت مشاعا تتقاسمه البيوت التالية من هؤلاء المماليك ، وكانت الحروب تدور بينهم فى شوارع القاهرة المختلفة ، وكثيرا ما كانت تقفل الحوانيت والدكاكين والبيوت ، وتصبح الحياة من أصعب الأمور ، ويضار السكان بأضرار بالغة .

تقـويم :

كان مجتمع القاهرة يتكون كما مر بنا من فئات عدة ، وكان لكل فئة من هذه الفئات عاداتها وتقاليدها ، التى تتحكم فى علاقتها بالفئات الأخرى .

وواضح من وثائق المحكمة الشرعية ، ومن المصادر المعاصرة ، أن هذه الفئات ، لم تغلق باب الاندماج على نفسها ، وانما الفئات جميعها كانت مندمجة ، وعمليات التزواج بين أفراد هذه الفئات

---

(١٥١) نفسه ، ص ١٣ .

فيما بينهم كانت تتم وبصورة كبيرة ، ويمكننا بناء على ما هو مسجل بوثائق المحاكم الشرعية أن نحكم أن مجتمع القاهرة ، كان مجتمعا مندمجا اجتماعيا ، ولا يعيش فى عزلة اجتماعية ٠

واذا كان لكل فئة عاداتهـــا وتقاليدها ، فان هناك عادات وتقاليد خاصة بالمجتمع ككل كان المجتمع كله يرتبط بها ، كما أن المجتمع له ثقافته العامة التى كان يرتبط بها ٠

مصادر البحث

أولا : أرشيف الشهر العقارى : سجلات المحاكم الشرعيـــة التاليـــة :

ـ محكمة القسمة العسكرية ، محكمة القسمة العربيـــة ، محكمة الصالحية النجية ، محكمة الباب العالى ، محكمة طولون ، محكمة الزاهد ، محكمة الصـــالح ، محكمة الحاكم ، محكمـــة البرمشية ، سجلات اسقاط القرى ، محافظ دشت .

ثانيا : المصادر والمراجع المنشورة :

١ ـ البكرى الصديقى : محمد بن أبى السرور :

« كشف الكربة فى رفع الطلبة » تحقيق وتقديم عبد الرحيم عبد الرحمن ، المجلة التاريخية المصرية ، العدد الثالث ، والعشرون ١٩٧٦م ، ص ص ٢٧٣ ـ ٢٧٤ .

٢ ـ أبو زيد ، حمت :

« المجتمع القاهرى على عهد الحملة الفرنسية كما صـــوره

الجبرتى » بحث منشور ضمن أبحاث ندوة عبد الرحمن الجبرتى . التى أقامتها الجمعية المصرية للدراسات التاريخية بالاشتراك مع المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية فى الفترة من ١٦ ـ ٢٣ ابريل ١٩٧٤ م ٠ طبع الهيئة العامة للكتاب سنة ١٩٧٦ م ٠

٣ ـ أحمد ، ليلى عبد اللطيف :

الادارة فى مصر فى العصر العثمانى ، مطبعة جامعة عين شمس ١٩٧٨ ٠

٤ ـ الجبرتى : عبد الرحمن بن حسن :

« **عجائب الآثار فى التراجم والأخبار** جـ١ ، جـ٢ ، طبع القاهرة ١٩٠٤ م ٠

٥ ـ ريمون أندريه :

التاريخ الاجتماعى للقاهرة العثمانية ، ترجمة زهير الشايب. طبعة مكتبة مدبولى ١٩٨٥ م ٠

٦ ـ عبد الرحيم عبد الرحمن :

ـ **العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين الولايات العربية فى العصر العثمانى** ٠

ـ **نشوء الرأسمالية المصرية خلال العصر العثمانى (١٥١٧ ـ ١٧٩٨) وأثرها على الحياة الاقتصادية من خلال وثائق المحاكم الشرعية** ٠

ـ **المغاربة فى مصر فى العصر العثمانى (١٥١٧ ـ ١٧٩٨)** تونس ١٩٨٢ ٠

ـ **النشاط التجارى فى البحـر الأحمر فى العصر العثمانى** ضمن كتاب البحر الأحمر ، القاهرة ١٩٨٠ م ٠

٧ ـ عبد الغنى ، أحمد شلبى :

أوضح الاشـــارات فيمن تولى مصر القـاهرة من الوزارات والباشوات ، تحقيق عبد الرحيـم عبد الرحمن ، مكتبـة الخانجى ١٩٧٨ م ٠

٨ ـ العوفى ، ابراهيم بن أبى بكر :

واقعة الصناجق فى تراجم الصواعق ، منشـــورات المعهد العلمى الفرنسى للآثار الشرقية ، القاهرة ١٩٨٦ ٠

ثالثا ـ المراجع الافرنجية :

Raymond, Andrè, **Artsans et commerçants au Caire au** XVIII **siecle.** 2 Tomes Damas 1973 — 1974.



الفصل العاشر

القضاء فى مصر العثمانية
١٥١٧ ـ ١٧٩٨ م

تمهيـــد :

أدرك العثمانيون منذ دخولهم مصر ، أهميـــة القضاء فى ادارة البلاد ، وتنظيم أمورها ، حيث كان قضاة المذاهب الأربعة فى مصر فى العصر المملوكى ، يلعبون دورا بارزا ، فى الحياة السياسية والاجتماعية ولذا فانه كان من العسير على السلطان سليم أن يحدث تغييرا مفاجئا ، فى النظام القضائى فأقر أثناء وجوده فى مصر هذا النظـــام ، كما أقر فى رئاسة القضاء القضـــاة الأربعة الذين كانوا على رأس القضاء المصرى فى عهـــد السلطان الغورى ، ولكن من استقراء الأحداث التى مرت بها مصر فى بداية العصر العثمانى ، يمكن ادراك أن العثمانيين ، قد وضعوا خطة تدريجية هدفها عثمنة القضاء المصرى • ذلك الجهاز الفعال فى ادارة البلاد ، وقد تم لهم ما أرادوا على مراحل • كان آخرها فى عهـــد السلطان سليمان القانونى فى ١٠ رجب ٩٢٨ هـ ، يونيو ١٥٢٢ م ، ولذا فان هذه الدراسة سوف تتناول العناصر التالية :

أولا : مراحل عثمنة القضاء المصرى •

ثانيا : تنظيم القضاء فى العصر العثمانى واختصاصاته ٠

ثالثا : تدهور النظام القضائى وعوامله ٠

رابعا : تقويم النظام القضائى فى العصر العثمانى ، وأثره على المجتمع المصرى ٠

★★★

أولا : مراحل عثمنة القضاء المصرى ٠

كانت الدولة المملوكية تتخذ من الشريعة الاسلامية الأساس لقانون الحكم ، وكان المذهب الغالب فى عصرها ، المذهب الشافعى، وكانت الدولة العثمانية كذلك تتخذ من الشريعة الاسلامية الأساس لقانون الحكم ، وكان المذهب الغالب فيهما هو المذهب الحنفى ، وتمسكت الدولة العثمانية بعد أن تم لها السيطرة على بلاد الشام ومصر ، بمذهبها الحنفى (١) ، ولم يرد السلطان سليم أثناء وجوده بمصر ، أن يمس القضاء ولو مسا سريعا ، خشية أن يثير ضده التغيير المفاجىء فى النظام القضائى بعض المتاعب ، لذا فان هذا التغيير تم على مراحل يمكن اجمالها فيما يلى :

أولا : لم يشأ السلطان سليم أثناء مقامه بمصر أن يحدث (٢) تغييرا كبيرا فى أجهزة الادارة المصرية وبخاصة القضاء ، ولذا فانه قد أعاد عند دخوله القاهرة قضاة المذاهب الأربعة الى وظائفهم ، وعين من قبله فى المدرسة الصالحية قاضيا سماه « قاضى العرب » ، فشل هذا القاضى العثمانى يد القضاة المصريين والشهود عن الحكم

---

(١) عبد الجواد صابر اسماعيل ، **دور الأزهر فى مصر ابان الحكم العثمانى** ، (رسالة ماجستير غير منشورة أجيزت بقسم التاريخ ، بكلية اللغة العربية . جامعة الأزهر ١٩٦٩م) ، ص ٢٧٩ ٠

(٢) محمد بن أحمد بن اياس ، **بدائع الزهور فى وقائع الدهور** ، جـ ٥ ، ص ص ، ١٦٥ ، ١٦٦ ٠

والشهادة نحو شهر ، ولم يكن له من هم سوى جمع الأموال ، وقد سجل الشيخ بدر الدين بن الزيتونى هذه الواقعة بقوله :

منعا الحكم والاشهاد أيضا   فياسنة الكرى عينى فزورى
منعنا كلنا من غير ذنب   كأنا قد أتيناهم بزور

اكتفى عندما هم بالخروج من مصر الى بلاد الشام ، أن أمر محب الدين بن فرفور ، قاضى القضاة الشافعى ، أن يتمذهب بمذهب الامام أبى حنيفة النعمان ، وأمره ألا يقضى الا بأصول هذا المذهب ، وأمره بابطال الرسل ، والوكلاء من أبواب القضاة والنواب(٣) ، وقصر القضاء على قاضى القضاة الحنفى المصرى وأعوانه، وواضح أن التغيير الذى تم هنا ، كان محددا ، حيث اقتصر على تغيير المذهب الرسمى للدولة ، مع بقاء مناصب القضاء فى أيدى قضاة مصريين الى جانب قاضى العرب العثمانى .

ثانيا : بعد خروج السلطان سليم من مصر ، أقدم خاير بك، بناء على أوامر صدرت اليه ، على خطوة أخرى نحو عثمنة القضاء المصرى ، والسيطرة على هذا الجهاز الادارى الفعال ، حيث نجده يصدر أوامره ، بابطال الرسل والوكلاء من المدرسة الصالحية ، المقر الرئيسى للقضاء ، وأمر بأن يمارس نواب القضاة عملهم فى بيوتهم بدون وكلاء أو رسل ، وان ثبت أن هذه الأوامر لم تتبع، ولم تتعد دائرة القول الى مجال التنفيذ حيث « ظل القضاة بمصر يعملون حسب منهاج عملهم المعتاد ، وبقى الوكلاء والرسل بأبوابهم ، وظل النواب يفصلون فى القضايا بدور الحكم يساعدهم فى ذلك الوكلاء والرسل (٤) » .

ثالثا : يلاحظ أنه مع أن العثمانيين فى هذه المرحلة المبكرة

---

(٣) عبد الجواد صابر اسماعيل ، المصدر السابق ، ص ٢٨٠ .
(٤) نفسه ، ص ٢٨٠ .

من حكمهم ، قد تركوا مناصب القضاء في يد قضاة مصريين ، فانهم عينوا عليهم رقيبا يسمونه « المحضر » كانت تسانده قوة عسكرية من جند الانكشارية ، وقد اتخذ هذا « المحضر » مقر مجلسه أمام باب المدرسة الصالحية ، وفرض على القضاة ألا يبتوا في قضية الا بعد عرضها عليه وأصبح « يقف بين يديه المدعى والمدعى عليه ، ليسمع منهما بواسطة ترجمان لأنه كان لا يعرف اللسان العربى ، وكان يحصل فى كل قضية ستة دراهم عن دينار ، من المدعى والمدعى عليه » ، وقد استهان هذا المحضر باختصاصات القضاة ، وأصبح يهمل مشورتهم ، زاعما أن من واجباته مراقبـــة تطبيق الأصول الشرعية فى الأحكام حتى صار يمثل سلطة قضائية عليا ، يجب على القضاة المصريين الرجوع اليه فى الأحكام ، هذا الى جانب تمثيله السلطة التنفيذية حيث كان ينفذ أوامر العقاب التى يرى تنفيذها ، مستعملا فى ذلك القوة العسكرية التى كانت تحت يديه وفوق ذلك فقد كانت فى يده سلطة ادارية تتمثل لتنفيذ أوامره فى تحصيل الرسوم القضائية على كل قضية تنظر (٥) ، وبتعيين

---

(٥) نفسه ، ص ٢٨١ ، وانظر كذلك ، محمد بن أحمد بن اياس ، **بدائع الزهور فى وقائع الدهور** ، جـ ٥ ، ص ص ٢٤٣ ـ ٢٤٤ ، حيث يذكر عن المحضر « فكان يقرر على كل محاكمة على الأشرفى ستة نقرة يأخذها لنفسه من الشاكى والمشتكى يسمون ذلك مصطلحا ، وكان اذا أمر بشىء لا تعارضه القضاة ، وكان يزعم أنه مستوف على القضاة فى الأمور الشرعية ، وكان يضرب من كان يستحق الضرب ، ويسجن من يستحق السجن ، ولا يراجع القضاة فى ذلك ، فكان يتحصل فى كل يوم له من ذلك القدر المعلوم ، مال له صورة يأخذه من الشاكى والمشتكى ، ثم أحدثوا مظلمة أخرى ، وهو أنهم قرروا على كل دكان من الشهود ومجالس القضاة التى بمصر والقاهرة قاطبة ، على كل دكان فى كل شهر ستة أنصاف ، ويزعمون أنهم يردون ذلك القدر لبيت مال المسلمين ، ويجهزونه الى السلطان ابن عثمان ، وقد ضعفت شوكة الشرع فى هذه الأيام جدا ، وقد قال القائل فى المعنى :

يارب زاد الظلم واستحوذوا ... والفعل منهم ليس يخفى عليك

وما لنا الاك فانظر لنا ... ونجنا منهم وخذهم اليك

هذا المحضر يتضح بما لايدع مجالا للشك أن القضاء المصرى وضع تحت اشراف عثمانى ٠

رابعا : استمر العثمانيون فى السير التدريجى نحو عثمنة القضاء المصرى ، حين صدرت الأوامر بفرض ضرائب جديدة على دور الشهود ، ومجالس القضاة بمصر والقاهرة ، على أساس توريد هذه الرسوم الى بيت مال المسلمين ، وقد قوبلت هذه الرسوم القضائية الجديدة باستنكار شديد من جانب طوائف الشعب المصرى ، حتى ان ابن اياس المؤرخ المعاصر لهذه الفترة ، ذكر أن العثمانيين بفرضهم هذه الضرائب أضعفوا شوكة الشرع الشريف (٦) ٠ ولهذا فاننا نجد أن قاضى القضاة الشافعى اضطر فى أواخر ذى القعدة سنة ٩٢٤ هـ ـ نوفمبر ١٥١٨ م الى عزل جميع نوابه عدا أربعة (٧) ، ورغم هذه الضربات التى وجهها العثمانيون الى القضاء المصرى ، فان رؤساء القضاة ، ظلوا حتى ذلك الوقت يحتفظون بدورهم السياسى فى ادارة شئون البلاد ، فهم يشاركون فى حل كثير من المشاكل السياسية وبخاصة ما كان منها مثار خلاف بين قادة الجيش العثمانى بمصر ، وملك الأمراء

---

(٦) محمد بن أحمدبن اياس ، المصدر السابق ، جـ ٥ ، ص ٢٤٤ ٠

(٧) نفسه ، ص ٢٨٢ ، يذكر أن هذا الأمر حدث على اثر خلاف بين قاضى القضاة الحنفى ، وقاضى القضاة المالكى ، ويبدو أن قاضى القضاة الشافعى تراجع عن قراره هذا بعد فترة حيث ذكر ابن اياس ، فى نهاية سرده لأحداث الواقعة قوله « فاستمروا على ذلك مدة ، ثم أنه فوض لبعض جماعة من أعيان نوابه » ٠

ـ حدث أن كان القائدان سنان باشاه وقايق بك ، على خلاف مع خاير بك ، فلما ورد أمر السلطان سليم بترحيلهما من مصر ، دعا خاير بك قضاة القضاه الأربعة واطلعهم على فحوى خطاب السلطان سليم ، ليضمن بتصرفه هذا تاييد هذه الهيئة القضائية ، ابن اياس ، جـ ٥ ، ص ص ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٢٩٠ ، ٢٩٣ ، ٢٩٩ ٠

خاير بك ، الذى عمل على استغلال نفوذ هؤلاء الرؤساء ، ومكانتهم الدينية لتدعيم مركزه فى الحكم ، وان لم يمكنه هؤلاء الرؤساء من تحقيق مأربه هذا ٠

خامسا : بدأ التدخل العثمانى فى شئون القضاء واضحا ، منذ عمل اسكندر بك القائد العسكرى ، على التدخل فى الأحكام القضائية ومعارضة رؤساء القضاة ، فيما يصدرونه وما يصدقون عليه من أحكام ، بل وصل به الأمر الى نفى نور الدين على الميمونى نقيب قاضى القضاة الشافعى الى دمنهور ، وعزله من منصبه ، لأنه عارض تدخل هذا القائد العسكرى فى شئون القضاء دون علم ، وقد صدق خاير بك على تنفيذ أمر هذا القائد العسكرى (٨) ٠ وفى هذا دليل على النية المبيتة ضد القضاء المصرى بين الأجهزة العثمانية ٠

سادسا : جاءت الخطوة التالية فى احكام السيطرة العثمانية على القضاء المصري ، فى ١٠ رجب ٩٢٥ يوليو ١٥١٩ حين أمر خاير بك بعزل نقباء قضاة القضاه ، ومنع بعض الوكلاء والرسل من العمل مع رجال القضاء (٩) ٠

سابعا : في رجب سنة ٩٢٦ هـ ــ يونيو ١٥٢٠ م ، أصدر خاير بك أمرا الى القضاة بأن يقللوا ، من نوابهم ، متذرعا فى عمله هذا بكثرة الشكاوى من هؤلاء النواب ، وعدم مراعاتهم لقواعد العدالة ، قائلا للقضاة « اعزلوا جماعة نوابكم المناجيس » وان كان ابن اياس يرى أن تصرف خاير بك هذا كان نتيجة لرفض قضاة مصر اعطاء خاير بك شهادة كتابية كي يرسلها للسلطان ، يقررون

---

(٨) عبد الجواد صابر اسماعيل ، المصدر السابق ٥ ، ص ٢٨٢ ٠

(٩) محمد بن احمد بن اياس ، المرجع السابق ، جـ ٥ ، ص ٣٤٢ ٠

فيها أن البلاد تعيش فى عهده فى غاية العدل والرخاء ، ولهذا فانه استغل شكوى امرأة ضد أحد نواب الحكم الحنفى ، فأصدر أمره هذا (١٠) ، وعلى كل فقد كان هـــذا التصرف خطوة نحو تضييق الخناق على القضاء المصرى والعمل على صبغته بالصبغة العثمانية ، ووضعه ضمن الاطار الادارى العثمانى للبلاد .

ثامنا : منذ أواخر سنة ٩٢٧ هـ ، ســنة ١٥٢١ م شـدد خاير بك قبضته على القضاء ، حيث أخذ يهدد الوكلاء وألقى القبض على بعضهم ، وأودعهم بيت والى القاهرة . وأمر بالقاء القبض على الوكلاء أينما وجدوا ، متذرعا بأن الأفعـــال التى يرتكبها هؤلاء الوكلاء فى المدرسة الصالحية . مقر القضـــاء الرسمى « لا يحل ولا يجوز ذلك » (١١) وربما كان فى ذلك على بعض الصواب . ولكنه فى حقيقة الأمر ، كان يريد الاجهاز على القضاء المصرى وعثمنته ، والعمل على تقييد هؤلاء الوكلاء ، يؤيد هذا الرأى أن خاير بك ، اتخذ فى ١٦ ذى الحجة ٩٢٧ هـ ــ ١٧ نوفمبر سنة ١٥٢١ م ــ بناء على أمر عثمانى عرف باليسق العثمانى ــ عدة قرارات ، وضعت حدا لحرية القضاة المصريين . حيث عقد مجلسا فى القلعة ، دعا اليه قضاة القضاة الأربعة ، وحضره قاضى الســـلطنة العثمـــانية حمزة العثمانى ، وفى هذا المجلس وجه خاير بك حديثه الى رؤساء القضاة ، مسفها لهم تصرفات نوابهم ، ومخالفـــة ما يرتكبونه لأحكام الشريعة ، وانضم القاضى العثمانى الى خاير بك فى حملة تعنيفه للقضاة المصريين وانتهى هذا المجلس باصدار عدة قرارات ، اتخذت صفة الالزام على القضاة المصريين هى :

---

(١٠) نفسه ، جـ ٥ ، ص ٤١٦ .

(١١) محمد بن أحمد بن اياس ، المصدر السابق ، جـ ٥ ، ص ٣٠٥ . ويذكر « وحصل لقضاة القضاة منه غاية المقت بسبب نقبائهم » .

أولا : اقتصار كل قاض من القضاة الأربعة على سبعة نواب لا غير بعدد أيام الأسبوع . نائب فى كل يوم .

ثانيا : على كل قاض من النواب ، أن يجلس فى بيت قاضى القضاة التابع له فى اليوم المحدد له ، وينظر الدعاوى التى تعرض عليه هناك بمفرده .

ثالثا : أن يكتفى كل نائب بشاهدين فقط .

رابعا : ان يأخذ القاضى على عقد زواج البكر ستين نصفا ، وعلى الثيب ثلاثين نصفا لاغير .

خامسا : توزع المبالغ التى تحصل من العقود ، للعاقد شيء وللشهود شيء . ويحمل الباقى الى بيت المال .

سادسا : ان عقد الزواج ، واعتماد الطلاق ، لا يتمان الا فى بيت من بيوت القضاة الأربعة .

سابعا : يحظر على الوكلاء العمل فى المدرسة الصالحية .

ثامنا : يحظر على القضاة والشهود الحكم بالمدرسة الصالحية .

تاسعا : منع جميع النواب والشـــهود عن مباشرة الأحكام الشرعية عدا من يتم اعتمادهم (١٣) .

وعقب انتهـاء هـذا المجلس كلف خاير بك المحتسب الزينى بركات بن موسى ، بأن يصطحب والى القاهرة ، وأن يعلن على الشعب هذه القرارات التنظيمية بشأن القضاء التى اتخذهـا مجلس القلعة تنفيـذا « لليســق العثمانى » ويعلق ابن اياس بأن أحـوال الناس والشهود والنواب قد اضطربت منذ ذلك الحين .

---

(١٣) محمد بن أحمد بن اياس ، المصدر السابق ، جـ ٥ ، ص ص ٤١٧ ـ ٤١٨ .
ـ عبد الجواد صابر ، المصدر السابق ، ص ص ٢٩٥ ـ ٢٩٦ .

ومنذ ذلك الوقت ، أخذت مكانة المدرسة الصالحية ، التى كان يطلق عليها قلعة العلماء تضمحل ، وانزوت بعد ازدهار ، وأقفرت بعد أن كانت مقرا للاحكام ، وصار القضاة ونوابهم محكومين بالنظم العثمانية ، التى أطلقوا عليها اسم « اليسق العثمانى » ومن الجدير بالملاحظة أنه طبقا لتعاليم هذا اليسق ، عين موظف خاص له أعوان يسمون بالجعلية ، كانوا يأتون كل يوم الى بيت قاضى من القضاة الأربعة ، ويجلسون هناك الى ما بعد صلاة العصر ، ويأخذون كل ما يحصل لدى هذا القاضى من رسوم عقود الزواج وغيرها ، ويذهبون بها الى بيت والى القاهرة ، حيث توزع هناك طبقا للقواعد التى وضعها « اليسق » . وضاق الناس عامة وعلماء الأزهر خاصة ، باليسق العثمانى وتعاليمه وأعلنوا احتجاجهم عليه لدى خاير بك دون جدوى ، وعزم بعض علماء الأزهر على السفر الى استانبول لعرض أمر هذا اليسق على السلطان سليمان على أساس أنه عطل الزواج وغيره من الأمور الشرعية حتى انهم وصفوه بأنه « يسق الكفر » (١٣) ، ويعلق ابن اياس على تعطيله لأمور الزواج بقوله « وبطلت سنة النكاح والأمر لله تعالى وحده » (١٤) ، وقد تصادف أثناء قيام هذه المعارضة ضد اليسق ، وجود رسول عثمانى فى القاهرة ، فحمل أخبار هذه المعارضة الى الباب العالى ، مما جعل الباب العالى يعجل باتخاذ الخطوة الفعالة نحو عثمنة القضاء المصرى كلية ، وهذا ما تم فى الخطوة التالية .

تاسعا : فى جمادى الآخرة سنة ٩٢٨هـ ، مايو سنة ١٥٢٢م . وصل الى مصر قاض من قضاة السلطان سليمان يسمى « قسام التركات » كان مسئولا عن جميع التركات الأهلية ، وغير الأهلية ،

(١٣) عبد الجواد ، المصدر السابق ، ص ٢٩٧ .

(١٤) محمد بن أحمد بن اياس ، المصدر السابق ، جـ ٥ ، ص ٤٠٨ .

واعطيت له سلطة مطلقة ولم يعد لأحد حق معارضته في عمله ، وكان عليه أن يحصل $\frac{1}{5}$ كل تركة لبيت المال ، وكانت لديه أوامر صريحة بأن تتم جميع عقود الزواج عنده ، بعد أخذ الرسوم التي سبقت الاشارة اليها ، وأعلم قسام التركات قضاة القضاة بمصر بهذه التعليمات العثمانية ، وأخذ عليهم قسائم بذلك ، فاضطربت أحوال الناس بسبب ذلك ، ووقع عليهم حيف كبير ، وبناء على اختصاص القسام فانه خرجت من أيدى القضاة المصريين معظم اختصاصات القضاء (١٥) .

عاشرا : فى أواخر جمادى الآخرة سنة ٩٢٨هـ ــ مايو ١٥٢٢م ، أى فى نفس الشهر الذى وصل فيه القسام ، حدثت آخر جولة فى سبيل عثمنة القضاء المصرى ، حيث تم للدولة العثمانية انتزاع السلطة القضائية من أيدى علماء الأزهر بمصر ، وصار قضاء مصر عثمانى الرياسة والادارة والنظم . وذلك بوصول القاضى العثمانى سيدى جلبى ، الذى جاء الى مصر يحمل كتابا من السلطان سليمان القانونى ، يحوى عدة فرمانات (١٦) هى :

أولا : اقالة قضاة القضاة الأربعة من مصر من مناصبهم .

ثانيا : الاستعاضة عن وظائفهم ، بايجاد وظيفة « قاضى العسكر » الذى كان سيدى جلبى نفسه ، أو من أنيطت به هذه الوظيفة ، على أساس التصرف فى الأحكام الشرعية على المذاهب الأربعة .

ثالثا : تعيين أربعة نواب فقط ، من كل مذهب نائب ، لمعاونة قاضى العسكر فى عمله .

---

(١٥) نفسه ، ص ٤٥٩ ــ ٤٦٠ .

(١٦) محمد بن أحمد بن اياس ، ج ٥ ، ص ٤٥٣ .

رابعا : تعيين ثمانية شهود فقط ، من كل مذهب شاهدان ، لكل نائب من النواب الأربعة .

خامسا : اتخاذ المدرسة الصالحية ، مقرا لقاضي العسكر والنواب المختارين .

سادسا : ايقاف جميع النواب والشهود عن التصرف فى الأحكام الشرعية ، عدا من اختير للعمل مع قاضى العسكر العثمانى بالمدرسة الصالحية .

سابعا : يجب أن يعرض على قاضى العسكر بالمدرسة الصالحية ، عقود النكاح ، والوقف ، والوصايا وحجج الايجارات ، والتنازلات ، وغير ذلك من الأمور الشرعية ، لاقرارها أو رفضها . وبعد أن تلى كتاب السلطان سليمان هذا بالقلعة ، أرسل خاير بك الى قضاة القضاة الأربعة يقول لهم « اصرفوا الرسل من أبوابكم والنواب قاطبة والوكلاء ، ولا تتحدثوا فى الأحكام حسبما رسم السلطان سليمان (١٧) » فامتثلوا للأمر ، وصرفوا نوابهم ورسلهم والوكلاء ولزموا بيوتهم ، ويعلق ابن اياس على هذه الحادثة بقوله « فاضطربت أحوال القضاة والشهود قاطبة ، وضاق الأمر على الناس أجمعين » (١٨) . ومما هو جدير بالملاحظة أن مناصب القضاء حتى ذلك الحين . كانت موزعة بين القضاة المصريين والعثمانيين على السواء ، وان أصبح القضاء المصرى نتيجة لهذه الأوامر الصريحة ، هيئة ادارية تابعة لهيئة القضاء الاسلامى فى الآستانة (١٧) ، وأصبح السلطان

---

(١٧) محمد بن أحمد بن اياس ، المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ص ٤٥٣ – ٤٥٤ .

(١٨) نفسه ، ص ٤٥٤ .

(١٩) حسن عثمان ، **تاريخ مصر فى العصر العثمانى ١٥١٧ – ١٧٩٨م (المجمل فى التاريخ المصرى)** ، ص ٢٥٨ .

العثماني يرسل الى مصر قاضي القضاة الذي كان يعرف باسم « قاضي عسكر أفندي» وأصبح ينعت بأقضى قضاة المسلمين رافع أعلام الشريعة والدين » (٢٠) وصار هو الشخص الأول الذي يشرف على القضاء في مصر وكان السلطان العثماني يوجه اليه الأوامر اللازمة لكل مايختص بشئون القضاء بمصر (٢١) ويرسل قضاة عثمانيين لمساعدة قاضي العسكر في تطبيق أحكام العدالة مستعينين في ممارسة عملهم بالتراجمة لجهلهم لغة البلاد وتقاليدها ، وقد جعل قاضي العسكر تحت يد كل قاض من هؤلاء القضاة قاضيا من نواب قضاة مصر ، كما أمر بالمناداه في القاهرة في ١٣ رجب سنة ٩٢٨ ـ ٨ يونيه ١٥٢٢ م « بأن الشهود قاطبة ، لا يعقد أحد لهم عقدا ، ولا تكتب وصية ، ولا أجرة ، ولا مبايعة ولا شيء من الأمور الشرعية ، الا في المدرسة الصالحية عند القاضي نائب قاضي العسكر فحصل للناس بسبب التزويج في هذه الأيام غاية المشقة ، واختار كل منهم العزوبية على التزويج » هذا الى جانب أنه جعل « على كل تركة الخمس لبيت المال مع وجود الورثة من الأولاد الذكور والاناث ، فحصل للناس بسبب ذلك الضرر الشامل » (٢٢) ۰ كما « قرر على كل شهادة تقع في المدرسة الصالحية ، قدرا معلوما بحسب كل شغل كان ، فالشغل الثقيل له حكم ، والشغل الخفيف له حكم » ۰ بل انه امعانا في أحكام السيطرة على ادارة القضاء جعل على كل مجلس من مجالس القضاء « شاويشا من العثمانية ، يضبط في كل يوم من أجرة أشغال الناس ، فيقسم للقاضي من ذلك المتحصل شيئا ، وللشهود شيئا ، وله شيء ، ثم يأخذ الباقي ، ويضعه في صندوق برسم السلطان يودع ببيت المال » (٢٣) ۰

---

(٢٠) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات محكمة الباب العالي ، سجل ٤٣٥ ۰

(٢١) حسن عثمان ، المصدر السابق ، ص ٢٥٨ ۰

(٢٢) محمد بن أحمد بن اياس ، المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ٤٦٠ ۰

(٢٣) نفسه ، ج ٥ ، ص ٤٦٩ ۰

وقد تميزت تصرفات قاضي القضاة في تلك الفترة بالشدة والقسوة ، والمغالاة في فرض الرسوم وغير ذلك من التصرفات التي لم يتعودها المجتمع المصري من قبل وبخاصة فيما يتعلق بأمور التقاضي ويصف ابن اياس ذلك بقوله « وقد حصل لأهل مصر من قاضي العسكر غاية الضرر للرجال والنساء ، ووقع منه أمور شنيعة ، ما كانت تقع من الجهال ولا من المجانين ، فتزايد حكمه بالجور بين الناس وقد ضيق عليهم غاية الضيق » (٢٤) ·

وضاق أهل مصر ذرعا بتصرفات قاضي العسكر ، ووصفوه بعدة أوصاف تطابق شكله وفعله وجهله بالأحكام الشرعية ، وهجوه هجوا فاحشا واتهموه بأنه أجهل من حمار ·

واستمرت عملية عثمنة القضاء المصري والوظائف المتعلقة بالأحكام الشرعية ، في سبيلها المرسوم فما كاد مصطفى باشا يتولى أمور البلاد في ٢٣ ذي الحجة ٩٢٨ هـ ــ ١٣ نوفمبر ١٥٢٢ م عقب

---

(٢٤) نفسه ، جـ ٥ ، ص ٤٦٧ ·

ــ من أمثلة ذلك ما ذكره محمد بن اياس « وقد فتك قاضي العسكر بالناس في هذه الأيام فتكا دريعا . وقد جمع بين قبيح الشكل والفعل ، فانه كان أعور بفرد عين . بلحية بيضاء . وقد طعن في السن ، وكان قليل الرسمال من العلم ، أجهل من حمار . لا يدري شيئا في الأحكام الشرعية . وقدمت اليه عدة فتاو ، فلم يجب عنها بشيء ، وقد هجته الناس هجوا فاحشا ، في مدة اقامته بمصر ، فقالوا فيه عدة مقاطيع · فمن جملة ذلك قول بعض الشهود ، وهو قوله فيه :

رأينا مسيخا أعورا قبل موتنا ... أتى من بلاد الروم يوشع رزقنا
ويقدم قانونا على شرع أحمد ... فنسأل رب العرش يكشف كربنا

وقلت أنا : (ابن اياس)

رأيتك لا ترى الا بعين ... وعينك لا ترى الا قليلا
لأن تك قد اصبت بفرد عين ... فخذ من عينك الاخرى كفيلا
فقد أيقنت أنك عن قريب ... اذن بالكف تلتمس السبيلا

وفاة خاير بك (٨ ذى القعدة سنة ٩٢٨ هـ - ٢٩ سبتمبر ١٥٢٢ م) حتى أصدر أمرا فى يوم الأحد ٢٧ ذى الحجة ٩٢٨ هـ - ١٧ نوفمبر ١٥٢٢م بفصل القاضى بركات بن موسى ، من الحسبة وولى أمورها لشخص عثمانى ، من أقاربه يسمى قاسم باشا (٢٥) . وبذلك تضاءل دور القضاة المصريين فى ممارسة عملية القضاء ، وأصبح دورهم مقصورا على القيام بعملية الافتاء فقط كل حسب مذهبه ، وظل الحال هكذا حتى نهاية القرن السادس عشر ، حين أثبت القضاة العثمانيون فشلهم فى ادارة القضاء المصرى ، نظرا لجهلهم لغة البلاد واعتمادهم على التراجمة ، مما أدى الى تدهور هذا الجهاز الفعال ، كما أن الضعف بصوره عامة بدأت سماته تظهر على مسرح الحياة الادارية فى مصر ، وبدأت ثورات الجند ضد الولاة ، وازداد تدخلهم فى شئون الادارة بصورة واضحة (٢٦) وكان القضاء أحد المرافق التى أصيبت بآفة هذا التدخل ، حتى تولى مناصب القضاء غير ذى أهل (٢٧) لها . كما سترى ذلك فى حينه ، ومنذ تلك الفترة أيضا بدأ العنصر العثمانى ينقص تدريجيا فى القضاء ويحل محله العنصر المصرى ، وصار القضاة المصريون يتولون أمور القضاء فى النواحى ومحاكم الأخطاط فى القاهرة . حيث نجد منذ الربع الأخير من القرن السادس عشر ، أن أسماء القضاة التى توجد على الصفحات الأولى من سجلات هذه المحاكم ، كلها أسماء مصرية ، ومن بين علماء الأزهر الشريف ، عدا اسم قاضى العسكر ، وبعض نوابه ، والذين

---

(٢٥) محمد بن أحمد بن اياس ، المصدر السابق ، جـ ٥ ، ص ٤٩٢ .

(٢٦) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، **الريف المصرى فى القرن الثامن** ص ص ٥٦ - ٦٣ .

(٢٧) نفسه ، ص ٤٥ .

تذكر أسماؤهم في سجلات الديوان العـــالى ، ومحكمة الباب العالى (٢٨) ، وهذا يثبت أنه مع تبعية النظام القضائى في مصر لهيئة القضاء الاسلامي في الاستانة ، والتى ظلت ممثلة في شخص قاضى القضاة وبعض نوابه ، فان عثمنة القضاء المصرى كلية لم تستمر فترة طويلة . حيث عاد العنصر المصرى الى تولى أمور القضاء ، في جميع أنحاء البلاد ، وهناك ما يؤيد أن قاضي العسكر أصبح يعترف بالأمر الواقع ، ويولى أمر القضـــاء في النواحي للقضـــاة المصريين • وكان يوسل الى الباب العالى يخبره باختياره لأحد القضاة المصريين لتولى منصب القضاء ، في الاقليم الذى يخلو فيه هذا المنصب وكان نص ما يكتبه للباب العالى ما يلى :

« حيث علم احتياج اقليم كذا ، الى حاكم شرعى ، ينظر في الاحكام الشرعية ، والقضايا الدينية ، والأحوال والجسور السلطانية والبلدية ، وذلك لازم مهم ، فقد وقع اختيارنا على فلان في نيـابة القضاء بالاقليم ، وأمرنا بتوجيهه للقضاء المذكور ، واجرائه على أجل العوائد ، وأكمل القواعد ، وأكدنا عليه في اتباع رضا الله تعـالى سرا وعلانية ، وعدم الخروج عن الشريعة المحمدية ، والقوانين المعتبرة المرضـــية ، والحكم بأصح الأقوال ، ونصـــب الأوصياء ، وتزويج الصغار الذين لا أولياء لهم ، ونصب النواب والشهود ، والنظر في جميع المصالح على هذا المنوال ، على وجه التفصيل والاجمال على عادة تقدمه ، وذلك بطريق العدل والانصـــاف ، فيقدم عليه كل واقف بالاجمال في تلقيه وسماع كلمته في تنفيذ أحكام الشرع الشريف

(٢٨) نفسه ، ص ص ٤١ ـ ٤٣ ، حيث نجد مضابط محاكم الاقاليم ، ومحاكم الأخطاط بالقاهرة ومحكمة الباب العالى ، تسجل أسماء القضاة الذين يمارســـون العمل القضائى فيها عند بداية عمل كل منهم ، وانتهائه ، فنجد كل هذه الأسماء مصرية ، الى جانب أن معظمهم يحمل لقب الأزهرى دليلا على تلقيه التعليم بالأزهر الشريف ، وقد قمت بعمل احصاء لسجلات هذه المحاكم • نشرته في المصدر السابق •

من غير تبديل ولا تحريف ، ولا يتصرف أحد في قضاء ولا حكم ، الا بمعرفته وتفويضه ، ومن خالفه فى شيء من القضايا فلا يلومن الا نفسه » (٢٩) ٠

وظلت الأمور هكذا حتى نهـــاية القرن الثامن عشر ، قاضى القضاة عثمانى يأتى من الأستانة ، وعناصر القضاء الأخرى مصرية سواء فى محاكم القاهرة أو فى محاكم الأقاليم ، وقد استمد القضاة نفوذهم الواســـع فى العصر العثمانى ، من الاختصاصات الكبيرة والمتعددة التى كانت ممنوحة لهم ، وللوقوف على تلك الحقيقة لابد من معالجة تنظيم القضاء فى العصر العثمانى واختصاصاته ٠

★★★

ثانيا ـ تنظيم القضاء فى العصر العثماني واختصاصاته :

كان تنظيم القضاء في العصر المملوكي ، يسير على أساس أن لكل مذهب من المذاهب الفقهية الأربعة قاضي قضاة ، له نوابه الذين يحكمون فى الأمور الشرعية وفقا لأصول هذا المذهب وكان المذهب الرسمى للدولة المملوكة ، هو المذهب الشافعي ، فلما أصبحت أمور البلاد بيد العثمانيين ، غلبوا المذهب الحنفي لأنه كان المذهب السائد فى الدولة العثمانية وقصروا موقف المذاهب الأخرى على الافتاء فقط ، وعلى ابداء الرأى فى مسائل الوقف ، أو المســائل التى يستشكل فيها ، وأصبح قاضي العسكر الحنفى ، كما سبقت الاشارة هو الشخص المهيمن على شئون القضاء فى مصر ، ويتخذ له نائبا من كل مذهب ، ثم يعين قضاة محاكم الأقاليم من أتباع مذهب أبى حنيفة على اعتبار

(٢٩) على مبارك ، **الخطط التوفيقية** ، جـ ١٦ ، ص ٨٨ ، عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، المصدر السابق ، ص ٤٠ ٠

أنه المذهب الرسمى (٣٠) ، ويتضح من نص من أواخر القرن الثامن عشر أن المناصب القضائية فى مصر ، كانت مقسمة الى مراتب حسب أهمية كل منها ، لا ينقل القاضى من مرتبة الى أخرى أعلى منها ، الا بعد مروره بالمرتبة الأدنى ، وربما كان الهدف من هذا التقسيم هو ضمان ازدياد خبرة القاضى بالأمور الشرعية ، وتمرسه على الحكم فى الأمور القضائية ، حيث نجد أنه طبقا لهذه المراتب أصبح القاضى لا يصل الى منصب القضاء فى محاكم الأخطاط بالقاهرة ، الا بعد مروره بخمس مراتب أدنى من محاكم القاهرة ، وقد ذكر هذه الحقيقة الشيخ أحمد العريشى فى أجوبته على الأسئلة التى وجهها اليه الفرنسيون ، بشأن نظام القضاء فى مصر وأسماء القضاة النائبين عن قاضى العسكر ، ومقار أحكامهم حيث أوضح أن التدرج فى مناصب القضاء كان يمر بست مراتب « أولها مصر المحروسة ، وتتبعها بولاق ، ومصر القديمة ، ثم ثغر الاسكندرية ، ثم ثغر رشيد ، ثم ثغر دمياط ، ثم ثغر المنصورة ، ثم المحلة الكبرى ثم منف العليا ، فهذه هى المناصب الكبرى ، وتحتها أقل منها رتبة هى ، الجزيرة ، ودمنهور وبنى سويف وبلبيس الشرقية ، والفيوم ، وأبيار ، وتسمى فى اصطلاح القضاة رتبة موصلة (أى عن طريقها يصل القاضى الى المناصب الكبرى) ، وتحتها أقل منها رتبة وهى الرتبة الثالثة ، وأولها الخانقاة ، وتسميها العامة الخانكة ، ومنية ابن خصيب ومنفلوط ، وجرجا ، وزفتى ، والمنزلة ، والرتبة الرابعة هى أسيوط ، وترمنت وسلسلمون ، والبهنسا ، وسنديون ، والنحارية ، وبعدها رتبة خامسة وهى سنبواه (سنبو) ودلجا مع أشمونين ، والغشن ، محلة أبا على الغربية ، ومحلة مرحوم وفوة ، وأدنى مرتبة هى رتبة سادسة ويقال لها فى اصطلاح القضاة

---

(٣٠) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) تركى . عين (٦١) دفتر احباس أرقام ٤٦١٧ ، ٤٦١٩ ، ٤٦٣٦

(مرتبة دخول أولى) ، لأن القضاة لا يتوصلون الى ما فوقها الا بعد الدخول فيها ، فهي بمنزلة باب للدخول الى مناصب القضاة ، ويسلكون فى سبيل الترقى من الأدنى الى الأعلى ، وأولها طحطا (طهطا) ، والمنشية ، وقنا ، وقوص ، وأبو تيج ، وألواح ، والبرلس (٣١) .

وكان القاضي يشغل وظيفته فى احدى هذه المراتب ، كما هو واضح من سجلات هذه المحاكم ، لمدة عامين ، وفى بعض الأحيان ، كان يخرج منها بعد عام واحد ، وتسجل عملية خروج القاضي من منصبه وتولى القاضي الجديد ، واسمه ، ومناطق اختصاصه ، وذلك عقب النص على انتهاء مدة القاضي السابق فعلى سبيل المثال نذكر النص التالى الذى ورد فى احدى المضابط :

« الى هنا انتهى مدة مولانا محمد أفندى قاضي المنصورة سابقا » ختم ، وفى الصفحة التالية كتبت صيغة تولى القاضي الجديد على النحو التالى « يوم الأربعاء المبارك غرة ذى الحجة الحرام ختام سنة ١١٢٢ هـ ــ ٢١ يناير ١٧١١ م . وهو ابتداء مدة سيدنا ومولانا فخر قضاة الاسلام ذخر ولاة الأنام ، الواثق بربه المعيد

---

(٣١) أحمد العريشى ، « رسالة فى علم وبيان طريق القضاة واسمائهم بمصر المحروسة واقاليمها » مخطوطة تحت رقم (٣١٥١) تاريخ دار الكتب المصرية ، ص ٣ ــ ٤ ، فى حوزتى الخاصة نسخة مصورة عن نسخة الجامعة العربية .

ــ ذكر حسين أفندى الروزنامجي فى أجوبته عن القضاة وعمن يعنيهم قاضى العسكر ما يلى « وجعل من تحت يده محاكم بالقاهرة فى الأخطاط وقرر فيهم قضاة ذور علم وفهم ، ويحكمون ويقطعون بالشريعة ، ويقيدون جميع الدعاوى ، وتقارير البيع والشراء وكل محكمة فيها سجل للقيد ، وكامل ما يقيدونه يعرضونه على القاضى شهرا شهرا ويعلم عليه بالعلامة والختم ، وكذلك علامة الشهود والمقيمين بالمحكمة الكبيرة » .

ــ محمدشفيق غربال ، مصر عند مفرق الطرق ، ١٧٩٨ ــ ١٨٠١م ترتيب الديار المصرية فى عهد الدولة العثمانية ، كما شرحه حسين أفندى الروزنامجى ، ص ٢٣ .

المبدى ، مولانا مصطفى أفندى ، قاضي المنصورة ، وميت غمر ، وسلمون ، ومنية فراح بالدقهلية وفيه جلس مولانا أفندى المومى اليه ، دام فضله بالمحكمة ، وتسلم كتخداوه (وكيله) فخر الأفاضل الكرام مولانا ابراهيم أفندى أمين الصندوق . ومفتاح خزنة المحكمة ، على جارى العادة ، جعل الله تولى قدومهما مباركا ميموتا بالخير والبركة » (٣٢) .

ويستفاد من هذا النص أن التنظيم القضائى فى القرن الثامن عشر ، استوجب وجود وكيل لكل محكمة من محاكم النواحى الناحية مسئول عن الناحية المالية ، التى تتجمع لدى المحكمة من رسوم القضاء التى يدفعها المتقاضون (٣٣) .

وقد كان تنظيم القضاء فى العصر العثمانى ، يستوجب استمرار عملية القضاء طوال أيام الأسبوع بما فيها أيام الجمع حتى يتمكن القضاة من ممارسة الاختصاصات الواسعة التى كانت منوطة بهم في العصر العثمانى ومن ناحية أخرى اتاحة الفرصة للمتقاضين لرفع شكاواهم فى أى وقت (٣٤) .

وقد كانت اختصاصات القضاء فى العصر العثمانى واسعة جدا تشمل القضاء المدنى والجنائى ، والأحوال الشخصية ، والاشراف على موظفى الادارة فى الأقاليم ، فقد كان القضاء فى ذلك الوقت يقوم بما تقوم به وزارات العدل ، والداخلية ، والأوقاف ،

---

(٣٢) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (٤٦) ، سجلات محكمة المنصورة ، سجل رقم (١) ص ٥٣ ، عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم .

(٣٣) عبد الرحيم ، المصدر السابق ، ص ٤٢ .

(٣٤) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (٤٦) ، سجلات محكمة المنصورة ، سجل (٥) ، ص ١ (١١٥٩هـ ــ ١٧٤٧) م .

ــ عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، المصدر السابق ، ص ٤٢ .

وبعض اختصاصات الوزارات الأخرى فى وقتنا الحالى ، فالقاضى له حق الاشراف على المبايعات ، والتصرفات العقارية ، وتسجيل حجج البيع والشراء ، والنظر فى عرائض الشكوى ، والاشراف على تقسيم التركات ، وادارة الأوقاف ، واجـراء عمليـــات الزواج والطلاق ، وفض المنازعات ، والفصل فى قضايا الديوان الدفترى واصدار الحجج التى تثبت صرف مرتبات العساكر وتسجيل حالات انتقال الالتزام ، واسقاطها ، كما كان يسجل فى المحكمة عنــد القاضى بعض الحالات الخاصة مثل انشاء سفن نقل غلال الحرمين ، واعلان وفاء النيل ، واشهار اسلام بعض الأشخاص وحماية اليهود من استبداد الجند ، وفى الريف كان أهالى الناحية يحضرون لدى قاضى ناحيتهم ، لتسوية مسائل النزاع التى تنشب بينهم ويكتبون بذلك الحجج الشرعية ، التى يصبح لها أهمية كبيرة فى حسم النزاع اذا ثار مرة أخرى وكان القاضى فى كثير من الأحوال يطالب أحد الطرفين باقامة البينة على دعواه اذا تطلب الأمر ذلك ، حتى لا يجانب الصواب فى حكمه ، وسجلات المحكمة الشرعية ، سواء منها المركزية أو محاكم الأقاليم مليئة بمثل هذه الأمور (٣٥) .

وقد أعطى قانون نامه سليمان لقاضى عسكر أفندى ، ولقضاة الأقاليم حق عزل « أمين بيت المال » كل فى دائرة اختصاصاته ، بحضـــور « ناظر الأموال » اذا ثبت لهما سيره فى عمله سـيرة حسنة ، وأعطاهما حق رؤية « كل قضية قلت أو جلت من قضايا بيت المال فى الديـوان المصرى المشـيد الأركان . بمعرفة قاضى الديـار . وحضـور « ناظر الأموال » وليتبعوا فى ذلك الحق الصريح ، فلا ميل ولا محاباة ، لأى جانب ولا اتبـاع لغير جانب الحق المتبع ، وينبهون « أمين بيت المال » وكاتبه ، ويمنعوهما من

---

(٣٥) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، المصدر السابق ، ص ٤٣ .

أن يأخــذان أى شىء من بيت المال ويبالغــون فى تهديدهم ، ومن لم يرتدع فيأخذونه بفعله ، ويحكمون سياسته ، ثم ينصبون مكانه رجل أهل للخدمة ممن حسنت سيرته وسريرته ، ويتبعان عريضه بهذا لأبوابنا العلية » (٣٦) ·

كذلك أعطى قانون نامة سليمان للقضـــاة حق محاكمـــة الكشاف ، والأبناء ومشايخ العربان ، ومباشرى الأموال السلطانية الذين يستغلون مناصبهم ويظلمون السكان (٣٧) ولذا فانه أصبح على جميع موظفى الادارة فى العاصمة والأقاليم ، الحضـــــور الى دار المحكمة التى يتبعونها ، والاقرار أمام قاضـــيها بأنهـم أدوا أعمالهم على خير وجه ، وأنهم اســـتوفوا عوائدهم المقــررة لهم · فعلى سبيل المثال ذكرت احدى الحجج التى من هذا النوع « حضر الخولى عبد الله ، وشقيقه الخولى منصور ، وولدى المرحوم الخولى دمراج بن يونس من أهالى ميت الحارون ، والخولى ســـــلامة ، والخولى هيكل ، وأشهدوا على أنفسهم الاشهاد الشرعى ، وهم بأكمل الأحوال المعتبرة شرعا ، أنهم غلقوا واستوفوا من ديوان الأمير حسن أغا عوايدهم سنة تاريخه (١١٥٩ هـ ــ ١٧٤٦ م) بالتمام والكمال ، وعليهم حفظ وحراسة الجسر السلطانى الآتى ذكره فيه » (٣٨) ·

هذا الى جانب ما أثبتته مضابط محـــاكم الأقاليم ، من أن

---

(٣٦) قانون نامة سليمان ، نسخة مترجمة الى العربية ، فى حوزة استاذى الدكتور احمد عزت عبد الكريم ص ١٧ ·

(٣٧) نفسه · ص ٢١ ·

(٣٨) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (٤٦) ســـجلات محكمة المنصـــورة ، سجل (٤) ، ص ١٥٦ ، عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، المصدر السابق ، ص ٣١ ·

اختصاص قاضي الناحية أصبح يشمل عملية تنصيب مشايخ طوائف الحرف ، مثل طوائف الخبازين ، والخياطين ، والقصاصين والدلالين ، والصيارفة واللبانين ، والسقايين ، والزياتين ، وطائفة الخروجية ومثال ذلك ، ما سجلته مضابط محكمة المنصورة بشأن تنصيب شيخ طائفة الخروجية « يوم السبت تاسع جماد أول سنة ١١٥٧ هـ ، حضر طايفة الخروجية بالمنصورة ، وهم كل من الشيخ سعد كيوان ، والحاج يوسف بن أحمد الشرابلى ، والحاج أحمد عبيد والمعلم محمد الحصرى ، وابراهيم جاويش ، والسيد محمد بن السيد ابراهيم الصعيدى ورضوا أن يكون الحاج محمد بن شاهين شيخا ومتحدثا عليهم ، ونصبه مولانا أفندى شيخا عليهم لرضى الطايفة المذكورة ، وبفراغ الحاج الشرابلى عن المشيخة المذكورة التى كان منصبا عليها بموجب حجج مؤرخة بسابع جماد آخر سنة ١١٤٣هـ ــ ١ ديسمبر ١٧٣٠ » (٣٩) .

وكذلك أصبح قاضي الشرع فى الناحية يشرف على تحديد أسعار المواد الغذائية فى منطقة اختصاصه فقد سجلت الوثائق الكثير من هذه الحالات ففى « يوم الأربعاء العشرون من شهر رجب سنة ١١٢٦ هـ ــ ١ أغسطس ١٧٤١ م حضروا طايفة الخبازين ، وعملوا تسعيرة خبز ، فوافق الخبز الصامولى النظيف المقر بالنار وقيتين ونصف وربع أوقية بجديد ، وأن الخبز الطباقى أربعة أواق الا ربع أوقية بجديد ، وكان سعر الربع القمح ستة أنصاف نصفه ، وربع نصف فضة والطحن بنصف فضة وجديد » (٤٠) .

---

(٣٩) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (٤٦) مضابط محكمة المنصورة ، مضبطة رقم (٣) ؛ ص ٢٠ .

(٤٠) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (٤٦) مضابط محكمة المنصورة ، مضبطة رقم (١) ص ١٠٨ .

كما أنه أصبح كذلك من حق قاضي الشرع في الاقليم أن يشهر النداء على الأسعار التي يتفق عليها مع أعيان الاقليم ورجال ادارته وأن ينذر بالعقاب كل من يخالفها واليك الدليل على ذلك « يوم الخميس وهو غاية رجب سنة ١١٢٧ هـ - ١ أغسطس ١٧١٥ م ، حضر بمجلس الشرع الشريف ، بين يدى مولانا أفندى، كل من الأمير عثمان الرزاز ، ملتزم ناحية دماص ، والأمير سليمان جوربجى جمليان ، وأحمد جوربجى سردار مستحفظان بالمنصورة حالا ، والسيد أحمد قايمقام النقابة الشريفة ، وسردار الجراكسة بالمنصورة حالا ، ومحمود أوده باش عزبان بالمنصورة حالا ، ومحمد أوده باش مستحفظان بالمنصورة سابقا والأمير محمد الألفى، أوده باش عزبان بالمنصورة سابقا ، والأمير محمد مراد الرزاز ، والأمير أحمد خمليسان ناظر المحموذية ، والأمير سليمان تابع مصطفى جلبى القيصرلى ، وعلى جلبى جمليسان ، وحسين خضر جراكسة ملتزم منية فارس ، والأمير سليمان تابع المرحوم عثمان كتخدا عزبان كان ، وسيدى محمد الرزاز المعروف بالكلارجى ، وتجمع الكثير من أعيان المنصورة ، واتفق رأيهم على أن اللحم الضانى الطيب بنصفين فضة الرطل الزياتى ، والماعز بنصفين فلوس (والجاموسى بعشر جدد ، والطحن الربع بنصف فضة ، وجديد وهبة ، وأجهر الندا بذلك بسوق المنصورة ، ومتى حصل من أحد القصابين ، أو الطحانين مخالفة أو عناد فى ذلك أو وزن ناقص ، يخرج من حقه مولانا أفندى والسردارية توافقوا على ذلك، كذلك توافقا مرضيا فى التاريخ المذكور أعلاه .. (٤١) .

وكذلك يستفاد من سجلات محاكم الأقاليم أنه صار من

---

(٤١) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (٤٦) مضابط محكمة المنصورة ، مضبطة رقم (١) ص ١٣١ .

اختصاص القاضي اقرار العملة وقيمتها ، أو اعلان الغائها بناء على الأوامر التي تصدر اليه من قاضي عسكر أفندي ، وباشا مصر (٤٢) .

وكان قضاة النواحي يأخذون أجرهم على عملهم هذا حسب القضايا التي يفصلون فيها « أي لهم عوائد على الناس بحسب الوقائع والبيع والشراء » على حد تعبير الروزنامجي ، وقد حددت وثائق المحكمة الشرعية رسوم القضايا في كثير من الأحيان فالقاضي اذا عقد عقد نكاحا ، يأخذ على من تزوج البكر ستين نصفا ، وعلى من تزوج الثيب ثلاثين نصفا ، يأخذ العاقد شيئا ، والشهود شيئا ، والباقي يحمل الى بيت المال (٤٣) .

أما في حالة التركات . فكان يأخذ من كل تركة العشر ، لبيت المال ، ورسم الحجة اثنى عشر نصفه فضة ، وقد وصل أجر القاضي في بعض الأحوال ، الى ثلث التركة ، التي يتركها صاحبها دون وريث ، وذلك من صافي التركة ، بعد خصم المصاريف ، وقد سجلت وثائق محكمة المنصورة احدى هذه الحالات في عهد

---

(٤٢) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (٤٦) ، مضابط محكمة المنصورة ، مضبطة رقم (١) ، ص ١٣٦ ، حيث نجد النص التالي « يوم الجمعة الأزهر خامس عشر محرم سنة ١١٢٨ - ١٠ يناير ١٧١٦م ، استقر الحال على أن المعاملة ماشية بين المسلمين الفلوس الجدد الديوانية والفضة القديمة الديوانية الواسعة ، والريال بخمسة وسبعين نصف فضة ، والجدد الزغل ، والفضة المقاصيص بطالة الى أن يحضر أمر من صاحب الدولة والسعادة بمصر حسب رضا أعيان الولاية بذلك . وأن كل قايم مقام لمولانا أفندي سبب ذلك يكونوا أعيان الولاية لمساعدين . لمولانا أفندي ، وأجهر النداء بذلك بسوق المنصوره واقع ذلك بحضور الأمير أحمد قايمقام الولاية حالا ، والأمير رجب أوده باش عزبان وأحمد أوده باش مستحفظان حالا وسيدى رمضان سردار جمليان حالا وشاهين جربجي جراكسة وجميع كبير من أعيان الولاية واطلاعهم على ذلك » .

(٤٣) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، المصدر السابق ، ص ٤٤ .

القاضي حسن أفندي، في ١٤ جماد أول سنة ١١٥٣ هـ ـ ٧ أغسطس ١٧٤٠ م . حيث بلغ صافي تركة رجل جلاب رقيق يدعى برجد من دارفور مبلغ اثنين وخمسين فندقليا . خرج منها مصاريف أربعة فندقلي ، والباقي وقدره ثمانية وأربعين فندقليا ، تسلم منها أحمد اوده باشة لجهة بيت المال اثنين وثلاثين فندقليا « والباقي وقدره ستة عشر فندقليا حصة مولانا أفندي المومى اليه أعلاه بحق الثلث على جاري العادة (٤٤) » .

وبتدبر الأمر نجد أن ايكال مهمة جمع الرسوم الى القضاة أنفسهم ، وأخذ أجرهم من المتقاضين ، أدت هذه الأمور الى خراب ذمم نفر منهم ، وبالتالي أصاب القضاء في العصر العثماني التدهور بصورة مشينة . وسنناقش هذا العنصر فيما يلي :

ثالثا : تدهور النظام القضائي وعوامله :

صور الشيخ العريشي حال القضاة في نهاية القرن الثامن عشر بقوله « ناس فقرا أصحاب عيال مستحقون لهذه الخدمة الشريفة (٤٥) » ولا شك أن هذه الحال التي وصفها العريشي جعلت بعض القضاة يلجأون الى طرق غير مشروعة في الحصول على الأموال ، كما كانت تفعل الأجهزة الادارية الأخرى ، حتى أصاب بعضهم الثراء الفاحش كما سنرى ، ولكن هذا الاسلوب أدى في نفس الوقت الى تدهور القضاء ، وزعزعة العدالة ، نظرا لأن القادر من المتخاصمين أصبح يستطيع شراء ذمة القاضي ، ويحصل على الحكم لصالحه ، ونقرأ في المصادر المعاصرة الكثير عما أصاب القضاء من تدهور ، حتى اضطر الأهالي مرات عديدة الى الشكوى

---

(٤٤) نفسه ، ص ٤٤ .

(٤٥) أحمد العريشي ، المصدر السابق ، اجابة السؤال الثاني .

من قضاة النواحى الى قاضى عسكر أفندى ، الذى قد لا يكون هو نفسه فوق مستوى الشبهات (٤٦) ، لأننا نعثر على نظم لأحد شعراء القرن الثامن عشر ، يعبر به عن خراب ذمة قاضى القضاة ، وشرهه فى جمع الأموال قائلا :

في مصر ، من القضاة ، قاض وله   فى أكل مواريث اليتامى وله
ان رمت عدالة فقل ، مجتهدا   من عد له درهمـا عدله (٤٧)

كما أن الفلكولور الشعبى سجل الفساد والتدهور الذى حل بهذا الجهاز على يد متوليه فأصبحت الأمثلة الشعبية المتداولة بين فئات الشعب تعبر عن ذلك نسوق منها على سبيل التمثيل ما يلى :

١ ـ يفتى على الابرة ، ويبلع المدرة .

٢ ـ الرشوة حلت عمامة القاضى .

٣ ـ القاضى ان مد يده كثرت شهود الزور .

٤ ـ ان حبيت حاجتك تنقضى وتكرم ابعت لهـا راجل يقول اه سى درهم (٤٨) .

ولم تعد الأوامر التى تصدر الى القضـاة والتى تحذرهم من اتباع الأساليب غير المشروعة بذات فائدة ، فاننا نجد فى وثائق المحكمة الشرعية كثيرا من الأوامر التى صدرت الى القضاة تهدد كل من تسول له نفسه أخذ رشوة أو غيرها ، أو يغالى فى جمع الرسوم ، أو يقع فريسة لحيل الشهود ، وعمليـات التزوير التى يقوم بها

---

(٤٦) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، المصدر السابق ، ص ٤٤ .
(٤٧) محمود الشرقاوى ، مصر فى القرن الثامن عشر ، جـ ١ ، ص ١٢٦ .
(٤٨) أحمد رشدى صالح ، الأدب الشعبى ، ص ٦٨ .

العدول فى محاكم النواحي ، وهناك كثير من القضـــايا التى ظـل أصحابها سنوات طويلة يحاولون فيها اثبات التزوير الذى أضاع حقوقهم ، حتى تمكنوا من ذلك فى نهاية المطاف (٤٩) • والمصـــادر المعاصرة مليئة بالشكوى من تدهور ذمم بعض القضــــاة ، رغـــم الاجراءات المشددة التى اتخذت ضد بعضهم ، والقيام بعملية « تجريسهم » على حد تعبير هذه المصـــادر ، وعدم الرضـــاء عن تصرفاتهم (٥٠) ، ويمكن ارجاع أسباب هذا التدهور الذى أصاب القضاء فى العصر العثمانى الى العوامل التالية :

أولا : شراء مناصب القضاء ، حيث ان القضاة بدءا من قاضى العسكر نفسه ، الى قاضى الناحيـــة أصبحوا يشترون مناصبهم من أصحاب الحق فى تعيينهم فى هذه المناصب ، ومن هنا فانهم عملوا على استغلال مناصبهم فى جمع الأموال لتعويض ما دفعوه ثمنا لهذه المناصب (٥١) ، وتحقيق فائض يوفر لهم ثراء فى حالة تركهم لمناصبهم ، ونتيجة لهذا النظام ، توصل الى مناصب القضـــاء فى النواحى ، فى القرن الثـــامن عشر ، من هو غير ذى أهل لهـــذه المناصب ، وقد ذكر الجبرتى مثالا يوضح ، هذا الفساد الذى حل بالنظام القضائى قائلا ان « السيد نجم الدين بن صالح بن احمد بن صالح بن محمد بن عبد الله التمرتاشى الغزى الحنفى ســـافر الى اسلامبول ، وتداخل فى سلك القضاء ورجع الى مصر ، ومعه نيابة أبيار بالمنوفية ، ومرسومات بنظارات أوقاف ، فاقام بأبيار قاضيا نيفا وعشرين سنة ، وهو يشترى نيابتها كل دور ، وابتدع فيها

---

(٤٩) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) تركى ، عين (٦١) ، دفاتر أحباسى أرقام ٤٦١٧ ، ٤٦١٩ ، ٤٦٢٦ •

(٥٠) أحمد كتخدا عزبان ، **الدرة المنصانة** ، (مخطوطة) ، جـ ١ ، ص ص ٢٣٠ ـ ٢٣١ •

(٥١) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، المصدر السابق ، ص ٤٥ •

الكشف على الأوقاف القديمة ، والمســاجد الخربة التى بالولاية وحساب الواضعين أيديهم على أرزاقها ، وأطيانها حتى جمع من ذلك أموالا ، ثم رجــع الى مصر ، واشترى دارا عظيمة بدرب قرمز بين القصرين واشترى المماليك والجوارى وترونق حاله ، واشتهر أمره ، وركب الخيول المسومة ، وصار فى عداد الوجهاء ، ثم تولى نيابة القضــاء بمصر فى ســـنة ست وثمانين (١١٨٦ هـ ــ ١٧٧٢ م) فازدادت وجاهته وانتشر صيته وابتكر أمورا منها تحليف الشهود ، وغير ذلك ، ووصل به الأمر الى حد أنه جعــل مملوكه على أفنـــدى « يتولى نيابات القضاء فى المحلة ومنوف وغيرها » (٥٢) .

ثانيا : اهتمام بعض رجــال القضاء بجمع الأموال ، أكثر من اهتمامهم بالعمل القضائى نفسه ، فقد أصبح همهم فى المقام الأول فرض الضرائب على الخصومات والتركات « حتى كان بعض اليتامى من الورثة لايبقى لهم من مال مورثهم شىء ، لأنه (أى القاضى) كان يستوفى ضرائبه الفادحة أولا ، وكان يقدرها كما يشاء » (٥٣) فاذا أضفنا الى جانب ذلك انزواء علماء الأزهر طوال معظم العصر العثمانى عن المشاركة الفعالة فى ميدان الحياة العامة ، مما أفسح المجال أمام هؤلاء القضـــاة الذين لم يجدوا من يقف فى وجههم ، بحيث كانوا فى بادىء الأمر يخشون صولة العلماء ، عندما كانوا لايخشون فى الحق لومة لائم ، ولا يداهنون فيـــه ، فلما تقاعس هؤلاء العلماء عن الادلاء بدلوهم فى ميدان العدالة ، وافتتنوا بالدنيا

---

(٥٢) عبد الرحمن الجبرتى ، **عجائب الآثار فى التراجم والأخبـــار** ، جـ ٢ ، (حوادث ١٢٠٠ ــ ١٧٨٥م) ، ص ١٢٧ .

(٥٣) محمود الشرقاوى ، المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ١٥٢ .

لم يعد القضاة يخشونهم • وسلكوا سبيلهم فى الافتنان بالدنيا (٥٤) ، وكان هذا عاملا من عوامل تدهور القضاء •

ثالثا : اهمال القواعد التى وضعها قانون نامه سليمان بشأن القضاء ورجاله ، فقد أعطى هذا القانون لباشا مصر الحق فى وضع القاضى الذى يبيع نيابة محكمته « لقاء مبلغ معين » فى السجن الى « أن يأتى الأمر بقصاصه بعد أن تعرض أحواله » (٥٥) ، ولكن الوثائق تثبت أن هذا النص لم يطبق مما جعل القضاة يتمادون فى بيع نيابة محاكمهم لنواب وربما كان الجهل بالأمور الشرعية صفة من أبرز صفاتهم • وقد عبر صاحب هز القحوف عن جهل قضاة النواحى بقوله :

يقول هذا قد لزمه الحد حيث سرق ومنه تقطع اليد

ان عقد النكاح ليس يدرى منه سوى زوجت بنت عمرو

وليس يدرى شاهدا ولا ولى ولا يعرف صحة من علل (٥٦)

كذلك حتم قانون نامه وسليمان على باشا مصر أن يستقصى أخبار القضاة ومراقبة تصرفاتهم وعليه أن « يسجن من صح عنده نصر الظالم على المظلوم ولا يتبع الحق ، وليقيم نائبا عنه وليكتب الى الأبواب العالية ، ويعمل بما يصدر به الأمر بهذا الشأن فان حاد « أمير الأمراء » أو « ناظر الأموال » عن جادة الشرع القديم وتساهل معهم ، ولم يكتب للأبواب العالية ، أخبارهم ، فقد حق عتابه بل عقابه (٥٧) •

---

(٥٤) محمود الشرقاوى ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١٥٢ •

(٥٥) قانون نامة ، سليمان ، النسخة السابقة ، ص ٢٠ •

(٥٦) يوسف الشربينى ، **هز القحوف فى شرح قصيدة أبى شادوف** ، ج ١ ص ٨٦ •

(٥٧) قانون نامة ، سليمان ، النسخة السابقة ص ٢١ •

ويبدو أنه عندما بدأ الضعف يدب فى جسم الجهاز الادارى فى مصر لم تعد هذه النصوص توضع موضع التنفيذ ، وبخاصة عندما بدأ أمراء المماليك يطفون على سطح الادارة فى مصر ، ومن هنا فان عدم تنفيذ هذه النصوص ، أدى الى أن القضـــــاة بدأوا لا يشعرون برهبة الأوامر الادارية التى تصدر اليهم وتمادوا فى سبيلهم وأنتشرت الرشوة والفساد وعمت عمليات التزوير ميـــدان هذا الجهاز الفعال مما أدى الى تدهوره بصورة مشينة .

رابعا : تقويم النظام القضائى فى العصر العثمانى ، وأثره على المجتمع المصرى :

رأينا فيما سبق كيف أن العثمانيين ، أدركوا منذ دخولهم مصر خطورة الجهاز القضائى فى الحياة الادارية فى مصر ، والمكانة التى يحظى بها أصحاب هذا الجهاز ، ولذا فانهم لم يقدموا منذ اللحظة الأولى على اعلان عثمنة هذا الجهاز ، وعملوا على اخضاع هذا الجهاز لنفوذهم رويدا رويدا ، أى على مراحل حتى تم لهم ما أرادوا كما رأينا سنة ٩٢٨ هـ ــ ١٥٢٢ م ، أى بعد دخولهم مصر بخمس سنوات ، ولكن الاســــلوب الذى سار عليه العثمانيون من جعل الجهاز القضائى عثمانيا جسما وروحا ، بتعيين قضاة عثمانيين ، يعتمدون فى تفاهمهم مع الشـــعب فى حل مشـــاكله على أسلوب الترجمة ، أدى هذا الأسلوب الى انتشار عمليات التضليل والتزوير فى هذا الجهاز .

أضف الى جانب ذلك أن أســـلوب شراء مناصب القضـــاء . جعل القضاة ــ كما رأينا ــ يهتمون فى المقام الأول . بجمع الأول لتعويض ما دفعوه ثمنا لشراء مناصبهم ، وتحقيق فائض لهم ، ولذا فانهم فرضوا الرسوم الباهظة على القضايا ، وأصبح اهتمامهم بهذا الجانب أقوى من اهتمامهم بالعمل القضائى نفسه مما عاق العدالة

فى كثير من الأحيان • وجعل الناس تجأر بالشكوى ، من تسرب الفساد الى جهاز القضاء ، وقد استمر هذا الفساد حتى بعد أن بدأ القضاة المصريون ، يعودون الى تولى مناصب القضاء مرة ثانية ، منذ أواخر القرن السادس عشر • وذلك لاستمرار عملية شراء مناصب القضاء مما دفع الى هذا الجهاز بكثير من الذين يجهلون قواعد الشريعة الصحيحة ، ولم يكونوا أهلا لهذه المناصب ، ولذا فاننا وجدنا من واقع سجلات المحاكم الشرعية • وما ذكرته المصادر المعاصرة أن عمليات التزوير والتضليل واستشراء اسلوب الفساد تستمر تفعل فعلها فى داخل هذا الجهاز الفعال • الذى كان منوطا به كثير من الاختصاصات التى تتعلق بمشاكل الجماهير • ومن هنا فاننا نجد أن سوء حالة القضاء انعكست على المجتمع المصرى بصورة عامة ، وبدأ القادرون على دفع الرشاوى ، يصلون الى ما يريدون بأساليب غير مشروعة مما ترتب عليه ــ وبخاصة فى الريف ــ قيام كثير من المنازعات والثارات بين السكان ، هذا الى جانب أن رجال الأوجاقات ، المقيمين بالريف استغلوا هذه الحال التى وصل اليها الجهاز القضائى ، وخراب ذمم القضاة وبدأوا يحصلون منهم على الحجج التى تبيح لهم كثيرا من الامتيازات ، واستغلال الفلاحين، فأثر ذلك بدوره تأثيرا سيئا على حالة السكان الاقتصادية والاجتماعية •

خلاصة القول ان الجهاز القضائى فى مصر فى العصر العثمانى ، لم يلعب الدور الذى كان منوطا به بأمانة واخلاص ، بل لا نغالى فى شىء اذا قررنا أنه لعب دورا عكسيا فساعد على سوء الأحوال • وتدهور النظام كلية ، وربما كان التسيب الادارى وعدم احترام النصوص الخاصة بتنظيم القضاء وضبطه وادارته سببا رئيسيا فى ذلك • وبذا لم يعد النظام القضائى بأحسن حالا من غيره من الأنظمة الادارية فى مصر العثمانية •



الفصل الحادى عشر

دور المغاربة فى تاريخ مصر
فى العصر العثمانى

تمهيد :

سار العثمانيون ، بعد بسط نفوذهم على البلاد العربية ، على سياسة كان اطارها العام قائما على عدم تعقيد الأمور ، طالما ظلت هذه البلاد تقدم الخزينة المطلوبة منهـا سنويا ، وجريا على هذه السياسة فان العثمانيين ، لم يحاولوا طوال فترة حكمهم ، وضع عوائق أمام انتقال الأفراد من بلد عربى الى آخر ، ولم تعرف البلدان العربية ، التى خضعت للحكم العثمانى ، الحدود السياسية ، بالمعنى المعروف لنا الآن ، ولذا فان كثيرا من الأفراد كانوا ينتقلون من بلد عربى الى آخر ، والاشتغال فى البلد الذى ينتقلون اليه بالمهنة التى يريدونها ويرغبون فيها ، ما دامت قدراتهم الفنية تمكنهم من الاشتغال بهذه المهنة . وقد أتاحت هذه السياسة الفرصة لكثير من المغاربة ، أن يستقروا فى مصر ، وان كان استقرار بعض المغاربة فى مصر ، سابقـا للوجود العثمانى فى البلدان العربية ، ولكن الوجود المغربى ازداد فى بلدان المشرق العربى فى العصر العثمانى

بصورة عامة وفى مصر بصورة خاصة (١) ، لأسباب كثيرة ، سوف تبرزها هذه الدراسة فى حينها ، هذا بالاضافة الى وجود بعض قبائل العربان المغاربة التى أتت الى مصر فى فترات مختلفة ، وكانت تتجول فى ريف مصر وقراه ، حتى أصبحت تشكل قوة تخشاها السلطة وتعمل على محاربتها ، كما سنرى فيما بعد ، وقد أتاح لها نظام الحكم العثمانى أن تلعب دورا بارزا فى أحداث تاريخ مصر فى تلك الفترة ، فى مختلف جوانبه السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية ، وهذا ما سوف تحاول هذه الدراسة أن تبرزه .

أولا ـ دور المغاربة فى الحياة السياسية المصرية :

سبقت الاشارة الى أن استقرار المغاربة فى مصر ، كان سابقا للفتح العثمانى ، ويتضح من أقوال المصادر المعاصرة . انهم كان لهم تأثيرهم ومكانتهم فى داخل المجتمع المصرى ، وقد شاركوا فى محاولة ضد العثمانيين عن مصر ، حيث يذكر مصدر معاصر أن التجريدة التى أعدها السلطان طومان باى لملاقاة السلطان سليم ، كان يتقدمها نحو مائتين من الرماة والتركمان والمغاربة (٢) ، ولذا

---

(١) حول الوجود المغربى فى المشرق ، انظر الدراسة القيمة ، التى نشرتها الدكتورة ليلى الصباغ تحت عنوان « الوجود المغربى فى المشرق المتوسطى فى العصر الحديث » بالعدد ٧ و ٨ ، بـ : **المجلة التاريخية المغربية** ، ص ٧٥ ـ ٩٨ ، توتبر ، ١٩٧٧ .

(٢) محمد بن أحمد بن اياس ، **بدائع الزهور فى وقائع الدهور** ، ج ٥ ، ص ١٣٤ ، محمد بن أبى السرور البكرى ، **اللطائف الربانية على المنح الرحمانية** ، مخطوطة تحت رقم ٨٣٧٦ ـ دار الكتب المصرية ، ص ٥٧ ، من الترقيم الذى وضعته للمصورة التى فى حوزتى . ويذكر فى ص ٥٨ « ثم ان طايفة المغاربة ، اختلفت على السلطان طومان باى . فلما حثهم على السفر ، أرسلوا يقولوا له ، نحن ما لنا عادة بسفر، واذا سافرنا ، ما نسافر الا لقتال الفرنج ، وأما المسلمين فلا نقاتلهم » .

فان السلطان سليم لم يستطع أن يتناسى المغاربة ، حينما أراد تسفير بعض الفئات من مصر الى استانبول ، فكان من بين الفئات التى وقع عليها اختياره « أعيان تجار المغاربة » (٣) ومن الذين سافروا « من تجار المغاربة • الشيخ سالم ، وسعيد التاجورى ، وسعيد اللبدى وأبو سعيده وآخرون » (٤) ويستفاد من هذه الأقوال صراحة مشاركة المغاربة فى أحداث الحياة السياسية فقد وقفوا يدافعون عن مصر ، وتعرض التجار المغاربة ــ وكان التجار فى ذلك العصر يلعبون دورا بارزا فى الحيـاة السياسية ــ الى ما تعرض له غيرهم من طوائف المجتمع المصرى ، على يد السلطات العثمانية فى بداية الحكم العثمانى • ولكن الدور السياسى البارز الذى لعبه المغاربة فى الحياة السياسية المصرية فى العصر العثمانى ، يبرز بصورة واضحة فيما قامت به قبائل العربان المغاربة التى كانت تنتشر فى أرجاء البلاد شمالها وجنوبها ، وبصورة خاصة منذ القرن السابع عشر حينما بدأ النفوذ العثمانى يصاب بشىء من الضعف ، نتيجة لبروز العنصر المملوكى على مسرح الحياة السياسية المصرية ، واستئثار الأمراء المماليك بمعظم المناصب الادارية ، وبسط نفوذهم على الحامية العثمانية ذاتها ، منذ ذلك الوقت ازداد نفوذ عربان المغاربة فى مصر ، وقاموا بكثير من الأعمال السلبية التى سببت ازعاجا لسلطات القاهرة ، فتذكر المصادر

---

(٣) محمد بن أحمد بن اياس ، المصدر نفسه ، ج ٥ ، ص ١٧٨ •

(٤) نفس المصدر ، ج ٥ ، ص ٢٣١ •

وقد ذكر فى ص ٤٢٦ من نفس المصدر ، أن من بين الذين حضروا من استانبول « الخواجا يحيى بن عبد الكريم اللبدى المغربى من تجار جامع طولون » • وهذا يدل على أن العدد الذى أرسل الى استانبول من المغاربة أكبر بكثير من الأسماء التى سجلها فى ص ٢٣١ ، وان ابن اياس نفسه قد احتاط لنفسه عند ذكر الأسماء حيث ذكر عبارة « وآخرون لم يحضرنى أسماؤهم من التجار بأسواق القاهرة وغيرها » ، ص ٢٣١ •

المعاصرة ان أحمد باشا والى مصر فى عام ١١٠١ هـ ١٦٨٩ م ، جرد حملتين على رأس كل منهما صنجق احداهما الى البحيرة فى الدلتا ، والأخرى الى البهنسا بالصعيد ، لمحاربة عربان ابن وافى المغاربة ، ويبدو من أقوال هذه المصادر ان هاتين الحملتين رغم ما بذلتاه من جهود لكسر شوكة هؤلاء العربان ، فانهما لم تستطيعا تحقيق الهدف المراد منهما ، لذا فاننا نجد الباشا يرسل خلفهما قوة ضخمة أخرى تتضح ضخامتها مما تذكره المصادر من انه كان على رأسها « اسماعيل بيك وجميع الكشاف وكتخدا الباشا ، وأغوات البلكات ، وكتخدا الجاويشية ، وبعض اختيارية وحاربوا ابن وافى وعربانه مرارا ، ثم وقعت بينهم وقعة كبيرة فهزم فيها الأجزاب ، وولوا منهزمين نحو الغرق » (٥) ، ويبدو ان هذه الجهود الحربية التى بذلتها سلطات القاهرة ، لم تستطع ، القضاء على نفوذ العربان المغاربة وعبثهم بالحياة فى ريف مصر ، مما سبب كثيرا من الاضطراب للسلطة فى القاهرة ، حتى وصل أمر عصيان عربان المغاربة للسلطة السياسية فى مصر ، الى السلطات السياسية العليا فى استانبول ، فاضطرت سلطاتها فى ١١١٠ هـ/١٦٩٩ م ، أن تصدر مرسوما الى حسين باشا واليها فى القاهرة بأن يعمل جادا فى القضاء على « **عبد الله بن وافى** » **المغربى بجهة قبلى** ، ومن

---

(٥) عبد الرحمن الجبرتى ، « **عجائب الآثار فى التراجم والأخبار** » ج ١ ، ص ٢٤ ، يوسف الملوانى ، **تحفة الأحباب بمن ملك مصر من الملوك والنواب** ، (مخطوطة) مكتبة رفاعة رافع الطهطاوى بسوهاج ، رقم ٨٠ تاريخ ، ونسخة مصورة عنها بقسم المخطوطات ، بدار الكتب المصرية تحت رقم ٥٦٢٣ تاريخ ، ص ١٢٢ ، أحمد شلبى بن عبد الغنى ، **أوضح الاشارات ، فيمن تولى مصر من الوزراء والباشات** ، مخطوطة بمكتبة جامعة ييل بالولايات المتحدة ، تحت رقم ٣
توجد نسخة مصورة عنها فى حوزتى ، حققتها وأعمل حاليا على نشرها ، ص ٦٢
والغرق : اسم مكان بالفيوم .

منه من العربان واجلائهم عن البلاد (٦) ، وتنفيذا لهذا الأمر جمع حسين باشا الأمراء والأغوات ، وناقشهم فى أمر عربان المغاربة ، وأعمالهم التى باتت تحرك سلطات الدولة العثمانية فى استانبول ، فاتفق رأى هذا الجمع على « اخراج تجريدة ، وأميرها ايواظ بيك ، وصحبته ألف نفر من الوجاقات » (٧) ، ويبدو أن مقاومة عربان ابن وافى وأنصاره لهذه التجريدة كانت عنيفة ، مما اضطر ايواظ بيك أن « يطلب المدد لكثرة جموع العربان ، فعمل الباشا ديوانا ، واتخذا قرارا بارسال نجدة مكونة من خمسة من الأمراء الصناجق ، وأغوات الاسباهية الثلاثة وأتباعهم وأنفارهم ، فتهيئوا للسفر ، ونزلوا الجيزة ، وأقاموا أياما ثم ورد لهم الخبر بأن ايواظ بيك يحارب مع العربان وهزمهم ، وفروا الى الوجه البحرى • من طريق الجبل ورجع الأمراء الى مصر » (٨) • ورغم كل هـذه الأعمال

---

(٦) الجبرتى ، المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٩٥ ، الملوانى ، المصدر نفسه ، ص ص ١٢٠ ـ ١٢١ •

(٧) عبد الرحمن الجبرتى ، نفس المصدر ، ج ١ ، ص ٩٥ ، الملوانى ، نفس المصدر ص ٢٣٩ ، الشيخ على بن محمد الشاذلى الفرا ، ذكر ما وقع بين عسكر مصر المحروسة ١١٢٣هـ/١٧١١م تحقيق دكتور عبد القادر أحمد طليمات ، المجلة التاريخية المصرية ، المجلد الرابع عشر ١٩٦٨ ، ص ٣٢٥ ، حيث ذكر فى معرض حديثه عن ايواظ بيك « ان ابن وافى زاد جوره وغدره وسلط عربانه على البلاد ، وأفسدوا غاية الفساد ، فارسلوا له التجاريد ، فأتعبهم التعب الشديد ، ولم يقدر أحد أن يصل اليه ، ولم يجسر بالقدوم عليه لكثرة قومه وعربانه ، وشـجاعته وقوته وطغيانه ، فرجعوا عنه ، وأخلوا سبيله ، وقالوا ليس لنا معه حيلة فبرز اليه هذا الأمير ، (ايواظ) ، فلم يبق منهم صغير ولا كبير » ، ونلمس فى العبارة الأخيرة مبالغة من الشيخ على بن محمد الشاذلى ، حيث أن المصادر الأخرى السابقة الاشارة اليها ، تذكر أن هذه الواقعة التى حدثت بين الأمير ايواظ وابن وافى ، لم تكسر شوكة وقوة ابن وافى وعربانه ، وهو الأقرب الى الصواب لاستمرار دور عربان ابن وافى فى الفترة التالية لهذه الأحداث •

(٨) الجبرتى ، نفس المصدر ، ج ١ ص ٩٥ •

العسكرية الضخمة التى قامت بها سلطات القاهرة ، فانها لم تستطع القضاء على حركة عربان المغاربة وحدة مقاومتهم ، بل انهم هددوا القاهرة عن قرب ، حيث نزلت جماعة منهم بكرداسة (٩) ، بالقرب من القاهرة ، ودارت معارك حامية بينهم وبين ذو الفقار بيك كاشف الجيزة ، ولكنها لم تكن معارك فاصلة ، فقد نزل جمع من هؤلاء العربان مع أبى زيد بن وافى بوادى الطرانة (١٠) ، وحدثت بينهم وبين قائمقام البحيرة معارك عدة انتقل هؤلاء العربان عقبها الى الواحات واستقروا بها بعض الوقت ، ثم عادوا ادراجهم مرة أخرى الى صعيد مصر ، واستقروا بمحاجر الجعافرة (١١) . بالقرب من اسنا (١٢) « وصحبهم على أبو شاهين شيخ عربان النجمة ، وحصل منهم الضرر » ، فبدأت سلطات القاهرة مرة ثانية تخاف هؤلاء العربان وأعمالهم ، وحاولت ان تتبع كافة الأساليب لمقاومتهم « فاغرى بهم عبد الرحمن بيك ، ومن معه من الكشاف فأثخنوهم قتلا ونهبا » (١٣) ، واستمرت سلطات القاهرة فى طاردتها لعربان المغاربة ، الى ان نزل من بقى منهم الفرق بالفيوم ، فأرسل لهم الباشا تجريدة أخرى ، فانتقل هؤلاء العربان الى المنوفية (١٤) . ومع كل هذه المطاردات المتصلة ضد عربان المغاربة ، فانهم لم يستكينوا لسلطات القاهرة السياسية ، بل ظلوا يسببون لها الازعاج ، وعدم الاستقرار ، بصورة مستمرة ،

---

(٩) كرداسة : احدى قرى مركز امبابة ، محافظة الجيزة حاليا .

(١٠) الطرانة : ناحية من نواحى مركز كوم حمادة محافظة البحيرة حاليا .

(١١) الجعافرة : ناحية من توابع أسوان محافظة أسوان ، وتسميتها بالجعافرة نسبة الى عرب الجعافرة .

(١٢) اسنا : مدينة قاعدة مركز اسنا حاليا ، محافظة قنا .

(١٣) الجبرتى ، نفس المصدر ، ج ١ ، ص ٩٥ .

(١٤) الجبرتى ، نفس المصدر ، ج ١ ص ٩٥ ، أحمد شلبى ، نفس المصدر ، ص ٦١ ، يوسف الملوانى ، نفس المصدر ، ص ١٢٢ .

وهذا ما لم يحدث منهم في العصر المملوكي ، مما يدعو الى التساؤل ، ما الدوافع التي دفعتهم للقيام بمثل هذه الأعمال ضد السلطات العثمانية ـ المملوكية في الفترة موضوع البحث ربما كانت الاجابة على هذا التساؤل ترجع الى أن هـذه السلطات حاولت منذ بدء عهدها ان تضع حجرا على حركة العربان عموما والحد من امتيازاتهم التي حصـلوا عليها في ريف مصر ، حيث نجد أن قانون نامه مصر ، الذي صدر في عهد السلطان سليمان بن سليم تضمن فصلا عن أحوال العربان يشمل المواد ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، من مواد هذا القانون هي في مضمونها عبارة عن قيود والتزامات على العربان وشيوخهم ، **ونص انه يجب على الكشاف « ان يوقعوا عليهم الجزاء دون خوف بعد الرجوع الى أمير الأمراء وناظر الأموال » (١٥)**. وهذا الاسلوب لم يألفه العربان من قبل في العهد المملوكي هذا بالاضـافة الى ان نظام ادارة الأراضي الزراعية الذي سار عليه العثمانيون سواء كان نظام المقاطعات ، أو ما عرف بنظام الأمانات ، أو نظام الالتزام فان كـلا النظامين مكن الأمراء المماليك ورجال الحامية العثمانية من معظم الأراضي المصرية (١٦) ، وأوجد حجرا على معظم امتيازات العربان ، مما جعل العربان عموما بما فيهم عربان المغـاربة يقفون موقف المقـاومة من سـلطات القـاهرة ، ويشاركون في كل الحركات المضادة لها ، والهادفة الى اضعافها .

(١٥) قانون نامة مصر ، ترجمة عربية للدكتور احمد فؤاد متولى ، أستاذ مساعد اللغة التركية بكلية الآداب ، جامعة عين شمس ، دراسة وتحقيق ، بالاشتراك مع الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن ، تحت اشراف الاستاذ الدكتور أحمد عزت عبد الكريم ، معد حاليا للنشر ، ضمن مطبوعات سمنار التاريخ الحديث ، كلية الآداب جامعة عين شمس ، ص ٣١ ـ ٣٤ ، من النسـخة المعدة للنشر على الآلة الكاتبة .

(١٦) انظر : عبد الرحيم عبد الرحمن ، الريف المصري في القرن الثامن عشر ، ص ٦٧ ـ ٩٩ .

وهنا تجدر الاشارة ان هذا الموقف من سلطات القاهرة لم
قصرا على عربان المغاربة المتجولين فى ريف مصر ، وانما
المصادر ان المغاربة المقيمين فى القاهرة ذاتها لعبوا دورا سي
بارزا ضد هذه السلطات ، بما توفر لهم من ثراء نتيجة لاشت
بالتجارة ، وبما كان لهم من تنظيم قوى داخل أحياء الق
التجارية ، ولذا فانهم لم يستسلموا لهذه السلطات ، اذا رأ
تحيد عن طريق الصواب لا يخشون فى الحق لومة لائم ، لا يه
كبيرا أو أميرا ، فقد حدث أن تعرضت القاهرة فى ١٠٥٢هـ/٤٢
لعصابات اللصوص واتضح أثناء هذه الأحداث تواطىء والى الق
(رئيس الشرطة) مع هؤلاء اللصوص ، فما كان من تجار المغ
الا أن هددوا الباشا برفع شكاواهم الى السلطان اذا لم يعزل
الوالى « فعين الباشا واليا جديدا قام بتعقب اللصوص وألقى الق
على عدد منهم وعاد الأمن الى القاهرة » (١٧) وهكذا استطاع المغ
ارغام سلطات القاهرة على الاستجابة لمطلبهم تقريرا لدورهم ال
فى مجتمع القاهرة ، وهناك حادثة مشهورة تعرف فى مصادر ت
مصر باسم « واقعة المغاربة » وفحواها ان تجار المغاربة المق
بالقاهرة من أهل تونس وفاس ، كان من عادتهم دائما المشاركة
حمل الكسوة ، التى تعدها القاهرة لكسوة الكعبة الشريفة ، وا
بها فى شوارع القاهرة للتبرك بها ، وحدث أثناء مرور المغ
بالكسوة ، ان رأوا رجلا من أتباع مصطفى كتخدا القازدغلى يش
الدخان ، فكسروا أنبوبته وتشاجروا معه ، واتسعت المعركة
الطرفين . مما أزعج سلطات القاهرة ، واضطرت الى استد

---

(١٧) أندريه ريمون ، « فصول من التاريخ الاجتماعى للقاهرة العثمانية
مجموعة من الأبحاث قام بتجميعها وترجمتها تحت هذا العنوان ، زهير الشا
كتاب روز اليوسف ، العدد السابع عشر ، يوليه ، ١٩٧٤ ، ص ٤٢ .

العنف معهم وألقت القبض على جماعة منهم وأودعتهم السجن ، حتى غادر المحمل القاهرة ، خشية أن يقوم هؤلاء المغاربة بأعمال مضادة قد لا تحمد عقباها (١٨) • وتظل سلطات القاهرة تعانى من أعمال عربان المغاربة ، حتى ان الأمراء المماليك ، ارجعوا فى الديوان العالى سنة ١١٢٠هـ/١٧٠٩م سبب ازدياد نفوذ عربان المغاربة فى الصعيد الى ما يلقونه من حماية من محمد بيك حاكم جرجا ، فاصدر الباشا أمرا بعزل محمد بيك ، وتولية محمد بيك قطامش بدلا منه ، وهكذا ، كانت سياسة مصر الداخلية تتأثر بدور العربان المغاربة وبخاصة فى القرن الثامن عشر ، حيث شاركوا بصورة واضحة ، فى كل الأحداث السياسية ، التى مرت بها مصر خلال هذا القرن ، أثناء الصراعات السياسية بين البيوت المملوكية بعضها البعض ، فكانوا يقفون الى جانب بيت مملوكى ضد البيت الآخر فى هذه الصراعات ، فقد شاركوا محمد بيك حاكم جرجا ، فى حصار القاهرة أثناء فتنة افرنج أحمد سنة ١١٢٣هـ/١٧١١م (١٩) حيث

---

(١٨) الجبرتى ، نفس المصدر ، ج ١ ، ص ٢٩ •

(١٩) بدأت أحداث هذه الفتنة فى شعبان ١١١٩هـ أكتوبر ١٧٠٧م ، وادى تطور هذه الأحداث الى انقسام سلطات القاهرة والحامية ازاءها الى فرقتين ، الفرقة الاولى تمثلت فى الانكشارية وقاضى العسكر والباشا وايوب بيك ، ومحمد بك الكبير ، والمرتزقة من الأعراب والهوارة ، والفرقة الثانيــة من الأمراء السناجق والعزب ، وباقى الفرقة العسكرية بما فيهم السباهية ، واتهم الوالى خليل باشا بأذكاء نار هذه الفتنة ، وقد شحذت هذه الفتنة عقول الكتاب والشعراء المعـاصرين فأدلى كل منهم بدلوه بشأنها ، فوضع الشيخ على بن محمد الشاذلى الفرا ، مؤلفه القيم عنها « ذكر ما وقع بين عسكر مصر المحروسة ١١٢٣ » حققه الدكتور عبد القادر أحمد طليمات ، نشر بالمجلة التاريخية المصرية ، المجلد الرابع عشر ١٩٦٨م ، وانظر بخصوص هذه الفتنة كذلك ، عبد الرحمن الجبرتى ، المصدر نفسه ، ج ١ ، حوادث ١١١٩هـ/١٧٠٧م ، ص ٣٢ حوادث ١١٢٣هـ/١٧١١م ، ص ٣٨ ، ص ٩٦ ، ومصطفى ابن الحاج ابراهيم ، تاريخ وقائع مصر ، مخطوطة رقم ٤٠٤٨ تاريخ ، دار الكتب المصرية ، ص ٧٣ — ٩٣ ، دكتور عبد الرحيم عبد الرحمن ، المصدر نفسه ، ص ٦٠ •

أخذ « أفرنج أحمد مدة هذه الأيام فى تحصين جوانب القلعة وعمل متاريس ، ونصب مدافع وتعبية ذخيرة وجبخانة وملئوا الصهاريج وحضر فى أثناء ذلك محمد بيك حاكم الصعيد ،ونزل بالبساتين • فأقام ثلاثة أيام ، ودخل فى اليوم الرابع ، ومعه السواد الأعظم من العرب والمغاربة والهوارة ، ونزل ببيت آق بردى بالرميلة ، وحارب من جامع السلطان حسن من منزل يوسف آغات الجراكسة سابقا، فلم يظفر ، وقتل من جماعته نحو ثلاثين نفرا » (٢٠) ، ويبين لنا من هذا المقتبس أن بعض المغاربة يشاركون بقوة مسلحة فى محاولة اخماد الفتنة التى تعرضت لها القاهرة آنذاك •

كذلك شارك عربان المغاربة ، عرب الحبايبة فى أعمالهم ضد عبد الرحمن بك بمساندة بيت ابراهيم أبو شنب ، فأخذوا مع سالم بن حبيب (٢١) ، قافلة تجارية آتية من بلاد الشام ، وأخذوا فى الوقت ذاته سبعين جملا لعبد الرحمن بيك محملة ذخيرة كانت فى طريقها من الولجة الى منزله » (٢٢) •

---

(٢٠) الجبرتى المصدر نفسه ، ص ٣٨ ، ٤٠ ، ص ٩٦ ، مصطفى بن الحاج ابراهيم المصدر نفسه ص ٧٣ ــ ٩٣ •

(٢١) كان قد سبق لسالم هذا أن استقر فى حماية ابن وافى المغربى بناء على خطاب من ابراهيم بك أبو شنب « بأن يوطن أولاد حبيب عنده حتى يأخذ لهم اجازة من أستاذهم فرمضان (سالم) أحضر عمه وأخاه سويلما وعدوا الى الجبل الغربى وساروا عند ابن وافى شيخ المغاربة فرحب بهم ، وضرب لهم بيوت شعر ، واقاموا بها الى سنة ثلاثين ومائة وألف ١١٣٠هـ/١٧١٨م ، فمات ابراهيم بيك أبو شنب ، وكان يواسى أولاد حبيب ، ويرسل لهم وصولات بغلال يأخذونها من بلاد القبلية ، فلما مات فى الفصل (الطاعون) ضاقت معيشتهم ، فحضر سالم بن حبيب عند ابن وافى خفية » ، الجبرتى ، المصدر نفسه ج ١ ، ص ٣٤٦ ــ ٣٤٧ •

(٢٢) نفسه ج ١ ، ص ٥٧ ــ ٥٨ •

ومما يؤكد مناهضة عربان المغاربة للسلطات السياسية فى القاهرة ، وبخاصة فى القرن الثامن عشر ، الوقوف الى الجانب المناوىء لها من البيوت المملوكية ، ومساعدته ، فها هو محمد بيك جركس حينما تزداد حدة الصراع بينه وبين سلطات القاهرة ، نجده يفر هاربا فى ٧ جمادى الآخرة ١١٣٨هـ/١٠ فبراير ١٧٢٦م ، الى الجبل الأخضر ، ومن هناك يركب الى درنة بليبيا ، وعن طريقها يعود الى مصر بعد غيبته ببلاد الأفرنج (٢٣) ولم يكن يستطيع الذهاب والاياب عن طريق ليبيا ، الا اذا كانت مناوئته لسلطات القاهرة تجد التأييد والمساندة من عربان المغاربة ، كذلك حينما احتدم الصراع بين القاسمية والفقارية ، ويتمكن القاسمية من قتل قيطاس بيك بأمر من الباشا وتشتت أتباعه واختفى كل منهم ، حيثما وجد الملاذ ، فاننا نجد ان أحد أتباع قيطاس ويدعى عثمان بيك يختفى عند رجل مغربى بقية حياته حتى مماته وكان ابراهيم بيك أبو شنب يعرف مكانه ، ويرسل له مصروفا (٢٤) . ولهذا نجد أن سلطات القاهرة كانت تعمل دائما حساب المغاربة ، كما تعمل على محاولة احتوائهم وارضائهم وتقديم كل عون لحماية محمل الحج المغربى وقت حلوله بأرض مصر ، وحينما تجرأ الأمير خليل قطامش أمير الحج وأتباعه ١١٥٨هـ/١٧٤٥م على الحجاج بما فيهم المغاربة ووصلت هذه الأخبار الى مولاى عبد الله صاحب المغرب « أرسل مكتوبا الى علماء مصر وأكابرها ينقم عليهم فى ذلك » ، ولما اطلع الوزير محمد باشا راغب (٢٥) على ذلك المكتوب ، رد عليه ذاكرا لصاحب المغرب ، ما قام به ضد هذا الأمير وأتباعه قائلا « فوفقنى الله تعالى لقتل الشقى المذكور مع ثلاثة من رفقائه العاضدين له

---

(٢٣) نفسه ، ج ١ ص ٦٢ – ٦٤ .

(٢٤) الجبرتى ، المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٩٩ .

(٢٥) تولى ولاية مصر ١١٥٩ – ١١٦١هـ/ ١٧٤٦ – ١٧٤٨م .

في الشرود ، وطردنا بقيتهم بأنواع الخزى الى الصحارى ، فهم بحول الله كالحيتان في البرارى ، وولينا امارة الحج من الأمراء المصريين من وصف بين أقرانه بالانصاف والديانة ، وشهد له بمزيد الحماية والصيانة .» (٢٦) وهكذا أصبحت سلطات القاهرة تعمل على استرضاء سلطات المغرب تقديرا للعلاقات والروابط القائمة بين أجزاء الوطن الواحد ، وتقديرا للدور الذى يمكن أن يقوم به عربان المغاربة ضدها .

وظل المغاربة يلعبون دورهم في أحداث تاريخ مصر السياسى طوال القرن الثامن عشر ، فنجد « عسكر مغاربة » بين الامدادات التى أرسلت لمساندة تجريدة حسين بيك كشكش ١١٨١هـ/١٧٦٧م لمحاربة المنشقين بالصعيد ، كما شاركوا فى أحداث الصراع التى شهدها عهد على بيك الكبير ، وبخاصـــة الأحداث التى مر بهـا الصعيد ، حيث يرد ذكر المغاربة بين الفئات التى شاركت في هذا الصراع (٢٧) .

واذا كانت الأحداث السابق رصدها ، تظهر دور المغـاربة بالمظهر السلبى ضد سلطات القاهرة ، فان استقراء الأحداث يوضح دورهم الايجابى فى الدفاع عن مصر حينما تعرضت مصر لأول غزو خارجى فى العصر الحديث على يد الحملة الفرنسـية ١٢١٣هـ/ ١٧٩٨م ، فان المغاربة هبوا يدافعون عنها على اعتبار أنها وطنهم وخشى بونابرت أن يلعب المغاربة دورا فى هزيمة قواته لذا نجده يصـدر أمرا يـوم الخميس ٢ ربيـع الثانى ١٣/١٢١٣ سبتمبر ١٧٩٨م ، بأن ينادى بأنه على الاغراب من المغـاربة وغـيرهم ان يسافروا الى بلادهم « وكل من وجد بعد ثلاثة أيام يستاهل الذى يجرى عليه ، وكرروا المناداة بذلك وأجلوها بعدها أربعة وعشرين

(٢٦) الجبرتى ، المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ١٧٤ ـ ١٧٥
(٢٧) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٢٥٧ ـ ٢٥٨ .

ساعة » ، ولم يرضخ المغاربة لهذا الأمر وذهبت جماعة منهم « الى صارى عسكر (بونابرت) وقالوا له أرنا طريقا للذهاب ، فان طريق البر غير مسلوكة ، والانكليز واقفون بطريق البحر ، يمنعون المسافرين ، ولا نقدر على المقام فى الاسكندرية من الغلاء وعدم الماء بها فتركهم » (٢٨) • واحتدم شعور المغاربة من أجل الدفاع عن مصر أينما كانوا ، حتى ان الشيخ الكيلانى المغربى والذى كان مقيما بالحجاز حث الناس على الجهاد ، وبذل المال والنفس من أجل مصر واستجاب لندائه ووعظه الكثير من أهل الحجاز وركبوا البحر الى القصير ، وانضموا الى أهل الصعيد والأتراك والمغاربة وتصدوا لمحاربة الفرنسيين (٢٩) ، واستمر المغاربة سواء كانوا عربانا يتجولون فى ريف مصر ، أم تجارا يقيمون فى مدنها يدافعون عنها ويشاركون أشقائهم من المصريين فى الدفاع عن مصرهم ، حتى انتهى الاحتلال الفرنسى • ولكن دور المغاربة فى المشاركة فى أحداث مصر السياسية لم ينته بل استمر فى الفترة التالية كما سنرى فى الجزء الثانى من هذه الدراسة والخاص بدورهم فى تاريخ مصر فى القرن التاسع عشر •

ثانيا : دورهم فى الحياة الاقتصادية :

ان الدور الذى لعبه المغاربة فى الحياة الاقتصادية فى مصر فى العصر العثمانى ، لا يقل أهمية عن دورهم فى الحياة السياسية ، وان تميز بأنه كان دورا ايجابيا وذات فاعلية ، نتيجة للنفع الاقتصادى الذى عاد على المجتمع المصرى من وراء هذا النشاط الاقتصادى عن طريق نشاط المغاربة التجارى داخل مصر (٣٠) أو

---

(٢٨) المصدر نفسه ، ج ٣ ، ص ١٩ •

(٢٩) المصدر نفسه ، ج ٣ ، ص ٥٧ ، ٥٨ ، ٦٨ •

(٣٠) انظر بشان تفاصيل العلاقات التجارية هذه :
André Raymond, *Artisans et commerçants au Caire au XVIIIe siècle*, t.1, pp. 191-195, Damas, 1973.

نتيجة للمتاجرة بين مصر وبلاد المغرب العربى والتى بلغ حجمها فى عام ١٧٨٣ م ، ٦١٧ ، ٨٤٥ ، ٦٢ ، ووثائق العصر والتى لا يمكن حصرها فى مثل هذه الدراسة تزخر بالأسانيد التى تثبت فاعلية هذا الدور وأثره على الحياة الاقتصادية المصرية (٣٠ مكرر) ، فقد اشتغل المغاربة بالمتاجرة فى جميع أنواع السلع التى كانت رائجة ، وتمثل عصب الاقتصاد فى ذلك العصر ، وبخاصة تجارة وعصر الزيوت ، حتى ان المتتبع للوثائق الخاصة بالتجار الذين

(٣٠ مكرر) انظر بشأن التفاصيل حول هذا الموضـــوع ، ســـجلات المحاكم التالية : (١) محكمة الباب العالى وعدد سجلاتها ٥٥٩ سجلا (٢) محكمة بولاق وعدد سجلاتها ٨٣ سجلا (٣) محكمة طولون وعدد سجلاتها ١٢٠ سجلا (٤) محكمة قوصون وعدد سجلاتها ٤٧ سجلا (٥) محكمة الصالحية النجمية وعدد سجلاتها ١٠١ سجل ، (٦) محكمة باب الشعرية وعدد سجلاتها ١١٥ سجلا ، (٧) محكمة القسمة العسكرية ٤١٨ سجلا (٨) محكمة القسمة العربية وعدد سجلاتها ١٥٧ سجلا (٩) محكمة باب سعادة والخرق وعدد سجلاتها ٧٥ سجلا •

وقد أحصيت المواد الخاصة بالمغاربة فى سجل واحد من سجلات محكمة القسمة العسكرية ، وهو السجل رقم ١٧٥ ، الخاص بالفترة من ٢٢ ربيع أول ١١٧٧هـ/ ٢٠ سبتمبر ١٧٦٣م ـ ٢٠ ذى الحجة ١١٧٧هـ / ٢٠ يونيه ١٧٦٤م فبلغ عددها (٤١) مادة ، وأرقامها ، ٧٧ ص ٥٥ ، ٨٦ ص ٦٠ ، ٩٦ ص ٦٧ ، ١٢٤ ص ٨٩ ، ١٦٦ ص ١١٨ ، ٢٣٦ ص ١٧٠ ، ٢٤٨ ص ١٧٩ ، ٢٥٤ ص ١٨٢ ، ٢٥٥ ص ١٨٥ ، ٢٦١ ، ص ١٩٠ ، ٢٦٦ ص ١٩٢ ، ٢٧٠ ص ١٩٤ ، ٣٠٧ ص ٢٢٠ ، ٣٢٢ ص ٢٢٩ ، ٣٣١ ص ٢٣٤ ، ٣٣٧ ص ٢٣٧ ، ٣٤٦ ص ٢٤ ، ٢٥٤ ، ٢٥٧ ، ٣٨١ ص ٢٦٩ ، ٣٨٣ ص ٢٧٠ ، ٣٩٣ ص ٢٧٩ ، ٤٠١ ص ص ٢٨٥ ـ ٢٨٧ ، ٤٣٥ ص ٣١٢ ، ٤٥١ ص ٣٢٣ ، ٤٦٥ ص ٣٣٤ ، ٤٧٧ ص ٣٤٥ ، ٤٩٤ ص ٣٦١ ، ٥٠٤ ص ٣٦٩ ، ٥١١ ص ٣٧٠ ، ٥٢٤ ص ٣٨٤ ، ٥٣٩ ص ٣٩٨ ، ٥٥٩ ص ٤١٣ ، ٤٦٨ ص ص ٤١٩ ـ ٤٢١ ، ٥٧٨ ص ٤٢٩ ، ٥٩٣ ص ٤٤٢ ، ٦٢٦ ص ص ٤٦٣ ـ ٤٦٤ ، ٦٣٢ ص ٤٦٦ ، ٦٣٣ ص ٤٦٧ ، ٦٥١ ص ٤٨٣ ، ٦٧٢ ص ٤٩٨ •

هذا مثال لما ورد فى سجل واحد ، وجميع هذه السجلات محفوظة بأرشـيف الشهر العقارى المصرى بالقاهرة •

كانوا يمارسون نشاطهم بوكالة الزيت ببولاق ، يكاد يجزم بأن هذه التجارة كانت حكرا على المغاربة فقلما يعثر على تاجر يعمل بهذه التجارة غير مغربى ، وبخاصة أهل تونس وطرابلس الغرب ، وربما كان تعليل هذه الظاهرة يعود لجودة نمو أشجار الزيتون ببلاد المغرب العربى ، وعلى وجه الخصوص تونس التى أصبحت تعرف لدى الشعب المصرى عامة باسم « تونس الخضراء » ، وأيضا

= كذلك يجب الاطلاع بخصوص هذه التفاصيل على سجلات محكمة الاسكندرية الشرعية ومحكمة دمياط ، ومحكمة رشيد الخاصة بالفترة موضوع البحث والمحفوظة بالمخزن رقم ٤٦ ، بدار المحفوظات العمومية بالقاهرة ، وقد أحصيت المواد الخاصة بالمغاربة بالمضبطة رقم (١) الخاص بالفترة من ٢٧ محرم ١١٣٠هـ/٣١ ديسمبر ١٧١٧م الى ١٣ صفر ١١٣١هـ/٥ يناير ١٧١٩م من سجلات مضابط محكمة الاسكندرية فبلغ عددها (٦٤) ، مادة وأرقامها وأرقام صفحاتها كما يلى :

مادة ٣ ص ٤ ، ٤ ص ٣ ، ٣٨ ص ١٤ ، ٦٨ ص ٢٢ ، ١١٣ ص ٣٧ ، ١٢٢ ص ٤٠ ، ١٣٢ ص ٤٣ ، ١٣٨ ص ٤٤ ، ١٣٩ ص ٤٤ ، ١٦٣ ص ٥٢ ، ١٧٨ ص ٥٦ ، ١٨٣ ص ٥٦ ، ١٨٨ ص ٦٢ ، ٢٠٨ ص ٦٣ ، ٢٢٣ ص ٦٧ ، ٢٣٣ ص ٧٠ ، ٢٣٨ ص ٧١ ، ٢٤٣ ص ٨١ ، ٢٩٩ ص ٨٨ ، ٣٠٥ ص ٩٠ ، ٣١٠ ص ٩٢ ، ٣٩٥ ص ١١٦ ، ٤٤٥ ص ١٣٣ ، ٤٩٩ ص ١٤٧ ، ٥٠٠ ص ١٤٨ ، ٥٢٤ ص ١٥٥ ، ٦١٧ ص ١٨٤ ، ٦١٨ ، ٦١٨ ص ١٨٤ ، ٦٤٥ ص ١٩٦ ، ٦٤٨ ص ١٩٧ ، ٧١٤ ص ٢١٩ ، ٧٢٠ ص ٢٢٠ ، ٧٢٤ ص ٢٢٢ ، ٧٣٠ ص ٢٣٣ ، ٧٤٩ ص ٢٢٨ ، ٧٦٤ ص ٢٣٤ ، ٨٢١ ص ٢٥٤ ، ٨٢٤ ص ٨٥٥ ، ٨٢٦ ص ٢٥٦ ، ٨٢٩ ص ٢٥٧ ، ٨٣٠ ص ٢٥٧ ، ٨٣٨ ص ٢٦٠ ، ٨٤١ ص ٢٦١ ، ٨٤٢ ص ٢٦١ ، ٨٦٦ ص ٢٦٨ ، ٨٩١ ص ٢٧٦ ، ٩٢٨ ص ٢٨٨ ، ٩٣٠ ص ٢٩٠ ص ٢٩٤ ، ٩٤٥ ص ٢٩٥ ، ٩٧٨ ص ٣٠٦ ، ٩٩٣ ص ٣١٣ ، ١٠٦٥ ص ٣٣٧ ، ١٠٧٩ ص ٣٤١ ، ١١١٤ ص ٣٥٠ ، ١١١٩ ص ٣٥٢ ، ١١٣٦ ص ٣٩٢ .

وسوف ننشر هذه المواد تباعا لتكون عونا للباحثين فى دراسة تاريخ بلاد المغرب فى العصر الحديث .

بخصوص هذه المحاكم : انظر عبد الرحيم عبد الرحمن ، الريف المصرى فى القرن الثامن عشر ، ص ٣٨ — ٤٥ .

فان اشتغال المغاربة بتجارة البن يدل على ضخامة الثروة التى تكونت لدى معظمهم ، لأن هذه التجارة فى تلك الفترة كانت من التجارات المربحة ، وكان الذين يعملون بها من أصحاب رؤوس الأموال الضخمة لما تحتاجه من عمليات استيراد وايجاد وكلاء لهم فى موانىء البحر الأحمر ، وبخاصة مينائى مخاوجدة (٣١) ، وقد ثبت لدينا وجود طائفة ضخمة من التجار المغاربة يعملون بهذه التجارة (٣٢) ، ونتيجة لتكون رأسمال ضخم لديهم من وراء الاشتغال بهذه التجارة فان نشاطهم الاقتصادى تشعب فشمل عمليات الاقراض (٣٣) ، وهو العمل الذى تقوم به المصارف حاليا ، كما دخلوا ميدان التزام الأراضى الزراعية (٣٤) . كما اشتغل كثير من المغاربة بتجارة القماش بمختلف أنواعه ، وكذلك تجارة المرجان ، حتى ان بعض الوثائق تثبت وجود شركة لتجارة المرجان بين تاجر مغربى يدعى « الحاج محمد الشهير بالسقاط » من أهل فاس ، وبين الذمى شحيرة اليهودى الرشيدى القاطن بوكالة

---

(٣١) **ارشيف المحكمة الشرعية** ، سجلات محكمة القسمة العسكرية ، سجل رقم ١٦٥ مادة ٢٨٢ ص ١٨٢ . Raymond, *op. cit.*, t.1 p. 286, 330-335.

(٣٢) **ارشيف المحكمة الشرعية** ، سجلات محكمة القسمة العسكرية ، سجل رقم ٢٨٢ ص ١٨٢ . يذكر أندرى ريمون مثالا على ضخامة رأس المال الذى توفر لأحد التجار المغاربة عثمان بن حسون الذى أصبح يعد من كبار التجار فى مصر ، وبلغت ثروته ٣٩٫٩٠٠ بارة من تجارة الأقمشة والمجوهرات وغيرها .
Raymond, *op. cit.*, t. II, 405-401.

(٣٣) **أرشيف المحكمة الشرعية** ، سجلات اسقاط القرى سجل رقم ٣ مادة ٢٣٦٠ ص ٨٣ .

(٣٤) **أرشيف المحكمة الشرعية** ، سجلات اسقاط القرى ، سجل رقم ٣ مادة ٢٣٦٠ ، ص ٨٣ **المجلة التاريخية المغربية** ، عدد ٦ ، ص ١٢٥ ـ ١٢٨ ، عبد الرحيم عبد الرحمن ، **نفس المصدر** ، ص ٩١ ـ ٩٥ .

المرجان بالقاهرة (٣٥) . هذا الى جانب اشتغال بعضهم بتجارة العطارة فى كثير من أحياء القاهرة وخططها ، كما اشتغل بعضهم الآخر بتجارة السلاح وتصنيعه فى سوق السلاح بالقاهرة ، وبخط البندقيين (٣٦) ، وكثيرا ما تسبق الوثائق اسم التجار المغاربة بوصف « من أعيان التجار » (٣٧) أى من كبارهم ، كما حمل معظمهم لقب « خواجا » (٣٨) وهو لقب ، كان يطلق على كبار التجار فى ذلك العصر ، واشتغل كثير من المغاربة بالحرف وأصبحوا من أربابها مثل الحياكة ، مثل « لاشين مصطفى الخياط » (٣٩) ، بحرفة الدلالة مثل « الحاج عبد القادر الدلال فى الأحرمة » (٤٠) ، والحلاقة مثل « الأستاذ محمد بن الحاج محمد بن المرحوم محمد التونسى المغربى » (٤١) الذى كان يعمل حلاقا بخط البندقيين ، والحجامة مثل « الحاج على بن المرحـــوم الحاج محمـــد المغربى

---

(٣٥) **ارشيف المحكمة الشرعية** ، سجلات محكمة القسمة العسكرية ، سجل رقم ١٧٥ ، مادة ٣٨٣ ، ص ٢٧٠ .

(٣٦) **أرشيف المحكمة الشرعية** ، سجلات محكمة القسمة العسكرية ، مادة ٣٥٧ ص ٢٥٣ بخصوص خط البندقيين ، انظر ، **المجلة التاريخية المغربية** ، عدد ٩ ، ص ١٨٣ ، هامش (١) .

(٣٧) **أرشيف المحكمة الشرعية** ، سجلات محكمة القسمة العسكرية ، سجل رقم ١٧٥ ، مادة ٢٥٥ ، ص ١٨٥ ، مادة ٢٣٦ ، ص ١٧٠ ، وعموما معظم الوثائق نعثر فيها على هذه الصفة .

(٣٨) **أرشيف المحكمة الشرعية** ، سجلات محكمة القسمة العسكرية ، ســـجل رقم ٢٠٧ ، مادة ١٠٤ ، ص ٦٩ . على سبيل المثال حيث ان هذا اللقب اقترن كذلك بمعظم التجار المغاربة .

(٣٩) **ارشيف المحكمة الشرعية** ، سجلات محكمة القسمة العسكرية ، سجل رقم ١٧٥ ، مادة ٢٧٠ ص ١٩٤ .

(٤٠) **نفس الوثيقة** .

(٤١) **أرشيف المحكمة الشرعية** ، محكمة الصالحية النجمية ، سجل رقم ٥٠٩ ، مادة ١٥٥ ص ٥٠ ، **المجلة التاريخية المغربية** ، عدد ٩ ص ١٨٤ ـ ١٨٥ .

السفاقسى » (٤٢) ، وتطريز الحرير مثل الحاج محمد بن المرحوم الحاج أحمد المغربى الحريرى ، بخط التربيع (٤٣) ، وغير ذلك من الحرف حتى ان بعضهم عمل « بوابا » بوكالة الكعكيين (٤٤) ، كما عمل بعضهم بمهنة القبانة في القاهرة وغيرها من المدن المصرية وبخاصة الاسكندرية (٤٥) .

وقد كان للتجار والحرفيين المغاربة تنظيمهم القوى فى كل حى من أحياء القاهرة ، فلكل جماعة شيخ متحدث باسمهم ويدافع عن حقوقهم لدى سلطات القاهرة ووكيل لهذا الشيخ مثل الحاج سعيد الذى كان شيخا لطائفة المغاربة بسوق طولون ١١٥٢ هـ/ ١٧٤٠ م (٤٦) ، والخواجا المكرم الحاج أحمد شيخ التجار بخط

---

(٤٢) ارشيف المحكمة الشرعية ، محكمة القسمة العسكرية ، سجل رقم ١٧٥ ، مادة ١٢٤ ص ٨٩ .

(٤٣) ارشيف المحكمة الشرعية ، محكمة القسمة العسكرية ، سجل رقم ١٧٥ ، مادة ٣٥٤ ص ٢٥٠ .

(٤٤) ارشيف المحكمة الشرعية ، محكمة القسمة العسكرية ، سجل رقم ١٧٥ ، مادة ٢٤٨ ، ١٧٩ .

خط الكعكيين ، كان يبتدىء من شارع الغورية ، وينتهى الى شارع الباطلية ، به حمام الغورى ، ووكالة كبيرة معدة لبيع الدهانات ، وبه جامع سيدى يحيى بن عقب الذى كانت شعائره تقام من أوقافه التى كانت تحت نظر الشيخ محمد الهوارى المغربى ، انظر على مبارك ، الخطط التوفيقية ، ج ٢ ص ٩٥ ـ ٩٧ .

(٤٥) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (٤٦) مضابط محكمة الاسكندرية ، مضبطة رقم (١) مادة ١٢٢ ، ص ٤٠ .

(٤٦) ارشيف المحكمة الشرعية ، محكمة طولون ، سجل رقم ٢٢٤ ، مادة ٨٦٨ ، ص ٤٠١ ـ ٤٠٢ ، المجلة التاريخية المغربية ، عدد ٧ و ٨ ، ص ١٠٢ . يذكر على مبارك أنه بعد أن خربت القطائع والعسكر ، فارقت الناس جهة طولون ، وخرب الجامع وما حوله وصارت المغاربة تنزل فيه بأباعرها ومتاعها عندما تمر بمصر أيام الحج ، وكان من بين وكالات شارع طولون وكالة يقال لها وكالة المغاربة ، كما كان به عطفة تسمى عطفة المغاربة ، وربما يفسر لنا ذلك ضخامة الجالية المغربية بطولون ، لقدم استقرارها بها ، انظر الخطط التوفيقية ، ج ٢ ، ص ١١٤ ـ ١١٥ .

الغورية (٤٧) ، والسيد الشريف سليمان المدعو فرج بن المرحوم سليمان شيخ طائفة المغاربة (٤٨) ، والخواجا الحاج قاسم شيخ طائفة المغاربة بخط طولون (٤٩) ، وتثبت الوثائق ان هذه التنظيمات الاقتصادية المغربية امتدت الى سوق الجملون بخط الغورية (٥٠) ، وكالة الماوردي بخط سوق الفحامين (٥١) ، والوكالة الكائنة بالكعكيين (٥٢) ، وخط البندقيين (٥٣) ، وخط الأشرفية (٥٤) ، وباب الشعرية (٥٥) ، وقناطر السباع وبولاق القاهرة (٥٦) ، وقوصون كما كان للمغاربة تنظيماتهم في الثغور المصرية مثل الاسكندرية ودمياط ورشيد (٥٧) ، والمتتبع عن طريق وثائق المحكمة الشرعية لانتشار التنظيمات المغربية في أسواق

---

(٤٧) ارشيف المحكمة الشرعية ، محكمة القسمة العسكرية ، سجل رقم ١٧٥ ، مادة ٢٥٤ ص ١٨٥ .

(٤٨) ارشيف المحكمة الشرعية ، محكمة القسمة العسكرية ، سجل رقم ١٧٥ ، مادة ١٦٦ ، ١١٨ .

(٤٩) نفس السجل ، مادة ٤٩٤ ، ص ٣٦١ .

(٥٠) نفس السجل ، مادة ٢٣٦ ، ص ١٧٠ .

(٥١) نفس السجل ، ونفس المادة .

(٥٢) ارشيف المحكمة الشرعية ، محكمة القسمة العسكرية ، سجل رقم ١٧٥ ، مادة ٢٤٨ ص ١٧٩ .

(٥٣) نفس السجل ، مادة ٣٥٧ ، ص ٢٥٣ .

(٥٤) خط الأشرفية : كان يمتد من اول شارع السكة الجديدة ، وينتهي عند اول شارع الغورية وسمي كذلك لأن به جامع الأشرف الذى كانت توجد فى مقابلة يقال لها وكالة الأشرف ، ج ٢ ، ص ٢٣ - ٢٤ .

(٥٥) ارشيف المحكمة الشرعية ، محكمة الباب العالي ، سجل رقم ٩٠ مكرر ، مادة ٢١٨ ص ٤٢ ، المجلة التاريخية المغربية ، عدد ٩ ، ص ١٨٦ - ١٨٨ .

(٥٦) ارشيف المحكمة الشرعية ، محكمة بولاق ، سجل ٣٦ ، مادة ١٨٠٤ ص ٣٥٩ ، المجلة التاريخية المغربية ، عدد ٩ ، ص ١٩٢ - ١٩٤ .

(٥٧) بخصوص التفاصيل حول نشاط المغاربة فى هذه الثغور ، انظر سجلات =

القاهرة وأحيائها وخططها ، يمكنه ان يرسم خريطة القاهرة العمرانية والمدنية في ذلك العصر ، حيث ان كثيرا من الوثائق تحدد تحديدا دقيقا ، بداية ونهاية الأحياء والدروب والخطط التي كان يقطنها المغاربة ، أو التي لهم بها أوقاف وعقارات (٥٨) .

ويتضح مما تذكره الوثائق سواء فيما يتعلق بتركات ومخلفات المغاربة ، أو فيما يتعلق بمعاملاتهم التجارية فيما بينهم أو مع غيرهم من التجار ضخامة الثروات التي أصبح يحوزها الكثير منهم ، ولذا فان أوجه استثمارهم لهذه الثروات تعددت فأصبحت تشمل شراء العقارات المختلفة سواء بقصد الانتفاع بها ، أو وقفها على أوجه البر (٥٨ مكرر) ، كما شملت التزام الأراضي الزراعية (٥٩) ، وعمليات الاقراض للأمراء المماليك ، نظير رهن التزاماتهم (٦٠) وغير ذلك من أوجه النشاط الاقتصادي ، وحقيقة فان الدارس لتطور حركة الاقتصاد المصري في ذلك العصر ليقف مندهشا للدور الاقتصادي الذي لعبه المغاربة في تاريخ مصر ، وقد

= محاكم الاسكندرية ودمياط ورشيد ، المحفوظة بالمخزن رقم ٤٦ ، بدار المحفوظات العمومية بالقاهرة .

(٥٨) Raymond, op. cit., T. 2, pp. 475-476.

(٥٨م) أرشيف المحكمة الشرعية ، محكمة الباب العالي ، سجل رقم ٩٠ مكرر . مادة ٦٥ ص ١٣ ، سجل رقم ١٢٨ ، مادة ٣٦٩ ص ١٨ ، سجل ١٧١ ، مادة ٦٣٩ ، ص ص ٢٤٦ - ٢٤٧ ، سجل ١٣١ مادة ٥٣٤ ، ص ١٤٢ ، سجل ١٣٣ ، مادة ٧٦٨ ص ١٩٦ ، محكمة بولاق ، سجل ٢٦ ، مادة ١٨٠٤ ص ٣٥٩ ، المجلة التاريخية المغربية ، عدد ٩ ص ١٨٢ - ١٩٦ .

(٥٩) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات اسقاط القرى ، سجل رقم (٣) مادة ٢٣٦ ، ص ٨٣ ، المجلة التاريخية المغربية ، عدد ٦ ص ١٢٥ - ١٢٨ عبد الرحيم عبد الرحمن ، نفس المصدر ، ص ٩٢ - ٩٣ .

(٦٠) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات اسقاط القرى ، سجل (٣) ، ص ٦٦ ، ٨٤ ، ٩٢ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ١٠٥ ، ١٠٦ .

سبقت الاشارة الى ان التجار المغاربة بحى طولون هددوا الباشا برفع شكاواهم الى السلطان اذا لم يعزل والى القاهرة ، حينما رأوا فى وجوده تهديدا لمصالحهم فلم يسع الباشا الا اجابة مطلبهم (٦١) مما يدل على مدى تأثيرهم على سلطات القاهرة لما لهم من دور اقتصادى فى حياة المجتمع ٠

وكذلك كان لهم دورهم فى الثغور المصرية التى سبق ذكرها حيث ان الجالية المغربية فى هذه الثغور كانت تشكل أعدادا ليست بالقليلة ، ولها دورها المؤثر فى النشاط الاقتصادى فى هذه الثغور (٦٢) ٠

ثالثا : دورهم فى الحياة الثقافية والعلمية :

مثلت مصر فى العصر العثمانى المحور الأساسى لنشاط المغاربة الاقتصادى فى المشرق العربى ، وكانت قبلتهم الثقافية والعلمية التى اليها يحجون ، ليدرسوا ويدرسوا فى ازهرها الشريف ، وفى مدارسها العلمية المختلفة المنتشرة فى القاهرة ، ومدنها الأخرى كالمحلة ورشيد ودمياط والاسكندرية والتى يتضح من سجلات محاكمها الشرعية ضخامة الجالية المغربية التى كانت تقطن بهذه المدن ، وبخاصة الاسكندرية التى الى جانب كونها مقرا علميا ، فانها بالنسبة لهم كانت محطة للتجارة المغربية قائمة على الطريق

---

(٦١) أندريه ريمون ، **نفس المصدر** ، ص ٤٢ ٠

(٦٢) **دار المحفوظات العمومية** ، مخزن (٤٦) ، مضابط محاكم الاسكندرية من ١ ــ ١٨ ، محكمة دمياط من ١ ــ ١٨ ، محكمة رشيد ـ ١ ، وقد سبقت الاشارة الى المواد المتعلقة بالمغاربة فى المضبطة رقم (١) من مضابط محكمة الاسكندرية ٠

البحرى الى المشرق (٦٣) ، ولذا فانها كانت المستقر الثانى بعد القاهرة لكثير من المغاربة ٠

والمتتبع لسلسلة علماء المغاربة الذين ترد تراجمهم فى كتب التراجم الخاصة بالعصر العثمانى (٦٤) ، ووثائق المحاكم الشرعية ، والذين حلوا بمصر ودرسوا بها ، ودرسوا فى مدارسها ، وفى الجامع الأزهر ، والنشاط العلمى الذى مارسوه ، والعطاء العلمى الذى قدموه للحيـاة الثقافية فى مصر والـوطن العربى ليدهش لضخامة هذه السلسلة ولنشاطها ومشاركتها فى مختلف أوجه النشاط الثقافى ، ووصل الكثير منهم الى أعلى مناصب التدريس فى الأزهر ومدارس القاهرة والاسكندرية ، وكذلك منصب الافتـاء ، حتى ان وثائق العصر تقدم لبعض علماء المغاربة بذكر عبارة من « أعيان اهل الافادة والتدريس بالجامع الأزهر » (٦٥) ، كما حاز بعضهم ثقة أساتذتهم من العلماء المصريين ، فأوكلوا اليهم مهمـة

---

(٦٣) دكتورة ليلى الصباغ « الوجود ... نفس المصدر » ٠
المجلة التاريخية المغربية ، عدد ٧ و ٨ ، ص ٨٤ ٠

(٦٤) بشأن هذه التراجم انظر :
١ – الجبرتى ، نفس المصدر ، ج ١ ص ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٩ ، ٧٣ ، ٨٦ ، ٢٦٢ ، ٣٦٩ ، ٣٧٩ ، ج ٢ ، ص ٧٧ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٦٧ ٠
٢ – المحبى ، خلاصة الأثر فى اعيان القرن الحادى عشر ، ج ١ ، ص ٤٤ ، ٩٧ ، ١٤٠ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ٢٣٣ ، ٣٧٢ ، ج ٢ ، ص ١٠٢ ، ١٢٩ ، ٢٣٩ ، ٣٤٦ ، ٤٢٥ ، ج ٢ ، ص ٥٥ ، ٥٦ ، ٣٠٣ ، ٣٣٠ ، ج ٣ ، ص ٢٢٩ ، ص ٢٥٩ ، ج ٤ ، ص ٩١ ، ٩٤ ٠
٣ – محمد خليل المرادى ، سلك الدرر فى أعيان القرن الثانى عشر ، ج ١ ، ص ١٢٤ ، ١٤٩ ، ج ٢ ، ص ٥٥ ، ٥٦ ، ٣٠٣ ، ٣٣٠ ، ج ٣ ، ص ٢٢٩ ، ص ٢٥٩ ، ج ٤ ، ص ٩١ ، ص ٣٧٥ ٠

(٦٥) الجبرتى ، نفس المصدر ، ج ٢ ، ص ٣٧٥ ٠

التدريس نيابة عنهم دون غيرهم ، كما حدث مع الشيخ محمد بن حسن الجزائرى المتوفى ١١٨٧هـ/١٧٧٣م الذى أعطاه « شيخه تدريس الحديث بالصرغتمشية » (٦٦) فكان فى كل جمعة يقرأ فيه البخارى ، وبعد وفاة شيخه تصدر للاقراء فى محله ، وصار ممن يشار اليه ، ولم يزل حتى مات فى عنفوان شبابه (٦٧) ، وكما حدث مع الشيخ العلامة أبو العباس المغربى المتوفى سنة ١٢٠٢هـ/١٧٨٨م ، الذى أذن له أستاذه الشيخ على الصعيدى فى التدريس « فصار يقرى الطلبة فى رواقهم وراج أمره لفصاحته ، وجودة حفظه » واشتهر أمره ، وصارت له فى الرواق كلمة ، واحترمه علماء مذهبه لفضله وسلاطة لسانه » (٦٨) • وان دل ذلك على شىء فانما يدل على ثقة العلماء المصريين بطلابهم من علماء المغرب •

وقد كان للمغاربة رواقهم بالجامع الأزهر ، الذى يعد من أقدم الأروقة ، وأكثرها نشاطا كما كان أكثرها ثراء نظرا لكثرة الأوقاف التى كانت موقوفة عليه من جانب التجار المغاربة المقيمين بمصر ، والتى كان ريعها والنظر والتحدث بشأنها تحت تصرف ونظر شيخ الرواق مباشرة ، ليصرف منهـا على طلاب ومصالح الرواق (٦٩) •

---

(٦٦) الصرغتمشية : هى مدرسة صرغتمش المعروفة بجامع صرغتمش الذى انشاه سيف الدين صرغتمش الناصرى ٧٥٧هـ/١٢٥٦م ، ورتب به دروسا وشعائره ظلت مقامة حتى نهاية القرن الثامن عشر ، ويقع بشارع قلعة الكبش بطولون •

(٦٧) الجبرتى ، نفس المصدر ، ج ١ ، ص ٣٧٩ •

(٦٨) المصدر نفسه ، ج ٢ ص ١٦٧ •

(٦٩) كان للمغاربة باب ضمن أبواب الأزهر التسعة القديمة ، وهو الكائن تجاه درب الأتراك ، وكان رواق المغاربة على يمين الداخل من باب المغاربة ، وكان له بابان ، ويشتمل على خمس بوائك قائمة على أعمدة من رخام ، وبه مساكن علوية ومكتبة كبيرة ، ومطبخ وبئر وحنفية ، وله كاتب ، وشيخ من بين العلماء =

وتذكر المصادر الكثير عن تنوع نشاط العلماء المغاربة ، فقد اشتغلوا بجميع أنواع العلوم المعقول منها والمنقول ، ومارسوا مختلف الفنون الأدبية واللغوية ، والعلوم الرياضية والفلكية . ويبدى الجبرتي في تراجمه للعلماء المغاربة اعجابه بنشاط هؤلاء العلماء • وبخاصة من عاصرهم في النصف الثاني من القرن الثامن عشر (٧٠) ، كما فعل من سبقوه ممن ترجموا لأعيان القرنين السادس عشر ، والسابع عشر ، والجبرتي يصدر حديثه عن هؤلاء العلماء بالألقاب التي تدل على النباهة والذكاء :

الامام ، العلامة ، الفقيه ، المحدث ، اللوذعى ، المتفنن ، المتقن ، الباحث ، الأديب ، اللبيب ، النجيب ، المفوه ، شيخ الشيوخ • وغير ذلك من الألقاب التي تدل في نفس الوقت على اعجاب الجبرتي بنشاطهم ، وكذلك تفعل وثائق العصر (٧١) •

وقد تولى المغاربة الى جانب مناصب التدريس ، في الأزهر والمدارس الأخرى مناصب نيابة القضاء ، كما حدث مع عمر بن علي الفتوشي التونسي الذي يعرف بابن الوكيل الذي استطاع أن يتولى « نيابة القضاء بالكاملية » (٧٢) ، كما تولى البعض الآخر الاشراف على مكتبات القاهرة الكبرى آنذاك ، فقد تولى الشيخ خليل بن محمد المغربي أمر « خزانة كتب المؤيد مدة فاصلح ما فسد منها ، ورم ما تشعث ، وانتفع به جماعة كثيرون من أهل عصرنا (٧٣) .

= المغاربة ، ويستحق أوقافه كل مجاور مغربي • انظر محمد عبد المنعم خفاجي ، **الأزهر في الف عام** ، ج ٢ ، ص ٩٤ ، ٩٩ بشأن المغاربة عددهم وأصولهم وتنظيماتهم انظر أرشيف المحكمة الشرعية ، محكمة الباب العالي ، سجل (١٢٨) ، مادة ٣٦٩ ، ص ١٨ •
Raymond, *op. cit.*, t. 2, pp. 475-476.

(٧٠) **الجبرتي نفس المصدر** ، ج ٢ ، ص ٢٤٢ •

(٧١) **المصدر نفسه** ، والصفحات المشار اليها سابقا في تراجم هؤلاء العلماء •

(٧٢) عبد الرحمن الجبرتي ، **نفس المصدر** ، ج ١ ، ص ٢٦٢

(٧٣) **المصدر نفسه** ، ج ١ ، ص ٢٦٢ •

اما انتاج هؤلاء العلماء والذى دونه مترجموهم ضمن تراجمهم فكثير ومتنوع ، فقد شمل جميع الفنون والعلوم ، وليس من شأن هذه الدراسة وضع حصر شامل لأن ذلك يحتاج الى بحث منفرد ، ونحيل من يريد الاستزادة الى تراجم هؤلاء العلماء فى المصادر التى أشرنا اليهـــا .

وقد كان نشاط هؤلاء العلماء المغاربة مؤثرا وفعالا ليس فى مصر فقط ، وانما امتد الى خارج حدودها ، فلم يكن نشاطا محليا وانما كان واسع الانتشار نتيجة لأن الكثير من هؤلاء العلماء لم يكن يقصر اقامته على مصر مدى حياته ــ وان فعل بعضهم ــ وانما كان يتعلم فيها ويعلم بها ، ثم يرحل عنها الى بلاد المغرب أو بلاد الحجاز أو الشام ، حيث يعلمون وينشرون ثقافة العروبة والاسلام ، مما جعلهم يقومون بدور رسل الثقافة والتعليم فى ذلك العصر حتى ان بعضهم حمل لقب « الرحلة » (٧٤) ، ولكن مما يلاحظ عليهم انهم مهما ابتعدوا عن مصر كانوا يظلون على الارتباط بها أدبيا حتى ان بعضهم كان يعتز بنسبة الأزهرى له أى أنه تعلم فى الأزهر ، كما حمل بعضهم نسبة المصرى فيذكر « المغربى الأصل ، المصرى الاقامة » . وهكذا كان دورهم الثقافى فى تاريخ مصر أخذ وعطاء ، الاعتزاز بالارتباط التعليمى والثقافى مع المجتمع المصرى الذى أعجب بهم ورضى عنهم ، وقبلهم ضمن أسرته الثقافية والتعليمية .

رابعا : دورهم فى الحياة الاجتماعية :

ان دور المغـاربة فى الحياة الاجتمـاعية المصرية فى العصر العثمانى ، يتميز بأنه ذو شقين ، الشق الأول ايجـابى ، حيث المغاربة الذين استقروا فى القاهرة والمـدن المصرية الأخرى مثل

---

(٧٤) المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٧٧ .

الاسكندرية ورشيد ودمياط والمحلة وغيرهـا من المدن المصرية ، **والشق الثانى سلبى** ، حيث استقر عربان المغـاربة أو تجولوا وبخاصـة فى المنيا والفيوم والجيزة ، مثل عربان بنى وافى ، أبو كريم ، محارب ، الطحوى ، وغيرهم من قبائل عربان المغاربة .

أما عن دور المغاربة الايجـابى فى مجتمع المدنيـة ، فتبرز ايجابية مما تسجله وثائق المحاكم الشرعية ، فان اشتغالهم بالتجارة وبالحرف المهنية جعلهم على علاقة قوية بطوائف المجتمع الأخرى والاندماج مع هـذه الطوائف ، والتأثر بهـا ، والتأثير فيهـا ، والاندماج معها ، دما ومعاملة ، وكما هو واضح من سجلات المحاكم الشرعية ، حيث تسجل وثائق هذه السجلات العديد بين وثائق السـجل الواحد ـ الخاص بأى عام من أعوام الفترة موضـوع البحث ـ من حالات الزواج بين مغـاربة ومصريات وشاميـات ، والعكس بالعكس (٧٥) ، مما يدل على اندماج الجالية المغربية فى المجتمع الذى عاشت فيه ، ليس هذا فقط ، وانما نجد الكثير من المغاربة الذين عاشوا فى المدن المصرية ، انتموا الى وجاقات الحامية العثمانية المختلفة ، وتمتعوا بامتيازاتها وصاهروا أسر هذه الحامية واندمجوا فيها (٧٦) ، ويكفى الرجوع الى سجلات محاكم القاهرة

---

(٧٥) أرشيف المحكمة الشرعية ، محكمة القسمة العسكرية ، ومحكمة القسمة العربية ، محكمة طولون ، محكمة بولاق ، محكمة باب سعادة والخرق ، ومحكمة الباب العالى ، محكمة الصالحية النجمية .

دار المحفوظات العمومية ، مخزن (٤٦) مضابط محاكم الاسكندرية ، رشيد ، دمياط .

(٧٦) على سبيل المثال انظر ، سجلات ، محكمة القسمة العسكرية ، سجل رقم ١١٧ مادة ١٨٩ ، ص ١٥١ ، ١٥٢ ، محكمة الصالحية النجمية ، سـجل رقم ٥٠٩ ، مادة ٦٢ ، ص ٣٠ ، المجـلة التاريخيـة المغربية ، عدد ٧ و ٨ ، ص ٩٩ ـ ١٠١ .

وبخاصة سجلات محكمة القسمة العسكرية ، ومحاكم المدن الأخرى، ليدرك الباحث بسهولة الاندماج الاجتماعى الواسع ، ومدى تأثير وتأثر المغاربة بالمجتمع الذى عاشوا فيه ، ويذكر الجبرتى عن أحد العلماء المغاربة الذين عاصرهم ، وهو الشيخ محمد بن على بن عبد الله ابن أحمد التونسى المتوفى ١٢٠٢هـ/١٧٨٧م بأنه « عاشر اللطفاء والنجباء من أهل مصر وتخلق بأخلاقهم وتزيا بزى أولاد البلد وتحلى بذوقهم (٧٧) ، والأمثلة على مثل هذا الاندماج كثيرة فى كتب تراجم هؤلاء المغاربة وفى سجلات المحاكم الشرعية المشار اليها .

ويكفى ان نذكر ان تأثير المغاربة فى المجتمع المصرى ترك بصماته القوية وبخاصة فى مدينة الاسكندرية ، حيث لا تزال نون الجمع بالنسبة للمفرد المتكلم قائمة فى لهجة أهل الاسكندرية حتى يومنا هذا مثل « نأكل ونشرب ، ونعلب ونروح » بدلا من « آكل وأشرب وألعب وأروح » . فهذا أثر مغربى من غير شك (٧٨). وقد كان سوق المغاربة فى الاسكندرية والى عهد قريب من أشهر أسواقها ، حيث كانت تعرض أنواع الثياب والفرش المغربية من « البرانس والملاحف والأخفاف الفاسية الطرز والبسط الصوفية بأنواعها الى جانب أنواع الطعام المعروفة فى المغرب .... وكان المتخصصون فى بيع كل ذلك رجالا ونساء من المغاربة » (٧٩) .

أما الذين كانوا يفتحون « الكتاب » منهم ويتنبأون بالمستقبل

(٧٧) الجبرتى ، نفس المصدر ، ج ٢ ، ص ١٦٧ .

(٧٨) دكتور سعد زغلول عبد الحميد ، « الأثر المغربى والأندلسى فى المجتمع السكندرى فى العصور الاسلامية الوسطى » ، ضمن مجموعة محاضرات ألقيت فى ندوة علمية بكلية الآداب جامعة الاسكندرية فى أبريل ١٩٧٣م ، بالتعاون مع الجمعية التاريخية المصرية ، طبعت فى مجلد ، مطبعة الاسكندرية ١٩٧٥ ، ص ٢٠٩ .

(٧٩) نفس المصدر ، ص ٢١٠ .

ويعرفون مخابىء الكنوز فكانت لهم فى قلوب أهل المدينة هيبه ورهبة (٨٠) ، وكذلك كانت لهم هذه المكانة فى قلوب أهل الريف، لكل ذلك كان تأثير المغاربة فى المجتمع المدنى قويا وايجابيا ٠

أما دور عربان المغاربة على مجتمع الريف المصرى ، فقد كان والى حد كبير سلبيا حيث ان المستقرين منهم ، جعلوا من أنفسهم طبقة متميزة عن الفلاحين وتعالوا عليهم ، أما المتجولون والذين كان يطلق عليهم « عرب الخيش » ، فقد أرهبوا الفلاحين ، وسلبوا ونهبوا مزروعاتهم وحيواناتهم ، وقد كان الفلاحون على حد تعبير مصدر معاصر ، « يحترمونهم كسادة لهم ، ويستقبل اقل واحد من هؤلاء العربان (بنى وافى ، أبو كريم ، محارب ، الطحوى) شأنا ، سواء أكان مسافرا على ظهر جمله ، أو سائرا على قدميه ، باحتفال فى الريف فيهرع اليه الناس حاملين اليه الماء ، ان كان عطشانا والبلح والخبز ، أو على الأقل فان أى فلاح هناك يستجيب لتقديم هذه الأشياء عند أول طلب » (٨١) ورغم الضوابط التى وضعها قانون نامهء مصر الذى وضعه السلطان سليمان لردع تصرفات هؤلاء العربان ضد الفلاحين - والأوامر والفرمانات العديدة التى

---

(٨٠) نفس المصدر ، ٢١٠ ٠

(٨١) بشأن مناطق استقرار هؤلاء العربان المغاربة ، وعلاقاتهم بالفلاحين ، وبالعربان المتجولين انظر :

Jomard, «Observation sur les Arabes de l'Egypte Moyenne» *Description de L'Egypte* 1ère Edition, Etat Moderne, tome I Paris, 1809.

وقد اعتمدت على الترجمة العربية لهذه الدراسة والتى ترجمها وأعدها للنشر ضمن مجموعة المقالات الخاصة بالعربان التى دونها علماء الحملة الفرنسية ، الاستاذ زهير الشايب ، الذى يعمل على ترجمة كتاب « وصف مصر » الجزء الخاص بالدولة الحديثة ٠

صدرت في هذا الشأن (٨٢) ، فان هؤلاء العربان لم يراعوا أبدا هذه القوانين والأوامر فقد كان الفلاحون « **يئنون في متاعبهم ويتصبب منهم العرق ، لكي يطعموا هؤلاء السادة المتعالين ، وينقصهم الملبس ، والخبز ليتوفر كل شيء عند العرب الذين ينهبونهم ، ونادرا ما يسمح أولئك المساكين لأنفسهم بأن يغمغموا بالشكوى ، واذا ما حدث ــ مثل هذا ــ الأمر فانه يتم بصوت خفيض جدا** » ، ورغم تمتع هؤلاء العربان بكل هذه المميزات فانهم لم يكونوا يشاركون الفلاحين لا في تطهير الترع ، ولا في اقامة الجسور أو غير ذلك من المرافق العامة التي تسهل عمل الفلاحين ، اعتقادا منهم انهم يقدمون حمايتهم للفلاحين نظير ما يقدمونه لهم من هبات وخدمات ، مع انهم في واقع الأمر كانوا يسلبونه كل شيء ويستغلون كل منفعة لصالحهم ، هذا الى جانب انهم كانوا والى عهد قريب لا يسمحون للفلاحين بالتزاوج من بناتهم ، وان أباحوا لأنفسهم هذا الحق أي التزاوج ببنات الفلاحين ، وعموما فان استقراء ما ورد في المصادر المعاصرة بشأن دور العربان المغاربة الاجتماعي في الريف يظهر انه كان دورا سلبيا ، أكثر منه ايجابيا .

والواقع فان دور المغاربة في الحياة الاجتماعية في مصر في العصر العثماني بشقيه الايجابي والسلبي كان دورا فعالا ومؤثرا .

تلك هي الخطوط العريضة لدور المغاربة في تاريخ مصر في العصر العثماني وهو دور متشعب الجوانب ، وذات أبعاد سياسية

---

(٨٢) قانون نامة مصر ، النسخة السابقة الاشارة اليها ، عبد الرحمن الجبرتي نفس المصدر ، ج ١ ، ص ٩٥ ، أحمد كتخدا عزبان ، الدرة المصانة في أخبار الكنانة مخطوطة تحت رقم ٤ ــ ١٠٧٣ ، ٥٢ ، صورة في حوزتي ، ج ١ ، ٥٩ ــ ٦٠ .

واقتصادية وثقافية واجتماعية عميقة الجذور سبقت العصر موضوع الدراسة ، واستمرت فى الفترة التالية وهذا ما سوف نعالجه فى القسم التالى الخاص بدور المغاربة فى تاريخ مصر فى القرن التاسع عشر ، بقصد تنبيه الباحثين الى أهمية وضخامة هذا الدور . وشحذا لهم للاقبال على دراسته بصورة تفصيلية دقيقة ٠

فهرست المحتويات

● صدر من هذه السلسلة :

٢٣ ـ التصوف فى مصر ابان العصر العثمانى جـ٢
توفيق الطويل

٢٤ ـ الصحافة الوفدية
د٠ نجوى كامل

٢٥ ـ المجتمع الاسلامى
ترجمة : د٠ عبد الرحيم مصطفى

٢٦ ـ تاريخ الفكر التربوى فى مصر الحديثة
د٠ سعيد اسماعيل على

٢٧ ـ فتح العرب لمصر جـ١
ترجمة : محمد فريد أبو حديد

٢٨ ـ فتح العرب لمصر جـ٢
ترجمة : محمد فريد أبو حديد

٢٩ ـ مصر فى عصر الاخشيديين
د٠ سيدة اسماعيل كاشف

٣٠ ـ الموظفون فى مصر
د٠ حلمى أحمد شلبى

٣١ ـ خمسون شخصية وشخصية
شكرى القاضى

٣٢ ـ هؤلاء الرجال من مصر جـ٢
لمعى المطيعى

٣٣ ـ مصر وقضايا الجنوب الافريقى
د٠ خالد الكومى

٣٤ ـ تاريخ العلاقات المصرية المغربية
د٠ يونان لبيب رزق

٣٥ ـ أعلام الموسيقى المصرية عبر ١٥٠ سنة
عبد الحميد توفيق زكى

٣٦ ـ المجتمع الاسلامى والغرب ج ٢
ترجمة : د. أحمد عبد الرحيم مصطفى

٣٧ ـ الشيخ على يوسف
تأليف : د. سليمان صالح

٣٨ ـ فصول من تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى فى العصر العثمانى
د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم



مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٩٠/٧٠٧٩

ISBN — 977 — 01 — 2527 — X



يتنـاول الكتاب دراسـة قيمة عن وثـائق تـاريـخ مصر الاقتصـادى والاجتماعى فى العصر العثمانى ، الموجودة فى دور الوثائق المصرية ، وقد خصص فيه فصلين عن ثلاثة مصادر معاصرة للفترة ، فضلا عن دراسـة نصية للكتـاب الشهير « هـز القحوف فى شـرح قصيدة أبى شادوف » . وقد تناول الكتاب النشاط التجارى فى البحر الأحمر خلال الفترة العثمانية ونشوء الرأسمالية التجارية المصرية وعلاقات مصر الاقتصادية بالولايات العربيـة ثم علاقتهـا ببلاد الشـام والسودان والحجـاز واليمن وبلاد المغـرب العربى والمغـرب الافريقى وبعض البلدان الأوربية والهند وبلدان جنـوب آسيا ، كمـا تناول أوضـاع الموانى المصرية فى تلك الفترة العثمانية .

وفى كلمة وجيزة فان هذا الكتاب يقدم للقارىء صورة شاملة للفترة العثمانية ويمثل اضافة هامة للمكتبة العربية .

٣٧٠ قرشا

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب